الإقتصاد

المجلد الثاني

(٧ـ١٢ / ٢٠٠٠)

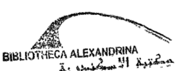
إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

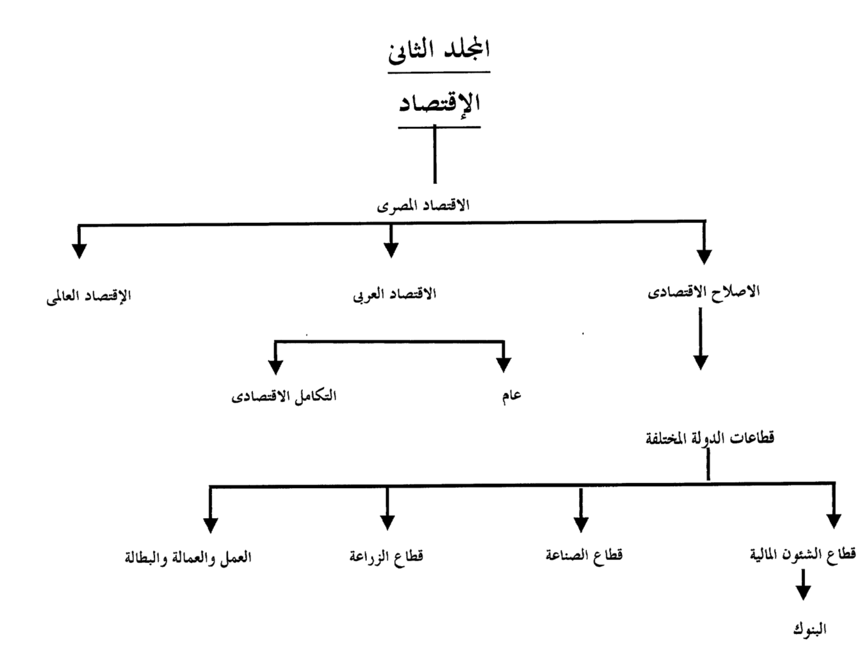
الإقتصاد

المجلد الثانى

إعـــــداد






المجلد الثانى
الإقتصاد
الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
الاقتصاد العربى
الإقتصاد العالمى
عام
التكامل الاقتصادى
قطاعات الدولة المختلفة
قطاع الشئون المالية
قطاع الصناعة
قطاع الزراعة
العمل والعمالة والبطالة
البنوك

الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الشئون المالية

البنوك

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الشئون المالية : البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قضية القرن العشرين	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٨٧٥	٢٠٠٠/٧/٩	٩٢
٢	لاتراجع عن حرية التعامل فى النقد الاجنبى	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٨٤	٢٠٠٠/١٠/١٣	٩٤
٣	البنوك تبنى ساتر لمواجهةالشبح الدولارى	جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/١٦	٩٦
٤	فك اسر الجنية من قيود الدولار	شريف محمد على	العالم اليوم	٢٩٨٧	٢٠٠٠/١١/١٦	٩٩
٥	الجنية حائر بين التخصيص والتعويم	محمد بركة	العالم اليوم	٢٩٩٠	٢٠٠٠/١١/٢٠	١٠٣
٦	البنك المركزى اغلق ماف خفض الجنية	ماجد على	العالم اليوم	٢٩٩٠	٢٠٠٠/١١/٢٠	١٠٥
٧	فك الارتباط بين الجنية والدولار	اسامة غيث	الاهرام	٤١٦٣٤	٢٠٠٠/١٢/٢	١٠٧

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــــدد :	٢٨٧٥
المصـــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٩

قضية القرن العشرين

أزمة الاقتصاد المصرى نتيجة تراكمات 30 عاما مضت

د. صليب بطرس

منذ أن أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكمها يوم الاثنين 25 يونيو الماضى فى قضية البنوك المعروفة باسم قضية نواب القروض، والناس فى شأنها ثلاثة رجال: رجل يرى أن الاحكام قاسية حيث تراوحت بين خمسة عشر عاما وثلاث سنوات وما بينهما وقيل فى هذا الصدد أن بعضا ممن صدرت فى حقهم هذه الاحكام من رجالات مصر كبار السن وكبار المقامات.. ويكفى للتدليل على ذلك من وجهة نظر هذا الفريق أن أربعة ممن صدرت عليهم الاحكام كانوا ومازالوا نوابا عن الشعب الذى انتخبهم ليمثلوه فى المجلس النيابى الاقوى والاعلى.

ويسوق البعض من هذا الفريق ذى القلب الرحيم والإحساس المرهف أن قسوة هذه الاحكام لابد من أن تترك أثارا سيئة - عند هذا الفريق - على سلوك العاملين بالجهاز المصرفى.. وتأتى هذه الآثار نتيجة أن رجال البنوك على اختلاف مستوياتهم سوف يقبضون أيديهم عن منح الائتمان لانهم سوف يلتزمون جادة الحق والتدقيق فيما يصدرونه من قرارات فى هذا الصدد ويضيف هذا الفريق حجة أخرى تسند اتجاهاتهم هى أن الحكم صدر فى وقت يعانى فيه الاقتصاد المصرى نقصا فى السيولة وضعف حركة الأخذ والعطاء.. وكان لسان حال هذه الفئة ينادى أن الاصل فى الاقتراض والإقراض الفوضى وعدم الالتزام والاستثناء هو التدقيق.

ورجل ثان يرى الأمر من زاوية أخرى على العكس تماما.. ورجل ثالث يلوذ بالحياد احتراما للقاعدة التى تحظر التعليق على الاحكام القضائية انصياعا لما يقضى به القانون.. ولكنى استعرض الأمر من منظور تاريخى يظهر منه أن تردى الجهاز المصرفى تراكمى عبر عشرات السنين.. ومن ثم يحتاج الإصلاح إلى وقت طويل ومجهود مضن.

الخلل قديم ومتشعب

فما حدث للجهاز المصرفى ليس جديدا.. ولكنه يعود إلى منتصف الخمسينات.. وترجع بذرة الفساد إلى هذا الوقت المبكر بل إلى أبعد من ذلك عندما أنشىء بنك الجمهورية الذى سرعان ما أفلس وضاعت معه أموال المساهمين وأموال أصحاب الودائع.. برغم أن بعض المصريين العقلاء نصحوا بابتعاد السلطة عن المجال المصرفى.

وضعت بذور أزمة الجهاز المصرفى عندما بادرت الحكومة إلى إصدار قانون بتأميم بنك مصر والبنك الأهلى المصرى دون دوافع وطنية ظاهرة.. فبنك مصر منذ نشأته فى العشرينات لا يسمح لغير المصريين بامتلاك أى قدر من أسهم رأسماله.

أما البنك الأهلى المصرى فقد سبق أن مصرت حكومة الوفد أسهمه ومجلس إدارته فى سنة 1951 عندما اختارته لأن يكون البنك المركزى.. ثم تلت ذلك حركة التمصير التى جاءت عام 1957 فى أعقاب الاعتداء الثلاثى.. وجاء بعد ذلك كله التأميم سنة 1961.

يتبين من استعراض هذه الوقائع التاريخية أن الحكومة بدأت وضع يدها على عصب الاقتصاد المصرى فى وقت مبكر ولم ينقض على قيام الثورة سوى بضع سنوات قليلة.. هجرت الكوادر المصرفية المدربة المتمرسة النظام المصرفى.. واستعانت الحكومة فى إدارة هذا الجهاز الاكثر حساسية برجال حكوميين نقلوا معهم بذور البيروقراطية التى احتمت فى تصرفاتها المغلوطة بالمبادىء الثورية.

و

التزم هؤلاء بمبدأ الاوامر الفوقية التى لا يجرؤ أحد على مخالفتها.. إما عن رغبة وإما عن رهبة.. وجاءذلك فى أول الأمر مقصورا على أفراد الإدارة العليا.. ولكن سرعان ما شمل جميع المستويات المصرفية.. فعمت الجهاز المصرفى فوضى ترتكز على التخلى عن القواعد والعادات والأعراف والتقاليد المصرفية وحتى القواعد القانونية الآمرة التى تشكل فى مجموعها عصب هذا الجهاز.

فئتان أخريان

ساد الاستهتار تصرفات بعض كوادر الجهاز المصرفى وأخذوا يعبثون فى أموال أصحاب الودائع فسادا.. وأغمض الحارس عينيه عن تصرفاتهم.. ووصف رئيس المحكمة الدستورية العليا فى بيانه الذى ألقاه قبل النطق بالحكم قائلا عمن صدرت بحقهم أحكام أنهم: كونوا تشكيلا عصابيا امتص الجهاز المصرفى فى البلاد وعاثوا فيها فسادا وبددوا أموال وحداته بمنحها للبعض منهم أو لشركات يمتلكها البعض الأخر.

والواقع أن هذه العبارة تلخيص دقيق لما حدث استشفته المحكمة من التحقيقات التى أجريت على مدى عدة أشهر ليست

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٨٧٥
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٩

بالقليلة.. ولكن هناك فئتان أخريان جماعة مراقبى الحسابات وجماعة معدى الجدوى الاقتصادية.. ويمكن للاختصاصى أن يتساءل عما إذا كان بعض من أفراد الجماعة الاولى قد أشارت إلى بعض المخالفات التى وقعت أو أثارتها فى التقارير التى قدمت عن ميزانيات البنوك المقرضة وميزانيات الهيئات المقترضة.. ومآل ما قد يكون قدم من ملاحظات؟ فأفراد الجماعة الأولى مثلهم كمثل الحكم فى كرة القدم وغيرها من الالعاب ينفخ صفارته منبها عندما يحس بأى نوع من الخروج على قواعد اللعبة.

والسؤال الآن هو: كم من هؤلاء نفخ وهل ضاعت نفخاته أدراج الرياح؟

ومما يلفت النظر فى هذا الصدد أن الجهاز المركزى للمحاسبات يشترك مندوبوه مع مراقبى الحسابات فى مراجعة ميزانيات وحدات الجهاز المصرفى المعنية..وهل يا ترى تأثر بعض مندوبيه وبعض القائمين على هذه الوحدات بما أعلنه أحد رؤساء هذا الجهاز عن أن ملاحظات الجهاز ليست ملزمة لهذه الوحدات ووقعوا فى المحظور؟

إن الفقه الدستورى البريطانى يطلق على ديوان المحاسبة فى بريطانيا «ويقابل الجهاز المركزى عندنا» لقب «حامى الدستور».. فهل أدى الجهاز دوره؟

أما عن جماعة واضعى دراسات الجدوى فمثلهم كمثل رجل يقود أعمى وثق به فساقه إلى بئر عميقة او هوة من نار سحيقة على حد ما جاء فى كليلة ودمنة أن بعض أفراد هذه الجماعة من علية القوم الذين سبق لهم أن شغلوا مراكز عليا مما يعنى أن بعضا ممن تُقدم لهم هذه الدراسات لا يجرؤن على مناقشتهم.

وهل يا ترى بعض واضعى دراسات الجدوى ينتمى فى الواقع إلى بعض مكاتب المراجعة من خلال وسائل تخفى هذا الواقع؟ وما تنهانا عنه قواعد الأمانة فى مزاولة المهنة ألا يجمع المكتب الواحد بين القيام بمهمة مراقبة حسابات البنك المقرض والهيئة المقرضة «شخصا معنويا أو طبيعيا» فى نفس الوقت.. ومن المحظور حظرا باتا أن يكون بيت المراجعة أيضا هو نفسه صاحب دراسة الجدوى.

عرقلة مسيرة التنمية

قد يحدث بعض هذا ولا أحد يرفع عقيرته.. أما الذين يلتزمون بما يوصى به القانون والحق فيتهمون «بعرقلة مسيرة التنمية».. على حد ما قالته لويز مادلين واحدة من أعظم مؤرخى الثورة الفرنسية: أيتها الحرية «التنمية» كم من الجرائم ترتكب باسمك.

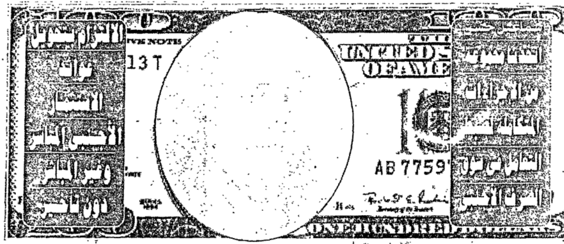
إن ما يجتازه الجهاز المصرفى المصرى واضح الدلالة على أنه جاء نتيجة التسيب وعدم المبالاة وإهدار القيم وصم الأذان عما يكتب.. ولا يأتى الإصلاح إلا بتطبيق ما قاله الحجاج بن يوسف الثقفى مخاطبا أهل العراق الذين وصفهم بالنفاق: والله لاحزمنكم حزم السلَمة ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل.

لاتلطموا الخدود ولا تشقوا الجيوب ولا تبكوا على اللبن المسكوب.. إنكم جميعا صانعوا ما يمر به الاقتصاد المصرى من محن ومآسى تراكمت عبر ما يزيد على ثلاثين عاما شهدت فيها مصر أحداثا جساما على المسرح الاقتصادى ومرت خلالها تحت القنطرة مياه كثيرة على حد القول الانجليزى المأثور.. ولكنها بالقطع مياه عفنة قذرة آسنة صنعها بعض المصريين.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٤١٥٨٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

ماذا دار فى اجتماعات محافظ البنك المركزى مع قيادات الجهاز المصرفى؟

لاتراجع عن حرية التعامل فى النقد الاجنبى



فى إطار الأحداث الجارية حول تنظيم وضبط سوق النقد الاجنبى، كان من الطبيعى ان يمارس البنك المركزى دوره المسئول عن السياسة النقدية، وبالفعل خلال الأسبوع الماضى كان البنك المركزى فى حالة استنفار واجتمع محافظه اسماعيل حسن مع رؤساء البنوك لاتخاذ اللازم نحو ضبط التعامل فى العملات الاجنبية، ومناقشة الامور المصرفية، ونحن نعلم ان هذه الاجتماعات تتم بصفة دورية، الا أن اهميها ما دار الاسبوع الماضى حيث ان موضوع الدولار وقفزات سعره تشكل اهتماما خاصا للاقتصاد المصرى.

الحوار والنقاش الذى دار فى أروقة البنك المركزى مع رؤساء الجهاز المصرفى تركز على سوق الصرف الاجنبى، وماجرى فى هذه الاجتماعات حاولت استطلاعه من محافظ البنك المركزى اعمالا للشفافية والوضوح فى السوق، وهو المنهج الذى تنتهجه الحكومة فى المجال الاقتصادى.

فى البداية اكد اسماعيل حسن انه لارجعة عن حرية التعامل فى النقد الاجنبى وانه لاقيود على تحويل عوائد الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر، بل ان الجهاز المصرفى ملتزم بهذه التحويلات دون اى تاخير. وأوضح المحافظ انه بعد مناقشات مستفيضة مع رؤساء الجهاز المصرفى اتفقنا على مجموعة من الاجراءات المتكاملة لضبط سوق الصرف الاجنبى .

وقال .. مازال هناك بعض الممارسات السلبية التى من شأنها عدم قيام البنوك بالدور المناط به اليها فى سوق الصرف الاجنبى، ومن ثم فانه وبغرض تحقيق الانضباط فى التعامل فى هذه السوق، وان يكون التعامل النقدى فى العملات الأجنبية فى اطار الحدود المقبولة، فان الامر يستلزم قيام البنوك باتخاذ مجموعة من الاجراءات يتم الالتزام بتطبيقها، وطلبت من رؤساء البنوك عرض مقترحاتهم، وفى ضوء ما تم طرحه من أراء فقد استقر الرأى على مجموعة من الاجراءات المتكاملة يمكن ان يحقق اتخاذها ضبط سوق الصرف الاجنبى .. وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلى :

■ عدم الامتناع عن بيع العملات الاجنبية للعملاء .. وقد أكدنا اهمية التزام البنوك بعدم الامتناع عن بيع النقد الاجنبى للعملاء سواء لفتح الاعتمادات المستندية او لسداد المديونيات القائمة او لتحويل عوائد الاستثمار او لغير ذلك من انشطة يقوم بها العملاء وتحتاج الى نقد اجنبى.

■ سعر بيع وشراء العملات الأجنبية . وفيما يتعلق بالسعر فقد تم الاتفاق على أهمية حرية حركة البنوك فى سوق الصرف الاجنبى بهدف تحقيق الانضباط فى معاملات سوق الصرف الاجنبى، وان ذلك يستلزم

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٤١٥٨٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

عبد الرحمن عقل

تحريك اسعار شراء وبيع العملات الأجنبية وفقا لمتغيرات السوق، وحتى تحقق هذه السياسة اهدافها فإن الأمر يتطلب بعض الضوابط أهمها:

● عدم المغالاة فى الفرق بين سعر الشراء والبيع للعملات الأجنبية، فمثلا من غير المتصور ان يجاوز هذا الفرق بالنسبة للدولار نصف فى المائة بين السعرين فى معاملات البنوك.

● بالنسبة لما يوفره البنك المركزى للبنوك من عملات أجنبية لتلبية احتياجات عملائها فان الفرق بين سعر البنك المركزى والسعر الذى يتم البيع به للعملاء، يجنب فى حساب مستقل، ولايتم التصرف فى أرصدته الا بناء على تعليمات من البنك المركزى المصرى.

● استخدام ما يوفره البنك المركزى من نقد اجنبى للبنوك بالكامل - بالاضافة الى ما تحققه البنوك من موارد- وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاغراض المختلفة بما يحقق الضبط المنشود للسوق.

■ تقييد الاقراض بالجنيه المصرى بضمان ودائع بعملات أجنبية . وقد تم الاتفاق على الالتزام بعدة ضوابط فى هذا المجال وهى :

● التوقف عن منح تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصرى بضمان عملات أجنبية سواء كان هذا الضمان فى شكل وديعة يحتفظ بها العميل لدى البنك أو يحتفظ بها لدى بنك آخر أو لو كانت مملوكة لكفيل، او حتى لو كانت الوديعة بالنقد الأجنبى محتفظا بها لدى البنك دون اجراء رهن عليها

● تصفية أرصدة التسهيلات القائمة بضمان عملات اجنبية بحيث يكون تاريخ استحقاق الوديعة بالعملات الأجنبية الضامنة هو الحد الأقصى لتاريخ التصفية، وبالنسبة للودائع بالعملات الاجنبية التى تستحق بعد فترة تزيد على ٣ أشهر فيقوم البنك باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية التسهيلات الممنوحة بضمانها فى موعد اقصاه ٣ أشهر.

● بالنسبة للتسهيلات الممنوحة بالجنيه المصرى لبعض العملاء لتمويل أنشطة محددة لهم فى مصر ويكون لهذه الشركات ودائع بالعملات الأجنبية سواء فى الداخل أو الخارج ضامنة لهذه التسهيلات، فانه يترك للادارة العليا لكل بنك سلطة تقدير تصفية هذه التسهيلات فى ضوء قناعتها بالغرض الممنوحة من اجله، اخذا فى الاعتبار ان الغاية من وضع القيود على الاقراض بالجنيه المصرى بضمان عملات أجنبية هو ضبط التعامل فى سوق الصرف الأجنبى.

اسماعيل حسن

■ الالتزام بحظر عمليات المضاربة على الجنيه المصرى باستخدام المشتقات المالية .. واكدنا لرؤساء البنوك ضرورة الالتزام بكل دقة بحظر عمليات المضاربة على الجنيه باستخدام المشتقات المالية بجميع انواعها بما فى ذلك عمليات المبادلات SWAP سواء لحساب العملاء او لحساب البنك ذاته، وذلك فيما عدا العمليات التى تتطلبها ممارسة النشاط العادى للعميل.

■ منع فتح حسابات بالجنيه المصرى لبنوك تعمل فى الخارج بغرض المضاربة .. فى ضوء ما لوحظ من قيام بعض البنوك التى تعمل فى الخارج بفتح حسابات لدى بعض البنوك المصرى بالجنيه المصرى، تستخدم لمقابلة عمليات صرف اجنبى تقوم بها هذه البنوك، ونظرا لأنه لايحق اخذ مراكز بالجنيه المصرى فى الخارج، فقد تم الاتفاق على توقف البنوك عن فتح مثل هذه الحسابات وتصفية الأرصدة القائمة فى أقرب وقت ممكن.

■ وفيما يتعلق بحدود للمعاملات النقدية بالعملات الأجنبية .. فقد تم الاتفاق على الالتزام بالضوابط التالية :

● عدم وضع اية قيود على الايداع النقدى بالعملات الأجنبية فى الحالات الآتية:

- سداد مديونيات العملاء تجاه البنوك.
- فتح الاعتمادات المستندية
- بيع العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى.
- تحويل عوائد الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر للخارج دون تأخير.
- انشاء ودائع بالعملات الاجنبية على ألا تقل مدة الوديعة عن ثلاثة اشهر مع عدم السماح بكسر هذه الوديعة قبل موعد الاستحقاق.

● ان يكون حدود التعامل بالبنكنوت الأجنبى ايداعا وسحبا بخلاف الحالات السابقة فى الحدود المعقولة، وليكن ٢٠ الف دولار نقدا، اخذا فى الحسبان المخاطر التى تتعرض لها هذه المعاملات، وما تتحمله البنوك فى سبيل توفير أو تصدير البنكنوت الأجنبى من نفقات، فضلا عن عدم تحقيق عائد على هذه المبالغ، وذلك اسوة بما يجرى عليه العمل فى البنوك فى الدول الأخرى متقدمة ونامية.

وقد اكد رؤساء البنوك ان وضع حدود للتعامل بالبنكنوت على النحو الذى تم الاتفاق عليه لايشكل بأى حال من الأحوال أى قيود على التعامل بالنقد الاجنبى، ولايجب النظر اليه من هذه الزاوية، وذلك فى ظل عدم وجود اى قيود على وسائل الدفع المتعارف عليها بالعملات الاجنبية ايداعا او سحبا.

واوضح محافظ البنك المركزى انه طلب من البنوك ان تيسر لعملائها التعامل بالعملات الأجنبية باستخدام الأدوات المتعارف عليها مثل الشيكات المصرفية والشيكات السياحية وغيرها، وعدم المغالاة فى العمولات والمصاريف التى تحصل عليها فى هذا الصدد .. مؤكدا انه بعد الاتفاق على هذه الضوابط فقد الزمنا جميع البنوك بالتنفيذ الدقيق لما تم الاتفاق عليه، مع ضرورة الالتزام بالاهداف التالية ..

■ يجب ان تؤدى الاجراءات التى تم الاتفاق عليها الى تنشيط دور البنوك فى جذب الموارد الكافية من النقد الأجنبى وحصولها على حصتها العادلة فى سوق الصرف الأجنبى.

■ يجب الا تفسر الاجراءات التى تم الاتفاق عليها على انها بمثابة فرض قيود نقدية حيث أنه لارجعة عن حرية التعامل فى النقد الأجنبى.

■ تشجيع المعاملات فيما بين البنوك فى الصرف الاجنبى.

■ تفعيل دور غرفة التداول بحيث توفر معلومات مناسبة عن حركة السوق لمساعدة البنوك فى اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد اسعار التعامل.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : جمال فاضل

الموضوع الفرعى : قطاع البنوك — رقم العـــدد : ١٦٥٩

المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٠/١٦

الشارع المصرفى

يحرره: جمال فاضل

نتائج نشاط الاقتصاد ترجح استقرار السوق

البنوك تبنى «ساتر» لمواجهة الشبح الدولارى

ترجح نتائج نشاط الاقتصاد المصرى خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ وابرزها : زيادة حققتها الاستثمارات الاجنبية المباشرة نسبتها ١٣٣٪ وقيمتها ٩٤٥ مليون لتصبح ١٦٥٦ مليون دولار . تحول صافى استثمارات المحفظة في مصر - والمعروفة بالاستثمارات غير المباشرة - من نقص قيمته ١٧٤ مليون دولار عام ٩٩/٩٨ الى تدفق اموال للسوق المصري بقيمة ٤٧٣ مليون دولار لبصبح احماليها ٦٤٧ مليون دولار بين يونيو ٩٩ ومثيله عام ٢٠٠٠ . زيادة فى جانب الصادرات نسبتها ٤٣,٧٪ وقيمتها ١٩٤٣ مليون دولار تقفز باجماليه الى ٦٣٨٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠/٩٩ كانت ٤٤٤٥ مليون دولار فى عام ٩٩/٩٨ .انخفاض فى عجز الميزان الجارى قيمته ٦٠٠ مليون دولار ليصبح ١٧١١ مليون دولار بين يونيو ٩٩ويونيو الماضى.

ترجح نتـائج النشـاط التى حققها الاقتصاد المصرى نجاح حائط النار «ساتر» التى اقامها المركزى المصرى ورؤساء البنوك فى الاجتماع الثانى الذى عقد فى النصف الاول من اكتوبر الجارى - الاجتـمـاع الاول كان فى ١٩ سبتمبر الماضي - واتفق فيه على استخدام اعراف مصرفية فى التعامل مع البنكنوت مثل :

■قبـول البنوك اية كـميـات بنكنوت اجنبى دون تحديد يبيعها العـمـلاء أو يطلبون توجيـههـا للاستيـراد من الخـارج او فى سداد مديونيات او ايداعها كودائع لمدة لاتقل عن ثلاثة اشهر غير قابلة للكسر.

■رفض بنكنوت لتغذية حساب جارى باكثر من ١٠ الآف دولار فى اليوم الواحد والتيقن من ان عمليات التغذية للحسابات بالدولار تخلو من شبهة غسيل اموال والذي قد ياخذ شكل قيام العميل باجراء تغذية لحساباته اكثر من مرة بالبنك الذي يتعامل معه او اجراء التغذية فى اكثر من فرع للبنك او تنفيذ ايداع بالدولار فى بنك اخر وطلب نقل الوديعة للبنك الذى يتعامل معه العميل تحت دعوى تغذية حساباته .

■وقف الاقراض بالجنيه المصري بضمان ودائع بعملة اجنبية

■عدم السماح بالسحب نقدا من اية حسابات باكثر من ٢٠ الف دولار وان يحدد العميل الغرض الذى سيوجه اليه المبلغ المسحوب والوفاء باحتياجات العملاء التى تزيد قيمتها علي ٢٠ الف دولار فى شكل مصادر اخرى كالشيكات السياحية.

■تعميق اطمئنان سوق الصرف الاجنبى والمتعاملين معه من خلال عدم الامتناع عن الاستجابة لطلبات العملاء.

■قصر توظيف الحصص التى تطلبها البنوك من ٤٠٠ مليون دولار وفرها المركزى المصرى على فتح الاعتمادات المستندية للعملاء ويقدم كل بنك موقفا نهائيا بحصته وموقف مركز العملات الاجنبية الخاص به .

■تنفيذ فعلى للمرونة في سعر صرف الدولار بالبنوك وفى حدود معقولة لجذب العملاء الذين يتميزون بالتزام فى التعامل وبما يحقق توازنا سعريا بين سعر صرف الدولار البنكي والسعر بشركات الصرافة وقد اتفق على ان يكون سعر صرف الدولار بالبنوك بين ٣٦٥ قرشا و٣٦٩ قرشا للدولار شراء.

■تتعامل البنوك بالسعر الذى تعلنه فى غرفة السوق الحرة للنقد الاجنبى ولاتتعامل بسعر اخر.

بشكل غير مباشر يشير الاتفاق على استخدام اعراف مصرفية فى ضبط سوق الصرف الاجنبى خلال ثانى اجتماع دعا اليه المركزى المصرى بعد اسبوعين دون انتظار لنتائج ايجابية اسفر عنها اجتماع التاسع عشر من سبتمبر الماضي على صعيد سعر الدولار بالسوق. يشير استخدام اعراف مصرفية الي ان المركزى المصرى كسلطة نقدية تيقن من وجود اعراض استرخاء فى مواجهة دولار شركات الصرافة التي تحوز ٧٪ من سوق الصرف الاجنبى بينما حصة البنوك تصل الي ٩٣٪ .

يراهن المركزى المصري على استمرار استقرار سوق الصرف الاجنبى على الاقل حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بعد استخدام اعراف مصرفية في التعامل مع الارتفاعات الحادة التي تنتاب دولار مصر التى تجعله كشبح حيث لا يعرف من ورائها.مستندا الى نتائج جيدة حققها الاقتصاد المصري عام ٢٠٠٠/٩٩.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جمال فاضل
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

نائب محافظ المركزى:

مديونيات العملات الاجنبية

نخفضت بنسبة ٩٪ فى اخر ٣٣ شهرا

تفعيل قدرة البنوك فى سوق حر

ضمن سياسة لضبط صرف الدولار

ركات الصرافة يملكها بنوك او افرا

نخضع للائحة النقد الاجنب



انخفضت مديونيات عملاء الجهاز المصرفي ـ بخلاف البنك المركزي المصري ـ بالنقد الاجنبي بنسبة ٩٪ لتصبح ١٩,٤٪ في يونيو ٢٠٠٠ كانت ٢٨,٤٪ في ديسمبر ٩٧ بعد استمرار سياسة تحسين وضع مراكز العملات الاجنبية بالبنوك.

استند في اشارته الي انخفاض مديونيات العملات الاجنبية د. محمود ابو العيون نائب محافظ المركزي المصري في رده علي سؤال لـ «الاقتصادي» يطمئن من خلاله علي وضع مراكز النقد الاجنبي في الجهاز المصرفي حاليا والذي يجزم فيه بانها: «مراكز جيدة للنقد الاجنبي» قامت ببنائها البنوك خلال الشهور الستة الماضية.

اعتبر نائب محافظ المركزي المصري استمرار البنوك علي المنافسة باسعار تعكس قدرتها علي استقطاب موارد ضمانة اساسية لتوفير الطلب الدولاري لصالح فتح اعتمادات وتغطية اعتمادات مراسلين واستيراد آلات للوحدات الانتاجية.

في جانب السعر العادل لصرف الدولار مقوما بالجنيه المصري يعارض نائب محافظ المركزي وضع حدود قصوي ودنيا وينفي ـ فيما يبدو بشكل مطلق ـ وجود ما يسمي بسعر عادل لصرف الدولار وحجته اخذت شكل رد استفهامي هو: «هل استطيع القول ان هناك سعرا عادلا لأية سلعة اخري حرة التداول؟» وتفاصيل اخري في الحوار مع نائب محافظ البنك المركزي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جمال فاضل
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٦٥٩
المصــــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

■■كيف يرى نائب محافظ البنك المركزى وضع سوق الصرف الاجنبى؟

■سوق الصرف الاجنبى خلال الفترة الماضية شهد بعض القلاقل تمثلت في كثرة الشائعات حول تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وحول عدم قدرة البنك المركزى في استمرار ضخ دولار في السوق خوفا على الاحتياطى، استغلت تلك الشائعات بواسطة اطراف التعامل فى السوق بما ادي الى ظهور قدر من المضاربة على النقد الاجنبى واستمرت لفترة طويلة.

يرجع السبب الى عوامل عديدة منها ما يخص المتعاملين بيعا وشراء فى السوق ومنها مايخص مؤسسات التعامل ومنها مايخص البنك المركزى.

حاليا.. وبعد المداخلات الاخيرة للمركزى المصرى تبين انه لا توجد مشكلة فى موارد النقد الاجنبى الذي يتزايد وليست هناك مشكلة خاصة بالاحتياطى النقدى لمصر وكل المشاكل خاصة بالجوانب النفسية للسوق مما ترتب عليه - مؤخرا - الهدوء النسبى واتجاه الاسعار نحو الاستقرار بعيدة عن المضاربة.

■■ماهي الاتهامات التى يوجهها المركزى لشريكى سوق الصرف - البنوك وشركات الصرافة والتى يري فيها اختلالا بالتزامات تحقيق التوازن الدولارى؟

■لا يوجه البنك المركزى اتهامات لشريكى سوق الصرف سواء للبنوك او شركات الصرافة. غير ان المركزى كرقيب على السوق بحكم القانون ينبه الطرفين الى الالتزام بالدور المنوط بهما القيام به بلا مزايدات وبلا شائعات.. واذا التزم طرفا التعامل بهذا الدور فمن المتوقع ان يتوازن السوق وان يكون تحركه دائما فى الاتجاه المعبر عن حركة العرض والطلب.

■■ماموقف مراكز العملات الاجنبية فى الجهاز المصرفى حتى سبتمبر الماضى؟

■خلال الشهور الستة الماضية بنت البنوك التجارية مراكز جيدة للنقد الاجنبي وتحسنت المراكز بشكل كبير خلال نفس الشهور تمكنت معه البنوك من مواجهة اية طلبات للعملاء على النقد الاجنبى.

وبالتوازى مع تحسن وضع مراكز العملات الاجنبية فى البنوك التجارية تناقصت مديونيات العملاء بالنقد الاجنبى للبنوك خلال الفترة الماضية وقد انخفضت نسبة القروض بالنقد الاجنبى الى اجمالى قروض البنوك من ٢٨,٤٪ فى ديسمبر ٩٧ الي ١٩,٤٪ فى يونيو ٢٠٠٠

■■ماهى ضمانات توفير الدولار للبنوك لمواجهة فتح الاعتمادات وتغطية الاعتمادات المستندية للمراسلين واستيراد الآت للوحدات الانتاجية وماهى مصادر تامين الدولار لتلك الاحتياجات وهل هناك مصادر جديدة؟

■حركة البنوك فى السوق وحريتها فى تحديد اسعار الصرف سوف تمكنها من استقطاب موارد طالما ابتعدت عن خزائنها.. بمعنى ان الفترة التى لم تكن فيها غير قادرة على المنافسة جعلها تري ان الموارد تذهب الي شركاء اخرين فى السوق.

الضمانة الوحيدة لتوفير النقد لمقابلة المتطلبات هى استمرار البنوك فى المنافسة باسعار تعكس قدرتها على استقطاب موارد وحينما يشعر المركزى بالحاجة الى ضخ اموال اضافية للبنوك فلن يتردد لحظة.

■■حتي الآن تاكد ان اية اجراءات مؤقتة للسيطرة على سوق الصرف الاجنبى بصفة خاصة علاقة الدولار بالجنيه المصرى تعطى نتائج محدودة لأجل محدود.

هل هناك سياسة ما طويلة الاجل موضوعة بالفعل لمعالجة مشكلة الصرف وتحقيق سيطرة الجهاز المصرفى على الدولار في السوق؟

■مبدئيا اتفق مع ان اي اجراء مؤقت مفعوله ايضا مؤقت واؤكد على ان هناك سياسة طويلة الاجل تستهدف انتظام السوق وعناصرها هى:

- تفعيل قدرة البنوك على التعامل فى سوق حر للنقد الاجنبى.
- محاسبة المسئول عن اي اخلال بالتعامل فى السوق محاسبة فعلية بعقاب يعادل المخالفة.
- وقف المضاربات مهما كانت من اية جهة.
- تفعيل دور المعلومات فى السوق من خلال غرفة تداول النقد بحيث تتحول الى مصدر للمعلومة ليس لتلقيها.
- ومع وضع في الاعتبار ان مصر قررت تحرير سوق الصرف الاجنبى منذ عام ٩١ فان هذه السياسة سوق تؤدى الي تحقيق سوق حر فعال قادر علي التعامل بشفافية كاملة مع معطيات العرض والطلب.

■■هناك بنوك اسست شركات صرافة - وبافتراض حسن النية - للوفاء باحتياجات المؤسس لها.

هل تخضع تلك الشركات لنفس الضوابط التى تخضع لها شركات مثيلة اخرى لم تؤسسها بنوك؟

■لا تفرقة في الضوابط بين شركات صرافة مملوكة للبنوك واخري أسسها افراد فالشركات التى تعمل فى سوق الصرف تخضع للائحة النقد الاجنبى وتخضع لرقابة واشراف البنك المركزى.

■■ما رد المركزى المصرى على اتهام موجه له مؤداه بان بطء التحرك على صعيد جبهة سعر صرف الدولار بالسوق ساهم بشكل غير مباشر - وعن غير قصد بالطبع - فى نشوء شريحة من اثرياء صرف الدولار؟

■اركان اى سوق هي الشفافية والعلم بكل شيء وبهما يمكن الحكم ان سوق الصرف الاجنبى فى مصر سوق منافسة كاملة فاذا كان سوق منافسة كاملة بهذا العدد من البائعين والمشترين والمؤسسات فما الذي ينقص سوى المعلومات ..

وتبرز - هنا - ضرورة تطوير غرفة التداول للنقد الاجنبي لمنع المضاربات.

■■ماهو سعر الصرف العادل الذي يراه المركزى للدولار فى السوق المصرى؟

هل استطيع ان اقول ان هناك سعرا عادلا لاية سلعة اخرى حرة التداول؟

■في مايو ٩٩ كان لاتحاد البنوك تصور لسعر صرف الدولار بـ ٣٥٠ قرشا كحد اقصى و ٣٤٠ قرشا كحد ادنى وقد اثبت تصاعد الاسعار صواب التقدير من جانب الاتحاد الذى كان تصوره رسميا وموثقا.

■■ ماهى حدود قبول او عدم قبول اجتهادات مصرفية فى قضية صرف الدولار سواء جاءت من البنوك أو غيرها؟

■ شخصيا .. ضد وضع حدود قصوى ودنيا لاسعار الصرف وأى اجتهادات يرحب بها غير ملزمة للسوق او لصانع القرار.. وأى اجتهادات تبنى علي تقديرات لحظية ولا تقوم على حركات السوق بدليل ان سعر صرف اليورو مقابل الدولار فى يناير ٩٩ كان مقدرا والآن واقعيا يصل الى ٠,٨٦ سنتا للدولار.. بمعنى ان هناك انخفاضا يزيد علي ٣٦٪ فى سعر صرف اليورو. فكيف يمكن التنبؤ فى مايو ٩٩ بما يمكن ان يكون عليه سعر صرف الدولار فى مصر في اكتوبر ٢٠٠٠

واضيف ان سوق الصرف فى مصر غير ناضج ويجب التعامل معه بدون خلفيات خاصة بتجارة العملة أو السوق السوداء أوفرض شروط ويجب على الشركاء في سوق الصرف ان تصل به لمستوى النضج ومسئولية المركزى انضاجه.

■■ماهى حدود سيادة البنك المركزى على جبهة سعر صرف الدولار وعلاقته بالجنيه وهل هى سيادة على علاقة عملة اجنبية باخرى أم سيادة على علاقة اقتصاد بعملة اجنبية؟

■حدد القانون دور البنك المركزى في تحقيق استقرار الاسعار و هذا الدور ليس قضية سيادة لان المركزى المصرى لا يطبع الدولار بيد انه مسئول عن طباعة البنكوت المصرى.

الدور الرئيسى للمركزى يتمثل فى ضمان الالتزام بقواعد السوق كرقيب عليها وضمان توفير الاحتياجات فى اوقات الشدة.. بمعنى اذا حدث انخفاض وقتى فى موارد السوق بالمقارنة بالاحتياجات يتدخل للحفاظ على التوازن بين الموارد والاستخدامات.

ومسالة سعر الدولار والسيادة القائمة على علاقة اقتصاد بعملة اجنبية مسالة وطنية. فلا يمكن مواجهة اقتصاد بعملة لكن مواجهة موارد بهذه العملة باستخداماتها.

وليس من المستحسن الحديث عن سعر الصرف كقضية قومية او كرامة لكنها اساسا قضية اقتصادية عادية يجب التعامل معها فى حدود ودون تضخيم.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شريف محمد على
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٩٨٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٦

تحقيق :
هدى سلامة

تباينت ردود فعل خبراء البنوك ازاء ما تردد عن قيام البنك المركزى بدراسة الاقتراح الخاص بربط الاحتياطيات المصرية ، بالنقد الاجنبى بسلة عملات اجنبية بجانب الدولار ووجود 4 سيناريوهات مقترحة لهذا الربط.

فبينما اعتبره البعض خطوة جيدة لاعادة التوازن والاستقرار للعملة المصرية وتوزيع المخاطر بنسب متوازنة.. رفض البعض الاخر الفكرة من الاساس انطلاقا من ان ارتباطنا بالدولار طوال هذه الفترة لم يات من فراغ.

يقول على نجم رئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولى ومحافظ البنك المركزى السابق: انا اول من اقترح ذلك وهو قيد دراسة يتم اجراؤها فى اروقة البنك المركزى ويشير محافظ البنك المركزى الى ان ربط احتياطيات مصر الدولية بسلة من العملات الاجنبية بجانب الدولار سيجنب الحكومة الكثير من المشاكل التى تواجهها بسبب الارتفاعات المتتالية للدولار بالسوق المصرفى وهو الامر الذى يهدد استقرار العملة المحلية وبالتالى انهيارها وهو ما حدث مع اقتصاديات جنوب شرق اسيا والتى كانت انهيار العملة وراء ازمتها الاقتصادية.

البنك المركزى يدرس 4 سيناريوهات لربط الاحتياطى بسلة عملات أجنبية

فك أسر الجنيه من قيود الدولار

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : شريف محمد على
الموضوع الفرعى : قطاع الشئون المالية:البنوك — رقم العـــــدد : ٢٩٨٧
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/١٦

على نجم: وجود أكثر من عملة فى حوزة البنك المركزى يحقق التوازن فى سوق النقد

د. مصطفى السعيد: من الخطأ ربط الجنيه بعملة واحدة وجعله عرضة للتقلبات

كمال محجوب: تحديد عملة السلة وفقا لدراسة حجم ونوع التجارة المصرية مع جميع الدول

مختار شفيق: أزمة الدولار ليست مستحكمة والزيادة طبيعية

ويضيف على نجم قائلا ان ارتباط الجنيه المصرى الوثيق بالدولار ومن ثم ارتفاه الدولار امام العملات الاجنبية وعلى الاخص الاوروبية والتى انخفضت امام الدولار بما يزيد على 30٪ اثر بالتبعية على قيمة الجنيه المصرى امام هذه العملات ونظرا لارتباطنا الوثيق بعملات هذه الدول لارتفاع حجم التجارة معها والذى يتعدى 40٪ من حجم صادراتنا للاسواق الخارجية فبالتالي تؤثر على قيمة صادراتنا والتى لا يكون من مصلحتنا انخفاض عملة هذه الدول امام الجنيه المصرى.

ويرى على نجم ان ربط الاحتياطيات بسلة من العملات سيكون له تاثيره الايجابى على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية ويؤكد محافظ البنك المركزى السابق ان وجود اكثر من عملة فى حوزة الاحتياطى النقدى للبنك المركزى سيوجد نوعا من التوازن فى سوق النقد الاجنبى فلو ارتفعت عملة منهم او انخفضت لن يتاثر سعر صرف الجنيه وبالتالي سيكون هناك توازن وتناسب فى تحديد السعر ولن يتحكم فى تحديده عملة واحد كالدولار.

حماية للجنيه

ويشير الدكتور مصطفى السعيد وزيرالاقتصاد الاسبق الى أن تذبذب العملات الدولية وتعرضها لتقلبات السوق العالمية يجعل من الخطأ ربط الجنيه المصرى بعملة واحدة وجعله عرضة لتقلبات السوق لكن لو هناك متوسط زيادة ونقصان سيحدث توازنا واستقرارا وهى الفكرة المرجوة من ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات الاجنبية.

ويؤكد الدكتور مصطفى السعيد ان هناك دراسة متانية لتحديد العملة التى ستدخل السلة حسب اهميتها ومدى استقرارها ولكن يرى السعيد ان الدولار مازال اهم عملة اجنبية فى التعاملات والمعاملات التجارية ويستطرد قائلا: حتى الان الامور لم تتضح فى هذا الشأن وحتى الان مازال الجنيه المصرى يدور فى فلك الدولار نظرا لقوة الدولار فى الاسواق الخارجية فهو عملة مقبولة فى جميع بلاد العالم ويشير السعيد الى تداعيات انخفاض اليورو امام الدولار خاصة فى الاسواق الاوروبية والتى تعد اهم الاسواق للمصدر المصرى فقد اثر على قدرتنا التنافسية بهذه الاسواق ويرى وزير الاقتصاد الاسبق ان القرار سيشجع الصادرات وسيصبح هناك عائد من النقد الاجنبى فضلا عن التعامل المباشر مع هذه الاسواق من خلال عملتها.

ويرى كمال محجوب مدير ادارة سوق المال ببنك مصر - ايران أن ربط احتياطيات مصر الدولية بسلة من العملات سيساعد على تماسك الجنيه المصرى لان من المعروف ان الجنيه مرتبط بالدولار وهو الامر الذى يؤثر على قيمته اما هبوطا او ارتفاعا.

علاقة طردية

ويؤكد كمال محجوب على العلاقة الطردية والوثيقة بين الدولار والجنيه المصرى ونظرا لان سعر الدولار بالنسبة للعملات الاخرى يتحدد وفقا لظروف العرض والطلب فالجنيه المصرى يتم تحديد قميته بالنسبة للعملات الاخرى وفقا لعلاقة هذه العملات بالدولار الامريكي ويستطرد مدير ادارة التسويق ببنك مصر - ايران قائلا نظرا لان الواردات المصرية لا تقتصر على السوق الامريكية فقط ولكنها تتنوع بحيث تشمل اسواق اوروبا واسيا وافريقيا فان تكلفة الواردات المصرية تتأثر بالعلاقة الوثيقة بين عملتها والدولار بالنسبة للدولة المستوردة منها والتى تتاثر بالاقتصاد الامريكى من ناحية واقتصاد الدولة الموردة من ناحية اخرى. وعلى العكس تقل تكلفة الواردات لو انخفض الدولار الامريكي وبالتالي ينخفض الجنيه المصرى أمام العملات الاخرى.

ويرى كمال محجوب ان هذه العلاقة قد تكون فى بعض الاحيان لصالح الاقتصاد المصرى حيث ان آليات السوق قد تكون احيانا فى صالح الاقتصاد الامريكى الا ان القاعدة المتعارف عليها فى التجارة الدولية ووفقا للنظرية الاقتصادية ان الانخفاض فى سعر العملة الوطنية يعنى زيادة الصادرات الوطنية حيث ستكون تكلفتها اقل فى حالة ثبات سعر العملة او ارتفاعها.

ويرى كمال محجوب ان خفض عملة دولة كامريكا سيصبح مجديا نظرا لانها تتميز بقاعدة تصديرية كبيرة وبالتالى ارتفاع فاتورة تكلفة الواردات وهذا لن يؤثر على اقتصادها بل سيصبح من مصلحتها ولكن فى ظل اوضاع الاقتصاد وتراجع الصادرات فخفض العملة سيعود بالسلب على الدولة ويطالب مدير ادارة التسويق ببنك مصر - ايران بان يتم تحديد نوع العملة فى السلة وفقا لدراسة مستفيضة تاخذ فى الاعتبار حجم ونوع التجارة الدولية - المصرية مع جميع الدول حتى نستطيع اختيار العملة والتى يجب ان يتضمنها الدولار وتكون بنسب واحجام تتناسب مع اهداف الاقتصاد المصرى.

ويرى كمال محجوب ان زيادة الصادرات وسياسة احلال الواردات هو العلاج الوحيد لتقلبات سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية ولن يتأتى ذلك الا بالعمل على زيادة الانتاج المحلى وتحسين جودته.

ويقول مختار شفيق عضو مجلس ادارة البنك الاهلى انه ليس من الحكمة ربط احتياطيات مصر الدولية بعملة واحدة فالتنوع مطلوب ففى حالة حدوث ازمة او هبوط للعملة لا اضع رقبتى تحت يد عملة واحدة تتحكم فى اقتصادى.

ويرى عضو مجلس ادارة البنك الاهلى ان اتخاذ قرار ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات لن يأتى من فراغ وبالتاكيد سيدرس الاقتصاديون الوضع جيدا اى سيصدر بعد دراسة متانية.

ويرى ان ازمة الدولار ليست مستحكمة لهذه الدرجة فالزيادة ليست كبيرة.

ويستطرد رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي قائلا: لو درسنا وضع سعر صرف الجنيه المصرى امام الدولار كاقتصاديين سنجد ان الجنيه المصرى على مدارعشر سنوات ظل ثابتا امام الدولار والان ونحن على ابواب عصر السوق المفتوح ووفقا لسياسة العرض والطلب فلا مانع من زيادة الدولار 50 قرشا خلال الثلاث سنوات الاخيرة.

ويقول مختار شفيق ان سعر الصرف تحكمه عوامل عديدة كالسياسة الانتاجية والتصديرية ودخلنا من العملة الصعبة من الموارد الخدمية ويطالب مختار بترشيد الاستيراد وتنمية الصادرات التى اصبحت قضية الساعة حتى نستطيع ان نسد الفجوة بين

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شريف محمد على
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٩٨٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٦

التصدير والاستيراد وعمل توازن بين الاثنين حتى ينقلب الوضع ونصبح دولة مصدرة بدلا من دولة مستوردة فقط.

ويؤكد الدكتور حمدى عبد العظيم رئيس مركز البحوث باكاديمية السادات ان هذا مطلب الاقتصاديين منذ فترة طويلة حتى لا نقع تحت ضغط الدولار الامريكى لذا يجب تنويع مصادر الاحتياطى بحيث يشتمل على الاسترلينى واليورو والين اليابانى بجانب الدولار ويرى الدكتور حمدى ان هذا الوضع سيعطى نوعا من الاستقرار لقيمة الاحتياطى نفسه.

ويشير رئيس مركز البحوث الى تجربتنا مع الدولار والتى اثرت ارتفاعاته في الفترة الاخيرة على الجنيه المصرى الامر الذى هدد بانهياره امامه.

ويقول الدكتور حمدى عبد العظيم ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات سيجعله فى منأى عن تأثير ارتفاعات الدولار نظرا لوجود عملات اجنبية اخرى نستطيع الاعتماد عليها لانه على المستوى الاقتصادى ارتفاع عملة سيصاحبه انخفاض عملة اخرى ويحقق ذلك نوعا من التوازن النسبى فلو هنا خسارة من جراء التعامل بالدولار سيقابلها مكاسب نتيجة التعامل بعملة اخرى.

المستقبل لليورو

ويرفض الدكتور حمدى استمرار تحكم الدولار فى اقتصادنا المصرى رغم أن حجم معاملاتنا التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية لا تمثل اكثر من 14٪ لذا لا يجب ان تتحكم هذه النسبة فى باقى تعاملاتنا مع دول العالم مشيرا الى قيام مصر بتسوية مدفوعاتها للعالم الخارجى بالدولار فقط.

ويضيف قائلا: الاتحاد الاوروبى يعتبر الشريك التجارى الاول لمصر فلا مانع من سداد مدفوعاتنا لديه بعملة اليورو بدلا من الدولار بصرف النظر عن كون اليورو منخفضا امام الدولار او مرتفعا وفى هذه الحالة ستكون الحكومة هى الرابحة.

ويؤكد الدكتور حمدى ان الدفع بعملة الدولة الشريكة تجاريا معنا سيجعلنا نفك ارتباطنا مع الدولار وسيعزز ذلك الطلب على عملة هذه الدولة من قبل المستوردين بعد الزامهم بقصر تحويلاتهم على الدولة التى يتعاملون معها وبالتالى سيؤدى ذلك الى استقرار سعر صرف الجنيه امام العملات الاجنبية ومن ثم يجنبنا التعرض لازمة سيولة دولارية كل فترة.

أداء الاقتصاد

ويقول الدكتور محسن الخضيرى الخبير المصرفى بالبنك الاهلى: آن الآوان لكى تتم ادارة سعر الصرف فى اطار التوازنات الحركية للعملات بالاسواق العالمية والتى تشكل منظومة المعاملات ما بين الدولة والعالم الخارجى فقد اصبح من الواجب معرفة ان سعر الصرف هو صدى الاداء الاقتصادى الوطنى مع العالم الخارجى ومن ثم فقد آن الآوان لاستخدام سعر صرف مستقر وبعيدا كل البعد عن اى تعاقدات ارتباطية مع اى عملة اخرى، فالاقتصاد المصرى لا يحدد سعر الصرف ولا سعر الارتباط التعاقدى ويحتاج الامر الى حسابات علمية دقيقة لدفع القدرة الادائية للاقتصاد المصرى من حيث قدرته على توليد القيمة المضافة التى تزداد تصاعديا مع تنوع حجم الانتاج ويشير الدكتور محسن الى ضرورة تكامل جميع عناصر الانتاج المتوافرة فى الاقتصاد المصرى وأهمها الايدى العاملة (العاطلة) وان يتم ذلك فى اطار تصور ووعى وادراك عام لدراسة فرص العمل المتاحة والتى اشارت اليها دراسات الامم المتحدة والتى حصرت النشاط الاقتصادى فى 6 آلاف نشاط رئيسى يستطيع ان يمارسها البشر والتى يتفرع عنها عشرة الاف انشطة فرعية اخرى ومن ثم يمكن من خلالها اقامة الاف المشروعات القادرة على استيعاب عوامل الانتاج بسهولة ويسر وفى نفس الوقت امتصاص التاثيرات السلبية للبطالة القائمة الان فى الاقتصاد.

ويؤكد الدكتور محسن الخضيرى ان اتباع الدولة لهذه الخطة سيحسن سعر صرف الجنيه المصرى امام العملات الاجنبية.

ويضيف الدكتور شريف محمد على الخبير الاقتصادى قائلا: آن الآوان لاختيار عملات اخرى بجانب الدولار كاليورو، فحجم التجارة مع الولايات المتحدة يختلف فى نسبتها عن حجم تجارة مصر مع اوروبا فالبديهى ان يكون الطلب على العملات الاوروبية اكثر من عملة الولايات المتحدة الدولار.

ويرى الدكتور شريف ان عملة اليورو ستنافس الدولار مستقبلا وسيكون من مصلحتنا التعامل مع سلة عملات اوروبية وليس من خلال الدولار.

ويشير الدكتور شريف الى الاثار السلبية لاعتمادنا بالدرجة الاولى على عملة قوية كالدولار الا وهى تراجع الاحتياطى النقدى من الدولار للبنك المركزى بالاضافة الى المشاكل التى يمر بها الاقتصاد المصرى واهمها ا[illegible]ـة السيولة.

ويستطرد الدكتور شريف محمد قائلا: كل السياسات النقدية وسياسات التجارة الخارجية يتوقف عليها دوران النقود كل تلك الامور تشجع على استمرار الاستثمارات فالبنك المركزى يستطيع ان يعرف حجم النقود التى اصدرها ولكن لا يستطيع معرفة دوران النقود.

ويضيف الخبير الاقتصادى ان الركود ونقص السيولة فى الاقتصاد المصرى سببه تراكم المخزون السلعى وظاهرة حرق الاسعار وعجز الحكومة على الوفاء بمديونياتها للقطاع الخاص والبنوك التى اصبحت عاجزة عن الوفاء بنسب السيولة لدى البنك المركزى والتى من المفروض الا تقل عن 15٪ لمواجهة متطلبات العملة فضلا عن تاخير عملية الخصخصة اى تأجيل بيع شركات القطاع العام وارتفاع معدل الفائدة على عملية الاقتراض من البنوك والتى ادت بدورها الى اختلال الهيكل التمويلى لدى المشروعات بمعنى انه عندما تقل نسبة القروض الراسمالية الى نسبة التكاليف الاستثمارية فإن ذلك يعنى نقص السيولة ومن ثم تزايد العجز فى الميزان التجارى وتآكل الاحتياطى فهذه مظاهر السوق المصرى.

ويضيف الدكتور شريف ان من اهم اسباب عدم سداد الحكومة لمديونياتها هى قيامها بتكلفة بعض الموردين باتمام المشروعات العملاقة التى لا تعطى عائدا على المدى القصير وتحويل ارصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك الى البنك المركزى وبنك الاستثمار القومى لاضافته لحساب الحكومة والتوسع فى الانفاق الحكومى دون مراعاة الموارد المتاحة والاتجاه للاستثمار العقارى الفاخر والادارى والطلب عليه من قبل فئة معينة دخلها مرتفع الامر الذى ادى الى تجميد القروض فى صورة عقارات.

ويرأى الدكتور شريف ان الحل يكمن فى سداد مديونيات الحكومة من خلال حصيلة الخصخصة واعادة النظر فى نسبة الاحتياطى القانونى للايداعات لدى البنك المركزى وتخفيض معدلات الضرائب وزيادة الاستثمار وترشيد الانفاق الحكومى وزيادة رقابة البنك المركزى على البنوك وسرعة اصدار بعض القوانين كقانون الرهن العقارى.

ويؤيد الدكتور صلاح الليثى خبير البنك الدولى بمصر فكرة ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات الاوروبية ويعتبرها خطوة لانقاذ الجنيه من مزيد من السقوط امام الدولار ووضعه فى حيز الامان. ويبرر الدكتور صلاح رأيه ذلك بان العملات الاجنبية امام الدولار فى النازل ومن ثم فضبط اقتصاديات بلد من البلاد بعملة واحدة سيؤثر بدون شك عليها ولكن لو هناك سلة عملات سيكون التاثير موزعا.

ويشير خبير البنك الدولى فى هذا الصدد الى قيام شركات الطيران بالتامين لدى احدى شركات التامين والتى تقوم باعادة التامين مع شركات اخرى اى تحصل على حصة او نسبة من المبلغ المؤمن به وعند حدوث الكارثة توزع الخسائر بالتساوى ونفس الشىء للعملة.

ويرفض الدكتور صلاح الليثى الاراء الرافضة للفكرة والتى تستند الى ارتباط مصر لفترة طويلة بالدولار وكونه عملة قوية ومقبولة فى الاسواق الخارجية ويذكر هؤلاء بالضربات المتلاحقة والقوية التى منيت بها العملة المصرية امام الدولار خلال الفترة الاخيرة.

ويرأى خبير البنك الدولى انه لو استمر الوضع كذلك فسوف تتأثر صادراتها ووارداتها الامر الذى ينذر بكارثة اقتصادية.

ضغط حكومى

ويضيف الدكتور صلاح الليثى قائلا. انه ليس من العدل ان نوجه الاتهامات للحكومة بمفردها بتسببها فى كل هذه الازمات فالمنتج المصرى لم يراع حتى الان الاسس العلمية المتبعة فى انجاز عمله ومن ثم لم يحاول تطوير نفسه.

ويرى الدكتور صلاح الليثى ان المشكلة فى بلدنا هى ازمة ضمير وعدم اهتمام كل منتج بعمله. ويشير الى القرار الذى اتخذته الحكومة مؤخرا بسريان الجات بدءا من عام 2003 بدلا من عام 2005 فى محاولة للضغط على المصنعين المصريين حتى يقوم اصحاب المصانع بتطوير مصانعهم من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة اى الدخول فى دورة انتاج جديدة اى يجبر على تطوير نفسه حتى لا يصبح فى منأى عن المنافسة الخارجية ومن ثم لا تتعرض صناعته للانحدار.

رفض

اما عبد الرحيم حسين بادارة التفتيش ببنك الاستثمار العربي فيرفض ربط الجنيه المصرى بسلة من العملات الاخرى متمسكا بالدولار كعملة تحويل طالما ارتبطنا بها طويلا. ويستطرد قائلا ارتباطنا بالدولار طوال هذه الفترة لم يجيء من فراغ بل جاء من قوة الدولار امام العملات الاخرى فى الاسواق العالمية.

ويرى عبد الرحيم حسين ان اللجوء للعملات الاخرى وتنشيطها وزيادة الانضباط بها هو امر جيد ولكن لابد ان تكون هذه العملات قوية وليس بها تغيرات كبيرة ولا يكون لها تاثيرها السيىء ولا يكون خاضعا لتقلبات السوق الكبيرة الامر الذى يكون له تاثيره السيىء على الصادرات المصرية التى نحن فى امس الحاجة للنهوض بها وزيادتها.

ويرى مسئول التفتيش ببنك الاستثمار العربي ان قوة العملة تظهر جليا عند التحويل ومدى قبولها فى الاسواق الخارجية فلابد الا تكون للعملة تقلبات سلبية عند التحويل لذا تلجا معظم بلاد العالم لتكوين احتياطياتها النقدية من العملة الصعبة بالدولار لانه مازال مستمرا فى قوته وتزداد متانته.

وبرأى حسين انه يستمد قوته من قوة الاقتصاد الامريكى وبافتراض حدوث هبوط ستكون تقلبات السعر اقل تاثيرا على العملة المصرية لذا يطالب عبد الرحيم حسين بأن يكون احتياطى العملات الاخرى بنفس قوة الدولار او تكون تقلباتها طفيفة فى المستقبل.

ويستطرد مسئول التفتيش قائلا: ان التدعيم الحقيقى لعملتنا الوطنية لا يكمن فى تغيير عملة الارتكاز بل الدعم يكمن فى زيادة الانتاج التصديرى سواء كانت العملة الاخرى دولارا او غيره.

ويرى عبد الرحيم حسين ان المشكلة تكمن فى زيادة الاستيراد عن التصدير الامر الذى اوجد ضغطا على العملة الصعبة فالقوة الحقيقية لاقتصاد الدولة تكمن فى عناصر الانتاج وتحسينه من خلال ايجاد قاعدة تصديرية تصبح جاذب لموارده من العملات الاجنبية.

د. شريف محمد على: اليورو سينافس الدولار مستقبلا ومن مصلحتنا التعامل مع سلة عملات

د. صلاح الليثى: خطوة لإنقاذ الجنيه من مزيد من السقوط أمام الدولار

عبد الرحيم حسين: أرفض الفكرة.. والدولار يستمد قوته من قوة الاقتصاد الأمريكى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العـــدد :	٢٩٩٠
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

إلى أين يمضي الجنيه؟.. بين ضغط المضاربة على سعر صرف الدولار.. وتوزيع الحلول الجاهزة فى اوقات الأزمات يتقدم الجنيه «المصرى» بقوة دفع خفية إلى الاختيار وما بين «التعويم» أو «خفض القيمة» المباشر.. والمثير ان التقدم إلى هذا المصير يجد كثيراً من المبررات باسم مهام الانقاذ العاجلة!

وتزداد اهمية طرح هذا السؤال ونحن على ابواب شهر رمضان الذى ترتفع فيه فاتورة الاستيراد وتزداد معدلات الطلب على الدولار بشكل كبير وبين «التعويم» و«التخفيض» اللذان يمسكان بتلابيب الجنيه.. تفتح «الاسبوعى» ملف السياسات النقدية فى مصر ومستقبل سوق الصرف بعد مرحلة غيرة قصيرة من التضارب.. وعدم الوضوح.

ونحن على أبواب رمضان.. الملف مازال مفتوحاً





«تعويم» الجنيه.. ممنوع من الصرف!

□ محمد بركة □

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : محمد بركة

الموضوع الفرعي : قطاع الشئون المالية: البنوك — رقم العـــــدد : ٢٩٩٠

المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٢٠

«تعويم» الجنيه.. خيار نقدى.. يفرض نفسه على تعـامـلات سوق الصـرف فى مـصـر من حين إلى آخر.. وإذا كـان يطرح فى كل مرة على استحياء.. ففى بعض الأوقات لا يكون هناك مناص من طرحه.

وفى الوقت الذى يحتدم فيه تدخل البنك المركزى لتلبية حاجة البنوك من الدولار حتى لا يتعرض سعر صرف الجنيـه للاهتزاز تقوم الدولة ممثلة فى بنك الاستثمار القومى باجراء حاسم لزيادة الطلب على الجنيه وتعبئة المدخرات المحلية عن طريق زيادة سـعر الفـائدة على شهـادات الاستثمار من جهة وصندوق توفير البريد من جهة اخرى.. وهو ما اعتبره البعض ميلاً ضمنياً للافلات من ضـغوط التعويم أو تخفيض قيمة العملة.

ولكن السؤال.. إلى متى تنجح الدولة فى طرد شبح «التعويم»؟.. وهل تسقط الخطوط الحمراء تحت ضغط الضرورة؟!

ممنوع الاقتراب

يؤكد حمدى موسى المدير العام الرئيسى وعضو مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات ان «تعويم» الجنيه لا يمكن ان يكون قرارا صائبا فى هذا التوقيت لانه يضر بسعر صرفه فى المقام الأول كما يؤثر على النشاط الاقتصادى للدولة.. ولهذا يتعين وضع برنامج منظم وأكثر فاعلية لتنمية الصادرات المصرية تكون مسئولية الاعداد له وتنفيذه موزعة بين جميع المؤسسات وقطاع الأعمال داخل مصر.. فالمسئولية ينبغى ان تكون تضامنية فيما يخص هذه القضية قبل الاقتراب منها وتناولها.. وإلا فإنه يحظر الاقتراب من الجنيه أو المساس بسعر صرفه. ويرى موسى ان الخلل فى علاقة الجنيه بالدولار ترجع إلى عوامل موضوعية فى سوق الصرف يأتى فى مقدمتها المضاربة على الدولار.. وهى متغير لا يمكن القفز عليه.. وانما يمكن ان يستفحل تأثيره بعد التعويم.

ويشير إلى ان ذلك يبدو طبيعياً فى ظل حالة التوازن المستهدفة بين مجموعة السلع والخدمات المعروضة فى مقابل كم محدد ومعروف من النقود داخل السوق.. وهذه الحالة تتجه إلى الخلل إذا ما زاد حجم المعروض من الخدمات أو السلع فتكون النتيجة تراجع قيمتها لان النقود محدودة!! وتزيد كمية النقود مقابل الخدمات والسلع فتنخفض قيمة النقود.. وحتى يستقيم هذا التوازن لابد ان تكون الصادرات المصرية قادرة على حماية سعر العملة حتى لا يكون الانهيار ثمناً للتعويم.

ولهذا استبعد ان يترك الجنيه عرضة للطلب العالمى والعرض الذى يعتمد على معطيات عديدة فى الاداء الاقتصادى لا تتوافر حتى الآن وبالرغم من ان هذا الخيار غير وارد.. يلزم فى حال اللجوء إليه ايجاد طلب فعال على الجنيه ويمكن ان ينشأ ذلك عن طريق تخصيص جانب من رسوم المرور بقناة السويس ليتم سداده بالجنيه، كذلك نسبة من عائدات تصدير البترول.. وحتى يحدث ذلك امامنا الكثير من الوقت.

متاعب ميزان المدفوعات

وحول الاسباب التى قد تفرض خيار «التعويم» وكذلك خفض قيمة العملة اكد احمد سليم نائب المدير العام بالبنك العربى الافريقى ان الهدف الرئيسى لتخفيض قيمة العملة هو اتباعها كوسيلة لعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات وتقوم على فكرة رئيسية مضمونها ان تغيير سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية سيؤدى إلى احداث تغيرات معينة فى الأسعار الداخلية للدولة الأمر الذى سينعكس على حركة الصادرات والواردات فى اتجاه ملائم للقضاء على العجز حيث تزداد الصادرات وتقل الواردات.

سعر مرن

وحول ما إذا كانت الحكومة ترتب من خلال زيادة اسعار الفائدة على شهادات الاستثمار وصندوق توفير البريد قال سليم: واضح ان الحكومة تميل إلى الحل الخفى وهو تطبيق السعر المرن للدولار كبديل للتخفيض على أمل الاستقرار ولكنه لا يستقر.

– الاحصاءات تقول ان العجز فى الميزان التجارى انخفض معنى ذلك ان المعروض من النقد الأجنبى زاد فكيف يزيد السعر والطلب قليل ان هذا السلوك يناقض الحسابات الاقتصادية بالاضافة إلى تأكيد محافظ البنك المركزى على مساندة البنوك وتوفير كل ما تطلبه لضبط السوق.

– يبدو ان هناك فئة وجدت الفرصة سانحة للمضاربة على سعر الدولار هدفها تعظيم المصلحة الذاتية على حساب المصلحة القومية علماً بان المضاربة على العملات هى التى عصفت اقتصاديات جنوب شرق آسيا.

– لا نريد ان يتحول سوق النقد الأجنبى إلى سوق للمضاربين، هنا تصبح السوق امام خطر كبير.

– يجب ألا تكون ادارة النقد الأجنبى فى يد شركات الصرافة، كيف تكون اسعار شركات الصرافة هى السعر المرشد [illegible] وهى تتعامل فى 10٪ فقط من حجم المعاملات بينما الجزء الأكبر تتعامل فيه البنوك.

– نحتاج إلى سياسة جديدة للتعامل مع هذه الظاهرة.

– لا يوجد تناغم [illegible] بين السلطة النقدية وباقى المجموعة الاقتصادية فى الدولة، الأمر الذى يترتب عليه آثار غير محمودة

ان ارتفاع سعر الدولار مفتعل ولا مبرر له والمطلوب معالجة الامور بصورة افضل ويجب ألا نصل إلى مرحلة التخفيض الرسمى أو التعويم للجنيه.

– الخطورة تكمن فى ان التخفيض سوف يؤدى إلى مزيد من التخفيض مما قد يؤدى إلى كارثة لا قدر الله.

آثار مؤجلة!

ويضيف احمد سليم ان هناك آثاراً متعددة سوف تنتج عن التخفيض ويصعب الاحاطة بجميعها نظراً لتشعبها ولتفاعلها الديناميكى الذى يجعلها تتطور وتتغير من فترة إلى اخرى.

فبالاضافة إلى تأثير تخفيض العملة على الواردات باعتبار اننا دولة تستورد اكثر مما تصدر إلا انها لها ايضاً تأثيرها على مستوى الاسعار المحلية التى أهمها:

1 – تخفيض قيمة العملة سيؤدى إلى ارتفاع مباشر وسريع فى اسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج، مما سينعكس على اسعار السلع المصنعة داخل البلاد.

2 – ارتفاع اسعار السلع المستوردة من الخارج يؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية حيث ان جزءا كبيرا من هذه السلع يدخل فى استهلاك الافراد.

3 – قد يتدخل العامل النفسى ايضاً على اثر سياسة التخفيض فيتوقع المواطنون حدوث ارتفاع مستقبلى لمستوى الأسعار فيسارعون بشراء السلع خوفاً من حدوث هذا الارتفاع لتكوين مخزون سلعى لديهم، مما يزيد الطلب على هذه السلع فيترتب على ذلك حدوث الارتفاع فى الأسعار بالفعل، كذلك يمكن ان يحدث ايضاً ان تجار السلع المستوردة يتوقعون ارتفاع ثمان سلعهم مما يجعلهم يمتنعون عن بيعها انتظاراً لارتفاع الأسعار وفى الحالتين فان تحقق التوقع بارتفاع الاسعار يرتبط بحدوث موجة من التضخم العنيف فى المجتمع الأمر الذى عانينا منه فى الماض وتمكنا من علاجه حالياً.

4 – سيكون للتخفيض اثره على الادخار خاصة بالنسبة للقطاع العائلى وهو من اكبر القطاعات المدخرة

التعويم بين الداخل.. والخارج

ومن جانبه تساءل داوود محمد محمود المدير العام ببنك كايرو – باركلين: كيف يكون مطلوبا ان يصبح الجنيه قابلاً للتحويل فى الاسواق الخارجية.. ولا يمكن تصور تكوين مراكز مالية به داخل البنوك الأجنبية؟.

ويؤكد داوود محمود ان الجنيه داخل السوق المحلى يشهد عملية تعويم فعلى فلا توجد قيود داخلية على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار أو اية عملة اجنبية اخرى وبالتالى عندما يطرح خيار «التعويم» الخارجى لابد من الوصول إلى حالة من التوازن فى الميزان التجارى وكذا ميزان المعاملات الجارية. وإذا رغبت الحكومة فى «التعويم» فسوف يفقد الجنيه جزءاً اضافياً من قيمته.. وقد تستمر عملية فقدان جانب من القيمة لفترة من الوقت إذا لم تنجح الحكومة فى التوصل إلى السعر العادل الذى يمثل القيمة الحقيقية للجنيه.. إلا ان الوقت مازال مبكراً للنظر فى حسم هذا الخيار فى الظروف الراهنة.

وشدد داوود محمود على عدم المساس بالسياسات النقدية التى استقرت مؤخراً.. وقد يتسبب اخضاعها لاى تغيير فى زعزعة استقرارها.. كان تتم زيادة نسبة الفائدة على الودائع بهدف توفير الاموال اللازمة عن طريق المدخرات الوطنية لضخها إلى المشروعات الحكومية القائمة.. فتكون المحصلة رفع كلفة الاستثمار بسبب زيادة اسعار الاقراض والخصم.

وطالب فى النهاية بالتروى قبل تجاوز هذا الخط الاحمر!

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٩٩٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

أزمة الدولار.. أعادت القضية إلى الظهور

البنك المركزي.. أغلاق ملف خفض الجنيه مع صندوق النقد نهائيا

المصرفيون يؤكدون عدم الحاجة إلى تخفيض الجنيه

■ ماجد على ■

حركت أزمة الدولار خلال الأيام الأخيرة المياه الراكدة فى ملف الجنيه خاصة ما يتعلق بقضية التخفيض التي كانت في وقت من الأوقات مطلبا ملحا لصندوق النقد الدولي على مصر.

فبعد أن وصل سعر الدولار لدى الصيارفة إلى نحو 4 جنيهات خلال أيام مضت وعلى الأخص فى بعض المناطق الجمركية وفيما شح الدولار بشكل خطير من السوق وهو ما دعا البنك المركزى إلى اتخاذ بعض القرارات التنظيمية لسوق الصرف من بينها حظر سحب اكثر من 20 ألف دولار من الودائع الدولارية بالبنوك وغيرها من القرارات التى أحدثت عدم فهم وحالة هلع فى السوق [illegible] البنوك حالة من الارتباك.. حتى خرجت تصريحات الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء لتؤكد حرية تداول النقد وحرية السحب من الودائع بالعملات الأجنبية فى أى وقت وبأى كمية.

وسط هذا الاضطراب عادت قضية تخفيض الجنيه من «جديد» إلى الاضواء.. خاصة ماذا كان المسئولون يؤكدون أعمال آليات العرض والطلب فى سوق الصرف وترك الحرية للبنوك فى تحديد سعر الدولار.. فلماذا لا يتم تخفيض الجنيه «العالم اليوم» الاسبوعى تعيد فتح هذا الملف.

صندوق النقد الدولى مارس ضغوطه على مصر منذ بداية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى عام 1991 وطلب أكثر من مرة تخفيض قيمة الجنيه المصرى بحجة أنه مقوم باكثر من قيمته الحقيقية وأن التخفيض من شانه تصحيح الخلل فى عجز ميزان التجارة المصرى من خلال زيادة حصيلة الصادرات.

الحكومة المصرية والسلطة النقدية درست مطالب صندوق النقد ورفضت أن تستجيب لها وخرجت تصريحات الرئيس مبارك وقتها لتؤكد أن مصر لا تقبل أية ضغوط من أحد. وأن تخفيض قيمة الجنيه تضر بمصالحنا الاقتصادية وأن الدولة تحدد سياساتها الاقتصادية والمالية طبقا لأوضاعها دون أن تخضع لأية مؤثرات أو ضغوط دولية. وقضية «تخفيض الجنيه» تثار بين الحين والآخر وفى بعض الأحيان عند حامل صندوق النقد من خفض الجنيه ورفض مصر لطلبه عاد وطلب «رفع الجنيه» ورفضت مصر أيضا. والسؤال هنا.. هل لاتزال قضية تخفيض «الجنيه» فى فكر السلطة النقدية والمتمثلة فى البنك المركزى.. وهل هناك داع لهذا التخفيض حاليا خاصة فى ظل ما يتردد بأن الجنيه مقوم بأكثر من قيمته. وكانت بعض المصادر قد روجت خلال الفترة الماضية بأن صندوق النقد الدولى قد أجرى دراسة على وضع الجنيه فى مصر مقابل الدولار وحدد سعر الدولار بنحو 4 جنيهات مصرية. اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى.. نفى ما تردد عن تحديد قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار.. وقال بصفتى أكثر الناس وأقربهم علما بموضوع المفاوضات مع صندوق النقد [illegible] ومراجعاته ببرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر.. لم أسمع اطلاقا عن دراسة لصندوق النقد طلب فيها تحديد سعر الدولار بـ4 جنيهات مصرية. وتابع محافظ البنك المركزى فى نهاية ديسمبر 1993 وأوائل 1994 وأثناء المفاوضات مع صندوق النقدى الدولى.. قال وفد الصندوق إن البرنامج الاقتصادى المصرى جيد جدا لكن المطلوب تخفيض الجنيه.

وتم تقييم الموقف وتأكدنا من عدم الحاجة لتخفيض الجنيه ورفضنا طلب صندوق النقد.. وتعلقت العلاقة بين مصر والصندوق إلى أن عادت المفاوضات مرة أخرى فى عام 96 وأكد الصندوق ذاته عدم الحاجة إلى تخفيض الجنيه.

وعملنا برنامجا مدته سنتان وعند مراجعته من قبل الصندوق والكلام لـ«اسماعيل حسن» محافظ البنك المركزى.. قال الصندوق إنه لا توجد أساسا قضية تتعلق بتخفيض الجنيه المصرى.

وبعض الاعضاء فى وفد الصندوق أثاروا رأيا برفع قيمة الجنيه.

ومنذ ذلك لا يوجد برنامج لمصر مع صندوق النقد الدولى.

وأكد اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى على ضرورة تضافر جميع الجهود لتقوية مركز العملة المصرية ولابد من العمل على تحسين مواردنا من العملات الأجنبية فى قطاعات السياحة والبترول وتحويلات العاملين فى الخارج وترشيد الواردات.

ولابد أن يكون هناك تحرك قوى فى هذه الاتجاهات لمساندة السياسة النقدية.

واشار اسماعيل حسن إلى أن الميزان التجارى لايزال عبئا كبيرا على ميزان التحويلات والخدمات ويلتهم مواردهما مؤكدا ضرورة العمل على استمرار تحسن وضع ميزان المدفوعات. ودعا الاجهزة المعنية لبذل كل ما تستطيع لتنمية وزيادة الصادرات بما يؤدى إلى تقوية الجنيه المصرى معربا عن أمله فى تحسن أوضاع العملات الصعبة فى مصر خلال المرحلة القادمة.

وفى الاطار السابق أكد اسماعيل حسن استمرار توقف البنوك عن منح تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصرى بضمان الدولار والعملات الأخرى وتصفية ما هو قائم منها وفقا للضوابط المصرفية التى تم الاتفاق عليها مع البنوك أوائل الشهر الماضى.

وشدد على أن ذلك من شانه دعم قوة الجنيه والمساهمة فى ضبط سوق الصرف وتجنب المضاربات على العملة المصرية باستخدام المشتقات المالية. كذلك التوقف عن فتح حسابات بالجنيه المصرى لبنوك تعمل فى الخارج بغرض المضاربة.

ونوه فى الاطار ذاته أنه لا يحق أخذ مراكز بالجنيه المصرى فى الخارج. وعلى الجانب الآخر قال اسماعيل حسن إن ربط الجنيه المصرى بالدولار لم يكن ربطا كاملا وأن لدى البنك المركزى حاليا 4 سيناريوهات جاهزة لربط الجنيه المصرى بعملات أجنبية أى ربطه بسلة عملات من بينها «اليورو».

وتساءل ماذا لو كنا سمعنا الآراء التى طالبتنا بربط الجنيه باليورو فى الفترة الماضية؟ من كان سيتحمل الخسائر التى كان ستنخفض بعد أن انخفضت قيمة العملة الأوروبية الموحدة أمام الدولار باكثر من 30٪.

وأوضح أن هناك قطاعات استفادت بالفعل من ارتباط الجنيه بالدولار وهناك قطاعات خسرت لكن المهم أن المحصلة هى استقرار وضع الجنيه وقوته.

لا تفكير فى هذه القضية!

وحول ما إذا كان هناك حاجة أو مبررا فى الوقت الحالى لخفض الجنيه.. قال محمد البربرى كبير مستشارى محافظ البنك المركزى لا يوجد ما يدعو لهذا الخفض اطلاقا فمستوى أسعار الجنيه مقابل الدولار فى سوق الصرف حاليا تؤكد استقرار الجنيه وتعكس تفاعلا لقانون العرض والطلب فى السوق.

فما يحدث من ارتفاع لأسعار الدولار مقابل الجنيه هى عملية تحريك سعرى فى ضوء ظروف السوق.

وأكد البربرى أن ملف تخفيض الجنيه تم اغلاقه تماما مع صندوق النقد الدولى ولا توجد نية أو تفكير أو حتى دراسة لدى البنك المركزى بطرح هذه القضية حاليا.

ترشيد الاستيراد

ويقول الدكتور محمد الموجى عضو لجنة السياسات بالبنك الأهلى إن قيمة العملة تتحدد أساسا طبقا للعرض والطلب وعلى أساس معدل التبادل بينها وبين العملات الأخرى.

وتتوقف قيمة العملة على مدى قوة الاقتصاد فهى انعكاسا لهذه القوة ومادامت مؤشرات الاقتصاد المصرى تشير إلى توقع تحسن معدلات الأداء فلم تعد هناك حاجة فى الوقت الحالى للنظر فى تخفيض الجنيه.

وإن كان يؤخذ من جانب آخر أن العجز فى الميزان التجارى بالدرجة الأولى يرجع إلى ضعف حصيلة الصادرات مقابل مدفوعات الواردات وهو ما يعرف بمعدل التبادل الدولى فإن هذا من ناحية أخرى يعطى مؤشرا بعكس قوة الجنيه وعلى العكس فإن انخفاض هذا المعدل يعطى مؤشرا يعكس انخفاضا فى قيمة العملة المصرية.

وقال إن تخفيض قيمة الجنيه سوف تكون لها آثار سلبية أكبر من الآثار الايجابية فى ظل عدم مرونة الطلب على الصادرات المصرية فإن انخفاض قيمة الجنيه المصرى لا تؤدى إلى زيادة الصادرات.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك	رقم العـــدد :	٤١٦٣٤
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

فك الارتباط بين الجنيه والدولار

الضرورات والحتميات؟!

كل تجارب العالم تثبت بما لايدع مجالا للشك ان الدفاع عن اسعار صرف العملات الوطنية عند معدلات غير واقعية وغير عملية لابد ان يؤدى إلى نزيف لاحتياطيات النقد الاجنبى للدولة بغير طائل وبدون نتيجة.. وكل تجارب العالم تثبت ايضا ان التاخير فى القبول والتراخى فى الاعتراف بالحاجة إلى تعديل اسعار الصرف بشكل جذرى وبصورة ملموسة لابد ان يؤدى إلى تراكمات سلبية تتسبب فى نهاية الامر فى ارتفاع تكاليف فاتورة الاصلاح والعلاج، وتؤدى إلى تعقيد تاثيراته الخطيرة والحادة على مجمل الاوضاع الاقتصادية والنقدية بالاضافة إلى تعقيد العديد من التشابكات فى العلاقات الخارجية للدولة ومعاملاتها مع العالم الخارجي.

وخلال الاشهر القليلة الماضية تم الاعتراف الرسمى بضرورة تحريك اسعار صرف الجنيه المصرى بعد اكثر من عامين من الاصرار الشديد على الدفاع عن اسعار صرف غير واقعية افرز الدفاع عنها مجموعة من الظواهر السلبية من بينها، وليس فى مقدمتها ـ تراجع احتياطيات النقد الاجنبى لدى البنك المركزى بنحو ٦ مليارات دولار وفقا لافضل التقديرات واحسنها وهو مايعنى قياسا على اسعار التداول فى شركات الصرافة ان هناك من استفاد على حساب الدولة بنحو مليار جنيه تحولت إلى اخرين فى صورة «فارق سعر» وذلك بخلاف «فوارق الاسعار» التى يمكن حسابها وتقديرها فى خانة تمويل البنوك للاعتمادات الاستيرادية من مواردها الخاصة انتظارا لسداد البنك المركزى لقيمتها وهو مايسمى بانكشاف مراكز التعامل الاجنبى للبنوك وتصل فوارق اسعاره إلى نحو مليار جنيه ثانية مما يرفع العبء المباشر لمعركة تثبيت سعر الصرف لنحو ملياران من الجنيهات المصرية كان يمكن ان تدخل خزينة البنك المركزى وبالتالى الخزانة العامة للدولة ولكنها خرجت ولن تعود.

ولاترتبط مشكلة المشاكل بالتباكى على الاموال الضائعة بحكم انها تسربت وانتهت وضاعت ولكنها ترتبط بأن الدفاع المستميت لتثبيت سعر صرف الجنيه فى مواجهة الدولار كان يعنى بأبسط المعانى والمفاهيم الاقتصادية تشجيعا لاحدود له وافراطا بغير قيود للواردات وكان يعنى فى نفس الوقت ووفقا لبديهيات الحساب والمقارنة اضعافا للصادرات المصرية إلى اسواق العالم المختلفة يقلل من قدرتها التنافسية سعريا ويخفض من امكانيات بقائها فى اسواقها التقليدية ويقلل من عائداتها المحققة ويهددها بالانزواء والتراجع الحاد والمتواصل ويرجع ذلك إلى الحقيقة القائلة إن كل عملات العالم خلال السنوات الثلاث الاخيرة قد تراجعت بشكل حاد امام الدولار وهو مايعنى عمليا وواقعيا فى ظل ارتباط الجنيه بالدولار «صعودا وهبوطا» ان الجنيه ونتيجة لاسلوب تقييم واسلوب حساب يتبعه البنك المركزى ويصر عليه قد ارتفع بالضرورة فى مواجهة كل عملات العالم ويدفع هذا الاصرار الذى يتناقض مع الف باء حسابات المنطق الاقتصادى كل وحدات الاقتصاد المصرى إلى الدخول فى «حسبة برما» ويتسبب فى مضاعفة ارباح عمليات الاستيراد من كل بقاع العالم ـ ماعدا امريكا ـ ويتسبب فى إغراء الكثيرين بالاستيراد بهدف التخزين والاكثر خطورة انه يؤدى إلى تخفيض تكلفة المستورد بشكل بالغ الضخامة وبالغ الارتفاع فقط لاغير بسبب قرار ادارى صادر من البنك المركزى يصر على عدم الاخذ بحسابات الاقتصاد ويصر على عدم النزول على مقتضيات وموجبات السياسة النقدية الرشيدة والعاقلة.

ووفقا للاسعار الحالية للين اليابانى فإنها اكثر بما يزيد على ٦٠٪ من اسعاره فى اوائل الثمانينيات ومنذ نحو ست سنوات وفى قمة الضغوط الامريكية على الاقتصاد اليابانى لاصابة صادراته للاسواق اليابانية بالسكتة الدماغية الناجمة عن الارتفاع الحاد والشديد لسعر صرفه فى مواجهة الدولار الامريكى وبالتالى كل عملات العالم، وصل ارتفاع سعر صرف الين إلى اكثر من ٧٠٪ ومعها تدهورت صادرات اليابان لكل اسواق العالم وتراجع الاقتصاد اليابانى من مكانته المرموقة التى كانت تسمى معها بالمعجزة الاقتصادية إلى اوضاع الركود وتحول إلى قائمة «النمو السلبى» وهربت الشركات الكبرى بالحجم الاكبر من الاستثمارات إلى دول القارة الاسيوية وإلى داخل السوق الامريكية وإلى اسواق الاتحاد الاوروبى بحثا عن منافذ للاستثمار والانتاج والتسويق لاتعانى من الآثار الرهيبة والمدمرة «للين المسموم» الذى يغتال كل مؤشرات الكفاءة وكل حسابات القدرات التنافسية وكل قدرات التكنولوجيا الاكثر تقدما والانتاجية الاعلى والتنظيم الاقل تكلفة فقط لاغير بسبب المغالاة فى سعر الصرف نتيجة للضغوط الامريكية التى وصلت إلى حدود الاعلان عن الحرب التجارية ووصلت إلى عتبات الاعلان عن الحرب الاقتصادية الشاملة.

وعلى الرغم من الازمة الاقتصادية الآسيوية الطاحنة وكوارثها الحادة التى اطاحت باقتصادات النمور الاسيوية وما ارتبط بها من انخفاضات لاسعار صرف عملات هذه الدول تراوحت بين ٥٠ و٨٠٪ فى اقل معدلاتها ومايعنيه ذلك واقعيا من انخفاض فى تكلفة صادراتها لجميع اسواق العالم وتوالى انخفاض اسعار التصدير من هذه الدول فى ظل التدافع للتصدير باقل من التكلفة لتلافى آثار الازمة والتخلص من المخزون سواء كان سلعا تامة الصنع او مستلزمات انتاج او سلعا وسيطة وحتى المعدات والآلات فإن الين اليابانى حافظ على اسعار صرفه العالمية والمرتفعة فى اشارة الزامية ووجوبية للاقتصاد اليابانى ان يظل «محلك سر» وان يدفع المزيد والمزيد من الثمن والتكاليف والاعباء قبل ان يعاود الدخول مرة اخرى فى مراحل التعافى والصحة ويستعيد كفاءته العالمية وقدراته المتميزة التى تسمح له بأن يحمل لقب المعجزة الاقتصادية (مرة اخرى) حتى يمارس طموحاته المشروعة للبقاء على قمة الاقتصادات العالمية الاكثر تقدما ونموا وقوة وثراء.

تحليل يكتبه

أسامة غيث

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : اسامة غيث
الموضوع الفرعى : قطاع البنوك — رقم العـــــدد : ٤١٦٣٤
المصـــــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٢/٢

وعلى الجانب الآخر وخلال العام الأخير تواصل الانخفاض الحاد لسعر صرف اليورو العملة الأوروبية الموحدة وبلغ الانخفاض بالنسبة للدولار نحو ٣٠٪ وارتبط بذلك انخفاض اسعار صرف العملات الاوروبية الرئيسية المنضمة لليورو بنسب تتراوح بين ٢٥٪ و٢٨٪ ويعني ذلك عمليا انخفاض المارك الالمانى والفرنك الفرنسى والليرة الايطالية وغيرها من عملات الدول الاوروبية الاعضاء فى الوحدة النقدية وهو مايؤدى واقعيا إلى انخفاض تكلفة صادراتها لكل اسواق العالم بنفس هذه النسب وارتفاع تكلفة الواردات على الأخص من السوق الأمريكية بنسبة متوسطها العام ٣٠٪ ويعنى ذلك ان السلع الأمريكية تقل قدرتها التنافسية داخل اسواق الاتحاد الاوروبى بمعدلات عالية ترجع فقط لاغير لتعديلات اسعار الصرف ومتغيراتها. ويتسبب ذلك بالضرورة فى رفع القدرة التنافسية للسلع الاوروبية بنفس المعدلات لنفس السبب مما ينعكس على ارتفاع القدرات الانتاجية وعناصر القوة الاقتصادية للاقتصاد الاوروبى ويدفع المعاملات فيما بين دول الاتحاد الاوروبى إلى المزيد من التوثيق والتدعيم وهو مايخدم التكامل الاقتصادى والوحدة النقدية فيما بينها.

وبعيدا عن احاديث الظروف والاوضاع الداخلية للاقتصاد المصرى ومايدخل تحتها من احاديث حول قلة السيولة وازماتها والركود الاقتصادى للمعاملات والانتاج والانشطة وكذلك المؤشرات غير الايجابية على مستوى الموازنة العامة للدولة ومستوى الميزان التجارى والميزان الجارى والصورة الاجمالية والنهائية لميزان المدفوعات والاحاديث المكررة والمعادة عن اوضاع البنوك والائتمان . وموقف ايداعات العملات الاجنبية وغيرها فإن حقائق الواقع والاطار الدولى وحدها كفيلة بالتأكيد على ضرورة المراجعة الشاملة ليس فقط لسعر صرف الجنيه ولكن ايضا وبصورة اكثر اهمية لاسلوب ادارة اسعار الصرف وسياساته وقواعده وفى مقدمتها اسلوب تحديد سعر الصرف للجنيه من خلال الارتباط فقط لاغير بعملة دولية وحيدة هى الدولار على الرغم من كل مايمكن ان يقال عن سيادة الدولار العالمية واوضاعه شبه الاحتكارية فى المعاملات وسطوته ونفوذه والتى تدعمت مع موقفه القوى فى مواجهة اليورو الذى يعكس نفوذ وتأثير مجموعة من اكبر واقوى الاقتصادات العالمية الكبرى.

ويعنى ذلك ان التساؤل المحورى والاشكالية الكبرى الآن فى مسألة تحديد سعر صرف الجنيه لاترتبط بقرارات تدخل فقط تحت بند تقدير قيمة الانخفاض الواجبة لسعر الصرف وصولا إلى السعر الواقعى الذى يضمن توحيد الاسعار وعدم تعددها واوضاع التذبذب الحادة التى تشهدها والفارق الكبير بين معاملاتها داخل البنوك وخارجها، وهو مايؤكد ندرة النقد الاجنبى وعدم امكان الحصول عليه وقت الحاجة اليه بشكل منتظم وفقا لسعر محدد ومعروف بصورة شبه مستقرة وشبه متقاربة على الاقل فى حسابات الاجل القصير، وهو وضع غريب فى ظل الخبرات العالمية القائلة إن ارتفاع سعر صرف عملة فى مواجهة الدولار يعنى بالضرورة شكلا مؤكدا من اشكال «العقاب الاقتصادى» من قبل القوة العالمية العظمى وتوابعها كما هو الحال فى وضع اليابان والقائلة ايضا إن تخفيض سعر صرف عملات الدول الصناعية الكبرى قد يكون مكافأة عظيمة تدعم مخططاتها وتوجهاتها نحو المزيد من حيازة الارباح والمغانم لاقتصاداتها وتعاملاتها مع العالم الخارجى كما هو الحال فى اوضاع اوروبا واليورو.

وقد تأخرت السياسة النقدية فى الاعتراف بتأثير العديد من الصدمات الخارجية العالمية مما انعكس سلبيا على الاقتصاد المصرى بدرجة حادة ومتصاعدة ولم يعد هناك على الاطلاق المزيد من الوقت للتردد فى اجراء اصلاحات جذرية وسريعة فى نطاقها وايضا فى نطاق السياسات الاقتصادية ككل والتى تأثرت بالتردد والتأخير فى اصلاح السياسات النقدية وفى مقدمتها اسعار الصرف وهو مايستوجب بالضرورة قرارات عاجلة لفض الاشتباك بين الجنيه والدولار وفك ارتباط سعر صرف الجنيه بالدولار بحكم مايعنيه من سلبيات ظاهرية وواضحة تقول إن الجنيه نتيجة لسياسة تحديد اسعار صرفه ارتفع فى مواجهة الين اليابانى بنحو ٦٠٪ وارتفع فى المتوسط فى مواجهة العملات الاوروبية بنسبة ٣٠٪ كما ارتفع فى مواجهة عملات دول النمور الاسيوية بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و٨٠٪ على الرغم من خطوات واجراءات التعافى الجزئية لاقتصادات هذه الدول ومؤدى ذلك أن السياسة النقدية تركت الجنيه المصرى خلال السنوات الاخيرة يرتفع فى مواجهة كل عملات العالم بكل مايعنيه ذلك من تأثيرات حادة وسلبية على الاوضاع الاقتصادية المحلية والمعاملات الخارجية والاكثر خطورة ان الدولار فى علاقته بالجنيه تحول إلى سلعة رخيصة تغرى باستخدام الجنيه للانتقال إلى الدولار وغيره من العملات الدولية الرئيسية وهو مايعنى ضغطا متزايدا على ايرادات مصر واحتياطياتها من النقد الاجنبى فى ظل انخفاض اسعارها قياسا إلى قيمة الجنيه واوضاعه وقياسا إلى امكانيات التحول من الجنيه إلى الدولار وغيره من العملات وهو ما يجعل عمليات التحويل مربحة بجميع حسابات الاقتصاد ومعاييره ويصنع ضغطا وطلبا اضافيا غير مبرر على النقد الاجنبى فى مصر يتزامن مع انخفاض الايرادات والعوائد بالنقد الاجنبى، ويتزامن مع ارتفاع الطلب عليها للتنمية وهو مالايحتمل التأجيل او التلكؤ والتباطؤ، ولابديل عن تحديد سعر صرف الجنيه من خلال سلة عملات دولية تماثل سلة العملات التى يتم بناء عليها تحديد الكثير من عملات العالم ، ويحدد بناء عليها سعر وحدات السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى والبنك الاسلامى للتنمية وصندوق النقد العربى وغيرها من الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية الكبرى التى تتعامل معها مصر فى النطاق الخارجى على اتساع خريطة العالم حتى تتجنب مصر التأثيرات البالغة السلبية لارتفاع سعر صرف الدولار والذى تحول معها إلى «الدولار المسموم» بالنسبة لتأثيراته المفجعة على الاقتصاد المصرى مع الاخذ فى الاعتبار ان ذلك القرار لايحتمل التأجيل حتى بداية عام ٢٠٠١ وتستوجب جميع المؤشرات والمتغيرات ان يصدر قبل نهاية عام ٢٠٠٠ ويتصدر قائمة أعمال الحكومة الجديدة التى ينتظر ان يعلن عن تشكيلها مع بداية انعقاد مجلس الشعب الجديد فى ١٦ ديسمبر الحالى.

خلال الاشهر القليلة الماضية اتسمت السياسة النقدية بالنسبة لسعر الصرف بقدر من المرونة سمح واقعيا بتخفيض سعر صرف الجنيه بنحو ١٠٪ داخل معاملات البنوك وسمح ايضا بتخفيض سعر صرف الجنيه بنحو ١٢٪ فى معاملات شركات الصرافة مما سمح بزيادة عوائد التصدير وزيادة تكلفة الاستيراد باعتبارها اداة رئيسية لضبطه والسيطرة على الكثير من مكوناته.

ولكن البالغ الاهمية هو مايرتبط بان قدر المرونة الذى سمحت به السياسة النقدية لايؤدى إلى توفير الاحتياجات من النقد الاجنبى من البنوك ومازال يسمح بتعدد اسعار الصرف للجنيه المصرى ويلقى بظلاله الكثيفة على استقرار سوق النقد وهو مايدفع إلى اطلاق العنان ليس فقط للتوقعات المحسوبة والمدروسة ولكن ايضا للتوقعات التى تدور فى [illegible] والكثير منها [illegible] وتحقيق المناف[illegible] وهو ما تنتج عنه [illegible] بسبب فى الاحـ[illegible] فى ايرادات وموارد النقد الاجنبى [illegible] إلى الجنيه وتصنع فى الوقت نفسه طلبا وهميا ناجما عن الرغبة فى الدولار وحيازة العملات الاجنبية طمعا فى جنى ارباح ومغانم من المضاربة عليها والاتجار فيها بما يقلب الحسابات والتقديرات راسا على عقب ويخرجها من نطاق السيطرة والاصلاح.

لقد حانت اللحظة الحاسمة التى لابد ان يتقرر فيها السعر الواقعى للجنيه المصرى وهو السعر الذى يحقق القضاء على التعدد فى الاسعار ويقلص المضاربات ويمنع نزيف الدولرة ويدفع إلى استقرار سعر الصرف بعيدا عن الهزات المتوالية والمتعاقبة ويضمن فى نفس الوقت آليات طبيعية تتفق مع اقتصادات السوق وقواعدها ومتغيرات اسعار الصرف لكل العملات العالمية ويحقق طموحات الاقتصاد المصرى بصورة شاملة ومتكاملة؟!

الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الصناعة

الاقتصاد المصرى

قطاع الصناعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مجموعة من البرامج لتطوير وتحديث الصناعة المصرية	عزة نصر	العالم اليوم	٢٩٠٤	٢٠٠٠/٨/١٢	١٠٩
٢	الصناعة المصرية على كف عفريت الجمارك	عصام رفعت	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤٩	٢٠٠٠/٨/١٤	١١١
٣	تحديث الصناعة المصرية مشروع قومى	عزة نصر	العالم اليوم	٢٩١٦	٢٠٠٠/٨/٢٦	١١٧
٤	مهمة عاجلة لتحديث الصناعة	اسامةغيث	الاهرام	٤١٥٧٨	٢٠٠٠/١٠/٧	١١٩

لمواجهة المنافسة القادمة

مجموعة من البرامج لتطوير وتحديث الصناعة المصرية

تقدمها
عزة نصر

أعدت وزارة الصناعة حزمة من البرامج لبدء تطوير وتحديث الصناعات المصرية لمواجهة المنافسة القادمة مع التحرير الكامل للتجارة العالمية وفقا لاتفاقية التجارة الدولية..

تناول برنامج الوزارة تطوير الاساليب التكنولوجية المستخدمة بعمليات الانتاج كذلك التسويق للمنتج المحلى داخليا وخارجيا لمواجهة المنافسة الشرسة.. مع توفير العروض الطويلة والمتوسطة لعمليات التطوير والتحديث.

التكنولوجيا

فى البداية فيما يتصل باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة فهناك برنامج الارتقاء بالتنافسية التكنولوجية والجودة والانتاجية يتضمن تصميم المنتج وتطويره وتطوير العملية الانتاجية وادخال الطرق الجديدة فى التصميم والانتاج وتنظيم وتخطيط موارد الانتاج وتحسين الانتاجية وتقليل الفاقد ونظم الصيانة الوقائية وترشيد الطاقة وحماية البيئة ومساعدة الشركات للحصول على شهادات الجودة وتنظيم حملات التوعية للموضوعات ذات الاهتمام المشترك للصناعة على أن يكون اطار البرنامج تحليل وتقييم احتياجات الشركة - وتصميم برنامج المساندة وتوفير الخبرة للتنفيذ.

كما يشمل برنامج تحديث الصناعة برنامج التدريب الصناعى ويتضمن تدريب رجال الصناعة على الإدارة الحديثة بالداخل والخارج «دراسات طويلة - دورات طويلة» وتحسين المهارات الفنية لعمال القطاع الصناعى واعداد وتطوير المقررات الدراسية والمواد التدريبية وربط المراكز التدريبية المحلية بالمعاهد الاجنبية وتدريب واعداد الكوادر القائمة بالتدريب وتطوير وتوفير المعدات اللازمة للتدريب وتسويق الدورات فى الوسط الصناعى ويشمل إطار البرنامج قياس القدرات الادارية لرجال الصناعة وقياس القدرات الفنية والمهارات للفنيين والعمال وتحديد الاحتياجات التدريبية الحقيقية.

التسويق

يشمل برنامج تحديث الصناعة برنامج المساندة فى التسويق والادارة وأهدافه بحوث السوق.. والمبيعات والتسويق والتوزيع - وتنمية وتنظيم الهياكل الادارية وتنمية الموارد - البشرية ونظم المعلومات والتخطيط المالى علاوة على اعداد دراسات مشتركة لمجموعة من العملاء واعداد برنامج للمشتريات المشتركة واعداد حفلات توعية وتدريب.

ويضم إطار البرنامج دراسة الأوضاع الحالية للشركات ووضع خطة التطوير.والمساعدة فى التنفيذ.

أكد تقرير حديث لوزارة الصناعة أن تحديث الصناعة يتضمن برنامج تشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر والهدف منه جذب الاستثمارات العربية والاوروبية والامريكية واليابانية لمضاعفة الاستثمارات الاجنبية بحلول عام 2002 ومساعدة الشركات المصرية فى تحقيق المشاركة الأجنبية.

تتضمن مجالات البرنامج ترويج منظم لجاذبية مصر بالأسواق المستهدفة من خلال البريد - وأجهزة الاعلام المختلفة والمعارض الدورية ومشاركة رجال الأعمال والبنوك وترويج محدد الهدف لجذب فئة معينة من المستثمرين وصناعات معينة وتوفيق طلبات الشركات فى ايجاد شريك أجنبى مناسب.

كذلك المساعدة فى التنفيذ من خلال اعداد كتيبات عن الاستثمار ودراسات الجدوى وتدبير مصادر تمويل لعمليات التوفيق علاوة على اعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار ويضم برنامج تحديث الصناعة الذي يتضمن برنامج تنمية الصادرات والهدف منه.

زيادة التوجه التصديرى للصناعة المصرية وتحسين خدمات التصدير واتاحة مساندة فنية للمصدرين وتكون مجالات المساندة تكمن فى توفير المعلومات التجارية المناسبة لكل المصدرين وتطوير مفهوم المنفذ الواحد كنقطة التجارة وبرنامج منظم لترويج الصادرات الصناعية من خلال المعارض وبعثات بيع إلى الخارج ووفود خارجية للشراء والمساعدة الفنية للشركات لزيادة تنافسية التصدير وتنمية أسواق التصدير.

خدمات مالية

ألمح تقرير تحديث الصناعة إلى وجود برنامج للخدمات المالية يتضمن برنامج الاقراض متوسط وطويل المدى (5 - 10 سنوات) الهدف منه اقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمارات فى المعدات الرأسمالية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية على أن يكون إطاره توفير قرض من بنك الاستثمار الأوروبى بتسهيلات ائتمانية وطرح مناقصة لاختيار بنك ليدير البرنامج بعد وضع الشروط والمواصفات لوحدة الخدمات المالية.

الائتمان

يشمل برنامج ضمان الائتمان لوضع برنامج لضمان الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ البرنامج عن طريق شركة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٩٠٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٢

ضمان الائتمان ـ ويهدف البرنامج إلى تحليل أداء شركة ضمان الائتمان وتحديد أوجه القصور بها وتصميم نظام جديد أكثر كفاءة وجاذبية للبنوك وتدريب أفراد الشركة على النظام الجديد وتدبير مصادر التمويل «منحة أو قرضا بشروط ميسرة».

كما يضم برنامج رأس المال المخاطر لإنشاء صندوق للمشاركة فى الاستثمار بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لتنمية الصناعات الوليدة الجديدة ودعم المشروعات ذات التكنولوجيا العالية.

يهدف البرنامج أيضا إلى توفير منحة أو قرض ميسر مع تبسيط الاجراءات والاشتراطات التى تتيح

ـعامل مع التقرير أن برامج التحديث للقطاع والتجمع الصناعى يتضمن برنامج إنشاء شبكة.

أكد مراكز الأعمال والخدمات الهدف منها إنشاء 20 مركزا للأعمال والمراكز التكنولوجية بالمناطق الصناعية المختلفة وبناء خط المساندة الأول للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتزويد الشركات بالخبرة والارشاد والاستشارة المعلومة وتوجيه الشركات إلى مختلف المصادر المحلية والعالمية لتلبية المزيد من الاحتياجات الفنية والادارية والتدريبية.

تحددت مجالات المساندة من خلال تاسيس الشركات الجديدة وتحسين الاساليب التكنولوجية المستخدمة وتطوير المنتجات وتطوير الجودة واتاحة المعلومات والمساعدات من مصادرها وتطوير الجهاز الادارى والتنظيمى وتحسين كفاءة استخدام الاموال وتوفير الخدمات التدريبية.

يتضمن برنامج التحديث اقامة الشبكة المصرية للمعلومات والارشاد الصناعى لتقوية المصادر القومية للمعلومات الحقيقية والربط بين المصادر والعملاء والامداد بالمعلومة والاستشارة المطلوبة وتحسين وتطوير سرعة التزويد المطلوبة وتحسين وتطوير سرعة متابعة واختيار المصادر وتوفير الخدمة وتحسين الخدمة وبناء الشبكة.

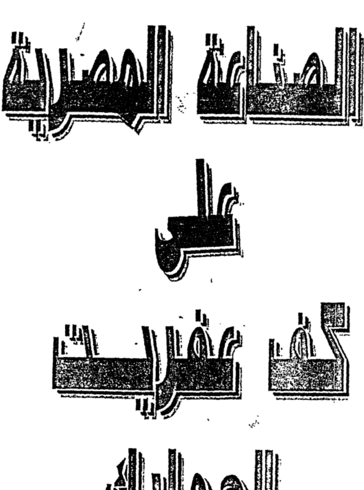
كما يتضمن البرنامج رفع قدرة المراكز البحثية وجمعيات الأعمال بتطوير المراكز البحثية وجمعيات الأعمال لأداء أوسع وأكثر فاعلية على اسس تجارية.. ويسعى البرنامج من خلال ثلاث مراحل تحضيرية وتتضمن قاعدة بيانات الاستشاريين وتحديد المؤسسات المماثلة بالخارج واختيار المراكز والمعاهد التى سيتم تطويرها ومرحلة الدراسة وتتضمن دراسة المؤسسات المختارة من خلال الاوضاع القائمة والتشخيص وخطة التطوير.

ومرحلة التنفيذ للمساعدة فى تنفيذ مقترحات التطوير.

أكد تقرير وزارة الصناعة أن برامج التحديث تشمل برنامج تكوين التجمعات الصناعية والهدف منها تكوين التجمعات الصناعية «جغرافية ـ قطاعية» واقامة آليات تنفيذ للأنشطة المشتركة المشتريات ـ التسويق والتدريب والفحص والاختبار وعمليات صناعية خاصة.

يكون اطار البرنامج تكوين التجمعات وتشجيع الانضمام اليها وتنمية التجمع وتطويره ومساندته بمقر وسكرتارية والدعم والترويج لتوفير تمويل لأنشطة كذلك يتضمن الاطار برنامج رفع قدره النظام الوطنى للجودة ويتضمن دعم إنشاء المجلس الوطنى للجودة وتاسيس كيانات وطنية لمنح الشهادات الارتقاء بمنظومة الجودة.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : أ عصام رفعت
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة | رقم العـــــدد : ١٦٤٩
المصــــــدر : (مجلة الأهرام الاقتصادى) | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٨/١٤



كيف ننمى القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى وسط الظروف والمتغيرات الجديدة والتى من بينها اتفاقية المشاركة الاوروبية واتفاقية الجات وماتمليه على مصر من التزامات ولها أيضا فيها حقوق والواردات من السلع الاجنبية ومنافسة الصناعة الوطنية.

السؤال هو كيفية تشجيع وحماية الصناعة الوطنية وماهى الاساليب والوسائل التى يمكن استخدامها لتحقيق التشجيع اللازم للصناعة الوطنية فى مصر وماهو المطلوب لتعديل القوانين والنظم لتتلائم مع اقتصاديات السوق وآلياته وبما يحقق ايضا تدعيم القدرة التنافسية للصناعات المصرية خاصة ان التعريفة الجمركية اذا جاز لنا ان نعبر ونقول انها تمثل الهرم المقلوب فهى احيانا تتحيز للسلع الاجنبية تامة الصنع برسوم جمركية مخفضة بينما مكونات الانتاج فى بعض الصناعات لاتزال تعانى من ارتفاع الرسوم الجمركية ممايساعد على تشجيع الصناعة وخفض التكاليف فيها وزيادة قدرتها على المنافسة... ايضا القانون الجديد ٦٠ لسنة ٢٠٠٠ الذي جاء لتعديل بعض احكام قانون الجمارك القديم ٦٦ لسنة ٦٣ يتضمن بعض المواد التى يرى رجال الصناعة ان لهم تحفظات عليها.. التعديلات الجديدة خاصة فى مسألة الفواتير التى تقدم الى الجمارك واعتمادها مسألة تحتاج الى كثير من المناقشة.

ما الذى يهدد الصناعة الوطنية وماهى المشاكل والمصاعب التى تواجهها؟ وماهى مطالب الصناعة لحمايتها؟؟
الصناعة والجمارك قضية ناقشها البرنامج التليفزيونى «المنتدى الاقتصادى» الذى يعده ويقدمه رئيس التحرير عصام رفعت.. واستضاف البرنامج الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية ومحمد منصور رئيس الغرفة التجارية الامريكية المصرية ود.أحمد بهجت رجل الاعمال والمهندس حسن الشافعى عضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال المصريين.

اجرى الحوارات:
عصام رفعت
اعدها للنشر:
محمد إبراهيم

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى
اسم كاتب المقال : عصام رفعت
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
رقم العـــــدد : ١٦٤٩
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/١٤

الجمارك وأثرها على القدرة التنافسية

عصام رفعت: ما اثر الجمارك على عدم زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا وصناعتنا الوطنية؟

د. عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية حقيقة ان هذه الندوة جاءت فى وقت مهم وحساس بالنسبة للنمو الصناعى وزيادة قدرته التنافسية سواء فى السوق المحلى او الخارجى الجمارك هى احد الموارد السيادية للدولة ومصر انضمت الى اتفاقية الجات التى عدل اسمها فيما بعد الى منظمة التجارة العالمية وكانت الحكومة المصرية مرتبطة بالتزامات معينة منها تخصيص التعريفة الجمركية بالتدريج وطبقا لجداول زمنية محددة وقد حدث هذا فعلا.. وبالفعل قامت الحكومة المصرية بتخفيض الرسوم الجمركية على جزء كبير او معظم مدخلات الصناعة ولكنها اغفلت الجزء على بعض المدخلات الاخرى مما ادى الى حدوث تشوهات ووجود سلع تامة الصنع جمركها اكثر من مستلزمات الانتاج او المادة الخام الى غير ذلك.

فالجمارك لها انعكاس كبير جدا سواء في الداخل او الخارج حيث يصل متوسط الرسوم الجمركية في مصر الى ٢٨٪ فى حين ينخفض فى تركيا الى ٤٪ ودول جنوب شرق اسيا ٢٠٪ وعالميا ٨٪ ولكن ماهو إنعكاس الرسوم الجمركية عي الصناعة المص[illegible] عي اعتقادى انه انعكاس مؤثر حقيقى وله ايجابيات جيدة اذا عولجت حزمة التشريعات الجمركية والضرائبية معا ستزيد من قدرة الصناعة المصرية التنافسية فى الداخل والخارج.. بمعنى انه لو نظرنا الي سلع منتجة وتامة الصنع ومستوردة من الخارج وسلعة مصنعة محليا سنجد ان الفارق الجمركى بين السلعتين لا يمثل حماية - الحماية غير مطلوبة - ولا يغطي القدرة التنافسية للصناعة المحلية.. الحماية كانت فى فترة الستينيات وفى ظل الاقتصاد الموجه ولكنها انتهت مع تطبيق نظام الاقتصاد الحر. ولكن لو تم تخفيض الجمارك ومايتعلق بها وليست الجمارك فقط - فسوف يزيد استخدام الطاقات الصناعية وبالتالى سينعكس هذا علي اسعار التكلفة ويزيد حجم الانتاج وسوف يزيد من قدرة الصناعة المصرية علي المنافسة فى الداخل والخارج.

عصام رفعت: تخفيض الجمارك على المكونات ام على السلع تامة الصنع؟

د. عبدالمنعم سعودى : على مستلزمات الانتاج والمواد الخام وليس علي السلع تامة الصنع... وان خفض الجمارك سوف يزيد من قدرة الصناعة المصرية على المنافسة فى الداخل والخارج لانه كما نعلم كلما زاد حجم الانتاج قلت التكلفة... فنحن عندما نصدر نسترد جزءا من الرسوم بالاضافة الى الرسوم الجمركية وجزء لا يسترد.. وليس الجمارك فحسب وانما مايتبعها من رسوم مثل رسوم التنمية الخ .. وكما قلت ان الوقت مهم وحساس خاصة ان مصر دخلت فى اتفاقيات ثنائية واتفاقيات تجارة متعددة الاطراف وسوف توقع مصر على اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية بالاحرف الاولى فكل هذا يتطلب ان نراجع بدقة حزمة التشريعات المتعلقة بالجمارك والمؤثرة فى الصناعة المصرية حتى لا تتأثر تأثيرا كبيرا عند تطبيق هذه الاتفاقيات التى صدر بعضها وطبق بالفعل.. وبالمقارنة بين سلعة مصرية وسلعة اخرى قادمة من اى دول عربية وقعت مصر معها اتفاقيات واصبحت في حيز التنفيذ سنجد ان المنتج فى هذه الدول لا يدفع مقابل تصدير تلك السلع وفى المقابل نجد ان الصناع او المنتج يدفع من ٢٢ - ٢٥٪ جمارك فكيف يتمكن الصانع المصرى من المنافسة... ان الحديث عن الصناعة المصرية والجمارك حوار دائر ودائم منذ وقت طويل، توجد لجنة مشكلة تحت اسم اللجنة العليا للتعريفات مازالت تدرس كيفية ازالة هذه التشوهات ونأمل ان يتم الانتهاء من اصلاح البنية التشريعية قبل تطبيق الاتفاقيات القائمة لزيادة قدرة الصناعة المصرية على المنافسة - ولو نظرنا الى جنوب شرق اسيا وماذا حدث فيها، سنجد الجمارك فيها منخفضة ولا توجد رسوم وتمثل صادراتها ٧٥٪ من صادرات الدول النامية - على عكس دول البحر الابيض المتوسط ٣,٦٪ ومتوسط اجمالى صادرات امريكا اللاتينية يقدر بنحو ١٥,٦٪ ويرجع نمو الصادرات في هذه الدول الى الدراسات التى تحصل عليها وليس الحوافز والدعم لأنها بنيت على اساس توليد طاقة انتاجية بالاضافة الى انخفاض تكلفة ساعة العمل عن مصر والحقيقة ان اجر العامل المصرى منخفض لكن عند حسابه على تكلفة الانتاج سنجده مرتفع ودخله منخفض... وهذه معادلة صعبة وحلها يحتاج الى تحليل... ولا يمكن تعديلها الا اذا زاد الانتاج وحجمه..

حالة واقعية

عصام رفعت: ما اثر الجمارك على الصناعة مع الاشارة الي حالة واقعية؟

د. أحمد بهجت : ان القضية التى نناقشها اليوم تهم كل فرد فى بيته لانها قضية مستقبل مصر والصناعة المصرية ماهى الا ترجمة لجهود المصريين فى المصانع والورش والمحلات حتى يمكنهم انتاج ما يقوى فرصة التصدير وفى نفس الوقت يوفر فرص عمل للمصريين الذين يزداد عددهم عاما بعد عام ونحن فى اشد الحاجة لايجاد فرص عمل جديدة... وان اى صناعة تعتمد علي عدة عناصر من بينها ان تكون الصناعة جيدة وسعرها مناسب ولها اسواق.. والمصريون عليهم دور كجمهور مستهلكين ان يؤيدوا السلع الجيدة بمعنى تفضيل السلعة المصرية ذات الجودة العالمية والسعر المناسب على اى سلعة اجنبية ولابد ان يكون هناك ولاء من المستهلك المصرى لسلعته.. وهذه نقطة فى غاية الاهمية.. واذا كان على المستهلك دور فانه لا يقل اهمية عن دور الدولة لان كل الامكانيات المتوافرة لكى ينمو التصنيع لن تتحقق الا اذا توافرت السياسة الجمركية والسياسة التمويلية والسياسة الضرائبية التى تشجع على الاستثمار وتشجع الافراد على انشاء مشروعات جديدة بدلاً من اكتناز الاموال والابتعاد عن الاستثمار فى المجال الصناعى فالاستثمار الصناعى فى غاية الاهمية لانه يوفر فرص عمل ويتيح مصادر دخل اجنبية.. ويؤسفني ان اقول انه عندما نرجع للتاريخ سنجد اننا ضيعنا وقتا طويلا فى مناقشات خاصة بهذه الموضوعات وتحديدا منذ عشر سنوات وفى كل مرة يكون القرارصعب اتخاذه نتيجة للعبء المالى على موارد الدولة فى بعض الاوقات او على الاوضاع الاقتصادية فى مصر مما يؤدى الى تأجيل القرار.. فجميع دول العالم سبقتنا فى اشياء كثيرة ونحن فى مصر نتأخر ونحن لا نستطيع ان نتجاهل مايحدث فى العالم الخارجى خاصة بعد ان اصبحت القدرة التصنيعية فى العالم اكثر من احتياجات المستهلكين فى العالم بمعنى ان كل منتج ينتج اكثر من الطاقة الاستيعابية للاسواق العالمية كلها... مما ادى الى وجود وفرة فى الانتاج وتنافس على الجودة العالمية وتنافس على سرعة توصيل السلعة فى الوقت المناسب لجمهور المستهلكين ومصر تملك سوقا داخلية جيدة وقوية تشكل ٦٥ مليون نسمة وتعد قوة كبيرة في مجال التسويق بالاضافة الى السوق الافريقية من خلال اتفاقية الكوميسا ولابد ان يتجه تفكيرنا - ليس الى السوق المصرية فقط - الى تنمية الصناعة حتى يمكن تصديرها الى الدول المجاورة سواء العربية او الافريقية او الاوروبية من خلال اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية والتى تتيح لنا الدخول الي اسواقها والمنافسة معهم... ولكن المشكلة فى مصر تتمثل فى قائمة عريضة وطويلة من الرسوم والضرائب المتنوعة والاتاوات التى تؤخذ في الجمارك... هذه الاتاوات لا يمكن استردادها عند التصدير.. فدائما السلعة المصرية محملة باعباء اضافية عن السلعة المصنعة فى بلد اخر وتنافسنا.. فدائما عندنا مشكلة هى ان سعرى لابد ان يكون اقل منه قيمة الضرائب التى دفعتها ولم استطع استردادها.. فهذه القضية نتحدث فيها منذ سنوات ولابد من حسمها خاصة ان اليوم الذي يمر ولم نأخذ فيه القرار الصحيح يصبح بعد ذلك حتى ولو تم اتخاذ القرارات تأثيره ليس له قيمة لان غيرنا سبق ودخل اسواقا وغزاها.

وزمان كانت الدول تدعم صادراتها والان الاتفاقيات الدولية تمنع الدعم المباشر ولكن هناك اشياء كثيرة يمكن للدولة ان يكون لها دور فيها مثل تسهيل التسويق الخارجى ومن المفروض ان تساعد الحكومة فيه وتفتح مجالات للتسويق على حساب مشروع من المشروعات المصرية لتشجيع التصدير الى دول افريقية وأن تقدم الدعم للمعارض وخطوط النقل والملاحة.

عصام رفعت:

- **التعريفة الجمركية تمثل الهرم المقلوب**
- **ما الذى يهدد الصناعة الوطنية؟**
- **الفواتير المقدمة للجمارك غير سليمة؟**
- **تدريب العاملين بالجمارك على عمليات التثمين والتسعير**
- **إعمال مبدأ المعاينة قبل الشحن**
- **توحيد الجهات الرقابية تحت مسمى واحد**

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة

المصـــــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى

اسم كاتب المقال : عصام رفعت

رقم العـــــدد : ١٦٤٩

تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/١٤

معارض قطاع خاص

عصام رفعت: لماذا لا يدخل القطاع الخاص فى مجال المعارض والتسويق وشركات النقل البرى والبحرى؟

د.احمد بهجت: القطاع الخاص فى مصر قطاع جديد ومازال فى دور الطفولة فنحن ننافس شركات عمرها الان ١٠٠ سنة وراسمال الشركة الواحدة يعادل ميزانية دولة فالقطاع الخاص لا يستطيع ان يفتح سوق ويرسل بعثات للخارج لعمل معارض لانها عملية مكلفة وصعبة جدا.. ولابد ان يكون هناك تضافر من الدولة من خلال وجود جهاز خاص لتشجيع التصدير بالاضافة الى رفع الاعباء عن المصدر حتى تتاح له فرصة المنافسة.. خاصة وان الفائدة البنكية تصل الى ١٥٪ مما يؤثر علي القدرة التنافسية وتعتبر فائدة ضخمة كما ان هناك عناصر كثيرة جدا وكلها متداخلة تتطلب قرارا سياسيا واضحا لعلاجها..

حالة واقعية

عصام رفعت. صناعة الالكترونيات بشكل عام. هل المكونات المستخدمة فيها الرسوم الجمركية عليها اقل من المنتجات تامة الصنع والمستوردة ام العكس؟

د.احمد بهجت: فى اغلب الاوضاع المكونات اقل من المنتج الكامل ولكن توجد بعض التشوهات الصغيرة.. والجزء المستورد موازي او اكثر من السلع المنتجة بالكامل والمستوردة.. وهذه قضية ثانية لأن تكلفة السلعة ، الجمارك المفروضة عليها مرتفعة فبالتالي تصبح السلعة مرتفعة السعر فى السوق وبالمقارنة بالاخرين نجد ان سلعنا للاسف محملة بجمرك عالى وضريبة مبيعات وعندما تصل للمستهلك يكون سعرها نسبيا اعلى من السلع المنتجة في الدول المماثلة.. مما يؤثر على المبيعات وضعف القدرة التنافسية.

السيارة الفاخرة.. مدعومة

عصام رفعت: متوسط الرسوم الجمركية فى مصر اعلى من متوسط دول اخري.. ونحن لو تحدثنا عن صناعة السيارات خاصة وان مصر تنتج ١٣ ماركة سيارات تعتمد علي مكونات من السوق المحلى ومصر امامها فرصة كبيرة لتغذية هذه الصناعات وحتى المصانع العالمية يمكن تغذيتها.. والسؤال: تتقدم مصر فى صناعة مكونات السيارات خاصة وان التعريفة الجمركية في مصر تشجع انتاج السيارات الفاخرة ولا تشجع انتاج السيارات الصغيرة التى هى فى حاجة اليها؟

د.عبدالمنعم سعودى: ان الفرق فى الرسوم الجمركية بين السيارة الصغيرة التى تمثل ٧٠٪ من حجم السوق لا يتجاوز ١٤ - ١٥٪ والرسوم على المكونات ٢٦٪ والرسوم علي السيارة ٤٠٪ بينما السيارة الفاخرة ١٣٥٪ بالاضافة الى ٢٦٪ اذن الى اين يذهب الدعم الى السيارة الفاخرة وليس لشريحة المستهلكين التي تمثل من ٧٠ - ٧٥٪ والتى تقع فى فئة ١٠٠٠سم الى ١٢٠٠ سي سي.

عصام رفعت: كيف تتقدم مصر في صناعة مكونات السيارات؟

محمد منصور رئيس الغرفة التجارية الامريكية المصرية: حصل تطور حقيقى فى صناعة مكونات السيارات بدءا من عام ٨٥ ومنذ افتتاح اول مصنع لصناعة السيارات فى مصر والان يوجد ٧٠ الف عامل فى صناعة مكونات السيارات بالاضافة الى ٢٥٠ شركة تلبى الطلب للسوق المحلي لكن فى ظل التطور لابد من التفكير فى كيفية تلبية احتياجات السوق العالمي.. وهذا يقتضي عمل دراسة تسويقية لمعرفة احتياجات السوق العالمى من ناحية الكميات والاعداد المطلوب توافرها... وفى هذه الحالة يستطيع ان تحدد المكونات التي يجوز لنا ان نصنعها محليا.. واعتقد ان هذا قد يتم بالتشاور مع بعض الشركات الاجنبية التى تملك خبرة عالمية او عن طريق البنوك الاستثمارية لامكانية تحديد المكونات المطلوبة للتصنيع للتصدير ولابد من البدء التفكير فى هذه الصناعة كصناعة تصديرية وليست صناعة لتلبية احتياجات السوق المحلية فقط. وهذا يتطلب التعاون مع الشركات الاجنبية علي توفير تكنولوجيا متطورة والدخول معها فى شراكة شريطة شرائها لجزء من الانتاج فى البداية للتصدير.. خاصة بعد اصبحت مكونات صناعة السيارات تعتمد على التكنولوجيا العالية مما قد يدفع الكثير من الشركات الاجنبية الى التشاور والتعاون مع شركات مصرية في هذا المجال بالاضافة الى تقديم هذه الشركات التدريب الكافى للعاملين فى هذه الصناعة واعدادهم الاعداد الجيد حتى يمكن

د.عبدالمنعم سعودى:

الحكومة خفضت الرسوم الجمركية ولكنها أغفلت الجزء المهم..

- التشريعات الجمركية مشبوهة

- كيف يتمكن الصانع المصرى من المنافسة؟

- مطلوب إصلاح البنية التشريعية

- الدعم يذهب الى السيارات الفاخرة

د.أحمد بهجت:

الاتاوات لا يمكن استردادها عند التصدير

- ضيعنا وقتا طويلا في مناقشة الصناعة والجمارك

- القرار صعب اتخاذه نتيجة للعبء المالى علي موارد الدولة

- السلع المصرية محملة بأعباء إضافية عن مثيلتها المستوردة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٩
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٤

المنافسة فى هذه الصناعة وتشهد صناعة السيارات فى خارج مصر منافسة قوية واصبح مصنعو السيارات لا يحققون الدخل المستهدف منها ولكن يحققون ارباحا من صناعة مكونات السيارات والان يحدث تحالفات واندماجات فى الشركات المصنعة لمكونات السيارات وبدأت هذه الشركات فى فتح فروع لها او شراء مصانع قائمة او انشاء مصانع جديدة او تدخل فى شراكة معها على عكس ماكان يحدث في وقت سابق حيث كانت الشركات المصنع" للسيارات سواء فى أمريكا واوربا او اليابان تساعد الشركاد الصغيرة فى "دول النامية حتى تستطيع تلبية احتياجاتها ولكن تغيرت الاوضاع فى ظل العولمة.. وعلى سبيل المثال توجد شرك امريكية تملك ٣٠ مصنعا فى اسيا تلبى احتياجات السوق الامريكية.. ف ـناعة مكونات السيارات تحتاج الى الاهتمام حتى تصبح صنا ..ـة تصديرية تلبى احتياجات السوقين المحلى والخارجى.. ليس للتصنيع فقط بل في شكل قطع غيار للاسواق الخارجية. وفي رايى ان مصر تتمتع بقيمة مضافة فى هذا المجال.. لان اى شركة عندما تبدأ فى تصنيع سيارة تقدر دورة حياة السيارات بـ ٤ سنوات وبعد ٦ سنوات ينتهى هذا الموديل وتبدأ في عمل موديل جديد اذن احتياج ـيارة الى قطع الغيار يستمر ١٠ سنوات فى الدول المتقدمة بعد بيعه اما في الدول النامية فان السيارة تحتاج الى قطع غيار لمدة ٢٥ عاما ويقدر دخل السوق العالمى من مكونات السيارات بحوالى ٨٠٠ مليار دولار سنويا فلو كان هناك خطة لدخول مصر سوق تصنيع مكونات السيارات واستحوذت على ١٪ من دخل السوق العالمي خلال ٥ سنوات تمثل بما قيمته ٨ مليارات دولار تصدير سنويا.. وهذا لن يحدث الا اذا تم توقيع اتفاقيات مع شركات اجنبية وفتح اسواق لمصر في الخارج خاصة ان اهم شىء فى التصدير وفى انتاج السوق المحلى هو عملية التسويق وهذه نقطة مهم وضعهافي الاعتبار

رؤية رجال الاعمال

عصام رفعت: ماهى رؤية جمعيات رجال الاعمال الى الجمارك والصناعة الوطنية؟

المهندس حسن الشافعى رئيس لجنة الجمارك بجمعية رجال الاعمال سابقا وعضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال المصريين : الحقيقة فى خلال السنوات العشر التى عملت فيها رئيسا للجنة الجمارك سواء فى الغرفة الامريكية او جمعية رجال الاعمال كانت تقابلنا ثلاث مشكلات رئيسية سواء المصنع او المستورد هي تحسين السعر وقبول الفواتير والتعقيدات فى الاجراءات بما فيها التعقيدات فى التحكيم واخيرا تعدد الجهات الرقابية لكن القانون الجديد عالج مشكلة قبول الفواتير ونأمل ان نرى اللائحة التنفيذية لان الموضوع غير واضح وما نقرأه مجرد عناوين وان يشارك رجال الاعمال والقطاع الخاص فى اعداد هذه اللائحة حتى تخرج بصورة ايجابية حماية للصانع المصرى اولا وليست دعما وحتى تكون مقبولة للجميع .

الفواتير لا تمثل القيمة الحقيقية

عصام رفعت: هل اى مستورد يحصل على اى فواتير الجمارك تعتمدها حتى لو كانت هذه الفواتير لا تمثل القيمة الحقيقية للسلعة؟

د. حسن الشافعى: القانون الجديد وضع بعض الشروط

ولكن لو استطاع المستورد الحصول على مثل هذه الفواتير لاعتمادها من الجمارك.. الاجابة : نعم . ولا يمكن رفضها الا فى ظل وجود سبب قوى ولا نريد ان نقول ان المشكلة الاساسية التي تقابل الصانع المصري الان هى المنافسة مع المستورد الموجود في السوق باسعار اقل من هذه المشكلة بحذر فسوف يؤدى ذلك الي اغراق السوق المصري بكميات رهيبة من البضائع المستوردة.

اعتماد الفواتير

عصام رفعت: مطلوب من الجمارك عندما تعتمد الفواتير المقدمة اليها ان تمثل الحقيقة والسعر الحقيقى باستيراد سلع ويقدمون فواتير اقل من قيمتها الحقيقية للتهرب من الجمارك وتصبح سلعا منافسة للمنتج المحلي فلابد ان تكون الفواتير مماثلة للواقع وان تكون الفواتير حقيقية وان الجمارك تدرب على عملية التثمين والتسعير الجمركي.

م. حسن الشافعى: ان هذا الموضوع مطروح منذ فترة طويلة وتمت مناقشته وكان هناك اقتراح لدخول شركات عالمية للعمل فى مجال الجمارك.. العالم كله اصبح مفتوحا على بعض البعض بفضل وجود الانترنت ويمكن بسهولة التعرف على مصدر هذه البضاعة وقيمتها وهناك شركات متخصصة فى مثل هذه الموضوعات انما السبب غير معلوم لم ينجح هذا المشروع.

المعاينة قبل الشحن

عصام رفعت: النقطة الثانية التى يمكن ان نتحدث عنها هي اعمال مبدأ المعاينة قبل الشحن عن طريق شركات دولية وتحدد بنودها الجمركية واصنافها وكمياتها ونوعيتها ثم يتم ابلاغ الجمارك في مصر بمواصفات الشحنة .

م. حسن الشافعى: قوانين الجمارك تنص على اللجوء الى التحكيم قبل القضاء والمفروض انها خطوة سريعة ولكن للاسف الكل يعانى من بطء اجراءات التقاضى وطول الاجراءات والمشكلة انها مازالت فى القانون الجديد كما هي ولم يعالجها وان المشكلة لم تحل والمطلوب فى التحكم ان يكون سريعا والتعقيدات اقل والنقطة الايجابية التى تم اتخاذها وكانت محل شكوى فى السابق هى تعدد الجهات الرقابية فى مصلحة الجمارك ولكن منذ عدة شهور فقط وبعد طول معاناة بدأت اول تجربة في الاسكندرية وتتضمن تطبيقها في كافة المنافذ الجمركية.. فالجمارك بالنسبة للمصنع المصرى مهمة جدا.. خاصة انه يدفع رسوم جمارك ورسوم ضرائب مبيعات والمطلوب تأجيل تحصيل رسوم الجمارك وضرائب المبيعات الي مابعد التصنيع والبيع وهذا يعتبر دعما غير مباشر للمصنع المصرى حتى يمكنه المنافسة والتصدير وتوفير فرص عمل.

٣٥ نوعا من الرسوم

عصام رفعت: اود ان الفت النظر الى نقطة مهمة جدا وهى ان المستورد يتعرض الي ٣٥ نوعا من انواع الرسوم والدفعات فى داخل الموانىء وان الخطوة تم تنفيذها طبقا للقرار الجمهورى ١٠٦ والتى قام بتنفيذها وزير الاقتصاد تستهدف توحيد الجهات الرقابية ولكنها تحتاج ايضا الى استكمال حيث يجب خفض كل هذه الرسوم وتجميعها فى مسميات محددة او مسمى واحد وتوفيرا للوقت والجهد والمال مما يعد نوعا من تدعيم القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.

م. حسن الشافعى: الحقيقة ـ وكما قلنا من قبل ـ ان عناصر تكلفة الصناعة ليست فى صالح المصنع المصرى عند مقارنتها باي مصنع بالدول المجاورة.. ولو لم تعالج المشكلة بشجاعة فلن ننسى.. ونحن لا نتحدث عن التصدير ولكن خوفا من المنافسة الداخلية فلابد اولا ان نطور انفسنا وللاسف المستهلك المصرى مازال يفضل كلمة «صنع في الخارج».. واود ان اقول ان الصناعة المصرية صناعة عظيمة وذات جودة عالية واسعارها مناسبة وفى امكانى ان اعداد اشياء كثيرة لايشك اى انسان اذا لم تزيد فهى مساوية للمنتج المستورد ومع ذلك تجد المستهلك المصري نفسيا يقبل على السلع المستوردة علي عكس المستهلك اليابانى الذى يقبل على سلعته على الرغم من فتح باب الاستيراد عندهم.. فالمطلوب حملات اعلامية لتوعية المستهلك المصرى باهمية الاقبال على شراء المنتج المصرى.

م. محمد منصور:

كيف تلبى احتياجات السوق العالمى؟

ـ ٧٠ ألفا يعملون فى صناعة مكونات السيارات

ـ فى الدول النامية السيارة تحتاج الى قطع غيار لمدة ٢٥ عاما

م. حسن الشافعى:

نأمل ان نرى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك

ـ الفواتير والتحكيم وتعدد الجهات الرقابية ام المشكلات

ـ الفواتير الضرورية لا يمكن رفضها..

ـ مطلوب تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية الي مابعد البيع

ـ عناصر تكلفة الصناعة ليست فى صالح المصنع المصرى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	١٦٤٩
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/١٤

تعديل تشريعي

د.احمد بهجت: بالنسبة لقضية التهريب فى رأيى لابد من تعديل تشريعى يجرم التجارة في السلع المصرية وتفرض غرامة مالية عالية على كل تاجر يبيع سلعة مهربة تجعله يفكر عشرات المرات قبل بيعها.

عصام رفعت: الدولة فى الفترة الاخيرة اتخذت بعض الاجراءات لمواجهة لتهريب وبدات تظهر اثارها على السوق ونامل ان تبدأ فى اتخاذ بعض الاساليب الاخرى لضبط عملية التهريب حماية للصناعة الوطنية وايضا فى قانون الجمارك ولائحته التنفيذية التي سوف تصدر خلال الايام القليلة القادمة ونامل ان نواجه ونحارب مشكلة التهريب.

التعديلات المطلوبة علي اللائحة التنفيذية للقانون ١٦٠

اعدت الغرفة التجارية بالاسكندرية حزمة من المطالب حول اللائحة التنفيذية للقانون ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ والخاصة بتعديل بعض احكام قانون الجمارك ٦٦ لسنة ٦٣ تتضمن المواد ٢٢ و٢٣ و٣٠ و٥٧ و٥٨ و١١٨ و١٢٤ لعرضها علي الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء تضمنت قائمة المطالب تعديل بعض بنود المادة ٢٢ لتصبح:

● منح مهلة مناسبة لتدريب رجال الجمارك علي تطبيق أحكام المادة السابقة من اتفاق الجات والطرق الاحتياطية الخمسة (القيمة التبادلية لبضائع مماثلة ـ القيمة التبادلية لبضائع مشابهة ـ القيمة الاستدلالية ـ القيمة الحسابية ـ التقدير المرن) وايضا تدريب المتعاملين + مستخلصين ومستوردين ـ وغيرهم من أصحاب الشأن.

● توفير التقنية المتقدمة لكافة المنافذ الجمركية لتحقيق العدالة السعرية لدي تطبيقها.

● أن يكون السعر المعلن من البنك المركزي للصرف يتناسب وسعر الاقفال للعملة ويكون اسبوعيا وليس شهريا تجنبا لتقلبات سعر الصرف.

● النص في اللائحة التنفيذية علي أن اعتماد القسم التجاري في القنصليات المصرية بالخارج أو السفارات يعتبر اعتمادا للسعر وليس اعتمادا للتوقيع فقط للقضاء علي الخلاف في الاسعار علي اعتبار أن هذا يحقق صالح مصر في استخدام رصيدها من العملات الحرة.

● اعتماد أسعار النوالين والتأمين الواردة بالوثائق الصادرة من الخارج أو الشركات المصرية علي أن تكون مصادر الجمارك من غرف الملاحة والغرف التجارية واتحادها العام.

وتعديل المادة ٢٣ لتصبح كما يلي:

ـ تكرار التوصية بقبول الأسعار الصادرة من المنتجين والمعتمدة من القسم التجاري بالتمثيل القنصلي التجاري أو سفاراتنا بالخارج واعتباره تصديقا علي السعر.

ـ اعتماد الفواتير والعقود طويلة الأجل مع مراعاة مستويات التجارة والكميات والتكاليف التي حددتها المادة ٨ من الاتفاقية

ـ عرض الجمارك للضمانات المقدمة للمتعاملين في شأن عدم الاعتداد بكل او جزء من الأسعار الواردة في الفواتير او [illegible]

وطالبت الغرفة التجارة بالاسكندرية بتعديل المادة ٣٠ فيما يتعلق بالاحتفاظ بالأوراق والسجلات والوثائق والمستندات لتكون في حدها الأقصي ٣ سنوات طبقا لقانون الإجراءات الجنائية ويتم ذلك علي أقراص مرنة او صلبة بالنسبة لمؤسسات الملاحة والنقل سواء أشخاص طبيعيين او معنويين ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية.

اما فيما يتعلق بالمشترين المتعاملين مباشرة مع المستوردين فعليهم الاحتفاظ بها طبقا لطبيعة السلعة أو نفاذ الرسالة الجمركيه .

تقترح الغرفة التجارية بالاسكندرية منح مهلة سنتين لتوفيق الأوضاع للسوق المصري علي أن تعد قوائم تعتمد من الغرف التجارية وسلطات الجمارك في دائرة كل محافظة للسلع المتواجدة حاليا بدون مستندات مراعاة لظروف السوق المصرية الاقتصادية خاصة الركود وتطالب الغرفة بأن تتضمن اللائحة التنفيذية نص ،علي أن تصاحب لجنة موظفي الجمارك ممثلا للغرفة بدائرة المحافظة للتحقق من الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات،

وتقترح في المادة ٥٧ ان تتضمن بعض النصوص التالية :

● النص في اللائحة التنفيذية علي عدد دوائر التحكيم ونطاق اختصاصها الجمركي بالتنسيق مع وزير العدل.

● أن يكون هناك ممثل للغرفة يحدده رئيس الغرفة بجانب ممثل صاحب الشأن في الدائرة الجمركية.

ـ النص في اللائحة التنفيذية علي سداد فرض الرسوم التي يثور حولها نوع البضاعة او منشأها أو قيمتها امانة وسداد باقي الرسوم قطعيا تيسيرا علي المتعاملين.

● ان يكون راى ممثل الغرفة معدودا من ضمن أعضاء اصوات اللجنة في المستويين وان يتم انعقاد جلسات التحكيم داخل الدائرة الجمركية.

وطالبت الغرفة التجارية بالاسكندرية بأن تتضمن المادة ٥٨ التعديلات الآتية:

ـ يمكن اخذ عينات قانونية او كتالوجات أصلية مع سداد فرق الرسوم تيسيرا علي أصحاب الشأن.

ـ النقل تحت التحفظ باقرار صاحب الشأن في أماكن إيداع خاص أو مخازن المستورد ويكون تحت الرقابة الجمركية

ـ ان يتم التحكيم بناء علي طلب صاحب الشأن او الغرفة التجارية في دائرة الميناء طالما اختلف مع الجمارك في الأسس المنصوص عليها في المادة ٥٧ وترى الغرفة ان المادة ١١٨ نصت في الفقرة الخامسة علي أن تفرض الغرامات المقررة في صدر المادة عليها في حالة عدم الاحتفاظ بالأوراق وخلافه ، وهي في الواقع فقرة مستحدثة عما كان منصوصا عليه في اعادة ذاتها في القانون ٦٦ لسنة ٦٣ ، لذا نامل ايضاح هذا علما بأن جميع هذه المستندات تكون في حوزة الجمارك قبل الإفراج ، لذلك يتعين إيضاح المقصود منها لكونها تبدأ في القيد في دفتر (٤٦ ك.م) وهو خاضع لرقابة الجمارك وبه كافة البيانات.

وتطالب الغرفة التجارية بالاسكندرية في المادة ١٢٤ بأن تكون الاحالة من وزير المالية ويكون التصالح مع رئيس المصلحة حتي تكون هناك ضمانات للتعامل مع الجمارك حيث لايتصور أن من يحرك الدعوي الجنائية هو الذي يتمكن من التصالح مع المتعامل.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : عصام رفعت
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة	رقم العـــــدد : ١٦٤٩
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٨/١٤

قانون الجمارك القديم أكثر تطورا من الجديد

ناقشت جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية برئاسة محمد رجب مشروع قانون الجمارك الجديد رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠ وأعدت مذكرة تتضمن بعض المقترحات التي تعبر عن مصلحة رجال الأعمال والمستوردين والمصدرين لعرضها علي الدكتور مدحت حسنين وزير المالية.. وخلصت المناقشات الي ان أحكام القانون الجديد قد جاءت علي نقيض ماكان يأمل فيه رجال لأعمال وانه جاء معوقا للإجراءات الجمركية مما يبدو منه ان القانون القديم رقم ٦٦ لسنة ٦٣ اكثر تطورا من القانون الجديد. حيث تضمنت المادة ٢٢ من القانون الجديد والصادرة تقنينا للمادة السابعة من الاتفاقية الدولية الجات في شأن تقدير قيمة البضاعة المستوردة كوعاء للضريبة الجمركية بعدم الاعتداد بما يقدم إليها من مستندات متعلقة بالبضاعة اذا تبين لها عدم صحتها أو نقصها.. الخ. وتجنبا للإساءة استخدام رخصة عدم الاعتداد لما تتضمنه المستندات المقدمة فيتعين وجود ضوابط محددة بمقتضاها يباشر موظفي الجمرك سلطاته في هذا الشأن وبدون ضوابط سيفتح بابا واسعا ومدخلا الي العديد من السلبيات التي تعطل الافراج عن البضاعة خلال الفترة الزمنية المفترضة. ومن ناحية ثانية استحدثت المادة ٣٠ من القانون الجديد تنظيما جديدا من شأنه الزام مؤسسات الملاحة والنقل والأشخاص ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والسجلات والوثائق المتعلقة بهذه العمليات وأيضا مستوردو البضائع الأجنبية والمشترون مباشرة منهم بقصد الاتجار - الاحتفاظ بالاوراق والمستندات الدالة علي أداء الضريبة، وعلي كل حائز لبضائع اجنبية بقصد الاتجار الاحتفاظ بأي مستند يدل علي مصدرها.. وعلي وزير المالية تحديد القواعد والإجراءات لتنفيذ ما تقدم، ولموظفي "جمارك المختصين الحق في الاطلاع علي أي من الأوراق والسجلات وضبطها عند وجود اية مخالفة وطالبت المذكرة بأن يراعي التنظيم التشريعي ما يلي:

● قد يكون مقبولا وسليا التزام من يتعامل علي سبيل الاتجار في البضائع المستوردة بالاحتفاظ بالمستندات الدالة علي مصدرها فالمستورد مباشرة يحتفظ بمستندات الافراج الجمركي عنها من الدائرة الجمركية

اما ان يمتد هذا الالتزام ليشمل ايضا المشترين لها مباشرة من المستوردين بقصد الاتجار.. وذلك لايستقيم مع القواعد التجارية المتعارف عليها .. والتكامل التجاري تنظمه أحكام عرفية مستقرة.. حيث يكتفي بهذا الشأن بحيازتهم للمستندات الدالة علي مصادرها من مستوردها المباشر (البائع) من خلال مستندات نقل الملكية.

ويضاف الي ما تقدم.. فقد كان الزام كل «حائز» لبضائع اجنبية بقصد الاتجار لايعدو ان يكون تكرارا في مجال هذا التنظيم الجمركي ، ذلك لأن الغرض منه هو الوقوف علي مصدر البضاعة المتداولة في السوق بقصد الاتجار.

● المقرر قانونا علي النحو المستقر بقانون الاجراءات الجنائية بأن سلطات موظفي الجمارك في شأن التفتيش والضبط للبضائع والمستندات تقتصر علي المخالفات التي تقع داخل الدائرة الجمركية وفي نطاقها.. اما تلك التي تقع خارجها وفي المساكن والمحلات العامة وغيرها من الأماكن فيتعين عند وضع اللائحة التنفيذية مراعاة الأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية.

واوضحت المذكرة أن النصوص الصادرة بتنظيم فض المنازعات الجمركية عن طريق لجان التحكيم في المادتين ٥٧ و٥٨ قد جاءت علي نقيض ما يهدف اليه هذا التنظيم من سرعة فض المنازعات الجمركية وعدم تعطيل الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية وتجنبا للتكاليف العملية الاستيرادية والتصديرية حال عدم الافراج عن البضاعة في انتظار قرارات التحكيم، حيث يتعين السماح بالافراج عن البضاعة مع سداد الرسوم والضرائب بصفة قطعية علي مقتضي المستندات المقدمة . اما الرسوم والضرائب محل الخلاف فتسدد بصفة أمانة لحين الانتهاء من نظرها أمام اللجان المختصة مع حجز عينات، وكتالوجات لتحديد نوع البضاعة وذلك علي النحو الذي كان مقررا بأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ حيث لاتوجد مبررات لحرمان اصحاب البضاعة من ذلك التيسير وبالنظر الي ان حق الخزانة العامة مضمون بمبلغ الأمانة.

واوضحت المذكرة أن أحكام المادتين ١١٨ و١١٩ من القانون الجديد متناقضة من حيث الاداة المستخدمة في تحصيل الغرامة الجمركية حيث قررت المادة ١١٨ «تفرض غرامة لاتقل عن.....» كما تقرر المادة ١١٩ «.. يقضي بالغرامات والتعويضات..» لان مؤدي كلمة «تفرض» يكون أداة فرض الغرامة الجمركية هو القرار الاداري الذي تصدره جهة الادارة الجمركية اعمالا لاختصاصها في هذا الشأن.. أما مؤدي كلمة يقضي بالغرامة بذلك تكون الاداة المستمدة هي حكم القضاء أو الأمر الجنائي. والجدير بالملاحظة في هذا الشأن أن الحالات التي تضمنتها المادة ١١٩ قد شملت ايضا المخالفات الواردة بالمادة ١١٨ علي الرغم من أن المشرع في القانون الجديد قد اختصها بالقرار الإداري والسؤال في هذه الحالة : هل معني ذلك أن أصحاب الشأن امامهم بالنسبة للمخالفات الواردة بالمادة ١١٨ طريقان هما القرار الاداري أو القضاء والنيابة العامة؟

واشارت المذكرة الي أن الامر يدعو للدهشة للتناقض والتضارب المتحقق في شأن الغرامات والتعويضات الجمركية المنصوص عليها في المواد ١١٤ ، ١١٥ و١١٦ و١١٧ و١١٨ حيث .. المفترض في هذا القانون الجديد هو مواكبة التطور السريع في مجال التبادل الدولي استيرادا وتصديرا.. ولكنه يناهض ويعاكس تلك [illegible] باستخدام الوسائل والاجراءات الجنائية، بديلا عن القرار الاداري وكان ذلك التبديل في شأن المخالفات الشكلية الجمركية وحتي لاتكون الرسوم الجمركية معرضة للضياع. وأوضحت المذكرة ان وسيلة التجريم المستخدمة ستؤدي الي مزيد من التأخير في الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية مما يترتب عليه تكاليف باهظة تتمثل في رسوم الأرضيات والتخزين والتكدس وتأخير في الدورة الاقتصادية وتعويق طريقها الذي يتصف بالسرعة.. بالاضافة الي الارتفاع الكبير الذي سيتحقق في تكاليف غرامات تأخير الحاويات مما يعود علي الناقل الأجنبي بالمزيد من ملايين الدولارات تحت ما يسمي «DEMERG». وقد أصبحت الموانى المصرية بسبب هذه السلبية مصدرا للتندر والتفكه في مجال التجارة الخارجية حيث المتعارف عليه في مجال الشحن البحري الدولي أن الموانيء المصرية أصبحت مصدرا مهما للحصول علي ملايين الدولارات نتيجة التأخير في الافراج عن البضائع واخلاء سبيل الحاويات الفارغة لتعود الي الخارج.

واشارت المذكرة الي أن الفقرة الأخيرة من المادة ١١٩ تضمنت تنظيما مجحفا بأصحاب البضائع لاحتياجها كضمان لتحصيل الغرامات والتعويضات المترتبة علي المخالفات لاحكام للمواد من ١١٤ وفي المادة ١١٨ علي الرغم من عدم اقترافهم لأية مخالفات من جانبهم حيث انها تتعلق بجهات اخري عنهم والحال علي هذا النحو المجحف بحقوق أصحاب البضائع يخالف القواعد القانونية المقررة بشأن أحكام التضامن. خاصة ان قوامها هو الارتباط في المصلحة بين الطرفين (الضامن والمضمون).. وهو ما تفتقره العلاقة في المخالفات المقررة بشأنها الغرامات التي يجري احتباس البضاعة من أجل استبقائها .. مما يعد منتهي الظلم لأصحاب البضاعة وكان يكفيهم سداد الضرائب الجمركية ورسوم الأرضيات وغرامات تأخير الحاوية اما ان يفرض عليهم غرامات شركات الملاحة والنقل لأخطاء هم بمعزل عنها ولا يعلمون عنها شيئا.

مصطفى الرفاعى لـ« العالم اليوم »

تحديث الصناعة المصرية مشروع قومى

الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة فتح قلبه وعقله لـ العالم اليوم» تحدث عن تحديث الصناعة المصرية باعتباره مشروعا قوميا.. يتطلب انشاء مؤسسات تكنولوجية قادرة على دفع عملية التنمية.. مع ضرورة تفعيل دور بنك التنمية الصناعية ليلعب دوره المنتظر فى تنمية ودفع عملية التحديث الصناعي.

طالب الرفاعى بدور اكثر فاعلية لمواجهة مشاكل الصناعة بالتنسيق بين جميع الوزارات والاجهزة والهيئات الصناعية والعمل على ادماجها فى الاقتصاد العالمى لمواجهة المنافسة الشرسة القادمة.

أكد الرفاعى على اهمية تقديم التيسيرات والتسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية للاستثمار فى مختلف المدن والمناطق الصناعية الجديدة وتشجيع الاتجاه للتصنيع المحلى ودعم دور مراكز البحث التطبيقى فى ايجاد نماذج لعلاقات تعاقدية بين الشركات ومراكز البحث واخرها مدينة مبارك للابحاث العلمية.

طالب الوزير كذلك بدور اكبر لهيئة المساحة الجيولوجية مشابه لدور هيئة البترول لاستغلال الثروات الطبيعية لصالح تنمية تلك الثروات.

مشروع قومي

أكد د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ان تحديث الصناعة المصرية مشروع قومي يرتبط بتحديث الدولة كما اعلن رئيس الوزراء د. عاطف عبيد انه يحتاج لتعبئة عامة للعقول والخبرات القومية وتوفير الاموال والموارد اللازمة لتنفيذه على ان تشارك فيه قطاعات الصناعة المختلفة من القطاع الخاص مساهمة فعالة وجادة.

اضاف وزير الصناعة فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» ان هذا التحديث يشمل انشاء مؤسسات تكنولوجية قادرة على دفع عملية التنمية التكنولوجية والتطوير يحتاج لدعم كبير ومساندة تكنولوجية ومالية كبيرة من الدول الاوروبية والصناعية.

أكد اننا فى هذا الاطار نحتاج لتوجيه المعونات الفنية والمالية التى تاتى من الحكومات المختلفة لاقامة المؤسسات اللازمة لذلك.

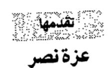
طالب الرفاعى بتفعيل دور بنك التنمية الصناعية ليلعب دورا اكثر اهمية فى دفع عجلة الانتاج الصناعى مؤكدا على ضرورة رفع رأسماله وتحديث انظمته واطاراته المختلفة على ان تكون رسالته الاولى تمويل التنمية الصناعية واقراض الصناعات الصغيرة خاصة على ان تكون شروط اقراض وتمويل الاستثمار الصناعى ميسرة لا تزيد فائدة الاقراض على 7٪.

أكد ان هناك رغبة للقيام بدور نشيط وفعال لحل مشاكل الصناعة والسعى للتنسيق مع مختلف الوزارات والاجهزة والهيئات لمعالجة المشاكل الادارية والاجرائية التى تمثل عائقا يحول دون نمو ونجاح الصناعة فى بعض الاحيان ويشغلها عن التركيز على التطوير والتقدم التكنولوجى والتحديث.

دعا الرفاعى أى صانع يعانى من مشكلة ان يكتب مباشرة لوزير الصناعة وتم تشكيل فريق عمل متخصص من هيئات الوزارة المختلفة يضم 30 خبيرا ومتخصصا لدراسة مثل هذه المشاكل.

لاننا نعتبر ان احد واجبات الدولة وواجبات الوزارة تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وفى هذا الاطار يتم الآن اجراء دراسة عن تطور معدلات الاستثمار الخارجى فى الصناعة خلال السنوات العشر الاخيرة. وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة سيتم اتخاذ الاجراءات المناسبة التى توصى بها الدراسة لتطوير مناخ الاستثمار وتهيئته ليكون هناك عوامل اكثر جاذبية للاستثمار الخارجى وهو ما يتمشى مع سياستنا وهو الاندماج فى الاقتصاد العالمى ويدفعنا ذلك لتبنى سياسات التحرير وفتح الاسواق، والدخول فى اتفاقيات مناطق حرة.

اكد ان ذلك الاتجاه لابد ان يعود بالنفع على جميع الاطراف بمعنى ان يكون هناك مزيد من التبادل التجارى والاستثمار فى النشاط الصناعى واطلع لان تاخذ جميع الاطراف بعين الاعتبار لما تقدمه مصر من اعفاءات ضريبية وتسهيلات وبنية تحتية للمشروعات فى مختلف المدن والمناطق الصناعية بالاضافة للضمانات التى توفرها لهذه الاستثمارات وتحويل الارباح، بمعنى ان مصر على الرغم من دخولها فى مثل هذه الاتفاقيات فان السياسات الاقتصادية العامة ستشجع الاجانب على تصنيع المنتج الاجنبى داخل مصر للاستفادة من السوق الكبير لدينا، من التكلفة المنخفضة للعمالة .



عزة نصر

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عزة نصر
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العـــــدد :	٢٩١٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٦

علاقات تعاقدية

عن التعاون مع مراكز البحث التطبيقى اكد د.الرفاعى انه يامل ان ينشا قريبا نموذج لعلاقات تعاقدية محددة بين الشركات والقطاعات الصناعية وبين مراكز التميز البحثية عموما فى هذا الاطار سيقوم مدير مركز مدينة مبارك للابحاث العلمية بلقائه لعقد اجتماع يتحدد فيه فلسفة واسلوب وطريقة وموضوعات التوظيف والامكانيات لخدمة الاقتصاد القومى والتطور الصناعى على ان يكون ذلك بنظام التعاقد على مشروعات لها برنامج زمنى، كما هو متبع فى بعض الدول الاخرى على ان يوظف العمل البحثى لخدمة العميل المنتج.

ذكر وزير الصناعة انه خلال افتتاح الرئيس مبارك لمدينة مبارك للابحاث العلمية اطلعت لاول مرة على فكر واسلوب حديث فى البحث وادارته وكيفية تكوين واختيار الباحثين ومستوى العامل والارتباط بالمراكز البحثية المماثلة بالخارج واختيار موضوعات النشاط البحثى، كما لمسنا مبادرة الادارة فى ان تعمل مراكز البحث العلمى من اجل خدمة الصناعة والصحة وغير ذلك.

عن الثروة المعدنية وكيفية استغلالها اوضح د.مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ان الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية ستعد نماذج جديدة لاتفاقيات وامتياز استغلال الثروة المعدنية لتكون جاذبة ومنشطة لهذا النشاط على ان تنمى استثمار الشركات القادرة والمالكة للتكنولوجيا وانشاء شركات لاستغلال الثروة المعدنية.

اضاف وزير الصناعة ان ذلك ياتى بعد قيام مجلس الادارة الجديد للهيئة بتطوير النظام الاساسى للهيئة طبقا للبرنامج الجديد للوزارة الذى احدث تغييرا استراتيجيا فى وظيفة الوزارة وهيئة المساحة الجيولوجية بعدما تعرفت الهيئة خلال المسح الجيولوجى للاراضى المصرية على المواد التعدينية الموجودة فى سيناء والصحراء الشرقية والغربية بما فى ذلك ما يستخدم فى صناعة البناء مثل خامات الاسمنت والجبس وخلافه والجرانيت والرخام وخامات صناعة الاسمدة مثل الفوسفات وخامات المعادن مثل الحديد والقصدير والتيتانيوم والتانتالام والذهب.

اوضح الوزير انه اصبح مطلوبا الان ان يتحول دور هذه الهيئة لدور مشابه لدور هيئة البترول لتمارس ادارة تنشيط وترويج واستغلال وتنمية صناعات استغلال الثروة التعدينية على ان تروج الاستثمار فى هذه الصناعات.

لا شك ان ما جمعته الهيئة من معلومات فنية عن ثروة مصر التعدينية خلال طيلة عمرها ستساعدها فى دورها.

صناعات خفيفة

عن تقييمه للصناعة الوطنية اكد الوزير على ان الصناعة الوطنية تتكون الآن من قاعدة جديدة من الصناعات الخفيفة المملوكة للقطاع الخاص اغلبها أنشىء فى المدن الصناعية الجديدة وهى صناعات مهمة استجابت لاحتياجات السوق المصرية وانتجت الكثير من المنتجات العصرية مما حد من استيرادها من الخارج الى جانب ذلك.. هناك بعض الصناعات الثقيلة اغلبها مازال مملوكا للدولة، وما من شك ان القاعدة الصناعية لدينا متميزة فى اتساعها وتنوعها بما يتمشى مع حجم وتنوع السوق المصرية.

ونستطيع ان نقول ان العشرين سنة الماضية كانت فترة ازدهار ونمو للقطاع الخاص الصناعى.. الا ان النشاط الصناعى ارتكز اساسا على قوة المال الذى جعل الاستثمار ممكنا.

اضاف انه للاسف فمنذ بداية حركة التصنيع فى بداية الستينات وعلى مدار اربعين عاما لم يتطرق الفكر الصناعى السائد لاهمية مواكبة التنمية التكنولوجية للتنمية الصناعية اى انه كان من الواجب علينا حين نستثمر فى شراء وبناء المصانع ان نستثمر ايضا على التوازى فى بناء المؤسسات التكنولوجية القادرة على تطوير وتحديث الصناعة بما يحفظها من التقادم والافول ويكسبها الحداثة والديناميكية والحيوية، وهى جميعا من متطلبات القدرة التنافسية لهذا نجد انفسنا اليوم فى حاجة ماسة وشديدة لتعويض مافاتنا فى هذا المجال خلال اربعين عاما وهو ما يعتبر فى تصورى اهم قضية اليوم وهى ما نادى وكلفنا بها السيد رئيس الجمهورية باعلانه عن تحديث الصناعة ومن قبل فى اكتوبر الماضى عن اولوية الاهتمام بالتكنولوجيا والتنمية التكنولوجية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر.

لكن ما الفكر الجديد؟

أشار الرفاعى الى انه كان لزاما علينا عندما كلفنا بهذه المسئولية التفكير فى خطط واستراتيجيات وبرامج تؤدى للأهداف المطلوبة وهى ايجاد آليات تطوير الصناعة من خلال التنمية التكنولوجية والحفاظ على معدلات جيدة للاستثمار الصناعى المستهدف وهى 15٪ مما يسمح بزيادة الناتج القومى الصناعى كذلك الصادرات، وفرص العمل واتزان ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو الاقتصادى ووفرة المنتجات الصناعية وزيادة دخل الفرد وكلها أهداف قومية متفق عليها.

برنامج شامل

أكد ان الوزارة وضعت برنامجا شاملا حدد محاور للتنمية التكنولوجية والصناعية والمؤسسات التى يلزم انشاؤها كى تكون آليات للتحديث والتطور الدائم ولم نغفل هنا عن أهمية المواطن ودوره الرئيسى فى احداث التطور الصناعى على جميع المستويات سواء المخترع أو المبدع أو المصمم أو الاخصائى الصناعى الذى يلم بالاصول الفنية العصرية والمهارات اللازمة لتشغيل المعدات والآلات الحديثة المعقدة وصيانتها وهى جوانب تكاد تكون غائبة فى المجتمع الذى اتجه فى بعض الاحيان للاعتماد على انخفاض اجور العامل.

تشمل هذه المحاور الشركات الهندسية لتصميم المشروع الصناعى والمنتج الصناعى والشركات المتخصصة فى إدارة وتشغيل الشركات الصناعية وتسويق منتجاتها والمراكز التكنولوجية الرئيسية والاقليمية والنوعية التى تقوم بدعم الصانع المصرى وتوصيل المعلومة التكنولوجية اليه سواء كانت دراسة أو تصميم أو توجيهات صناعية عالية أو سوقية فى موقع نشاطه داخل التجمعات الصناعية.

أضاف انه سيتم تحويل عدد كبير من مراكز التدريب الحالية التابعة للوزارة إلى مراكز تميز قادرة على تخريج الاخصائى الصناعى الجديد ومن المعروف ان بناء المؤسسات نجح فى العالم الصناعى المتقدم فكانت له زيادة والتفوق والقدرة الاقتصادية والعسكرية وأدى هذا كله إلى ما وصل اليه وقد استغرق ذلك قرابة قرن من الزمان سادة فيه المنافسة بين الشركات والمؤسسات الصناعية فى البحث الصناعى والتطوير والتصميم مما انتج اختراع الالاف من المنتجات الصناعية واختراع طريقة تصنيعها واختراع سبل خفض انتاجها وتطوير الشكل والتصميم وتطوير المعرفة بأسرار تصميم مختف المشروعات الصناعية وهى كلها انجازات تستحق الاحترام والتقدير، كان ضروريا ايضا ان تستند إلى حصيلة من الخبرة فى تخطيط وإدارة وتصميم المشروعات الصناعية الكبرى فى وضع استراتيجيات وادخال فكر جديد إلى بعض المشروعات الكبرى التى تعانى من مشاكل حادة التى تقع فى دائرة اختصاص وزارة الصناعة مثل مشروع فحم المغارة فى سيناء ومشروع فوسفات أبو طرطور، وتم بالفعل وضع هذه الاستراتيجيات التى تحمل افكارا جديدة بغرض علاج المشاكل التى عانى منها هذان المشروعان ولدنيا أمل كبير فى ان يكلل الله الجهود الحالية بالتوفيق.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : اسامة غيث
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة | رقم العـــــدد : ٤١٥٧٨
المصـــــدر : الاهرام | تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/١٠/٧

مع التقدم العالمى المذهل والسريع الطلقات فى التكنولوجيا فائقة التقدم وثورة الاتصالات والكمبيوتر والانترنت ومع مايشهده العالم من تطبيقات تكنولوجية بالغة الحداثة وبالغة التطور والقدرة الفائقة على تحويل براءات الاختراع إلى واقع عملى خلال فترات زمنية بالغة القصر فإن صورة الاقتصاد وأوضاعه ومعاملاته ومعادلاته قد شهدت بالفعل تعديلات جذرية وحادة لاترتبط من قريب او من بعيد بما سبقها - وكان فى الماضى القريب - من تكنولوجيات للانتاج والعمل والنشاط ومن مهارات للتنظيم والادارة ومن معدلات للكفاءة وقدرات تنافسية.



رسالة ألمانيا

يكتبها:

أسامة غيث

فى مهمة عاجلة للإعلان عن الانطلاقة المصرية لتنفيذ برنامج طموح وعصرى لتحديث الصناعة واللحاق السريع بركب العصر والتقدم قام الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية بزيارة عمل مكثفة امتدت ستة ايام تواصل خلالها على امتداد كل ساعات اليوم الواحد لقاءات مكثفة مع المسئولين بالشركات الالمانية العملاقة للاتفاق على صيغة عملية للتعاون المشترك فى نطاق نقل التكنولوجيا والمعارف الفنية المتقدمة حتى يمكن تأهيل الصناعة المصرية وتحديثها بما يتفق مع معايير الزمن الجديد.

وعلى امتداد ساعات التفاوض المكثفة والمرهقة والتى شارك فيها السفير محمود مبارك سفير مصر فى المانيا كان هناك دائما مايبعث على الثقة والتفاؤل [illegible] ما ارتبط بمعرفة المفاوض المصرى بما [illegible] بشكل منظم ومحدد من خلال برنامج متكامل واستراتيجية واضحة المعالم والابعاد للرؤية المصرية لتحديث الصناعة مما يسر تحديد الاحتياجات وتحديد مجالات التعاون المشترك والفائدة المحققة لجميع اطراف التعاون وعزز ذلك ان وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية تحدث مع الاطراف الالمانية بلغة الاعمال القائمة على حسابات المكسب والخسارة والتكلفة والعائد والمصالح الضخمة والمتنامية للشركات الالمانية الكبرى فى السوق المصرية بكل توقعات النمو والتوسع تحت مظلة سياسات متكاملة للتحديث والتطوير والتنمية التكنولوجية وما تعنيه من امكانيات للتعامل مع العالم الخارجى لتوفير الاحتياجات المحلية والانطلاق للاسواق القريبة والبعيدة باعتبار مصر بؤرة حركة ونشاط وانطلاق لعوالم كثيرة فى العالم العربى والشرق الاوسط واسيا وافريقيا.

التحديث والتنمية التكنولوجية

وقد أوضح الدكتور مصطفى الرفاعى على امتداد المفاوضات مجموعة الاسس والقواعد التى يقوم عليها برنامج التنمية الصناعية والتكنولوجية المصرية والادراك التام بأن قوة الدول فى العصر الحديث تكمن فى مؤسساتها التكنولوجية باعتبارها اليات قيام مشروع النهضة التكنولوجية الشاملة التى تستلزم ليس فقط توفير البنية التحتية والمدن والتجمعات الصناعية ولكنها تستوجب التركيز المكثف والعاجل على توفير البنية الاساسية التكنولوجية التى تربط بين الصناعة المحلية وموجات التطوير والتحديث العالمية ومايتبعه ذلك من بدء تنفيذ برنامج عاجل لإنشاء شركات هندسية صناعية بالاضافة إلى مراكز للتنمية التكنولوجية تتفاعل وتتعامل مع مراكز المعلومات الصناعية ويدخل تحت مظلتها نشاط البحوث الصناعية والتطوير وأشار الوزير إلى ان كل ذلك يتحقق بالتكامل مع برنامج قومى للجودة يأخذ بالمواصفات والمعايير العالمية وتنفيذ برنامج للتنظيم الصناعى واعادة هيكلة الصناعات القائمة مع الاهتمام فى نفس الوقت بتكوين واعداد الكوادر الصناعية اللازمة وفقا للمستويات المرتفعة والمتقدمة مع التأكيد على ان تنفيذ هذه الاستراتيجية يستهدف فى النهاية زيادة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ومساندة تحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية والتحرك فى محاور للتحديث تعمل على زيادة الصادرات الصناعية وخفض الواردات وتوسيع نطاق فرص العمل مع تحسين مستويات الدخول للعاملين فى ظل ارتفاع الكفاءة والانتاج والانتاجية ورفع القدرة التنافسية فى السوق الداخلية واسواق التصدير العالمية على اختلافها وتنوعها.

كما اكد الوزير ان البرنامج لايقتصر فقط على التوسع والتحديث الصناعى ولكنه يركز على الانطلاق إلى افاق واسعة لتعميق التصنيع وفى نفس الوقت الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها وفقا للمستويات العالمية التكنولوجية والفنية باعتبارها قاعدة رئيسية للتنمية والانتاج الصناعى ليس فى مصر وحدها ولكن وفقا للواقع العالمى حتى فى الدول الصناعية الكبرى حيث تقوم مثل هذه الصناعات بتوفير جانب رئيسى من فرص العمل والتشغيل تصل فى المانيا على سبيل المثال إلى نحو ٧٥٪ من اجمالى فرص العمل والتوظف على المستوى الكلى للاقتصاد بكافة قطاعاته وانشطته.

وتحددت مطالب الوفد المصرى فى مشاركة الشركات الالمانية فى انشاء مراكز لتنمية المعرفة التكنولوجية تدار بأسلوب الشركات وتهدف إلى بناء القدرة الذاتية التكنولوجية لمصر بالتعاون مع الاطراف العالمية الاكثر تقدما وتتخصص فى مجالات حيوية ورئيسية تملك فيها مصر قدرات ومزايا نسبية وتنافسية بالفعل ووفقا للحسابات الاقتصادية الدقيقة حدد الوزير خصائص هذه المراكز بأنها مراكز عصرية متطورة تدار بأسلوب مماثل للشركات العالمية الشبيهة وتقوم بتهيئة مناخ للعمل بجذب افضل العقول المصرية وتشجعها على الاختراع والابتكار والابداع مع ربطها المباشر بواقع الصناعة ومشاكلها وطموحاتها والتركيز فى العمل على تطويرها وتحديثها من خلال الاستفادة بمصادر التكنولوجيا والمعرفة الفنية الاكثر تقدما فى العالم.

وعلى امتداد الاجتماعات تم تقديم صورة متكاملة الابعاد لاحتياجات تحديث الصناعة من الانشطة التى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : اسامة غيث
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة — رقم العـــــدد : ٤١٥٧٨
المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/٧

تتولاها مراكز تنمية المعرفة التكنولوجية بالشكل الذى تساهم به عمليا وواقعيا فى توفير الاحتياجات الرئيسية والضرورية من خلال توفير معلومات عن التكنولوجيا وشركات التصميم العالمية والامكانيات والطاقات المحلية للتصنيع وتقييم المعارض العالمية المتخصصة والعائد المحقق من المشاركة فيها مع القيام بتوفير المعلومات للمنتجين عن الجديد فى المواصفات والخامات والتغليف والاسواق مع قيامها بدور همزة الوصل بين المنتجين المحليين ومالكى المعرفة الفنية والتكنولوجية على امتداد دول العالم .

وفى اطار حرص الوفد على تقديم عروض محددة للعمل المشترك عرض الوزير خلال مفاوضاته مع الشركات الالمانية العملاقة اهتمام مصر بثلاث مجالات للتعاون [illegible]ك تتضمن:

(١) المساهمة فى انشاء مر[illegible] لتنمية المعرفةالتكنولوجية لتوفير البنية الأساس[illegible] [illegible]ديث الصناعةالمصرية وربطها بالمتغيرات العالمية، و[illegible] شركات هندسية صناعية يختص كل منها بمجال محدد مثل الصناعات الكيماوية ـ الصناعات الغذائية ـ صناعة الغزل والنسيج ـ صناعة الجلود وغيرها بحيث تختص هذه الشركات بهندسة وتصميم الوحدات الصناعية وتوصيف المعدات والآلات كما تختص بتصميم المنتجات المصنعة وفقا للمواصفات والاذواق العالمية وتحديد خصائصها ومكوناتها وصولا إلى المنافسة عالميا.

(٢) المساهمة فى مشروع الجودة الذى يهدف الى تحقيق مستوى الجودة الذى يكسب المنتج المصرى المواصفات العالمية التى تمكنه من المنافسة التنافسية عالميا وامتلاك القدرة على تكوين صورة ايجابية وجيدة للمنتج المصرى وتوفير الاساليب العملية لضمان الاعتراف الدولى بنظام الجودة المصرى ومايصدر عنه من شهادات وعلامات إلجودة تحقق الانتقال بالمواصفات القياسية المصرية إلى مواصفات عالمية وتضمن فى نفس الوقت حماية حقوق المستهلك وتنفيذ البرامج التى تؤدى إلى تطوير المعامل المركزية للصناعة وانشاء مراكز نوعية وفرعية بالمحافظات واتخاذ الاجراءات اللازمة لإنشاء مجلس اعلى للجودة.

(٣) المشاركة فى استغلال الثروات التعدينية المصرية غير المستغلة بالاضافة إلى مراجعة موقف الاستغلال والانتاج في المشروعات القائمة بالفعل لرفع كفاءتها الانتاجية وقدراتها التنافسية وفتح الاسواق العالمية لتصدير جانب منها لهذه الاسواق.

منظومة عصرية للصناعة

وقد حققت الزيارة العديد من النتائج الايجابية المهمة فى ضوء الأهمية الكبرى للاقتصاد الالمانى الذى يحتل المرتبة الاولى بين الاقتصاديات الاوروبية والمرتبة الثالثة عالميا بعد الاقتصادين الامريكى والياباني. وتضمنت الاتفاقيات المبدئية مع الشركات الالمانية مايلى:

(١) دراسة انشاء مركز تكنولوجى للصناعات الهندسية يتولى توفير الابحاث الرئيسية للتطوير والتحديث ونقل المعرفة اللازمة للارتقاء بالصناعات الهندسية للمعدلات العالمية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لرفع الجودة والارتقاء بصناعة السلع المنزلية والكهربائية لاستغلال الطاقات العاطلة وتوجيهها للتصدير للاسواق الخارجية.

(٢) دراسة انشاء مركز تكنولوجى لصناعات الغزل والنسيج باعتبارها صناعة تقليدية حيوية في مصر تقوم بتوفير جانب هام من فرص العمل والنشاط للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة إلى نشاط الشركات الصناعية الكبرى فى نطاقها بالاتفاق مع شركة KSI احدى الشركات الكبرى فى مجال صناعة الملابس الجاهزة والتصميم والابتكار وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة فى نطاق النسيج والاستخدامات الحديثة للالياف الطبيعية والصناعية مع تركيز هذا المركز على استغلال القطن المصرى طويل التيلة وما يملكه من سمعة عالمية ممتازة لزيادة القيمة المضافة المحققة للاقتصاد المصرى عن طريق تصديره في صورة مصنعة وليس كقطن خام ومايتطلبه ذلك من تعديلات ضرورية وجوهرية فى مستويات الكفاءة والجودة لكافة حلقات ومراحل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة واجراء اضافات عاجلة وتحديث لصناعات التشطيب النهائى للمنسوجات وفقا للمواصفات العالمية ومتغيراتها السريعة خلال السنوات الأخيرة مع الاستفادة بالمعدات والآلات والمعارف الفنية الاكثر تطورا والتى تزيد الانتاج وترفع الجودة وتخفض التكلفة بمعدلات كبيرة ودراسة ضرورة انتقال مصر إلى مرحلة انتاج الملابس الجاهزة المتطورة والمتميزة والقائمة على الموضة والتصميم والابتكار لارتفاع القيمة المضافة فى نطاقها بمعدلات كبيرة وعدم التركيز على الملابس الجاهزة النمطية التى تتنافس فيها مصر مع قاعدة عريضة من الدول الاسيوية التى تملك القدرة بالفعل على التصدير بأسعار تنافسية بالغة الانخفاض وفى مقدمتها الصين وكوريا واندونيسيا وتايلاند.

(٣) دراسة انشاء مركز تكنولوجى للصناعات الغذائية والتى تملك مصر فى نطاقها امكانيات ضخمة لإنتاج العديد من المنتجات الزراعية من الخضروات والفاكهة تصل تقديراتها الأخيرة إلى نحو ٢٠ مليون طن سنويا يمكن من خلال تصنيع جانب رئيسى منها وفقا للمواصفات العالمية ان يتم فتح اسواق تصديرية مهمة على الاخص فى دول الاتحاد الاوروبى كما يمكن توفير احتياجات الاستهلاك المحلى المتزايدة بالاضافة إلى تحديد افضل الوسائل الحديثة لتصدير الخضراوات والفاكهة الطازجة من انتاج المشروعات القومية الجديدة القائمة على الزراعة ـ الحيوية بدون استخدام المخصبات والمبيدات والتى ترتفع اسعارها بصورة كبيرة فى اسواق الدول الصناعية الكبرى وتجد اقبالا واسعا من المستهلكين في ظل اتساع نطاق الوعى بالاشتراطات الصحية والبيئية وضرورتها واهميتها للصحة الانسانية.

(٤) الاتفاق مع كبرى الشركات الالمانية العالمية العاملة فى مجال ضبط الجودة والرقابة على الانتاج وتطويره وتحديثه لمنح علامات الجودة للمنتجات المصرية خاصة الصناعات الهندسية والسلع المنزلية الكهربائية لتسهيل عمليات تصديرها لاسواق العالم المختلفة وضمان مطابقتها للمواصفات العالمية وتتولى الشركة نقل المعارف الفنية والتكنولوجية المتقدمة للشركات المصرية لرفع جودة وكفاءة منتجاتها وتطويرها وتحديثها وضمان توافقها مع المواصفات القياسية الدولية وتوافقها مع الاشتراطات البيئية والصحية باعتبار ان ذلك الهدف يأتى فى مقدمة اولويات برنامج تحديث وتنمية الصناعة المصرية .

(٥) الاتفاق مع شركة DMT احدى الشركات الالمانية الكبرى فى مجال الخدمات الهندسية والتكنولوجية والفنية لاستخراج الفحم وتشغيل المناجم وفقا للتكنولوجيا المتقدمة منخفضة التكلفة على مساهمة الشركة بصورة فعالة فى رفع كفاءة وتحديث منجم فحم المغارة فى سيناء وتحويله إلى مشروع اقتصادى من خلال زيادة العائد وقد اقترحت الشركة وفقا للدراسات المبدئية زيادة انتاج الفحم بصورة كبيرة إلى ٦٠٠ الف طن سنويا يخصص معظمها للتصدير فى حين ان كمية الانتاج الحالية تتراوح بين ٧٠ الفا و١٠٠ الف طن فقط من خلال تحديث تكنولوجيا الاستخراج للفحم وتوفير المعدات والآلات الاكثر تقدما وتوفير استثمارات اضافية للمشروع.

●●●●●

ماتم فى المانيا خلال مفاوضات الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية يعكس رؤية مصرية جديدة وحديثة تنقل دوائر المفاوضات من حلقات التفاوض الحكومى والرسمى فقط لاغير الى دوائر اكثر اتساعا وشمولا ترتبط بالاتصال المباشر والاتفاق المحدد مع الشركات العملاقة والكبرى التى تقود الاقتصاد العالمى بهدف تحفيز مشاركتها المباشرة فى دعم ومساندت الطموحات المصرية للتحديث والتنمية.

وماتحقق من نتائج ايجابية لابد ان يتحول إلى نموذج للتحرك والعمل الخارجي لقطاعات الدولة المختلفة واجهزتها وكبار المسئولين فيها حتى يمكن اللحاق بركب العصر والاستفادة بلغة الاعمال واهتماماتها التى لاتعرف إلا الاتفاقيات المحددة المبنية على الافكار والاستراتيجيات الواضحه وهو ما يخرج عن دائرة الاحاديث العمومية والانشائية مع تاكيد ابراز قدرة مصر الذاتية وإمكاناتها القادرة على توفير امكانات واسعه للانطلاق ودعم توجهاتها الطموحة للمستقبل بحكم أن العالم لايساعد غير القادرين بل يشارك فقط من يملكون القدرة ويملكون مقومات العمل المشترك القائم على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وهو ماقدمه الوفد المصرى بكل الدقة والوضوح والثقة في جميع الاجتماعات والمفاوضات ولعل ذلك بداية الاعلان عن لغة جديدة واستراتيجية عصرية اكثر تطورا وحداثة للتفاوض المصرى عبر العالم وعلى امتداد علاقاتها الخارجية مع جميع الدول؟!

الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الزراعة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الزراعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ضعف البنية الاساسية يهدد مستقبل الصادرات الزراعية	عبد الناصر العقبى	العالم اليوم	٢٨٩٦	٢٠٠٠/٨/١	١٢١
٢	صادراتنا الزراعية تواجه "غول" المنافسة	شيماء على	العالم اليوم	٢٩٥٧	٢٠٠٠/١٠/١٢	١٢٢
٣	الخبراء يحذرون من تناقص الاستثمارات الزراعية	عبد الناصر العقبى	العالم اليوم	٣٠٠٠	٢٠٠٠/١٢/٢	١٢٤

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر العقبى
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٢٨٩٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/١

ضعف البنية الأساسية يهدد مستقبل الصادرات الزراعية

الخبراء يطالبون بإنشاء ساحات مبردة وتطوير أساطيل النقل الداخلي والخارجي

□ كتب ـ عبدالناصر العقبى:

حذر عدد من خبراء الزراعة والاقتصاد من التحديات التى تواجه صادرات مصر الزراعية فى ظل التغيرات التى تشهدها اسواق العالم وأشاروا إلى غياب العديد من مقومات التصدير الزراعى فى مصر مثل الساحات المبردة التى تستخدم فى حفظ الصادرات الزراعية واسطول النقل البرى و... بالاضافة إلى عدم وجود شركات متخصصة فى مجال التسويق والتصدير الزراعى.

وشدد الخبراء على اهمية التنسيق مع هيئات تنظيم المعارض وانشاء شبكة للارشاد الزراعى التسويقى.

وأكدوا ان مصر لديها العديد من المقومات الطبيعية لتحتل مكانة مميزة فى مجال التصدير الزراعى إلا ان غياب البنية الاساسية يعوق عمليات تصدير السلع الزراعية.

مقومات النجاح

فى البداية يقول الدكتور أسامة خير الدين رئيس المجلس السلعى للحاصلات الزراعية ان انشاء ساحة مبردة للمحاصيل الزراعية بمطار القاهرة امر ضرورى لحفظ الصادرات الزراعية خاصة سريعة التلف لحين الانتهاء من اجراءات الشحن والنقل.

وأكد ان مصر لديها الكثير من مقومات النجاح للاستثمارات الزراعية باعتبار ان جوها معتدل ويصلح لزراعة مختلف الحاصلات الزراعية عكس دول شمال أوروبا والبلدان الاخرى إلى جانب ان التربة المصرية تربة خصبة مشجعة ولا توجد ندرة أو مشاكل فى مياه الرى ولكن المشكلة تكمن فى عدم وجود اسطول سواء للنقل الداخلى أو النقل الجوى للخارج حيث ان تكلفة النقل الجوى (النولون) مرتفعة للغاية.

ويؤكد رئيس المجلس السلعى ان تصدير السلع الزراعية احد الحلول لتنشيط الاقتصاد المصرى خاصة ان التصدير الزراعى يعمل على حل مشكلة البطالة حيث ان الزراعة احد القطاعات التى تحتاج إلى عمالة كثيفة وكذلك التصدير الزراعى يحتاج ايضاً إلى عمالة فى عمليات التعبئة والفرز والتغليف فضلاً عن فاعليتها المباشرة فى الاستثمارات وتوفير العملة الصعبة.

وأشار إلى ان المجلس السلعى يعقد اجتماعات لمناقشة المشاكل والعقبات التى تواجه صادرات الحاصلات الزراعية مثل المشاكل التى تتعلق بتصدير البطاطس المصرية إلى دول الاتحاد الاوروبى.

ويضيف ان المجلس يقوم برفع توصياته إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حيث ان التوصيات تخرج من المجلس كميثاق شرف يلتزم به الجميع ويعمل على تطبيقه كما يقوم المجلس بمحاولات بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات وجهاز التمثيل التجارى لفتح اسواق جديدة للصادرات الزراعية.

مواسم التصدير

ومن جانبه أكد الدكتور كامل ريحان رئيس قسم الاقتصاد الزراعى بزراعة عين شمس ان خطط الدولة تجاه التصدير الزراعى يجب ان تستهدف العمل داخل التكتلات الدولية مع التركيز على زيادة حصة الصادرات الزراعية خاصة إلى أمريكا واوروبا فى مواسم التصدير لهذه الدول مع فتح اسواق جديدة فى افريقيا وآسيا.. مشيراً إلى ان الصادرات خلال التسعينيات بلغت حوالى 5,4 مليار دولار بينما بلغت الواردات 12 مليار دولار حتى عام 95 وبلغت فى العامين الأخرين حوالى 17 مليار دولار مسجلة رقماً مرتفعاً بسبب التغير الهيكلى ونشاط القطاع الخاص.

ويضيف ان التبادل التجارى بين الدول العربية مازال منخفضاً ويحتاج إلى زيادة فاعليته وانشاء سوق عربية مشتركة قد يحل المالية الاقتصادية المزمنة التى تعانى منها البلدان العربية.

ويشدد الدكتور جمال صيام رئيس مركز الدراسات الاقتصادية بكلية الزراعة جامعة القاهرة على ضرورة تشجيع تجارة الخدمات والاهتمام بها لما لها من أهمية حيث تعوض تجارة الخدمات العجز فى الميزان التجارى.

ويطالب د. جمال صيام بانشاء شركات متخصصة فى مجال التصدير الزراعى حيث ان وجود 5 شركات فقط غير كاف فى السوق المصرى لتلبية خدمات التصدير كما ان الاهتمام باقامة المعارض الزراعية فى مصر له اثر كبير على زيادة حصيلة التصدير الزراعى إلى جانب الاتحاد مع شركات ومؤسسات تنظيم المعارض الزراعية على مستوى العالم والذى يحقق مكاسب كبيرة تغطى جميع تكاليف اقامة هذه المعارض والتى تعتبر من الاساليب الحديثة للترويج للمنتجات الزراعية المصرية مشيراً إلى ان الزراعيين فى حاجة ضرورية إلى توفير المعلومات عن الاسواق الخارجية والداخلية فى وقت واحد وربطهم بها والتعرف على احتياجات السوق وايضاً ضرورة وجود شبكة للارشاد الزراعى التسويقى المتخصص وتوفير جميع الامكانات لنجاح عمل هذه الشبكة حيث ان الظروف الاقتصادية الحالية تتطلب البحث عن جميع السبل العلمية التى يمكن ان تنمى عملية التصدير الزراعى كما يجب الاستفادة القصوى من الاتفاقات التجارية الدولية المبرمة مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

الأسواق الأوروبية

ويؤكد الدكتور امام الجمسى وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ان السلع الزراعية لاتزال تمثل جزءاً مهماً من تجارة مصر الخارجية نظراً لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية فى هذا المجال. وطالب الحكومة باعداد خطط مناسبة لاستيعاب الاسواق الاوروبية ذات الاحتياجات الاستهلاكية المرتفعة من السلع الزراعية سواء من محاصيل الالياف كالقطن والكتان أو من المحاصيل الغذائية وكذلك الاهتمام بانتاج النباتات الطبية والعطرية والزهور والتركيز على مصدريها فى الاوقات التى تحتاجها اوروبا بشرط ان يتم ذلك وفق خطط متكاملة تحيط بكل جوانب عمليات التصدير.

ويضيف ان المعوقات التى تعترض الصادرات الزراعية تشمل ارتفاع تكلفة الانتاج بجميع عناصرها من تقاوى واسمدة ومبيدات وارتفاع تشغيل الآلات الزراعية كما انه من الاسباب المهمة فى اعاقة الصادرات انخفاض الانتاجية الفدانية خاصة فى محاصيل الموالح التى تراوحت فى السنوات الاخيرة ما بين 7 إلى 8 أطنان للفدان.

ويضيف ان ارتفاع اسعار الاسمدة وعدم وجود جهاز اشرافى على صناعة الاسمدة والاتجار فيها يؤدى إلى سوء الخدمة المقدمة وارتفاع اسعار هذه المنتجات وبالتالى انخفاض دخل المنتج الزراعى نتيجة تدنى أسعار المحاصيل واستخدام الوسائل البدائية فى عمليات التجفيف واستخلاص العصائر وصعوبة التواصل بين المنتج وبين مراكز الابحاث الزراعية لتمركزها فى القاهرة كل هذا يؤدى إلى الانحدار فى مستوى الانتاجية وفى جودة السلعة الزراعية مما يؤدى إلى انخفاض الصادرات الزراعية البستانية بالاضافة إلى عدم استخدام الوسائل المتطورة فى التعبئة والتغليف الأمر الذى ينتج عنه ارتفاع نسبة الفاقد المحصولى وعدم الالتزام بالمواصفات الفنية المتفق عليها مع العملاء وبالتالى فقدت كثير من اسواقنا الخارجية العربية والأوروبية.

اعفاء ضريبى

ويطالب رضا عبدالفتاح مصدر خضر وفاكهة بضرورة اعطاء اعفاء ضريبى للمنتجين والمصدرين حتى يكون هناك مجال للمنافسة مما يعطى تسهيلات كبيرة للمصدرين وتسهل اجراءات عمليات التصدير بل ويعطى حوافز للمصدرين.

ويشير الدكتور سعد ... سار مدير مركز البحوث الزراعية إلى ان قرار انشاء بورصة الخضر والفاكهة سهل التقاء المنتج بالسوق وبمصدر قبل وبعد الانتاج والذى من شأنه ان يساعد على زيادة الصادرات من الخضر والفاكهة ويرتقى بمستوى المنتج فى الاسواق العالمية.

وأكد الدكتور سعد نصار ان قطاع الزراعة اعد تقارير سلعية للمحاصيل التصديرية الاساسية بما يساعد المزارعين فى المرحلة القادمة على اتخاذ قراراتهم الانتاجية بشكل افضل فى اطار التركيب المحصولى الاختيارى وآليات السوق الحر وتشجيعهم على التصدير.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شيماء على
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٢٩٥٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

التسويق أهم مشاكلها

صادراتنا الزراعية تواجه «غول» المنافسة الأوروبية القادمة!

□ كتبت ـ شيماء على:

«حرب شرسة ... تنتظر الصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد الأوروبى ..القدرة التنافسية تتراجع تحت ضغوط السعر المنافس.. والمواصفات التي تعتمد على مقاييس الجودة ايزو 9000 ومشتقاتها، والبيئة 14001.. وهو ما يتطلب اعادة النظر فى اسعار المنتج المصرى ومواصفاته.. كذلك التزامه بمقاييس الانتاج وتكلفته مع استغلال المزايا التنافسية النسبية للمنتج المصرى من رخص الخامات ومستلزمات الانتاج والأيدى العاملة مع استخدام الميكنة الزراعية الحديثة والمتطورة.. والمشاركة بالمعارض والاسواق الدولية للترويج للمنتج المصرى عالميًا»..

الدكتور أحمد شيحة ـ رئيس الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق ـ اشار إلى ان تنمية الصادرات الزراعية من الناحية التسويقية مازالت تحتاج إلى جهد كبير وعلى الجانب الانتاجى بدأت مشكلة البطاطس التى تعد اهم مشكلة واجهت الصادرات الزراعية فى الحل تدريجياً واصبحت هناك محاصيل بطاطس خالية تماماً من العفن «البنى».

اضاف ان صادراتنا الزراعية إلى دول الخليج تأثرت مع بدء بعض هذه الدول بتطويع الظروف الزراعية بها لزراعة العديد من المنتجات ... التى كانت تستوردها مطالباً بتوجه المنتجات الزراعية غير التقليدية مثل الورد «البلدى» الذى تقوم مصر بتصديره منذ فترة لكن ليس بالكمية والامكانيات المتاحة موضحاً انه محصول لا يعانى من مشاكل مثل المحاصيل الاخرى.. ولابد ان نهتم بالمحاصيل غير التقليدية باستنباط محاصيل زراعية جديدة.

طالب الدكتور أحمد شيحة بالعمل على تخفيض تكلفة الانتاج حتى تتمتع صادراتنا الزراعية بمنافسة سعرية خاصة بعد مفاوضات تخفيض الدعم الزراعى فى أوروبا.

اشار الدكتور أحمد شيحة إلى ضرورة اعادة النظر فى اسعار الشحن البحرى والجوى لانها تؤثر بدرجة ملحوظة على حجم صادراتنا الزراعية للدول الاخرى.

الأيدى العاملة

الدكتور حمدى عبدالعظيم رئيس قسم البحوث الاقتصادية باكاديمية السادات أكد على اهمية العمل على زيادة صادراتنا للاتحاد الاوروبى وهو ما يحتاج إلى الاهتمام باستخدام التكنولوجيا المتقدمة بالزراعة والقضاء على الآفات الزراعية وحماية الصحة النباتية كذلك الاهتمام بانتاجية الفدان وتدريب العمالة الزراعية على استخدام الآلات الزراعية الحديثة والزراعة الميكانيكية وعدم اعطاء الفرصة للدول المتقدمة لرفض الصادرات الزراعية بحجة عدم توافقها مع شروط حماية البيئة.

طالب بتوفير الائتمان للمشروعات الزراعية لشراء مستلزمات الانتاج والكيماويات الزراعية باسعار فائدة منخفضة أو ميسرة مع مساعدة الحكومة للمزارعين لتسويق منتجاتهم فى الخارج بمساعدة التمثيل التجارى لتمكينهم من الاشتراك فى المعارض الدولية مع الدعاية والاعلان لمنتجاتهم خارجياً كذلك الاهتمام بالتعبئة والتغليف لتحسين صورة المنتجات الزراعية فى الخارج.

إلغاء الدعم الأوروبى

الدكتور كامل دياب رئيس مجلس إدارة شركة «ديكو» للمشروعات الزراعية أكد ان الغاء الدعم الزراعى من جانب بعض الدول الاعضاء المشتركة فى منظمة التجارة العالمية سيؤدى حتماً إلى ارتفاع اسعار المنتجات فى هذه الدول بالتالى سينعكس على زيادة القدرة التنافسية للمحاصيل التى نقوم بتصديرها فقط.. وتم الغاء الدعم عليها فى الدول المستوردة.

أشار إلى انه إذا تم الغاء الدعم على سلعة مثل البطاطس هناك ستتاح فرصة أكبر لتصدير البطاطس كذلك إذا تم الغاء الدعم لسلعة الارز سيؤثر ذلك على صادراتنا خاصة إذا ما تعلق بالسلع المثيلة التى نقوم بتصديرها.

قرارات سياسية

الدكتور حمدى رضوان ـ استاذ الاقتصاد الدولى بجامعة عين شمس ـ اشار إلى انه فى ظل اتفاقية «الجات» هناك نوعان من الدعم مسموح وممنوع ولا يحتوى الدعم الممنوع على قطاع الزراعة لانه يتكون من جميع انواع الدعم بخلاف المرتبط بالزراعة.

اضاف انه تم الاتفاق على خطوط عريضة لسياسة طويلة المدى لاصلاح السياسة الزراعية وتجميد المساعدات الحكومية والسماح لدخول الاسواق خلال دورة أورجواى لكن المفاوضات الخاصة بالجات منذ ذلك التاريخ تحطمت على صخرة الخلاف بسبب الولايات المتحدة من جهة والمجموعة الاوروبية من جهة اخرى حول مسالة الدعم الذى تقدمه المجموعة الاوروبية إلى مزارعيها والذى ترفضه الولايات المتحدة الامريكية على اساس انه يمثل منافسة غير متكافئة مع المزارعين الامريكيين الذين لا يحصلون على دعم من حكومتهم.

اوضح ان الخلاف سيستمر لان الاتحاد الأوروبى من الصعب ان يقوم بالغاء الدعم الزراعى لانه يتبع سياسة زراعية موحدة علاوة على انها سوق متكاملة وإذا ما قامت بالغاء الدعم الزراعى فلابد ان تقوم مصر كذلك بالغاء أية انواع للدعم لكن المشكلة الاساسية ان الغاء الدعم الزراعى بدول الاتحاد الاوروبى سيرفع فاتورة الواردات الغذائية خاصة ان مصر دولة مستوردة للغذاء بكميات كبيرة.

توقع رضوان انه حتى ولو قامت الدول الأوروبية بتخفيض الدعم الذى تقدمه لمزارعيها فى المؤتمر القادم لـ "WTO" فإن الفرصة ستظل ضئيلة امام صادراتنا الزراعية إذا لم نرفع من جودتها وكفاءتها الانتاجية والتسويقية.

اضاف ان الغاء الدعم الزراعى بدول الاتحاد الأوروبى من الصعب تنفيذه وترفضه معظم دول الاتحاد التى يمثل قطاع الزراعة فيها نسبة كبيرة مثل: فرنسا، وهولندا، والدنمارك، واسبانيا.. على الجانب الآخر ...

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : شيماء على

الموضوع الفرعى : قطاع الزراعة | رقم العـــــدد : ٢٩٥٧

المصـــــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١٠/١٢

تستطيع مصر الاستغناء عن الدعم الزراعى وتمثل المعـونات التى تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية لها نوع من انواع الدعم.. كما ان هناك بندا خاصا بالمفاوضات والتعويضات فى بنود منظمة التجارة العالمية تستطيع فيه الدول المطالبة بالغاء الدعم واثبات الضرر الناتج عن ذلك الذى يدخل فى نطاق القرارات السياسية قبل أى شئ.

الدعم أنواع

محيى الدين عقل نائب رئيس مركز تنمية الصادرات اشار إلى ان هناك دعما مسموحا به فى ظل اتفاقية "WTO" وهو [illegible] حالات معينة مثل حالات [illegible] والبحوث والدراسات والترويج للصادرات الزراعية أما الدعم المحظور فهو المادى لمنتجى ومصدرى الحاصلات الزراعية إلا ان المتفق عليه فى «اتفاقية أورجواى» التى يجرى تخفيض سنوى للبلدان المشاركة التى تدعم حاصلاتها الزراعية.. وليس من بينها مصر التى لا تقدم أى نوع من انواع الدعم المادى كدول الاتحاد الأوروبى وابرزها فرنسا التى تدعم منتجى الحاصلات الزراعية لان منتجاتها تتاثر بالعوامل الجوية ومرونة الطلب الداخلية بالنسبة للمنتجات الزراعية اقل من 1 صحيح وهو ما يختلف عن المنتجات الصناعية التى تتميز بمرونة طلب كبيرة.

أشار إلى اسس دعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية إلى الاتحاد الاوروبى وهناك اتجاهان لذلك من خلال الدولة وللقطاع الخاص.. اوضح ان دور الدولة يتمثل فى توفير جميع المعلومات عن المواصفات المطلوبة للاتحاد الأوروبى من الحاصلات الزراعية بالجودة المناسبة وهذه مسئولية مكاتب التمثيل التجارى بالخارج وأجهزة التجارة الخارجية فى الداخل ومنها مركز تنمية الصادرات.

كذلك تنظيم البعثات التجارية الترويجية إلى الاسواق المستهدفة فى دول الاتحاد الأوروبى حتى يمكن لرجال الأعمال المشتركين فى هذه البعثات التعرف على احتياجات واذواق المستهلكين هناك وتصدير السلع وفقاً للمواصفات المطلوبة وتعريف مصدرى الحاصلات الزراعية بالتعبئة والتغليف المناسبين عند تصدير الحاصلات الزراعية فى الخارج.. مع توفير وسائل النقل وفراغات الشحن فى الطائرات اللازمة لتصدير الحاصلات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبى.

اضاف ان دور الدولة يتمثل ايضاً فى تبسيط وتسهيل اجراءات التصدير والحكومة قامت بالفعل بتنشيط الكثير من الاجراءات اخرها القرار الجمهورى 106 لسنة 2000 الذى وحد اجهزة الرقابة على الصادرات والواردات فى مكان واحد اختصارا للوقت والجهد والمال وهو ما كان له مردوده الايجابى على زيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية وتخفيض التكلفة الخاصة بها.

[illegible] رسوم الفحص المفروضة على السلع الزراعية عند التصدير أو تخفيضها إلى رسوم رمزية.

دور القطاع الخاص

عن دور القطاع الخاص اشار إلى انه يتمثل فى استيراد التقاوى من الخارج اللازمة لزراعة السلع الزراعية التى تنتج منتجات زراعية بمواصفات تتلاءم مع متطلبات المستهلكين فى دول الاتحاد الأوروبى مع استخدام اساليب التعبئة المناسبة التى تؤدى إلى وصول السلع الزراعية وهى قابلة للتلف بحالة سليمة واستخدام الاساليب الحديثة فى انتاج هذه السلع وتطبيق نظم الجودة والمواصفات العالمية فى إدارة المشروعات الزراعية مثل نظم الجودة ايزو 9000 ومشتقاتها لان حصول المصدرين على مثل هذه الشهادات يعتبر جواز مرور للسلع الزراعية فى دول الاتحاد الأوروبى وان كان [illegible] حصول على تلك الشهادات اختياراً لكنه فى مضمونه اجبارى لان هناك مستوردين فى الاتحاد الأوروبى لا يقبلون استيراد أية منتجات زراعية من شركات أو مشروعات زراعية غير حاصلة على احدى شهادات الجودة ايزو 9000.

اضاف ان القطاع الخاص مطالب بالالتزام بالمعايير البيئية والحصول على شهادات الجودة المتعلقة بالبيئة ايزو (14001) لان دول الاتحاد الأوروبى تهتم بالحصول على تلك الشهادات لحماية البيئة والاتحاد الأوروبى.. كذلك قيام القطاع الخاص باستخدام نظم تقنية الوقت فى الانتاج "JOSTINTIME" بشراء مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب حتى لا يكون هناك مخزون راكد.. ونصل إلى المخزون الصفرى تقليلا للتكلفة مما يؤثر فى النهاية على السعر النهائى للسلعة مع استخدام التكنولوجيا الحديثة فى انتاج السلع الزراعية لما له من تاثير فى جودة السلع وتنافس السعر بالنسبة للسلع المثيلة فى السوق المستهدف.

اشار إلى انه طبقاً لاحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء زادت الصادرات الزراعية خلال الاشهر الستة الاولى من عام 2000 مقارنة بالأشهر الستة الاولى من عام 1999.. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبى الشريك الأول لمصر لاننا نصدر للاتحاد الأوروبى ثلث صادراتنا ونستورد منه أكثر من ثلث وارداتنا من العالم وبالتالى فان تصديرنا للاتحاد الأوروبى فى المقام الأول بالصادرات المصرية لدول العالم لقرب المسافة بين مصر ودول الاتحاد ولتعود المستهلكين على منتجاتنا الزراعية ولزيادة صادراتنا الزراعية لدول الاتحاد الأوروبى فى بعض المواسم لقلة الصادرات المناسبة.

توقع فى مؤتمر سياتل القادم ان يكون هناك تكاتف من جميع منتجى ومصدرى الحاصلات الزراعية بين الدول المصدرة للاتحاد الأوروبى نحو ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية فى دول الاتحاد الأوروبى لانسياب الصادرات الزراعية لدول تلك الاتحاد حتى تكون لهذه المنتجات القدرة التنافسية امام السلع الزراعية المنتجة محلياً فى دول هذا الاتحاد.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر العقبى
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٣٠٠٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

تحتل المرتبة الثالثة فى اهتمامات القطاع الخاص

الخبراء يحذرون من تناقص الاستثمارات الزراعية

■ تحويل البنوك للمشروعات الزراعية وطرح أسهم الشركات فى البورصة أهم الحلول

□ كتب-عبدالناصر العقبى:

احتلت الانشطة الزراعية المرتبة الثالثة فى استثمارات القطاع الخاص فى مصر بعد الصناعة والسياحة وتركزت استثمارات القطاع الخاص فى مجال الزراعة فى استصلاح الاراضى.

وارجع الخبراء ورجال الاعمال تراجع اهتمام القطاع الخاص بالمجال الزراعى إلى الصعوبات والتعقيدات التى تواجه المستثمر فى المجال الزراعى وارتفاع اسعار الاراضى ورفض البنوك تحويل مشروعات الاستثمار الزراعى و استصلاح الاراضى.

فى البداية يوضح احمد عبدالله رئيس احدى شركات مستلزمات الانتاج الزراعى واستصلاح الأراضى والتصنيع الزراعى ان مصر تتوافر لديها امكانيات هائلة لجذب الاستثمار فى مجال الزراعة حيث نجد أن الاستثمار فى مجال الزراعة يأتى فى المرتبة الثالثة بعد الصناعة والتعدين والسياحة وأكد أن المستثمرين فى مجال الزراعة يواجهون صعوبات وتعقيدات مقارنة بالتسهيلات التى يتم منحها فى الصناعة والسياحة.

واشار إلى ان التشريعات والقوانين التى تنظم عملية الاستثمار فى مجال الزراعة ومستلزمات انتاجها بالاضافة إلى ارتفاع اسعار الاراضى ورفض البنوك تمويل اى مشروعات خاصة بالاستثمار الزراعى واستصلاح الاراضى.

وطالب الجهات المعنية ان تولى اهمية لهذا المجال وان تتدخل لدى البنوك لتمويل هذه المشروعات مثلما تمول الاستثمار فى المجال السياحى والصناعى وأن يتم تخفيض الفائدة على القروض الزراعية باعتبارها من المشروعات ذات العوائد طويلة المدى والضعيفة نسبيا مقارنة بالمجالات والمشروعات الاخرى.

اما المهندس حامد الشتبى رئيس لجنة لزراعة والرى بجمعية رجال الاعمال فيشير إلى أن الاستثمار فى المجال الزراعى شهد مؤخرا ازدهارا كبيرا نظرا لاهتمام الدولة به خاصة فى مجال استصلاح الاراضى وتحديث البنية المعلوماتية من خلال الاهتمام بزيادة مراكز البحوث الزراعية وكليات الزراعة وغيرها الامر الذى أدى إلى زيادة المساحة المستصلحة إلى أكثر من 1.6 مليون فدان ولزيادة الاستثمار فى مجال الزراعة طالب الشركات المتعاملة فى مجال استصلاح الأراضى بتبنى فكرا جديدا بحيث يتم طرح اسهم لها فى البورصة تمنح جميعها حق تملك الاراضى وتتولى الشركة إدارتها وزراعتها.

يرجع الدكتور علاء عبدالعزيز بالمركز القومى للبحوث اهم معوقات الاستثمار الزراعى إلى القوانين والتشريعات التى تحكم مجالات النشاط الزراعى الامر الذى يتطلب ضرورة الاسراع بتعديلها بما يوائم المتغيرات الاقتصادية ومرحلة إلى اقتصاديات السوق الحر مع زيادة العناية باستخدام الاساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة التى تناسب الظروف المحلية حيث انه ليس من المعقول ان تظل الجمارك على الميكنة الزراعية اعلى من الجمارك على العربات المستخدمة فى مجالات السياحة كما أنه ليس من المعقول ان تظل التعقيدات امام المستثمرين فى مجالات انتاج الدواجن وانشاء الثلاجات .

ويضيف ان الاستثمار فى مجال التكنولوجيا الزراعية يجب أن يحظى بالاولوية حيث ان التكنولوجيا الزراعية فى هذا العصر اصبحت تتداول فى الاسواق العالمية فى شكل سلع وسيطة أو فى شكل عمال مهرة وفنيين لهم القدرة على الاستخدام الصحيح للمعدات وحل المشكلات وعلى شكل معلومات فنية وتجارية ومن أجل الارتقاء بالزراعة على أن يكون العاملون قادرين على التعامل مع التكنولوجيا حتى يتمكنوا تدريجيا من الاقتصار على استخدام التكنولوجيا إلى القدرة على توليدها بالقدرة الذاتية .

وأكد ان التقدم التكنولوجى يعتبر محور النهوض بالانتاج الزراعى فى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر العقبى
الموضوع الفرعى :	قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٣٠٠٠
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

مطلوب الاهتمام بتصنيع الميكنة الزراعية وتعديل التشريعات المنظمة

ل البلدان مشيرا ان مصر فى حاجة لى صناعة وطنية لانتاج الالات المعدات الزراعية وخاصة انه توجد ناعدة علمية وتكنولوجية قوية تكمن فيها قدرات هائلة من القوى البشرية ومؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث الزراعية ويمكنها ان تكون الاساس الاقوى الذى يتولى حركة الارتقاء بمستوى التكنولوجيا . ومن ثم تصديرها للخارج وخاصة ان الاسواق العربية والافريقية فى احتياج شديد لهذه التكنولوجيا .

ويطالب حجاج صالح استاذ الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بضـ [illegible] رة التوسع فى استخدام التقنيـ [illegible] حديثة فى مجال الزراعة لحل مشك [illegible] اء فى مصر [illegible] استخدام التقـ [illegible] و ما يعرف بالتكنولوجيا الحيوية حيث تعانى مصر شأنها شأن العديد من الدول النامية من وجود فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك فى غالبية حاصلات الغذاء فى مقدمتها محصول القمح.

وأكد ان علاج هذا الخلل ممكن عن طريق الاستيراد ولكن سياسة الاعتماد على الواردات تمثل مشكلة اقتصادية إذ يجب ان تتجنب السياسة الاقتصادية للدولة التركيز على اقتراضات الفائض ذات الاسعار المعتدلة فى الاسواق العالمية او على انفراج قصور العرض وانخفاض الاسعار فى تلك الاسواق.

ويقول ان مصر استطاعت خلال الفترة الاخيرة ان تمتلك ادوات استخدام هذه التكنولوجيا خاصة فى مجال الخضر والحبوب ومن ثم يجب الاستمرار فى عمل برامج الاستفادة منها وتطوير التقاوى والتعاون فى مجال تحسين التقاوى مع دول افريقيا والدول العربية والاسلامية لسد الفجوة بين ميزان الواردات والصادرات

التكنولوجيا والتنمية

ومن جانب اخر أكد الدكتور محمد يوسف رئيس بحوث بمعهد الاقتصاد الزراعى على اهمية دور التكنولوجيا الزراعية فى التنمية الريفية حيث تقوم القرية بدور فعال فى التنمية وتصدير المنتجات الزراعية حيث تمثل الصادرات الزراعية لها حوالى 28٪ من قيمة الصادرات المصرية.

التكاليف الانتاجية

وتقول الدكتورة ثناء خليفة بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ان هناك اهمية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على تصنيعها والاستثمار فيها داخل مصر مشيرا إلى أن التقنيات الحديثة تؤدى إلى زيادة الكفاءة الانتاجية من ناحية وزيادة الكفاءة الاقتصادية من ناحية اخرى عن طريق زيادة الموارد وخفض التكاليف الإنتاجية.

مشروعات عربية

ويرى الدكتور فوزى حليم وكيل وزارة التموين أن مصر والدول العربية فى حاجة لوضع استراتيجية جديدة للتنمية الزراعية لتحقيق الاهداف الاساسية مشيرا إلى أهمية إقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على جذب اكبر قدر من القدرة التكنولوجية مع ضرورة الاتجاه نحو اولوية التنمية الزراعية والتعاون العربى فى استصلاح واستزراع الاراضى مشيرا إلى ان مساحة الاراض القابلة للاستصلاح فى الدول العربية تبلغ حوالى 128 مليون هكتار ولا يستغل منها سوى 50٪ فقط.

وأكد على أهمية ان يعمل التعاون العربى على انتاج السلع التى تحتاجها الدول العربية وتعانى من نقص فى انتاجها حاليا ومستقبلا مع الاستفادة من اتساع السوق العربية فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق العمل على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته .

كما طالب بتهيئة الظروف الملائمة لاستثمار وتوفير الحماية الكاملة له بتحرير رأس المال والاستثمارات من القيود وازالة الحواجز و القيود على حركات عناصر الانتاج وضمان حرية انتقال الافراد مع توفير التمويل اللازم للمشروعات الانمائية وانتقال الايدى العاملة.

الإقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع العمل والبطالة

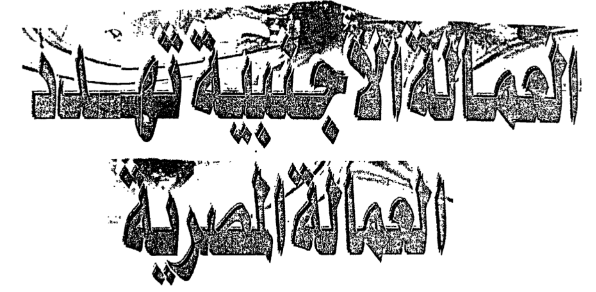
الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع العمل والعمالة والبطالة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العمالة الاجنبية تهدد الصناعة المصرية	على شيخون	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٥٤	٢٠٠٠/٩/١٨	١٢٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العـــــدد :	١٦٥٤
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/١٨



قد يكون الـ١٧ ألف عامل اجنبى الحاصلون على تراخيص عمل فى مصر واضعاف هذا الرقم من غير الحاصلين على تراخيص عمل لايثير قلق المسئولين .. ولكن إذا كانت نسبة الزيادة السنوية للعمالة الاجنبية فى مصر وصلت إلى ١١٪ فإن هذا يمثل انذارا بخطورة الموقف خاصة إذا كان ٢٥٪ من اجمالى الأجانب العاملين فى مصر يعملون فى محلات البيع والخدمات والزراعة والصيد والاعمال الكتابية وهى من المهن العادية التى لاتحتاج إلى خبرة متميزة رغم وجود عشرات من مراكز التدريب و١١٥٨ مدرسة فنية فى مصر تدفع ٦٠٠ ألف فى خريج سنويا إلى سوق العمل بالاضافة إلى نحو ٥ ملايين عاطل من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.

ووصل عدد الجنسيات التى نستورد منها عمالة إلى ٨٩ جنسية عربية واجنبية والغريب ان حوالى ٦٠ جنسية منها عمالتها فى نفس الخبرة المصرية أو اقل وهم من افريقيا وآسيا والدول العربية وامريكا اللاتينية .

والغريب ايضا ان الجهة المختصة باعطاء تراخيص العمل والاشراف والرعاية على هذه العمالة وهى وزارة القوى العاملة ليست لديها بيانات تفصيلية عن العمالة الاجنبية منذ عام ٩٨ .. او انها لديها وترفض الافصاح عنها!! لذلك فالامر يستدعى اجراء تحقيق فى تلك القضية المهمة وابعادها المستقبلية لتوضيح الرؤية امام المسئولين للحد من تلك الظاهرة التى تهدد العمالة المصرية.

فى عام ٦١ وصل تعداد الاجانب العاملين فى مصر بدون تراخيص عمل إلى ١٥٠ الف عامل اجنبى وصل عام ٩٤ كما نشرت الصحف إلى ١٠٠ الف عامل اجنبى .. فكم يبلغ تعدادهم الان ؟!

كل هذا اثار تساؤلات حول قضية العمالة الاجنبية فى مصر ومدى الحاجة اليها ومستقبل تلك العمالة التى تتزايد بمعدلات كبيرة بدون خطة واضحة لسد العجز فى الكفاءات التى تحتاجها التنمية فى مصر فقط دون لجوء بعض الجهات إلى استيراد العمالة الاجنبية للتهرب من مسئولياتها تجاه العمالة المصرية وتدريبها ، ورفع مستوى كفاءتها لمواجهة المنافسة الاجنبية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والبطالة	رقم العـــــدد :	١٦٥٤
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

اتحاد العمال .. يعترض

احمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والامين العام المساعد للمجلس الاعلى للصحافة يقول : لدينا عمالة مصرية مدربة فى كل التخصصات وباعداد كبيرة ومعروف اننا بنينا دول الخليج لذلك فنحن لسنا فى حاجة للعمالة الاجنبية فى مصر إلا إذا كان ذا خبرة نادرة فهذا جائز على ان يساعده مصرى ليحل محلة طبقا للقوانين او ان يكون مديرا لشركة استثمارية اجنبية تقوم بمشروعات فى مصر أما العمالة العادية فلا نوافق عليها ومشروع قانون العمل الموحد يمنعها..

والزيادة فى تعداد العاملين الاجانب فى مصر يمثل عملية خطيرة جدا ونحن لا نوافق عليها اطلاقا ونقف ضدها بكل امكانياتنا والشىء الاخطر فى هذا الموضوع هو استيراد العمالة الاجنبية فى تخصصات عادية كالعاملين فى محلات البيع والخدمات والزراعة والصيد والمهن العادية فهذا كلام خطير جدا ، ونحن ضده ولقد قمنا بتقديم مذكرات للحكومة فى هذا الموضوع وهذا الموضوع إذا لم يوضع له حد فسوف تكون لنا وقفة اخرى!!

وعن الضمانات التى يتخذها الاتحاد لحماية العمالة المصرية المنافسة الاجنبية يقول احمد حرك إن القوانين القائمة حاليا ضعيفة جدا ولاتحمى العمالة المصرية من المنافسة الاجنبية فهى قوانين قديمة وضعت فى الستينيات فى ظل نظام شمولى ولكن نحن الان فى ظل نظام مختلف يعتمد على الاقتصاد الحر والراسمالية لذلك قمنا بعلاج هذه المشكلات فى مشروع قانون العمل الموحد الذى سوف يخرج فى بداية الدورة النقابية الجديدة . ومشكلة العمالة الاجنبية فى مصر لم يعالجها القانون الحالى لذلك قمنا فى مشروع قانون العمل الموحد الجديد بعلاجها بشكل جيد وسوف نوقف هذه الظاهرة الخطيرة جدا.

وحول المشروعات الاجنبية التى تشترط وجود عمالة اجنبية يقول : إن الاتفاق على مثل هذه المشروعات يعرض على مجلس الشعب ، وقياداتنا النقابية فى مجلس الشعب القادم إن شاء الله سوف تعترض على اى اتفاقية من هذا النوع حتى لو أدى ذلك إلى الغائها . فلا يعقل ابدا ان يكون هناك عمالة اجنبية فى مصر وعامل مصرى عاطل.. ونحن بلد مصدرة للعمالة ولكن احيانا نجد ان هناك اتفاقيات عبارة عن منحة لاترد ومعها عمالتها فهى لاتؤثر على الاقتصاد الوطنى المصرى وفى مثل هذه الاتفاقيات بالطبع لانعترض عليها .

شروط الترخيص

وحول معايير ومبادئ منح تراخيص العمل للاجانب يقول محمد الفاتح وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة لتنظيم الاستخدام : بداية طبقا لقانون العمل يحظر على الاجنبى ان يزاول اى عمل بمصر إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والهجرة وان يكون مصرحا له بالإقامة وعلى من يخالف ذلك يعاقب بالغرامة المالية والحبس او باحدى العقوبتين.

وهناك مبادئ عامة يتم الالتزام بها فى عمليات منح تراخيص العمل للاجانب فى مصر وهى عدم مزاحمة الاجنبى للايدى العاملة الوطنية وحاجة ومصلحة البلاد الاقتصادية للخبرة الاجنبية ويتم تطبيق هذه المبادئ بكل دقة من خلال شروط وضوابط الحصول على التراخيص التى حددها القرار رقم ١٣٥ لسنة ٩٦ واهمها :

- الاحتياج الفعلى للمنشأة لخبرة الاجنبى .
- ان تتناسب مؤهلات وخبرات الاجنبى مع المهن المطلوب الاداء له بالفعل فيها والتزام المنشآت التى يصرح لها باستخدام خبراء او فنيين بتعيين مساعدين مصريين لهم بغرض احلال المساعد المصرى محل الاجنبى.
- الا يزيد عدد الاجانب العاملين فى اى منشأة ولو تعددت فروعها عن ١٠٪ من مجموع العاملين بالمنشأة وفروعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون العمل ، ويتم التفتيش الدورى على المنشآت لمتابعة تنفيذ ذلك.
- الا تتجاوز مدة الترخيص ثلاث سنوات ولا تجدد بل يحل المصرى محل الأجنبى.

وحول إن كان هناك تراخيص يتم التجديد لها يقول محمد الفاتح : هناك نوعان من العمالة الأجنبية فى مصر .. الأول عمالة يطبق عليها مبدأ المزاحمة وهم الخبراء الأجانب القادمون مع مشروعات او غير ذلك ، ويحصلون على ترخيص لمدة ثلاث سنوات ولايتم التجديد لهم إلا اذا كان هناك ظرف طارئ لم تستطع المنشأة بسببه الاستفادة من هذه الخبرة فتقوم المنشأة بتقديم مذكرة تعرض على رئيس الادارة المركزية لتنظيم الاستخدام بوزارة القوى العاملة والهجرة وهو صاحب الاختصاص فى الموافقة على تجديد الترخيص، والنوع الاخر من العمالة هو الفئات التى لايطبق عليها مبدأ المزاحمة ، وهى:

- المتزوج من مصرية ومضى على زواجهما خمس سنوات على الاقل او رزق منها بأولاد ويشترط استمرار العلاقة الزوجية.
- المتزوجة من مصرى بشرط استمرار الزواج.
- المقيمون بالبلاد إقامة دائمة بالنسبة للعرب ٥ سنوات وللاجانب ١٥ سنة.
- اللاجئون السياسيون بشرط موافقة مكتب شئون اللاجئين السياسيين برئاسة الجمهورية.

لاتوجد بيانات تفصيلية

وحول اعداد الأجانب الحاصلين على تراخيص عمل فى مصر يقول محمد الفاتح : وصل تعداد العاملين الأجانب الحاصلين على تراخيص عمل فى مصر حتى ١٢/٣١/٩٩ إلى ١٧ الفا و١٣٤ عاملا اجنبيا بزيادة عن العام السابق حوالى ١١٪ ، وليست لدينا بيانات تفصيلية حول هذا العدد من حيث جنسياتهم أو نوعية الاعمال التى يقومون بها!!. واخر بيانات تفصيلية لدينا حول العمالة الاجنبية فى مصر هو تعداد عام ٩٨!!

قال مسئول ادارة تراخيص العمل للاجانب بمجمع التحرير التابع لوزارة القوى العاملة وهى الجهة التنفيذية لاعطاء تراخيص العمل انه عند اعطاء الترخيص للأجنبى تراعى الوزارة عدم مزاحمة الأجنبى للأيدى العاملة فى جمهورية مصر العربية وأيضا تراعى مصلحة البلاد الاقتصادية.

ويصدر الترخيص لمدة سنة او اقل ولايوجد ترخيص لمدة ثلاث سنوات او ترخيص دائم. ويتم تجديد الترخيص بناء على طلب يقدم بذلك مرفقا به مايفيد موافقة جهة العمل على التجديد.

ورسوم الترخيص بالنسبة للأجنبى أول مرة ٢٠٤جنيهات وعند التجديد يدفع ١٠٤ جنيهات اما بالنسبة للعرب فرسوم الترخيص اول مرة ١٠٤ جنيهات وعند التجديد ٥٤ جنيها ، وهناك جنسيات معفاة من الرسوم كالفلسطينيين والسودانيين العاملين فى القطاع الخاص، اما السودانيون العاملون فى القطاع العام فيدفعون الرسوم كاملة.

وحول تعداد الأجانب الحاصلين على تراخيص عمل فى مصر يقول : ليس لدينا الامر باعطاء ارقام ولكننا نقوم كل ثلاثة شهور باعداد احصاء دورى يرسل إلى الوزارة واخر احصاء ارسل بشهر ٦ لعام ٢٠٠٠.

الأمن القومى

يقول السفير احمد ابو الخير مستشار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية للعلاقات الخارجية : فى موضوع الاستعانة بالعمالة الاجنبية فى مصر يجب الاهتمام بشيئين أولهما جنسية العامل ، فهناك جنسيات لايجب الاستعانة بها حفاظا على الأمن القومى خاصة الإسرائيليين فقد وجدنا فى الأونة الأخيرة الحكومة تستعين بخبراء إسرائيليين فى مجال الزراعة ، وهم فئة لانطمئن إليها ولا نثق فيها واصبحت تثير الشكوك لدى ابناء الشعب حتى ان مشكلة مرض البطاطس الذى ادى إلى خسائر بالملايين للمزارعين جعلهم يرجعون سبب هذه الكارثة للخبراء الإسرائيليين وأيضا هناك بعض المجالات لايجب الاستعانة فيها بالعمالة الاجنبية حفاظا على الأمن القومى كمجالات الطاقة الذرية.

وحول اسباب الاستعانة بالعمالة الاجنبية يقول السفير احمد ابو الخير : المشكلة تكمن فى العامل المصرى فلم يعد كما كان من قبل واصبح لايتقن عمله وغير ماهر وشغله الشاغل هو جمع لقمة العيش دون الاهتمام بفنيات العمل وهذا خلاف ماكان عليه فى الماضى فقد كانت فئة العمالة الفنية المصرية سواء فى مجالات الصناعة أو الزراعة تتميز باتقان العمل والمهارة الفائقة وحب العمل والتفانى فيه ولكن هذه الفئة انقرضت فمنها من سافر إلى الدول العربية ومنها من فقد فى الحروب التى اشتركت فيها مصر. وجاءت بعدها فئة من العمالة ليست لديها المهارة او الخبرة وخير مثل على ذلك مهنة السباكة فنجد جميع المنازل تعانى من مشكلة تسرب المياه والصرف الصحى وهذا يرجع إلى ان السباك اصبح لايتقن عمله وغير ماهر وأيضا فى مهنة الخدمات والشغالات فقد كان فى الماضى يتم الاستعانة بالمصريات ، ولكن بسبب انتشار السرقة والبلطجة بين معظم الخادمات المصريات اضطرت الاسر المصرية للاستعانة بالاجانب لامانتهم وجديتهم وثقافتهم على الرغم من اجورهم المرتفعة.

اما بالنسبة لاسباب الاستعانة بالاجانب فى الصناعة فلانهم يتميزون عن العمالة المصرية بالشكل النهائى للمنتج الذى تتوقف عليه المنافسة فى الخارج عند التصدير بالاضافة إلى جديتهم فى العمل.

عمالة المشروعات الأجنبية

ويرى الدكتور حمدى عبد العظيم عميد مركز البحوث باكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى الفترة الاخيرة ان تعداد العمالة الأجنبية فى مصر بدأ يتزايد بسبب دخول مشروعات الاستثمار الأجنبى والمشروعات المشتركة خاصة فى المناطق الحرة العامة والخاصة باعتبارها مناطق خارج الحدود لها طبيعة خاصة بمعنى انه لايشترط لحصول هذه العمالة على موافقة من وزارة القوى العاملة للعمل فيها .. ولكن فى المناطق العادية يشترط لعمل الاجنبى الحصول على ترخيص من وزارة القوى العاملة وتعداد العمالة الأجنبية فى المناطق الحرة كبير وخاصة العمالة الاسيوية وأمريكا اللاتينية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعي :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	١٦٥٤
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

وبعض العمالة الاجنبية تأتى مع مشروعات تتم بشركات أجنبية كمشروع مترو الانفاق ويشترط فيها العمالة الأجنبية ولكن لاتزيد عن ٢٥٪ من إجمالى العمالة مثل هذه المشروعات ونلاحظ ان مرتباتهم مرتفعة عن المصريين الذين لهم نفس العمل ونفس الخبرة والسبب فى ذلك انهم يحصلون على نفس المرتب الذى كانوا يحصلون عليه فى بلادهم وبالعملة الصعبة.

سلبيات العمالة الأجنبية

والعمالة الأجنبية فى مصر سلبيات ، من اهمها ـ كما يقول د . حمدى عبد العظيم ـ إن العاملين الاجانب يحصلون على مرتباتهم بالعملة الصعبة من الدخل القومى وتحول إلى الخارج وهذا يؤدى إلى عجز فى ميزان المدفوعات ويؤثر سلبيا على قيمة العملة المصرية ، وايضا فهى تساهم فى زيادة مشكلة البطالة بين المصريين، وتمثل ضغطا على المرافق العامة والخدمات فالعامل الاجنبى يستفيد منها بالاسعار المصرية وهى تضحية من الاقتصاد المصرى، والعامل الأجنبى لايعرف الذوق او النمط المعمارى والانتاجى المصرى المفضل وبالتالى يكون اداؤه غير مطلوب بالنسبة لتنفيذ المشروعات فى مصر.

وهناك جنسيات يجب الحذر فى التعامل معها كالإسرائيليين واليونانيين وقبرص ومالطة لاسباب امنية فهذه المناطق معروف عنها حمايتها للجواسيس الإسرائيليين الذين دخلوا معنا فى منافسة اقتصادية بالاضافة إلى بعض الأمريكان الذين يحملون الجنسية المزدوجة الأمريكية والإسرائيلية ، أما الاستعانة بالسودانيين والهنود فلأنهم عمالة رخيصة مما يقلل التكلفة للمشروعات وهم يعملون ساعات كبيرة بمقابل بسيط ، بالاضافة إلى تميزهم بالطاعة والنظام وعدم التدخل فى شئون الادارة والانضباط فى مواعيد العمل والانتاجية العالية.

وهناك ايضا مجالات معينة لايجب الاستعانة بالعمالة الأجنبية فيها وهى الانشطة الاستراتيجية كالمصانع الحربية والكيماويات وانشطة النظائر المشعة والكهرباء والاتصالات والإعلام لدواع أمنية. وكقاعدة عامة اى انشطة لدينا فيها خبرات متوافرة محلية لا يجوز ان نسمح للاجانب بالعمل فيها حتى لو كانت رخيصة.

ويرى الدكتور سيد محمد عبد المقصود مستشار بمعهد التخطيط القومى ان نتيجة التغير الاجتماعى والتقدم وانتشار التعليم ان اصبحت مهنة المربيات او الشغالات لاتلاقى اقبالا من معظم الاسر المصرية ويظهر ذلك بشدة فى قطاع الريف فقد اصبحوا يرفضون بشدة ان يشغلوا اولادهم خدامين او شغالين كما كان يحدث فى الماضى مما اضطر الاسر المصرية الثرية للاستعانة بالاجانب .

ونحن هنا نتحدث عن نمط المحاكاة فى الاستهلاك فنجد ان المصريين العاملين فى البلاد العربية كان لديهم خدم بنجلاديشيون وفلبينيون ، وعندما رجعوا إلى مصر جاءوا بخدمهم .

اهمال كبير

وتعداد العمالة الأجنبية الحاصلة على تراخيص لايقلق ولكن يجب الاحتياط له وعدم اعطاء تراخيص إلا إذا كان يمثل ندرة ولا يوجد له مثيل فى مصر.

وعدم توافر ارقام تفصيلية عن تعداد العاملين الاجانب فى مصر بوزارة القوى العاملة إن دل يدل على اهمال كبير من الجهة المسئولة ، والشئ المقلق فى موضوع العمالة الاجنبية فى مصر هو العاملون بدون تراخيص عمل ويتركزون فى القطاع الخاص وبشكل غير رسمى بالطبع ، ويتواجدون بكثرة فى المصايف فى البحر الاحمر وشرم الشيخ ودهب ونويبع ويعملون فترات قصيرة هى مدة اقامتهم فى مصر فى الخدمات السياحية ومراكز الخصوص ، وبالاضافة إلى انهم يمثلون اعدادا اضافية فهم يعتبرون تهديدا للامن الصحى لأن كثيرين منهم يعانى امراضا معدية كالإيدز.. وانا شخصيا رأيتهم فى دهب ونويبع تخاف ان تقترب منهم والاخطر من ذلك أن كثيرين منهم من الشباب الإسرائيلى الذين يشكلون تهديدا للامن القومى بالاضافة للأمن الصحى.

عمالة بدون ترخيص !

أما عائشة عبد الهادى عضو مجلس الشورى وعضو المجلس التنفيذى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس لجنة المرأة العاملة العربية بالاتحاد الدولى للعمال العرب فتقول : أنا ضد اى نوع من العمالة له مثيل فى مصر لان اى فرصة عمل تتاح لشبابنا طبعا هى مسألة مهمة وتساعد كثيرا فى حل مشكلة البطالة وإذا نظرنا إلى الاحصائيات سنجد ان العمالة الاجنبية فى مصر منذ عام ٨٩ حتى نهاية عام ٩٦ كان تعدادها فى مستوى تنازلى ولكن من بداية عام ٩٧ حتى يومنا هذا بدأ العدد فى ارتفاع مخيف وهذا مؤشر سلبى يدق ناقوس الخطر مما يوجب علينا ان نضع قيودا على استجلاب هذه العمالة وبالتاكيد هناك ضوابط تضعها وزارة القوى العاملة والهجرة لاعطاء هذه التراخيص ولكن المسألة تحتاج إلى التدقيق الاكثر فى منح هذه التراخيص ومحاولة التقليل من الاجانب الذين يزاحمون المصريين ولهم نفس الخبرة والقدرات خاصة إذا وجدنا طبقا لاحصائيات وزارة القوى العاملة ان ٢٥٪ من اجمالى الحاصلين على تراخيص عمل فى مصر يعملون فى محلات البيع والخدمات والاعمال الكتابية والصيد والزراعة والمهن العادية.

والنقطة الاخرى فى هذه القضية التى يجب التنبيه إليها ان الخوف ليس فقط فى العمالة المسجلة لدى وزارة القوى العاملة والهجرة وإنما الخوف من العمالة الاجنبية التى تعمل فى مصر بدون تراخيص عمل ويأتون لمصر بحجة السياحة أو الدراسة باعداد كبيرة وبدون اى ضوابط . وأثناء زيارتى الاخيرة إلى روما لاحظت ان الجالية المصرية هناك تلاقى اقبالا واحتراما وحفاوة من قبل الإيطاليين فى حين وجدت ان ابناء الجاليات الاسيوية لاتلقى مثل هذا الترحيب والاشادة بالعامل المصرى.

أما إبراهيم الأزهرى رئيس النقابة العامة للكيماويات فيقول : إن نقابتنا هى المسئولة عن حماية ورعاية العاملين فى قطاع الاعمال العام والخاص والاستثمارى فى مجالات صناعة السماد والادوية والصباغة والكبريت والبلاستيك والزجاج والحرير الصناعى والمبيدات، ونحن الان لانستعين باجانب فقد كنا فى الماضى نستعين بأجانب اوروبيين وامريكان كخبراء وبالسودانيين كعاملين ولكن بعد ان اكتسب العامل المصرى الخبرة التى اهلته لاكتساب ثقة العالم كله فى هذا المجال حل المصرى محل الأجنبى ، وأصبحنا لانستعين بالخبرات الأجنبية فالخبير المصرى يلاقى اقبالا من كافة دول العالم فى هذا المجال بسبب النجاح الذى حققه.

التأمين على الاجانب

وحول خضوع الاجانب العاملين فى مصر لنظام التأمين الاجتماعى يقول محمد حامد الصياد وكيل أول وزارة التأمينات : بالنسبة للاجانب الذين يمارسون العمل فى مصر ينقسمون إلى قسمين احدهما عامل لحساب الغير وهو يخضع لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ والنوع الثانى يعمل لحساب نفسه ويخضعون لاحكام قانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ .

أما بالنسبة للاجانب العاملين لحساب الغير فهناك شروط لخضوعهم لنظام التأمين الاجتماعى فى مصر ، الشرط الأول ان تكون مدة عقد الاجنبى للعمل فى مصر لاتقل عن سنة والشرط الثانى ان تكون هناك اتفاقية المعاملة بالمثل بين مصر وبين دولة هذا الاجنبى ويجب توافر هذين الشرطين والاخلال باحدهما يحرمه من الخضوع لمظلة التأمين الاجتماعى المصرى.

النوع الثانى هم الاجانب العاملون لحساب انفسهم ويخضعون لاحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ وهذا القانون لايضع ضوابط او شروطا معينة لخضوع الاجانب لنظام التأمين الاجتماعى كما هو موجود فى القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ الخاص بالعاملين الاجانب لحساب الغير وقد نص على ان اى اجنبى لديه مشروع تجارى او زراعى او صناعى او خدمى او شريك متضامن او عضو منتدب وعضو مجلس ادارة فى الشركات المساهمة او المديرين فى الشركات المحدودة واصحاب العقارات والاراضى الزراعية . فإذا كان هناك اجنبى يمارس مثل هذه الانشطة فى مصر يمكنه ان يخضع لنظام التأمين الاجتماعى طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ بغض النظر عن جنسيته سواء كان سودانيا ، يونانيا ، امريكيا او إسرائيليا .. مادام يعمل لحساب نفسه فى مصر فهو له حق الخضوع لنظام التأمين الاجتماعى دون النظر لاتفاقيات.

وحول عدد الاجانب الخاضعين لنظام التأمين الاجتماعى فى مصر يقول إن التقارير السنوية التى يقومون باعدادها لاتتعرض لتعداد الأجانب الخاضعين لنظام التأمين الاجتماعى فى مصر او جنسياتهم ضمن البيانات المعدة، فطالما يعمل بشكل رسمى وحاصل على ترخيص بالإقامة فهو يعامل معاملة المصرى فى خضوعه لنظام التأمين الاجتماعى بل إن هناك بعض الدول العربية معفاة من شرط الحصول على تراخيص للإقامة كالاردن لذلك لايوجد عليه سيطرة فهو يسافر ويرجع حيث يشاء.

وحول انواع الاتفاقيات المعاملة بالمثل بين مصر وباقى دول العالم فى مجال التأمينات يقول محمد عطية سالم وكيل وزارة التأمينات : حرصا من الوزارة على حماية حقوق المصريين العاملين بالخارج والحصول على مستحقاتهم التأمينية فى حالة إنتهاء خدمة المؤمن عليه فى بلد العمل وعودته النهائية لأرض الوطن، ومن اجل هذا تم الاشتراك فى العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية الخاصة بالتأمين الاجتماعى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	على شيخون
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العـــدد :	١٦٥٤
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

أولا . الاتفاقيات الجماعية وتنقسم إلى اتفاقيات منظمة العمل العربية وقد صدقت مصر على اتفاقيات مع الدول العربية ومن ثم فإن رعايا الدول العربية الاعضاء ممن يعملون داخل مصر يخضعون لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ شريطة ان تكون الدولة التى ينتمى إليها كل هؤلاء الرعايا قد صدقت على الاتفاقيات العربية التى تحكم العلاقة بين الدولتين شريطة المعاملة بالمثل فضلا عن ان تكون مدة تعاقده للعمل فى مصر لاتقل عن سنة

وهناك اربع اتفاقيات جماعية وقعتها مصر مع الدول العربية : الأولى عام ٦٦ بشأن مستويات العمل وقعت عليها كل من «لبنان والمغرب والاردن وسوريا والعراق ومصر والسودان وليبيا »، والاتفاقيات الثنائية لعام ٦٧ بشأن تنقل الايدى العاملة وقد صدقت عليها كل من « مصر والاردن وسوريا والعراق والسودان وليبيا»

أما الاتفاقية الثالثة لعام ٧١ بشأن المستوى الادنى للتأمينات الاجتماعية فقد صدقت عليها كل من :« سوريا وليبيا والعراق وفلسطين ومصر» والاتفاقية الرابعة عام ٧٥ بشأن تنقل الايدى العاملة(معدلة) فقد صدقت عليها كل من« الاردن والصومال وفلسطين ومصر والعراق».

لذلك فأى فرد ينتمى إلى احدى الدول العربية سالفة الذكر والتى تكون قد قامت بالتصديق على اى اتفاقية صدقت عليها مصر فإن هؤلاء الافراد يخضعون لأحكم قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل متى توافر فى شأن كل منهم شرط التعاقد للعمل بجمهورية مصر العربية لمدة لاتقل عن سنة.

القسم الثانى من الاتفاقيات الجماعية هى الاتفاقيات الدولية التى تخضع لمبادئ منظمة العمل الدولية فى مجال الضمان الاجتماعى وهى اربع اتفاقيات دولية الأولى بشأن التعويض عن حوادث العمل وقد تم التصديق عليها عام ٦٠ ، والثانية بشأن الامراض المهنية وقد تم التصديق عليها عام ٦٠، والثالثة بشأن المساواة بين العمال الوطنيين والاجانب فيما يتعلق بالتعويض عن إصابات العمل وقد تم التصديق عليها ايضا سنة ٦٠ أما الاتفاقية الدولية الرابعة فهى بشأن المساواة فى المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين فى الضمان الاجتماعى وقد تم التصديق عليها سنة ٩٤.

والنوع الاخر من الاتفاقيات هى الاتفاقيات الثنائية وقد ابرمت مصر اربع اتفاقيات ثنائية الأولى عام ٧٦ مع السودان والثانية عام ٨٦ مع اليونان والثالثة عام ٨٩ مع قبرص أما الاتفاقية الرابعة فتمت خلال شهر مارس ٢٠٠٠مع تونس . وهناك اتفاقيات وقعت بالاحرف الأولى مع الدنمارك بالاضافة إلى انه يتم حاليا مناقشة عدة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول اهمها : «النمسا واستراليا و أمريكا وإيطاليا وسوريا وليبيا والمغرب» وهناك فرق كبير بين الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الجماعية فالاتفاقيات الثنائية اوسع وادق واكثر تفصيلا وتعالج مشاكل كثيرة لاتستطيع الاتفاقيات الجماعية معالجتها.

وحول الاساس الذى تعتمد مصر عليه فى اختيار الدول التى تريد اقامة اتفاقيات ثنائية يقول محمد عطية سالم وكيل وزارة التأمينات : حقيقة نركز على الدول التى يوجد بها عمالة مصرية كبيرة إلا أن هناك دول يتواجد فيها عمالة مصرية كثيرة ولا تستطيع التصديق على اتفاقيات المعاملة بالمثل معها وخير مثال على ذلك دول مجلس التعاون الخليجى كمجلس تعاون لايصدق على اتفاقيات فى مجال التأمين والتعامل بالمثل . بل إن المملكة العربية السعودية وبمرسوم ملكى لاتخضع الاجانب العاملين لديها لقوانين التأمين الاجتماعى

وحول الاستعانة بالعمالة الاجنبية فى مصر بقطاع الاعمال العام يقول الدكتور اسماعيل عرمان الخبير بوزارة قطاع الاعمال العام: إننا لانستعين إطلاقا بالخبرات الاجنبية فلدينا الان خبرات مصرية ماهرة ومدربة على اعلى مستوى والدليل على ذلك النجاح الذى يحققه المصريون العاملون فى المنظمات العربية والدولية فى جميع المجالات وفى كل انحاء العالم.

وقال عبد العزيز مصطفى رئيس لجنة العمالة بمجلس الشعب . نحن نستعين بالعمالة فى أضيق الحدود مع الشركات التى تنفذ مشروعات فى مصر وتحتاج إلى خبرة فى التركيب وخبرة فى اللحام وبصفة عامة المشرفون الفنيون المتعاملون مع التكنولوجيا المتقدمة ، وحجم العمالة الاجنبية فى مصر لايمثل نسبة كبيرة بالنسبة للعمالة المصرية ومثال ذلك شركة ميدور وهى شركة بترولية عملاقة بتكلفة ٥ مليارات جنيه ويعمل بها حوالى ٦ الاف عامل معظمهم مصريون ونسبة العمالة الاجنبية فيها بسيطة وهم المسئولون عن العمليات الفنية وتسليم المصنع لذلك يجب عليهم التأكد من ان المصنع سلم طبقا للمواصفات وهذا لايؤثر على العمالة المصرية.

أما بالنسبة للاستعانة بالاجانب فى مجال الزراعة بسبب ان الزراعة الان لاتعتمد على الفلاح وادواته القديمة بل تعتمد على تكنولوجيا حديثة فى عمليات الحصاد والتخزين لذلك فإننا نستورد عمالة فنية اكثر منها عمالة تقليدية لمواكبة التقدم فى مجال الزراعةعلى مستوى العالم والاستعانة بالخبرات الفنية لدى الدول التى سبقتنا ليس عيبا .

عمالة متخصصة

الزيادة المفاجأة فى تعداد العمالة الاجنبية فى مصر منذ بداية ٩٨ حتى الان يجب ربطها بزيادة حجم المشروعات ونوع هذه المشروعات ففى الفترة الاخيرة انشئت فى مصر مشروعات تعتمد على التكنولوجيا المعقدة المتطورة التى توجب علينا استيراد عمالة اجنبية متخصصة فى هذه التكنولوجيا لتركيبها وتشغيلها وتدريب العمالة المصرية عليها لذلك لابد ان نربط هذا الرقم وننسبه إلى حجم المشروعات ونوعيتها ولا نأخذ هذا الرقم مجردا.

تحقيق

على شيخون

الإقتصاد

العربي

عام

الاقتصاد العربى

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد العربى وسوق الاوراق المالية	عبد الرحمن البيضانى	الاهرام	٤١٥٠٣	٢٠٠٠/٧/٢٤	١٣٠
٢	ماذا بعد الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية	الجريدة	الاهرام	٤١٥٠٣	٢٠٠٠/٧/٢٤	١٣١
٣	ازمة التحديات	احمد صفى الدين	العالم اليوم	٢٨٩٦	٢٠٠٠/٨/٢	١٣٢
٤	متى تثمر جهود الاصلاح الاقتصادى رخاء فى الشرق الاوسط	الجريدة	الحياة	١٣٧٠٣	٢٠٠٠/٩/١٧	١٣٦
٥	ارتفاع مستوى البطالة بالدول العربية	زاهدة محمد غويش	عمان.	٧٠٥٣	٢٠٠٠/٩/٢٣	١٣٨
٦	المصارف العربية وقدرها على التأقلم(١-٢)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٧٥٠	٢٠٠٠/١١/٣	١٤١
٧	المصارف العربية وقدرها على التأقلم (٢-٢)	هنرى توفيق عزام	الحياة	١٣٧٥١	٢٠٠٠/١١/٤	١٤٤
٨	الاقتصادات العربية : تطورات مؤاتية	محمد خالد	الحياة	١٣٧٨٢	٢٠٠٠/١٢/٥	١٤٨

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن البيضانى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٤١٥٠٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/٢٤

الاقتصاد العربى وسوق الأوراق المالية

د. عبد الرحمن البيضانى
نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء اليمن السابق

اسعدنى اقتراح الأستاذ الدكتور عبد الحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال المصرية بإنشاء سوق عربية للأوراق المالية حتى يتم من خلالها التعاون الإقليمى بين أسواق المال العربية على غرار نموذج أوروبى مقترح لإنشاء سوق مال تجمع ثلاث أسواق مالية (باريس وبلجيكا وامستردام) بعد إجراء مايلزم من تعديلات على هذا النموذج المقترح ليتناسب مع ظروف واحتياجات أسواق المال العربية .

هذا الاقتراح يبشرنا بالاقتراب من إقامة السوق العربية المشتركة التى يسبقها التكامل الاقتصادى العربى، طوق النجاة الوحيد للدول العربية فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى عند ميلاد مصالح اقتصادية عربية مشتركة بين شعوب الأمة العربية من خلال إنشاء شركات عربية مساهمة تسمح لكل عربى الإكتتاب فيها والتعامل فى اسهمها وسنداتها.

فعندما يشترك مساهمون عرب فى الجمعيات العامة لكل شركة عربية يختارون مجالس إداراتها من عدة جنسيات عربية، فعندئذ يبدأ ميلاد المصالح الاقتصادية العربية المشتركة التى تفرض (بالضرورة) المواقف السياسية العربية المشتركة. يسبق ذلك الاتفاق على خطة اقتصادية عربية لاستثمار الموارد الاقتصادية (حيث تتوافر) فى أى إقليم عربى ، واستثمار الطاقات والكفاءات العربية (حيث تبرز) فى أية دولة عربية، فى إطار التنسيق عند استثمار الموارد الطبيعية المتكررة فى أكثر من إقليم عربى حتى تتحقق المصلحة العربية العامة (بالتكامل) ولا تتعارض (بالتنافس) مع مراعاة المصلحة الاقتصادية العربية العامة لكل شعوب الأمة العربية ، والانتباه الإقليمى الخاص لكل شعب من هذه الشعوب بما يكفل عدالة توزيع ثمار الثروة العربية (إقليميا) لانها محصلة استثمارها (قوميا) ويؤدى وضع الخطة الاقتصادية العربية الى التعرف على احتياجاتها من التخصصات المهنية والإدارية، فتظهر الحاجة الى إيجاد مناهج تعليمية تكفل تخريج المؤهلين للقيام بهذه التخصصات على مستوى الساحة العربية ، الى جانب إقامة مراكز ومعاهد التأهيل المهنى والإدارى لجيوش المتخرجين الآن ، والذين قد لاتتفق تخصصاتهم مع احتياجات الخطة الاقتصادية العربية التى يفترض أن تعتمد على أحدث ما وصلت اليه العلوم العصرية ، سواء فى الإنتاج والتخزين ، أو فى الإدارة والتسويق ومابين هذا وذاك من مقتضيات الكفاءة الاقتصادية يصاحب ذلك تنسيق بين قوانين الاستثمار والجمارك والضرائب فى الدول العربية حتى تتشابه إذا لم تتطابق لأن المستثمر الذى نستهدف تشجيعه لإستثمار أمواله فى الساحة العربية والتنقل بأمواله وخبراته بين أرجائها لايقبل التعامل فى كل دولة عربية بموجب قوانين استثمار سائدة فيها ثم يصطدم بقوانين استثمار أخرى عند توسع نشاطها فى أكثر من دولة عربية وياحبذا لو تحقق الاتفاق على قوانين استثمار موحدة تطبقها كل الدول العربية، وأو على الأقل تلتزم بها الدول العربية المستعدة للإشتراك فى التكامل الاقتصادى العربى وإقامة السوق العربية المشتركة . كذلك يفرض الحديث عن أحكام التقاضى التقليدية على حديث الاستثمارات العصرية، فالمستثمر لايطيق الانتظار الممل عدة سنوات حتى يفصل القضاء فى خصومه مع أى متعامل ، ثم لايتحمل الخضوع لقوانين قضائية في دولة عربية ويضطر للخضوع لقوانين مختلفة فى دولة عربية أخرى لديه فيها نشاط استثمارى مرتبط بنشاط فى الدولة الأولى وفى سوق عربية مشتركة.

لذلك يلزم توحيد قوانين التقاضى والإجراءات القضائية فى الدول العربية المشتركة فى التكامل الاقتصادى العربى ، أو إقامة جهاز تحكيم فى منازعات الإستثمار على أن تكون قراراته ملزمة ونهائية ولا تقبل الطعن أمام أية جهة قضائية والأفضل ان يتبع هذا الجهاز هيئة سوق المال العربية (القابضة) التى إقترحها الأستاذ الدكتور عبد الحميد ابراهيم ، والتى افضل تسميتها بسوق المال العربية (الأم) Mother Company ll فى هذه التسمية من أحساس بحنان ورعاية الأم بينما وصف (القابضة) Holding Company يعطى معنى السيطرة والتحكم والإذعان ومع ذلك لانختلف على التسمية) إذا اتفقنا على (الصلاحية). كذلك يؤدى الاتفاق على الخطة الاقتصادية العربية الى التعرف على احتياجاتها الإدارية حتى لايتوه المستثمرون بين أجهزة إدارية ذات مراحل إجرائية معقدة ومطولة ، ذلك أن التشريعات والإجراءات الإدارية التى وضعت فى الماضى وفى ظروف جامدة ومنتهية اصبحت لا تتناسب مع احتياجات القفزات الاقتصادية المتجددة، والأساليب الإدارية العصرية المتطورة ، التى أسهمت بقدر كبير فى تحقيق هذه القفزات الاقتصادية والاختراعات التكنولوجية التى لاتتوقف عند أى حد ولا تكتفى بأية غاية ، وأنما تستمر فى التطور لبلوغ الأفضل ، ثم الأفضل ، الى ما لانهاية.

ولا يكتمل حديث الاقتصاد العربى بغير تأكيد ضرورة إنهاء الاحتكارات العربية وحتمية تحويل الاستثمارات الفردية ، والشركات العائلية، والأخرى المغلقة الى شركات مساهمة حتى تبدأ عدالة توزيع ثمار الثروة القومية العربية بين أكبر عدد من أبناء الشعوب العربية لتدعيم جذور تضامنها وتعمق قواعد استقرارها ولقد بدأ ذلك فعلا فى مصر والمملكة العربية السعودية واغلب الدول الخليجية ، كما تكررت الدعوة الى ذلك فى اليمن. فنحن العرب أمام تحديات اقتصادية خطيرة مهرولة الينا ، اكثرنا يعرف مقدماتها واقلنا يدرك نتائجها وأمامنا خياران : إما أن يظل اقتصاد كل دولة من دولنا العربية منفصلا عن الآخر فيتضاءل بين طوفان القفزات الإقتصادية العالمية وإما ان نسرع بتكامل مواردنا الاقتصادية وطاقاتنا وكفاءاتنا العربية فنحصل على نصيبنا العادل من هذه القفزات الاقتصادية، ونحجز مقعدنا المؤثر فى موائد صنع القرارات المصرية لاسيما وقد ثبت أن الاقتصار على الموارد البترولية لايكفل التأثير فى المواقف الدولية وأمامنا احتمال قيام السوق الشرق اوسطية فاذا قامت قبل ميلاد السوق العربية المشتركة فأغلب ظنى أن الساحة العربية قد تتحول الى سوق استهلاكية وسياحية ويصبح المؤهلون اقتصاديا (علما ، وادارة وتسويقا) قادرين على استثمار الأموال البترولية من المنبع والساحة العربية الاستهلاكية الى المصب ، من الخليج الى المحيط .

فلم يعد البقاء للأقوى (سلاحا) وإنما اقتصاد) وبعد الاقتصاد ربما يأتى السلاح..

ماذا بعد الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية؟!

إجراءات لزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد العربى

أكد د. عبد الرحمن صبرى المستشار الاقتصادى لجامعة الدول العربية ضرورة اتخاذ اجراءات بعيدة الأثر لإعادة الهيكلة للاقتصادات العربية، بهدف جعلها أكثر مقدرة على المنافسة وتهيئة الشروط اللازمة لاستئناف الحركة الاستثمارية والتنموية فى بيئة منفتحة على الخارج.

وأشار فى دراسة حول آثار الإصلاح الاقتصادى الى ان معظم الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى ورثت عن حقبة الستينيات اقتصاديات مختلطة يتعايش فيها القطاع العام المسيطر مع القطاع الخاص الهامشى وشهدت حقبة الثمانينيات والتسعينات تطورات اقتصادية إيجابية من شانها دفع عملية التنمية والنمو فى الدول العربية وعلى سبيل المثال جهود الإصلاح الاقتصادى والهيكلى الذى تقوم بتنفيذه العديد من الدول العربية والذى من شانه أن يقرب بين أساليب وسياسات الحكومات العربية فى ادارة اقتصادياتها ويرفع من كفاءة الانتاجية وكذلك لتحسن مناخ الاستثمار مع الإصلاح الاقتصادى بإصدار التشريعات المناسبة لتشجيع الاستثمار وترسيخ الاستقرار المالى وسعر الصرف. وبقية الإجراءات التى تساعد على تخفيف القيود وزيادة الاطمئنان أمام المستثمر العربى والأجنبى.

وأضاف أن السياسات التجارية للدول العربية تختلف فيما بينها، فهناك دول عربية تتميز تجارتها الخارجية بدرجة كبيرة من تحرير القيود مثل دول مجلس التعاون الخليجى المنتجة للنفط، أما باقى الدول العربية فقد انتهجت سياسات تجارية مقيدة، وهى فى معظمها اتبعت سياسة الإحلال محل الواردات وبالتالى فيمة سياستها التجارية حتى الآن هى الحماية جزئيا.

ونوه د. صبرى فى دراسته الى برامج الإصلاح الاقتصادى من واقع تجربة بعض الدول العربية (مصر ـ المغرب ـ تونس ـ الاردن ـ موريتانيا) حيث لا تتركز فقط على سياسات إصلاح العجز فى ميزان المدفوعات، ولكنها تمتد لتشمل برامج وخطط الإصلاح الهيكلى والسياسات الكلية لهذه الدول، ويتم ذلك بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن كان التركيز على استعادة التوازن الخارجى بالدرجة الأولى الا ان هدف إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص يقترن بالبدء فى برامج تخصيص القطاع العام، وهذا يقتضى العمل على التمهيد للخصخصة بأساليب غير مباشرة كالتحرير الاقتصادى وتحرير أسعار الفائدة والصرف وإصلاح وتقوية الجهاز المصرفى كى يتولى توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

وحول أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الكميات الاقتصادية الإجمالية قال إن هناك محددات أساسية للنمو الاقتصادى ومنها الاستثمار، وبانخفاض أسعار النفط فى أوائل الثمانينيات اتجهت معدلات الاستثمار الى الانخفاض وتبعتها معدلات النمو الاقتصادى ولكن بداية التسعينيات شهدت ارتفاعا فى معدلات الاستثمار وتحسنا فى معدلات الادخار القومى فى الدول غير المنتجة للبترول نتيجة لنجاح جهود هذه الدول فى التغلب جزئيا على اختلالات الميزانية وباقى المعدلات الاقتصادية فى اطار سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تستهدف بالدرجة الأولى زيادة معدلات الاستثمار سواء كان أجنبيا أو من القطاع الخاص.

د. عبدالرحمن صبرى

ويرى الباحث أن متوسط نصيب المنطقة العربية من تدفقات رأس المال الأجنبى المباشر خلال السنوات الخمس السابقة لم يتعد ١٫٥٪ سنويا خاصة أن معدلات رأس المال الناتج تعتبر عالية فى الدول العربية مما يستدعى ضرورة جذب تدفقات مالية أكبر من تلك التى يمكن أن تحصل عليها دول جنوب شرق اسيا لزيادة الناتج ومعدل النمو بنسبة متساوية، ومن جانب أخر تتميز المنطقة بانخفاض كفاءة رأس المال نتيجة لتعاظم حجم الإنفاق العام الحكومى بشقيه العسكرى والمدنى صحيح أن الدول العربية تتوافر فيها خدمات بنية أساسية ولكن انخفاض نوعية هذه الخدمات ومستواها يرفع أيضا من تكلفة الاستثمار فضلا عن تدهور مستوى الخدمات الأخرى (النقل ـ التعليم ـ الصحة) وانخفاض انتاجية العامل.

وكذلك أنه من تحليل آثار الإصلاح الاقتصادى على مستوى التشغيل والبطالة والأجور والدخل الزراعى يمكن أن نستنتج ان الإصلاح وما ادى اليه من تفاقم البطالة وضعف معدل نمو الأجور الاسمية مع تصاعد تكاليف المعيشة كان أشد وطأة على فئات محدودى الدخل وهذا يوحى بأن الإصلاح ادى الى زيادة ظاهرة الفقر وزيادة الفقراء فقرا، وأشار الى امكانية ان تصبح الدول العربية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى اكثر قدرة على المنافسة الدولية من خلال تحسين إنتاجية العامل، وهذا الأمر على قدر كبير من الأهمية خاصة فى اقتصاد عالمى اصبح يتسم بارتفاع درجة الاعتماد المتبادل والتطور التكنولوجى المذهل وبوجود تكتلات تجارية عملاقة ويتطلب الحصول على موضع قدم فى الاقتصاد العالمى الحالى توفير قوة عمل مدربة تدريبا عاليا.. وهناك سمة مشتركة بين دول المنطقة وهى توجيه استثمارات ضخمة نسبيا للتنمية البشرية ولكنها تحقق عوائد متواضعة، وتصل نسبة الإنفاق العام الموجه للتنمية البشرية الى ما بين ٦٪ و ٨٪ من إجمالى الناتج المحلى فى المتوسط.

وقال إنه سعيا لترسيخ المكاسب التى تحققت على صعيد الاستقرار الاقتصادى الكلى وعملا على تحسين تخصيص الموارد وتنميتها بدات بعض الدول العربية تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة اسهمت فى إزالة القيود وتحرير النشاط الاقتصادى وإيجاد بيئة مشجعة للاستثمارات، ومشاركة القطاع الخاص منها تحرير الأسعار والعمل على تقليص الدعم وتوجيه ما تبقى منه والإصلاحات التجارية التى شملت تخفيف وإزالة القيود الكمية على الاستيراد فى معظم هذه الدول واستبدال الحماية التى توفرها هذه القيود الكمية بحماية جمركية وإلغاء اشتراط الحصول على تراخيص الاستيراد، كما أزيلت القيود الكمية المتبقية على الصادرات فى بعض الدول، وشملت ايضا إصلاح هياكل التعريفة الجمركية، واتخذت خطوات لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها كما خفضت الحدود العليا للجمارك الى مستوى ٣٠ ـ ٥٠٪ بعد أن كانت فى بعض الحالات تزيد على ٤٠٠٪.

وأشار كذلك الى اصلاحات نظم الصرف حيث تم تقليل القيود على المعاملات الجارية وأصبح بوسع المستثمرين الأجانب بالإضافة الى تحويل الارباح للخارج تحويل عائدات تصفية الاستثمارات المباشرة المصرح بها وكذلك استثمارات الحافظة، بالإضافة الى اصلاحات الضرائب لزيادة مرونة وكفاءة الإيرادات الضريبية [illegible]
الـ [illegible]
بض [illegible]
الـ [illegible] ما
مع اتجـ [illegible]
الاقتصادية وتبنى [illegible]يات السوق فى تخصيص الموارد حيث تم التحول فى الدول العربية من العمل بأسلوب السقوف الائتمانية الى أساليب غير المباشرة فى ادارة السيولة وأصبحت مزادات سندات الخزانة فى السوق النقدية هى الوسيلة الرئيسية للتأثير على السيولة وكذلك سعيا وراء زيادة معدلات الادخار الوطنى وتحسين تخصيص الائتمان ورفع كفاءة الاستثمارات جرى تحرير هيكل الفوائد فى اكثر من بلد عربى.

وحول الصعوبات التى تواجه الدول العربية للاندماج فى الاقتصاد العربى فقد ابرزها د. صبرى فى دراسته وهى الاختلالات على المستوى الكلى التجميعى كالسياسات النقدية الحمائية والافراط فى التدخل الحكومى وفكرة الأسعار وأخيرا عدم قابلية معظم العملات العربية للتحويل والتى أدت الى عدم اقدام الاستثمار الأجنبى المباشر على الاستثمار وبالذات فى قطاعات التجارة وبالتالى تباطؤ مع نمو التجارة مع العالم الخارجى.

ويشير فى نهاية دراسته الى ان أى سياسة تكيف ناجحة فى سياق اقتصاديات المنطقة ينبغى ان تتصدى الى امرين ضروريين الأول بناء المهارات بواسطة التعليم والتدريب، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية فى مختلف قطاعات الاقتصاد ولا سيما الصناعة، والزراعة، وان المكاسب المتحققة فى القدرة التنافسية والناتجة عن زيادة الكفاءة فى القطاعات المنتجة لسلع المتاجرة، خاصة فى قطاع الصناعة غير التقليدية، ضرورية لاستئناف عملية النمو بدون تفاقم العجوزات التى تعانيها دول المنطقة بعد الفورة النفطية، والثانى هو استئناف العملية الاستثمارية بمعدلات متزايدة الى مستويات تكفى لاستيعاب البطالة الصريحة والمقنعة ولسد الثغرات القائمة فى تكوين رأس المال البشرى.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــدد :	٢٨٩٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢



البطالة.. الحلول المفقودة

تعد البطالة واحدة من المشاكل التى تواجهها اقتصاديات الاقطار العربية التى تتبع برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فقد بلغت نسبه البطالة فى مصر 1995 (11,3٪) بينما بلغت نسبة البطالة فى الجزائر (23,8٪) وفى المغرب 16٪ فى الوقت الذى كانت فيه 18,8٪ فى الأردن و 15٪ فى تونس سنة 1991 أما اليمن فقد حققت أعلى المعدلات سنه 1994 وهو 37٪.

وتتركز هذه البطالة بصورة رئيسية لدى الشباب ويلاحظ أنه فيما عدا المغرب ترتفع البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم، ففى الأردن نجد ان قرابة ثلاثة ارباع العاطلين عن العمل من الذكور أما الاناث العاطلات عن العمل فتقل اعمارهن عن الـ30 سنه كما أن قرابه 44٪ من الذكور و 87٪ من الاناث هن من حصلن على تعليم ثانوى أو أعلى لذا فإن البطالة فى الأردن تعتبر مشكلة الشباب المتعليمن.

أما فى الجزائر فقد شكل الشبان الذين تقل اعمارهم عن الـ25سنه ما مقداره 66٪ من مجمل العاطلين وذلك خلال الفترة من عام 1989 الى عام 1991.

أما تونس فتشير البيانات الى أن اكثر من 47٪ من العاطلين هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 24 سنه فى حين بلغ معدل البطالة فى المدن فى المغرب 16٪ سنه 1994 يشكل فيها الشباب ممن تقل اعمارهم عن الـ24 سنه (41٪) و (47٪) للاعمار من 25 ـ 35.

ويقول الدكتور اسامه عبد المجيد العانى رئيس قسم الدراسات الاقتصادية بمركز دراسات وبحوث الوطن العربى ببغداد فى دراسة عن أثر برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى تعميق مشكلة الفقر فى الاقطار العربية ان من شأن هذه النسب تعميق حجم الفقر بل الى حرمان شباب البلدين من فرصته للحصول على دخل مما يؤثر سلبا على النواحى الاجتماعية من حيث العزوف على التعليم وانتشار الجريمة والفساد وكل هذا يصب فى اتساع هوة التفاوت فى الدخل.

ويضيف ان برامج التثبيت الهيكلى التى تتبعها معظم الدول العربية مع صندوق النقد الدولى تتطلب فتح الابواب على مصراعيها أمام حريه التجارة والمضى قدما فى اجراءات تحـ[illegible] التجارة الدولية وعلى عكس المرجو فلم ينجم عن [illegible] إلا زيادة العجز فى ميزان المدفوعات والاد[illegible] معدلات البطالة أن فتح السوق المحلية أما[illegible] جنبية كاجراء لتحرير التجارة من شانه اضـ[illegible] ـباثيا على القدرة التنافسية للسلع المحلية [illegible] قد يؤدى بها الأمر فى نهاية المطاف الى التوقف عن الا[illegible] بعبارة أخرى تزايد عدد الملتحقين بجيوش البطالة لتوقف صناعاتهم. وتتوقع التقديرات أن يصل حجم البطالة بالدول العربية بعد عام 2005 الى حوالى 30٪ من مجموعة القوى العاملة العربية البالغ 85 مليون عامل.

وبناء على هذا فقد ظهرت شبكات الامان الاجتماعى فى الدول العربية كوسيلة للتخفيف عن كاهل المتضررين من برامج التثبيت الهيكلى ففى الاردن تم تطوير ثلاث اليات جديدة للتعامل مع هذه المشكلة تتمثل الاولى بالبطاقات التموينية التى تستهدف توفير المواد الغذائية المدعومة وتتمثل الآلية الثانية بصندوق المعونة الوطنية الذى يعمل على توفير المعونة النقدية لغير القادرين على الدخول مجال العمل أما الآلية الثالثة فتتمثل بالبطاقات الصحية التى تهدف السلطات من خلالها الى توفير الخدمات الطبية المدعومة للفئات الفقيرة كما شملت الشبكة نشاطات الهيئات غير الحكومية ومما يلاحظ على هذه الآليات أن المعونة النقدية المقدمة من قبل صندوق المعونة الوطنية لا تشمل الفئات الفقيرة العاملة والعاطلين الذين يمكن لهم العمل فى حالة توافره فقد بلغت نسبة المستفيدين من هذه المعونة قرابة 3,5٪ من السكان سنه 1999 بالمقارنة مع التعقديرات التى تشير الى أن الفئات ذات الدخول المنخفضة تشكل قرابه 6,6٪ من السكان.

اعداد
أحمد صفى الدين
محمود مختار
نجلاء الرفاعى

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى — اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى : عام — رقم العـــــدد : ٢٨٩٦
المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٨/٢

أما بالنسبة للجزائر فقد عمدت السلطات الجزائرية منذ بداية اتفاقها مع الصندوق الى تطوير عناصر الشبكة لذلك فإنها استحدثت آليه جديدة أكثر استيعابا للفئات الفقيرة للتعويض عن آثار تقليص الدعم، كما عملت على رفع قيمة المعونات العائلية المقدمة فى اطار نظام التامين الاجتماعى ونشأت برامج جديدة لمعالجة مشكلة البطالة بما فى ذلك انشاء صندوق لتوفير التامين ضد البطالة ويؤخذ على هذا النظام بأن خدماته متاحة للمنتسبين اليه فقط ولا تتاح للاخرين بغض النظر عن مستواهم المعاشى وأخيرا فيما يتعلق بمشكلة البطالة المستعصية فانها قد تتفاقم فى اطار الاستراتيجية المتبعه حاليا.

أما بالنسبة لتجربة تونس فقد عملت السلطات التونسية مع بداية جهود التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى على توسيع الشبكة من خلال تعزيز الياتها مستحدثه برامج جديدة لتوفير الخدمات الموجهة للفئات الفقيرة والمتضررة وقد شمل ذلك تعزيز نظام دعم اسعار المستهلك واستحداث برامج جديدة فى مجالات المعونة الاجتماعية والصحة والعمالة.

أما بالنسبة لتجربة المغرب فبغض النظر عن نظام الضمان الاجتماعى والتغطية الصحية التى يمكن اعتبارها آليات للتغطية الاجتماعية فإن شبكة الحماية للفئات الضعيفة تتكون من صندوق المقاصة الذى يدعم اسعار المواد الأساسية ومؤسسه التعاون الوطنى التى تؤمن دعم الفئات الضعيفه ومؤسسة الانعاش الوطنى والتى تعنى بانعاش الشغل لصالح الفئات الفقيرة وبرامج المطاعم وتوزيع حليب الأطفال وصندوق الكوارث الطبيعية وغيرها.

وفى مصر كان الهدف من انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية سنه 1991 ايجاد الية لتخفيف الاثار السلبية لبرامج الصندوق الدولى وحماية الفئات الم
الصندوق الاجتماعى على عدة
وبرامج تنمية المشروعات
التحويلى وبرنامج التنمية ال سية وخدمات النقل العام

وقد صمم الصندوق الاجتماعى لمساعدة الفقراء عن طريق ايجاد فرص عمل مؤقته ودائمة ولذلك سيستفيد منه أولئك الفقراء القادرين على العمل فقط أما الفقراء غير القادرين على العمل فهم مستثنون من تلك المنافع

وتاسيسا على تزايد الفقر من الوطن العربى نستطيع القول بأن شبكات الأمان الاجتماعى من المنطقة ليست بالاتساع الواجب كما أنها لا تكفى لحماية الاشخاص الذين عليها تغطيتهم.

وهناك مشكلة أخرى تتمثل فى الميل الى المبالغة من الانجازات المتحققه للحد من ظاهرة الفقر أو تقليص الفجوة فى اعادة توزيع وكنتيجة نهائية فإن شبكات الأمان الاجتماعى ان استطاعت حل مشاكل الفقراء أثناء هذه الفترة فإنها غير قادرة على ان تكون اداة للقضاء على الفقر.

وعليه لابد من البحث عن حل يخرج من واقع هذه الامه ويراعى طبيعة المجتمع هذا الحل هو العمل والذى يعد السلاح الأول لمحاربة الفقر

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : احمد صفي الدين
الموضوع الفرعي : عام	رقم العـــــدد : ٢٨٩٦
المصـــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٨/٢

الفقر الغذائي

تتزايد نسبة اعتماد المواطن العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الدول الغربية فحتى نهاية عام 1996 اعتمدت الدول العربية على الخارج بنسبة 70٪ من احتياجاتها من القمح و74٪ من احتياجاتها من السكر و62٪ من الزيوت وستتزايد هذه النسب بما لا يقل عن 50٪ بعد عام 2005 حيث سيتم الغاء الدعم من امريكا وأوروبا عن السلع الزراعية فيها هذا وقد بلغت مجموع واردات البلدان العربية من المواد الغذائية فقط 15 مليار دولار عام 1996 واصبحت هذه البلدان من أكثر مناطق العالم عجزا في تأمين الغذاء لسكانها، فالمعروف أن الطلب على الغذاء في الوطن العربي ينمو بمعدل 6٪ سنويا في حين أن الانتاج ينمو بمعدل 2٪ فقط وسبب ذلك لا يعود إلى محدودية الارض الزراعية بل إلى عدم استغلال الاراضي الصالحة للزراعة التي تبلغ مساحتها 135 مليون هكتار لا يزرع منها سوى 40٪ فقط على أكثر تقدير والسبب كذلك لا يعود إلى عدم وجود الفائض المالي الذي يزيد على 800 مليار دولار. إن ارتفاع قيمة السلع الغذائية الواردة إلى بلدان الوطن العربي بهذه النسبة سيؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية والمخاطر الناجمة عنها نتيجة التطبيق غير المدروس لشروط الجات أو منظمة التجارة الدولية الضارة بالمصالح العربية وبشكل خاص تلك الشروط التي تنص على فتح الاسواق العربية وغيرها امام المنتجات الاجنبية مما يؤدي إلى ظهور موجات جديدة من التضخم نتيجة الارتفاع في الاسعار كما سيؤدي إلى توقف عدد مهم من الانشطة في القطاعات الانتاجية بسبب غياب القدرة على المنافسة في ظل الانفتاح الكامل وتخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية التي سينتج عنها وبصورة تلقائية تراجعا حادا في الايرادات الجمركية لمعظم الدول العربية وبالتالي مزيد من الضرائب وتزايد في معدلات البطالة.

ومن المتوقع في ظل بقاء الوضع العربي الرسمي الراهن أن يزيد حجم الديون الداخلية والخارجية من حوالي 400 مليار دولار في نهاية عام 99 إلى الضعف في نهاية العقد الأول من القرن 21 إذا بقيت معدلات النمو على ما هي عليه من وتائر سالبة أو بطيئة وسيتزايد عدد الدول العربية التي لن تستطيع سداد فوائد الديون ناهيك عن اصولها ، الجزائر على سبيل المثال دفعت 35,2 مليار دولار فوائد ديون حتى عام 1994 دون أن تستطيع سداد أي جزء من الدين الأصلي.

اعداد
أحمد صفي الدين
محمود مختار
نجلا. الرفاعي

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي : عام | رقم العـــدد : ٢٨٩٦
المصـــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٨/٢

تراجع القدرة التصديرية

مع إلغاء الحدود الجمركية وفتح الاسواق خاصة بعد عام 2005 سوف تتعرض الصناعات الوطنية العربية إلى انهيار شبه شامل نتيجة اغراق السوق المحلى العربى بمختلف المنتجات والسلع الاجنبية فى ظل غياب القدرة على المنافسة وهو ما يضعف من القدرة التصديرية العربية والتى تتسم بالتراجع اصلا نتيجة الركود والتراجع السياسى والاجتماعى والاقتصادى العربى وليس نتيجة لغياب الامكانات أو رأس المال فمجموع الناتج القومى العربى حاليا يوازى ويقترب من 60٪ من مجموع الناتج القومى فى الصين الشعبية حيث يبلغ فى الصين الف مليار دولار بينما يبلغ عدد سكانها 1200 مليون نسمة فى حين أن عدد سكان الوطن العربى لا يتجاوز 260 مليون نسمة وتخطيط الصين لكى يصل دخلها القومى إلى 8,5 تريليون دولار عام 2025 اما نحن العرب فبالرغم من أننا نملك القدرة والخبرة والامكانات لكى يرتفع الناتج المحلى العربى إلى ما لا يقل عن 1,5 تريليون دولار خلال العشر سنوات القادمة إلا انه ليس هناك نية لتغيير الاوضاع.

وإلى جانب ضعف القدرة التصديرية العربية فإنه يمكن [illegible] أن أحد التحديات التى تواجه الدول العربية هو غياب تفعيل القرارات الخاصة بمشاريع التكامل الاقتصادى العربى المتعددة التى تم اقرارها رسميا وعلى الورق فى الحقبة التاريخية الممتدة منذ عام 1950 عندما تقرر انشاء المجلس الاقتصادى العربى ثم اتفاقية التجارة والترانزيت 1953 واتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957 وقرار السوق المشتركة 1964 واتفاقية الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى الاجتماعى عن عام 1967 ومركز التنمية الصناعية العربى 1968 والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى جانب الاتحادات الاقتصادية فى كل من المغرب والمشرق العربى وصولا إلى مصادقة 18 دولة عربية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى أو ما يعرف باتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة فى عام 1997.

والمعروف أن هذا الغياب فى تفعيل الاتفاقيات العربية على الصعيد الاقتصادى كان احد العوامل التى اسهمت فى إضعاف التجارة البينية العربية التى لم تتجاوز نسبتها 9,3٪ من اجمالى التجارة العربية الخارجية وفى هذا السياق فإن حصة التجارة العربية من التجارة العالمية - حسب التقدير الاقتصادى العربى الموحد عام 1997 - قد بلغت 2,9٪ فقط أى حوالى 140 مليار دولار من اجمالى التجارة الدولية الذى يصل اليوم إلى حوالى 5 تريليونات دولار.

والحقيقة أن المنطق الاقتصادى السليم يفترض تخصيص افضل السلع للتصدير وهذا ما يتم تطبيقه عمليا فى معظم الدول العربية لكن معايير الافضلية وانتقاء السلع التصديرية تحكمها غالبا عوامل المواصفة والنوعية بشكل رئيسى وقلما تؤخذ فى الحسبان عوامل التكلفة والسعر وتصحيحا لهذا الوضع وبهدف تشجيع وتسريع وتأثر التبادل السلعى بين الدول العربية يقترح أن يتم تحديد سعر التبادل استنادا لتكلفة الانتاج فى أكثر المشاريع كفاءة والاقلاع سريعا عن اعتماد وسطى وهو ما يعود إلى أن البيع فى اسواق التصدير تحكمه عوامل المنافسة الشديدة بدرجة أعلى من الاسواق المحلية مما يعنى ضرورة تقديم سلع بنوعيات أعلى وتكاليف اقل من السلع المعروضة من قبل الدول المنافسة.

اعداد
أحمد صفي الدين
محمود مختار
نجلاء الرفاعي

متى تثمر جهود الاصلاح الاقتصادي رخاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

□ يقول إندر سود، مدير إدارة الشرق الأوسط لدى البنك الدولي وديباك داغويتا المسؤول عن الحد من الفقر وادارة الاقتصاد في إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك، في دراسة عن جهود الاصلاح الاقتصادي وتحقيق الرخاء في المنطقة العربية، إن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أرست الأسس المطلوبة وحان الآن موعد تشييد البناء. وفي ما يأتي بعض ما جاء في الدراسة.

□ *لندن - «الحياة»*

■ **تعمل الدول العربية على اصلاح اقتصاداتها منذ سنوات عدة، إذ طبق البعض، مثل الاردن واليمن وتونس والمغرب، برامج موسعة وبذلت الغالبية، بدرجات متفاوته، جهوداً حثيثة، بيد أن المواطن العربي لم ينعم حتى الآن بثمار هذه الاصلاحات او يكافأ على تضحياته ولسان حاله يقول: متى سنرى اياماً اكثر رخاء؟**

أزمة نمو وبطالة ورأس مال بشري

وتكشف الارقام ان قلق المواطن ليس بلا مبررات. فطوال عقد التسعينات جاء أداء الاقتصادات العربية مخيباً للآمال وبالكاد تمكنت معدلات النمو المحققة من مجاراة معدلات النمو السكاني. وما يعنيه ذلك أن دخل الفرد إما بقي على حاله او تراجع. ومن المفارقات ان التسعينات شهدت الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصاد الاميركي، يحقق افضل مكاسب، وحتى الاقتصادات الناشئة في اسيا واميركا الجنوبية التي تداعت هياكلها تحت ضغط ازمة التدفقات المالية المشهورة بدأت اخيراً باستعادة توازنها بينما خرجت الاقتصادات العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عقد التسعينات بأدنى معدلات النمو من بين مناطق العالم المختلفة باستثناء اميركا الجنوبية، ما يؤكد، عن حق، أنها تعيش أزمة نمو.

وترتب على أزمة النمو نتائج خطيرة، فباستثناء الدول الخليجية يبلغ متوسط نسبة البطالة في المنطقة قرابة ٢٥ في المئة ويصل إلى ٣٦ في المئة في بعض البلدان مثل سورية واليمن وليبيا. وتقدر نسبة البطالة في الدول الخليجية بنحو خمسة في المئة إلا أن هذه الدول بدأت اخيراً تعاني من تفشي البطالة في اوساط قواها العاملة المحلية. ويزداد الأمر تعقيداً من واقع أن شرائح اليافعين والشباب هي الاكثر تأثراً بالبطالة. ومن المفارقات ايضاً أن المنطقة حققت أفضل انجاز عالمي في مجال نشر التعليم الاساسي لكن البطالة حرمتها فرصة الاستفادة من انجازها لصالح اقتصاداتها وعرضتها لما يمكن وصفه «ازمة رأس مال بشري».

لكن المنطقة تفادت لحسن طالعها أزمة الفقر. ويرجع الفضل في ذلك إلى التحويلات السخية التي قدمتها الحكومات لمواطنيها بشكل سلع اساسية مدعومة ومخصصات نقدية وخدمات إجتماعية. وفي النتيجة ضمنت غالبية بلدان المنطقة (وليس كلها) عدم وقوع المواطن العادي فريسة للفقر المدقع في اوقات الأزمات. واتاحت هذه السياسة الايجابية قاعدة جيدة لتطور الاقتصادات العربية في التسعينات. لكن تراجع المداخيل وضع الحكومات امام تحد اساسي استلزم في نهاية المطاف، ابتداء من مطلع التسعينات، إجراء تعديلات (اصلاحات) واسعة وغالباً كخيار بلا بديل.

وتكمن ازمة النمو في صميم الكثير من المشاكل التي تعانيها المنطقة، إذ من الصعب على الحكومات أن تستجيب لتطلعات مواطنيها ما لم تملك اقتصادات بلدانها القدرة على تحقيق النمو السريع والمطرد الذي لا بد ان تكون معدلاته عالية بما فيه الكفاية لتوفير فرص العمل ليس فقط للعاطلين عن العمل بل ايضاً للاعداد المتزايدة من طالبي العمل الجدد. وتعود ازمة النمو إلى ثلاثة عوامل رئيسة:

١ - بطء عملية التأقلم مع تراجع المداخيل، سواء كانت هذه المداخيل عوائد نفطية او تحويلات عمالية او مساعدات اجنبية.

٢ - الدور المهيمن للقطاع العام وضخامة الانفاق العسكري.

٣ - انعدام الحوافز لتشجيع الاستثمار في الصناعات القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

ويعتبر العامل الأخير احد النتائج السلبية لارتفاع المداخيل المرتبطة بالنفط التي ساهمت، إلى جانب السياسات الحمائية، في انعدام الحوافز لتشجيع الاستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير. كما أدت سياسات تحديد أسعار الصرف التي تبنتها غالبية دول المنطقة (باستثناء اليمن وتونس) إلى خسارة احد الأدوات المهمة التي تجعل الصادرات أكثر ربحية. وتتباين هذه السياسات بمجملها مع السياسات التي انتهجتها دول حققت نجاحاً كبيراً في مجال التصدير مثل «نمور شرق آسيا» التي برهنت تجاربها على أن تنمية الصادرات بالاعتماد على البضائع المصنعة وغير التقليدية تشكل مصادر حيوية للاقتصاد المحلي. ويبدو أن الاقتصادات العربية فاتتها هذه الحيوية التي حفزت النمو في مناطق أخرى من العالم.

برامج الاصلاح الاقتصادي ونتائجها

ترك التحول التاريخي الذي شهدته اسعار النفط في مطلع الثمانينات آثاراً عميقة في مداخيل دول المنطقة المرتبطة بالنفط. وفي بداية التسعينات شرعت غالبية الحكومات في أقلمة اقتصاداتها مع الواقع الجديد وتركزت جهودها على اعادة الاستقرار إلى موازناتها المالية. وساعدت مبادرات إعادة جدولة الديون و«شطبها» في خفض اعباء المديونية عن بعض الدول علاوة على المساهمة في معالجة مشاكل عجز الموازنة والتضخم. وفي الوقت عينه استخدمت غالبية الحكومات اسعار الصرف وسيلة ناجعة لاعادة الاستقرار إلى اقتصاداتها، لكن تثبيت اسعار الصرف ادى إلى صدور إشارات غير صحيحة كان من شأنها إعاقة عملية توجيه العوائد والمداخيل إلى مجالات ذات انتاجية عالية، ما أبقى المنطقة معزولة عن التنافس في الاسواق الدولية.

وانتهجت دول عدة في المنطقة وفي طليعتها تونس والاردن وكذلك مصر والمغرب واليمن، سلسلة اصلاحات هيكلية تعتبر حجر الأساس للنمو الاقتصادي واشتملت على ضبط عجوزات القطاع العام وتخصيص المؤسسات التابعة للدولة وترشيد عمليات الدعم الحكومي، علاوة على إزالة الكثير من الحواجز المعوقة للاستثمار والتجارة في القطاع الخاص. وتضمنت كذلك خفض التعرفات الجمركية، سواء في إطار الاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية أو عن طريق التفاوض بنجاح مع الشركاء التجاريين، وتحسين الخدمات الجمركية والخدمات الأخرى الموجهة للمواطن.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــدد :	١٣٧٠٣
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/١٧

القطاع العام الذي لازال مهيمناً وبيروقراطياً إلى حد بعيد وما زال حجمه كبيراً لأسباب عدة من بينها ضخامة الانفاق العسكري وضخامة تمويل الخدمات الاجتماعية، ويؤكد ثانيهما على ضرورة تعزيز انتاجية القطاع الخاص الذي ما زال يعاني من تدني نسبة الفاعلية والقدرة على التنافس في الأسواق الدولية علاوة على تدني استثماراته بالمقارنة مع نظرائه في غالبية المناطق الأخرى وابتعادها عن القطاعات الانتاجية والخدمية القابلة للتصدير.

ومن سوء الطالع أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات اللتان تمنحان القطاع الخاص ما يحتاج إليه من حيوية لم تنالا من صناع القرار حقهما كاملاً من التشجيع. وفي الآونة الأخيرة بدأت عمليات التخصيص في اجتذاب بعض الاستثمارات الأجنبية، كما هو الحال في الأردن، بيد أنه لا بد من تشجيع هذه الاستثمارات على الاستمرار في التدفق وتوجيهها استراتيجياً لتمكين القطاع الخاص من النمو والتطور، إذ أن قيام القطاع الخاص المتمتع بالحيوية والفاعلية يعتبر ضرورة أساسية لضمان عدم بقاء المنطقة عند أطراف الاقتصاد العالمي وفرصة.

وادت الاصلاحات المالية والهيكلية إلى حدوث تحسن طفيف في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتعاش متواضع على صعيد النمو الاقتصادي، كما دعمت احتمال قيام اقتصادات ناشئة يمكن تسميتها بـ «نمور النيل» لكن نتائجها لم تصل بعد إلى مستوى الطموحات التي تأمل الحكومات الاصلاحية فيها وتملك القدرة على تحقيقها. وهناك سببان محتملان لهذا الواقع يتمثل اولاهما في الحاجة إلى إجراء المزيد من الاصلاحات الرئيسة في

الخطوة التالية

لا شك أن الاصلاحات المالية والهيكلية تشكل قاعدة متينة يمكن لدول المنطقة الانطلاق منها إلى آفاق أفضل. لكنه من الضروري إدراك حقيقة أن جني النتائج المتوخاة يتطلب المثابرة والاستمرار، لا سيما أن الاستثمارات الخاصة التي من شأنها دعم دور القطاع الخاص وحفز النمو تحتاج إلى التأكد من جدية الاصلاحات المطبقة وصدقيتها.

ويمكن القول أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ارست الأسس المطلوبة وحان الآن موعد تشييد البناء.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : زاهدة محمد غويش
الموضوع الفرعي : عام | رقم العـــــدد : ٧٠٥٣
المصـــــــدر : عمان | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٩/٢٣

نتيجة لهشاشة البنى الاقتصادية

ارتفاع مستوى البطالة بالدول العربية وتدني مستوى الإنتاجية

١١٥ مليار دولار سنويا إجمالي ما تسببه المشكلة للدو[illegible]ية

دمشق: زاهدة محمد غويش

لم يحقق الوطن العربي خلال السنوات الماضية نموا اقتصاديا يضاهي النمو السكاني الذي يصل الى ٣٪ سنويا من جهة، ومتطلبات الرفاه الآخذة في النمو المتسارع نتيجة تسارع المتغيرات الدولية في عصر العولمة وانتاج المعلومات من قبل الدول الصناعية من جهة اخرى، الامر الذي حال دون حدوث قفزات نوعية في اداء القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة، هذا بالاضافة الى تراكم الديون التي وصلت الى نحو ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ وكذلك هروب نحو ٨٥٠ مليار دولار امريكي الى خارج الوطن العربي والتي حدت من اثارة عمليات الاستثمار داخل الدول العربية المختلفة، وبالتالي الابقاء على قاعدة اقتصادية عربية غير قادرة على استيعاب مزيد من قوة العمل العربية المعروضة في سوق العمل، الامر الذي ادى الى عدم تحقيق تنمية في مستويات ترقى الى حجم المتغيرات، كذلك ضعف التنسيق العربي لجهة رفع نسبة التجارة العربية البينية التي لم تتجاوز ٩٪ في عام ١٩٩٩م ناهيك عن العلاقات التجارية العربية مع دول العالم خصوصا الصناعية منها، اذ تميل لمصلحة الاخيرة من حيث التركيب السلعي، اضافة الى حجم التجارة العربية الكلي الذي لا يضاهي حجم سكان الوطن العربي البالغ ٢٦٠ مليونا ويمثلون ٤,٣٪ من مجموع السكان في العالم«٦ مليارات نسمة»، ففي عام ١٩٩٩ لم تتعد مساهمة الوطن العربي ٠,٣٪ من اجمالي التجارة الدولية. كما ان انخفاض مؤشرات التنمية البشرية كان سببا في عدم تحقيق تنمية اقتصادية عربية ونمو اقتصادي متوازن، حيث لم يتعد العمر المتوقع للفرد العربي ٦٤ عاما مقابل ٧٨ عاما في الدول المتقدمة، ويتفاوت دخل الفرد العربي، فهو في المتوسط ٢٣٠٠ دولار سنويا، في حين يصل الى ٢٠٠٠٠ دولار في بعض دول الخليج العربية، ولا يتعدى ٣٠٠ دولار في بعض الدول العربية الافريقية. وقد لعبت مستويات الامية التي ما زالت مرتفعة بين الكبار في الوطن العربي ٥٠٪ دورا سلبيا في اداء العامل العربي في القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة وبالتالي ضعف انتاجيته مقارنة بالعامل في الدول الصناعية. وما يزيد الوضع سوءا في اداء الاقتصاد العربي البنية السكانية، حيث يشكل الاطفال دون الخامسة عشرة من العمر ٥٠٪ من السكان، وبالتالي ارتفاع اعباء الاعالة لتصل الى ثلاثة افراد، اي ان كل فرد من قوة العمل العربية يعيل اضافة الى نفسه فردين آخرين من خارج قوة العمل سواء من الاطفال او الشيوخ.

وهكذا، وفي ظل هذه المتغيرات في الاقتصاد العربي ما زالت العمالة العربية تعاني من اتساع نطاق البطالة والتدهور في شروط العمل والتدني المستمر في المستوى المعيشي، ويترافق هذا الوضع بتدن في انتاجية العمل في جميع الدول العربية تقريبا، حيث تعكس البطالة وبشكل واضح هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية غير القادرة على توليد الوظائف وموارد الدخل في ظل المنافسة وانفتاح الاسواق.

وفي هذا الاطار تطرح البطالة [illegible] العربية تحديا داخليا وخارجيا في نفس الوقت، حيث تعبر عن ضعف النمو الاقتصادي وعدم قدرته على استيعاب المعروض من قوة العمل، كما تهدد هذه البطالة البنى الاجتماعية القائمة والوحدة الوطنية وتدفع الى عدم الاستقرار وبالتالي اضعاف امكانيات النمو، وكل ذلك يجعل استعداد الدول العربية لمواجهة التحديات اضعف مما يهددها بالتهميش.

وكشفت الدراسات في التسعينات عن ان كل زيادة في معدلات البطالة بنسبة ١٪ تتجاوز معدل البطالة الطبيعي «معدل البطالة الهيكلية + معدل البطالة الاحتكاكية» يتسبب عنه فقد في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢,٥٪ وبتطبيق ذلك على الحالة العربية ينتج عنه فقد ١١٥ مليار دولار سنويا كان يمكن تحقيقها وهذا الفقد وحده كاف لاحداث قرابة ٦ ملايين فرصة عمل او تخفيض معدلات البطالة في البلدان العربية الى النصف في سنة واحدة.

فالبطالة ليست جريمة في حق الطبقة العاملة فحسب ، وانما هي جريمة في حق الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، وهي تحد لمجتمع يتهدده الفشل بالتهميش والافقار.

ماهي اسباب اتساع البطالة في الدول العربية؟ يعد التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي خلال الثمانينات واول التسعينات هو العامل الاساسي في البطالة، حيث شهدت المنطقة العربية معدلات نمو عالية خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٨٠، ومنذ اوائل الثمانينات وحتى أوائل التسعينات كان معدل النمو في الدول العربية لا يتجاوز وسطيا ٠,٥٪ في الوقت الذي تزداد فيه قوة العمل العربية بأكثر من ٣,٧٪ سنويا.

كما ان تطبيق برامج «التكييف الهيكلي» في العديد من الدول العربية قد فاقم من هذه البطالة، وهذه البرامج من خلال قيودها على الانفاق العام والدور الاقتصادي للدولة تؤثر وبشكل كبير على التشغيل في قطاع الدولة وعلى التزام الدولة بتعيين بعض الخريجين من المعاهد والجامعات، الامر الذي انعكس ببطالة واسعة في صفوف الشباب الداخلين حديثا والنساء اللاتي يفضلن العمل في قطاعات الدولة حيث تتوفر الحماية والضمانات الاجرية والاجتماعية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : زاهدة محمد غويش
الموضوع الفرعي : عام | رقم العـــــدد : ٧٠٥٣
المصـــــدر : عمان | تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٩/٢٣

كما ان طبيعة هذه البرامج تؤدي الى تقليص النشاط الاقتصادي العام في البلد الذي يطبقها ولا تحفز القطاع الخاص بشكل مباشر على التوسع مما ساعد في توسيع الفجوة بين العرض من قوة العمل والطلب عليها.

تقدر منظمة العمل العربية ان حجم البطالة في عام ١٩٩٩ قد بلغ نحو ١٤٪ من قوة العمل العربية اي ما يعادل تقريبا ١٢ مليون انسان، هذا المعدل الوسطي يخفي تباينا كبيرا في مستويات البطالة حيث تشمل في عدد من الدول مثل الجزائر والاردن واليمن ولبنان نحو ٢٠٪ من قوة العمل، وهي تقارب في تونس والمغرب ١٥٪ في حين تنخفض هذه النسبة الى اقل من ٥٪ في دول الخليج العربية ويرتفع معدل البطالة بشكل عام في جميع الدول العربية فيما بين الشباب والنساء.

وقد اصبحت ظاهرة بطالة المتخرجين في المرحلتين الثانوية والجامعية عامة في كافة الدول العربية، حيث شكلت نسبة الشبان دون ٢٥ عاما ٧٨,٤٪ من اجمالي العاطلين عن العمل في مصر ونحو ٥٨٪ من اولئك في الاردن و٦٨٪ في سوريا.

هذا بالاضافة الى ان الدول العربية تعاني من البطالة المقنعة الى جانب البطالة السافرة، ففي السبعينات تبين الدراسات ان نسبة البطالة المقنعة في قطاع الدول العربية تبلغ نحو ٦٢٪ في مصر وحوالي ٦٥٪ في كل من الجزائر وتونس وحوالي ٤٠٪ في المغرب وفي الدول العربية الخليجية.

اما الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الدول العربية فهي شديدة السلبية نتيجة معدل الاعالة الكبير في الاساس في الدول العربية جميعها ، حيث تشكل قوة العمل ٣١٪ من مجموع الحماية الاجتماعية. في تونس والجزائر ومصر انظمة ضمان تأخذ بتعويض البطالة وان كانت هذه الانظمة غير شاملة ولا تغطي سوى نسبة محدودة من العاطلين عن العمل، فان بقية الدول العربية لا تتوفر فيها انظمة من هذا النوع، كما لا تتوفر في معظم الدول العربية انظمة لإعادة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل وإعادة ادماجهم في النشاط الانتاجي الامر الذي ينعكس باتساع دائرة الفقر، وبالتالي الاخلال بالتوازن والاستقرار الاجتماعي.

يؤكد تقرير الامين العام لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٩٩ انه «على الرغم من ان الحماية الاجتماعية يمكن ان تلبي الاحتياجات الاساسية لبقاء الانسان، فإن مزاياها المحتملة بعيدة المدى. وفي المجتمعات سريعة النمو يمكن للحماية الاجتماعية ان تدعم الاستقرار وتقلل الى ادنى حد ممكن من الاضطراب الاجتماعي، وان تساعد البلدان على التكيف بشكل ايسر مع التغير الاجتماعي والسياسي، وهي تستطيع ايضا ان تسهم في الاقتصاد بتمكين الصناعات والمنشآت من اعادة هيكلتها ورفع مستوى كفاءتها وبتمكين العمال من تقبل التغيير بسهولة اكبر».

ويشير تقرير منظمة العمل العربية الى ان الدول العربية تخسر ما يقارب ٢٠٪ من ناتجها المحلي جراء البطالة المتفاقمة عدا عن الآثار الاجتماعية والتي تأخذ طابع الصراعات والتعصب والارهاب جراء فقدان الحماية الاجتماعية وانسداد آفاق المستقبل بالنسبة للشباب.

ان اتساع حجم البطالة واستمراريتها تفرض ضغوطا على سوية الاجور وشروط العمل في كافة المستويات، وتنعكس هذه الاجور والشروط بتدن في انتاجية العمل بشكل عام. لقد تراجعت الاجور في قطاع الصناعة في الدول العربية خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٣ بما يعادل ١٥٪ في الجزائر، و٢٧,٥ في مصر و٣٢,٥٪ في سوريا ، و٣٠٪ في الاردن وما يقارب ١٨٪ في المملكة المغربية.

تتسم العمالة العربية بضعف مساهمة المرأة العربية في قوة العمل وخاصة في الدول العربية الخليجية التي تشكل فيها مساهمة المرأة اقل من ١٠٪ من قوة العمل المحلية في حين ترتفع هذه النسبة في تونس ولبنان الى اكثر من ٢٥٪. شكلت الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٧ ما يقارب ٣٤,٥٨٪ من اجمالي القيمة المضافة المتحققة في قطاع الصناعة واستأثرت الصناعات الاستخراجية بما يعادل ٦٥,٤٢٪ الباقية. لقد نما اجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية بما يقارب ١,٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٧ اي ان الصناعة التحويلية العربية لم تشهد تطورا ملموسا خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات، كما ان البنية الهيكلية لهذه الصناعة لم يطرأ عليها تغيير فعلي حيث ما زالت الصناعات الغذائية تحتل الاهمية الاكبر والعدد الاكبر من العاملين نحو ٢٣٪ من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عام ١٩٩٧ تليها الكيميائية بنسبة ٢٢٪ من القيمة المضافة ولكن بعدد اقل بكثير من العاملين ثم الصناعات النسيجية بـ ١٦٪ من الاجمالي والمعدات ووسائط النقل بنسبة ١١٪ ويتضح من هذا التوزع للقيمة المضافة للعاملين ضعف مساهمة القطاعات الحديثة الالكترونية والكهربائية مما يعكس ضعف مستوى تأهيل وتطور العمالة العربية التي قدرت منظمة العمل العربية ان ٨٠٪ منها يد عاملة غير ماهرة.

اما بالنسبة للتأهيل العلمي فتشكل الامية في الدول العربية ما يقارب ٤٧٪ من السكان البالغين وتزداد هذه النسبة في الارياف وبين الاناث، حيث بلغت عام ١٩٩٣ نحو ٦٠٪ من الاناث البالغات وحسب بعض الدراسات الدولية بلغ وسطي سنوات التعلم للفرد ما يقارب ٦,٣٧ سنة عام ١٩٩٥ في الجزائر ونحو ٦,٢٣ سنة في البحرين و٥,٩ سنة في العراق و٧,٠ سنوات في الكويت ونحو ٥ سنوات في مصر وما يزيد عن ٧ سنوات في الاردن و٣ سنوات في المغرب و٦,٦٦ سنة في سوريا و٤,٢٢ في تونس . يتضح من هذه المعدلات الفرق الشاسع بين مستوى تأهيل وقدرات العمالة العربية والعمالة في الدول الصناعية المتقدمة والتي بلغت فيها نسبة الانتاج القائم على المعرفة والمعلوماتية ٥٠٪ من اجمالي الانتاج عام ١٩٩٨.

بالاضافة الى المستوى التعليمي فإن الدول العربية لم تول البحث والتطوير الاهتمام الكافي حيث ان ما تخصصه الدول العربية للبحث والتطوير لا يتجاوز ٠,٢٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويقدر عدد الباحثين بالبحث العلمي لكل عشرة آلاف من السكان بـ ٨ باحثين في مصر و٤ في تونس و٢ الى ٣ في لبنان و١ في الاردن، وتتضح ضآلة هذا العدد من الباحثين بالمقارنة مع ٨٥ باحثا في امريكا و٧٠ في اليابان لكل عشرة آلاف شخص.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	زاهدة محمد غويش
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العــــدد :	٧٠٥٣
المصـــــدر :	عمان	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٢٣

ويقدر تقرير منظمة العمل العربية لعام ١٩٩٩ الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية بما يعادل ٨ دولارات للفرد وبنسبة لا تتجاوز ٠٫٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

ونتيجة ضعف النمو وعدم توفر فرص عمل كافية وخاصة في قطاع الصناعة الحديث واتساع نطاق القطاع غير المنظم في كافة الدول العربية وخاصة تلك التي تعاني من زيادة كبيرة في عرض قوة العمل وكثافة سكانية عالية نسبيا وتقدر بعض الدراسات حجم هذا القطاع بما يعادل ٢٢٪ من قوة العمل على المستوى العربي، وتصل هذه النسبة في عدد من الدول العربية الى ما يقارب ٤٠٪ من قوة العمل في اواخر الثمانينات. وبنيت الدراسات ان ٧٤٪ من النساء العاملات و٤٢٪ من الرجال العمال في مصر مرتبطون بدخل من القطاع غير المنظم وفي تونس خلال نفس العام ١٩٨٩ كانت النسبة ٥١٪ بين الاناث و٣٦٪ بين العمال الذكور، ونتيجة اتساع البطالة والتراجع في مستويات الاجور الحقيقية ازداد تشغيل الاطفال والاحداث في الدول العربية ليشكلوا أوائل عام ١٩٩٠ نحو ١٠ ملايين طفل، ٤ ملايين من الاناث و٦ ملايين من الذكور والذين يعملون بشكل منتظم تقريبا ويشكلون اكثر من ١٢٪ من قوة العمل العربية بالاضافة الى الجانب اللاإنساني في تشغيل الاطفال واستغلال اوضاعهم، فإن عملهم ينعكس على مستوى انتاجية العمل ومستوى المهارات والكفاءات المطلوبة في الصناعة الحديثة.

وتجدر الاشارة الى انه بالاضافة الى هذه الدول العربية ومستوى البطالة فيها نشير الى ان التدهور الاقتصادي يلاحق الاقتصاد الفلسطيني ايضا الذي عانى ولا يزال يعاني من سياسات الاحتلال الاسرائيلي من حيث ان مستوى الدخل يتراجع كما ان معدلات البطالة اخذت بالارتفاع ويوضح تقرير البنك الدولي الصادر مؤخرا ان معدل البطالة قد وصل الى نحو ٤٠٪ من اجمالي قوة العمل الفلسطينية، وانه مع جذب عمال آسيويين واوروبيين شرقيين الى الاقتصاد الاسرائيلي فإنه من المتوقع ان تصبح معدلات البطالة المرتفعة في الاراضي الفلسطينية حالة دائمة ما لم تطرأ تحولات سياسية ايجابية لصالح الفلسطينيين.

كما ان تراجع حجم قوة العمل الفلسطينية الى نحو ٢٥ الف عامل وتراجع تدفق السلع بين الاراضي الفلسطينية والسوق الاسرائيلية كان له الاثر البالغ في تراجع دخل الفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع من الناتج القومي الحقيقي، اي من السلع والخدمات ، تراجع من ٦٢٣ دولارا للفرد الواحد سنويا سنة ١٩٩٣ الى ٤٤٧٫٩ دولار عام ١٩٩٧ وهناك احتمالات لتراجعه في السنوات حتى السنة الجارية في ظل نمو اقتصادي لا يرقى الى متطلبات النمو السكاني اكثر من ٣٫٥٪ سنويا ومتطلبات الرفاه لاكثر من ٢٫٧ مليون و٧٠٠ الف فلسطيني، كما ان هناك احتمالات لارتفاع معدلات البطالة في هذا العام ٢٠٠٠ في ظل قاعدة اقتصادية همشتها وحالت دون تطورها سياسات الاحتلال.

المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة

د. هنري توفيق عزام *

(١ من ٢)

■ يتمثل اول التغيرات المؤثرة على المصارف العربية في الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية، واصبح الناس يعيشون حياة أطول واكثر تعقيداً. وكنتيجة لذلك لم تعد الخدمات المصرفية تقتصر على مجرد تقديم القروض وانجاز المعاملات المالية التقليدية بل اصبحت تشمل ادارة المحافظ والاستثمار المجدي للثروات الخاصة. كذلك تغيرت عادات العملاء وطرق تعاملهم مع المصارف واصبحوا يفضلون الخدمة الذاتية او قنوات التوزيع المباشرة لانجاز اعمالهم المصرفية، مما يؤدي الى تراجع اهمية الفروع ويستوجب تغيير الطريقة التي تدار بها هذه الفروع.

ويعتبر تحرير تجارة الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة الدولية من التغيرات الاخرى المهمة والمؤثرة على المصارف العربية. ويتوقع أن تزيد حدة المنافسة في الأسواق المحلية، إذ انه حسب متطلبات منظمة التجارة الدولية لن يكون هناك اي تمييز بين المصارف المحلية والاجنبية. ومن التغيرات الاخرى المؤثرة على المصارف العربية ثورة تكنولوجيا المعلومات وانتشار قنوات تقديم الخدمات المالية على الانترنت، فمثل هذه الخدمات تعطي العملاء القدرة للاختيار بين بدائل مختلفة بدلاً من القبول بما هو متوافر لهم في الأسواق المحلية، وهذا يمثل نقلة نوعية في علاقة العميل مع مصرفه، اضافة الى تمكين المصارف من الدخول الى أسواق اخرى من خلال شبكة الانترنت.

ومن الطرق التي تستطيع المصارف العربية من خلالها زيادة قدرتها التنافسية هو الاندماج، لخلق كيانات مصرفية قوية. وسيؤدي هذا الى تقليص الطاقة الفائضة لقطاع المصارف وتحسين كفاءته من خلال تقليل التشابه والتكرار في الاعمال وتوزيع تكاليف التكنولوجيا الضخمة على قاعدة اكبر والاستفادة من اقتصادات الحجم. ويجب أن يكون الاندماج مدروساً وأن يتم اعتماده من وجهة نظر استراتيجية حتى يكون ناجحاً. وعلى رغم تنفيذ بعض صفقات الاندماج في المنطقة خلال العامين الماضيين، إلا انه لم يتحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الاندماج والحيازة الناجحة ويبدو أن المصارف العربية الصغيرة لن تندمج إلا إذا أجبرتها السلطات النقدية على ذلك.

ستستعرض الدراسة اداء وهيكل المصارف العربية خلال الاعوام القليلة الماضية ثم التحديات التي ستواجهها في ضوء التغيرات المستجدة والمؤثرة على القطاع المالي العالمي والاقليمي.

الأوضاع الحالية لمصارف المنطقة

تشير النتائج المجمعة للبنوك العربية لعام ١٩٩٩ والنصف الاول من العام الى ان المؤسسات المصرفية في المنطقة لم تتاثر كثيراً بضعف النمو الاقتصادي المسجل خلال العامين الماضيين واصبح معظم المصارف اليوم في وضع جيد يؤهله لان يستفيد من تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١. ويدل الارتفاع الحاد في مخصصات القروض لعامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ الى ان وضع المصارف العربية اليوم هو أفضل مما كان عليه في السابق. والمشاكل التي تواجهها المصارف لا تختلف كثيراً عن تلك التي غالباً مع ترافق نمو القطاع المصرفي في الاسواق الناشئة، كما ان بعض هذه المشاكل هي نفسها التي تواجهها المصارف في الدول المتقدمة. وتتمثل هذه المشاكل في تركز الائتمان على قطاع معين مثل الانشاءات وارتفاع مخاطر الاقراض الاستهلاكي للافراد والتفرع الخارجي غير الاستراتيجي بالاضافة الى تحكم الحكومات وبعض المساهمين الكبار في ادارة البنوك.

ولكي ندرك طبيعة التحدي الذي تواجهه المصارف العربية علينا النظر الى ما يحدث في السوق المالية الاميركية وهو غالباً ما يحدد التوجهات العالمية في هذا المجال. فالبنوك الاميركية لا تستحوذ حالياً سوى على ٢٨ في المئة من سوق الخدمات المالية المحلية وهو ثلث ما كانت تستحوذ عليه قبل خمسة وعشرين عاماً. في حين ما زالت هذه النسبة عالية في العالم العربي وتصل الى ٩٥ في المئة. ويتاتى نحو ٤٠ في المئة من ايرادات المصارف الاميركية من عمولات بيع الخدمات المالية التي تشمل الوساطة في الأوراق المالية واصدار البطاقات الائتمانية وادارة صناديق الاستثمار المشترك، وتقديم خدمات الحفظ الامين للاوراق المالية وإدارة الاستثمار وغيرها، في حين ان معظم ايرادات المصارف العربية يتاتى من قبول الودائع ومنح القروض.

وساعدت "تكنولوجيا الحديثة [...]قليص عدد الفروع، إذ تر[...]ت حصة استخدام الفروع ف[...]ـالي الخدمات المصرفية في اميركا [...] من ٧٠ في المئة في الثمانينات الى ٤٠ في المئة حالياً، في حين ارتفعت حصة اجهزة الصراف الآلي الى ٣٠ في المئة والبنك الناطق الى ٢٨ في المئة والخدمات المصرفية عبر الانترنت الى ٢ في المئة، وهذا يشير الى تفضيل العملاء لقنوات التوزيع الذاتية بدلاً من الذهاب للفرع. اما في المنطقة العربية فما زال اكثر من ٩٠ في المئة من العملاء يستخدم الفروع، إذ بلغ متوسط عدد السكان لكل فرع ٨٨٠٠ العام الماضي مقارنة مع ٤٠٠٠ في الدول المتقدمة.

تعتبر نسبة التركز في قطاع المصارف التي تقاس بالحصة السوقية لاكبر خمس مصارف عاملة في البلاد مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية. ففي المملكة العربية السعودية يستحوذ «البنك السعودي - الاميركي» و«البنك الاهلي التجاري» على نحو ٥٠ في المئة من اجمالي موجودات المصارف السعودية. في حين يستحوذ «بنك الكويت الوطني» و«بنك البحرين الوطني» على ٣٠ في المئة من موجودات قطاع المصارف في البلدين. وفي مصر تستحوذ مصارف القطاع العام الاربعة على ٥٠ في المئة من اجمالي الموجودات، في حين سيطرت المصارف الكبرى الخمسة في الأردن على ٨٠ في المئة من اجمالي موجودات القطاع المصرفي.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي | اسم كاتب المقال : هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعى : عام | رقم العـــــدد : ١٣٧٥٠
المصـــــدر : الحياة | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٣

وارتفع اجمالي الموجودات للمصارف العربية العام الماضي بنسبة ٤,٢ في المئة لتصل الى ٥٢٦,٣ بليون دولار مقارنة مع زيادة نسبتها ٨,٧ في المئة عام ١٩٩٨، ونمت موجودات المصارف العربية باسرع من نمو اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الذي لم يتجاوز معدله ٣ في المئة عام ١٩٩٩، كما ارتفعت القروض والسلف بنسبة ٩,٦ في المئة لتصل الى ٣٢١,٣ بليون دولار مقارنة مع زيادة نسبتها ١٣,١ في المئة عام ١٩٩٨. اما بالنسبة لحقوق المساهمين للمصارف العربية فقد ارتفعت بنسبة ١٤,٦ في المئة عام ١٩٩٨ وبنسبة ٨,٣ في المئة عام ١٩٩٩ لتصل الى ٥٩,٧ بليون دولار، في حين تراجعت الموجودات الاجنبية للمصارف العربية لتصل الى ٦٤,٥ بليون دولار العام الماضي بعدما سجلت تراجعاً نسبته ٨,٦ في المئة في عام ١٩٩٨.

واشتملت قائمة اكبر الف مصرف في العالم لسنة ١٩٩٩ حسب مجلة «بانكر» على ٥٤ مصرفاً عربياً شكلت ٢ في المئة من اجمالي موجودات هذه المصارف ونحو ٢,٤ في المئة من رؤوس اموالها الاساسية، ونحو ٢ في المئة من ارباحها قبل الضرائب. ويلاحظ ان المصارف العربية ما زالت صغيرة الى حد كبير مقارنة مع نظيراتها في اوروبا واميركا. وفي نهاية عام ١٩٩٩ تعدت موجودات اربع مصارف عربية فقط وهي «البنك السعودي - الاميركي» و«البنك الاهلي التجاري»، و«بنك الرياض»، و«المؤسسة العربية المصرفية» مستوى ٢٠ بليون دولار وهذه تعتبر متدنية لدى مقارنتها مع المصارف القيادية في العالم. وما زال اجمالي موجودات جميع المصارف العربية والتي بلغت ٥٢٦ بليون دولار عام ١٩٩٩ اقل من موجودات اي من المصارف العشر الكبرى في العالم. وعلى سبيل المثال بلغت موجودات «بنك هونغ كونغ وشانهاي» (HSBC) ٥٦٩ بليون دولار العام الماضي.

وتصدر بنك «المؤسسة العربية المصرفية في البحرين» اكبر مصرف عربي، بمعيار حقوق الملكية المرتبة ١٦١ بين اكبر الف مصرف في العالم لعام ١٩٩٩ يليه «البنك السعودي - الأميركي» الذي حصل على المرتبة ١٦٦. اما «البنك الاهلي التجاري» في السعودية الذي لم ينشر نتائجه المالية لعام ١٩٩٩ بعد فقد نزلت مرتبته من ١٦٠ عام ١٩٩٨ الى ١٦٩ عام ١٩٩٩.

وادى ارتفاع اسعار النفط منتصف العام الماضي وبرامج التصحيح الهيكلي المتبعة في الاقطار العربية غير النفطية الى تحسن الاوضاع الاقتصادية في المنطقة وانعكس هذا ايجاباً على نتائج المصارف العربية. وارتفع اجمالي ارباح اكبر مئة مصرف عربي بنسبة ١٠,٢ في المئة العام الماضي الى ٨,٣ بليون دولار وهو يقارب الزيادة التي تحققت في عام ١٩٩٨ في حين اظهر اكثر من ٢٠ مصرفاً تراجعاً في الارباح وبعضها سجل خسائر.

وبلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات لاكبر مئة بنك عربي ١٣,٩ في المئة و١,٥٨ في المئة على التوالي، في حين بلغت نسبة راس المال الى الموجودات ١١,٣ في المئة، كما اظهرت المقارنة الاقليمية لمؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف، اي نسبة التكاليف الى الايرادات، ان المنطقة العربية تمتعت بادنى نسبة ومقدارها ٤٨,١٧ في المئة في عام ١٩٩٩، مقارنة مع ٨١,٥ في المئة لليابان و٦٨,٨ في المئة لاميركا اللاتينية و٦٢,١ في المئة للاتحاد الاوروبي و٥٨,١ في المئة لآسيا و٦٠,٢ في المئة لاميركا.

ولدى مقارنة المصارف العربية بالاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية وهو مؤشر رئيسي للربحية فإن المصارف القطرية الخمسة الكبرى احتلت المرتبة الاولى حيث بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية لديها ١٧,٧ في المئة عام ١٩٩٩، تليها المصارف المصرية الاربعة عشر الكبرى حيث وصلت هذه النسبة الى ١٦,٢ في المئة عام ١٩٩٨ و١٧,٥ في المئة في عام ١٩٩٩. اما المصارف التونسية التي تميزت بنمو جيد في الارباح فقد ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف السبعة الكبرى من ١٠,٦ في المئة في عام ١٩٩٨ الى ١٧,١ في المئة عام ١٩٩٩، في حين انخفضت هذه النسبة للمصارف اللبنانية السبعة الكبرى من ١٨,١ في المئة في عام ١٩٩٨ الى ١٦,٩ في المئة عام ١٩٩٩.

وبلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك البحرينية الثلاثة عشر الكبرى والبنوك الكويتية التسعة الكبرى والبنوك العمانية الثمانية الكبرى والتي كانت في قائمة أكبر ١٠٠ مصرف عربي ١٠,٥ في المئة و١١,٦ في المئة و١٢,٢ في المئة على التوالي.

وبلغت نسبة العائد على حقوق الملكية للمصارف السعودية العشرة، والمصارف الاماراتية الثمانية الكبرى واكبر بنكين أردنيين ١٥ في المئة و١٠,٨ في المئة و٩,٧ في المئة على التوالي. وحقق البنك التونسي العربي الدولي أكبر نسبة عائد على حقوق الملكية العام الماضي بلغت ٥٤,٩ في المئة، يليه بنك سوستيه جنرال مصر بنسبة ٢٨ في المئة ومؤسسة الراجحي المصرفية في السعودية بنسبة ٢٧,١ في المئة وبنك مصر الدولي بنسبة ٢٦,٦ في المئة والبنك السعودي - الهولندي بنسبة ٢٥,٧ في المئة.

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب في مجموعة الشرق الأوسط للاستثمار.

المؤشرات الرئيسية للمصارف العربية ١٩٩٧ - ١٩٩٩

	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩	
	المبلغ (بليون دولار)	نسبة التغير (٪)	المبلغ (بليون دولار)	نسبة التغير (٪)	المبلغ (بليون دولار)	نسبة التغير (٪)
اجمالي الموجودات	٤٦٠,٦	١٠,٢	٥٠٠,٨	٨,٧	٥٢٦,٣	٤,٢
الموجودات الأجنبية	٦٩,٩	٥,٣	٦٣,٩	-٨,٦	٦٤,٥	٠,٦
القروض والسلف	٢٦٧,٣	١٣,١	٣٠٢,٤	١٣,١	٣٢١,٣	٩,٦
اجمالي الودائع	٣٠٣,٢	٩,٦	٣٢٨,٦	٨,٤	٣٢٢,٥	٥,٦
حقوق المساهمين	٤٦,٧	٩,٣	٥٣,٥	١٤,٦	٥٩,٧	٨,٣
صافي الأرباح	٦,٨	١٣,٤	٧,٥	١٠,٣	٨,٣	١٠,٢

المصدر: اتحاد المصارف العربية، بيروت، آب (اغسطس) ٢٠٠٠.

أكبر ١٥ مصرفاً عربياً - ١٩٩٩

الترتيب الاقليمي للبنوك العربية	الترتيب العالمي للبنوك العربية	أسماء البنوك العربية	الدولة	راس المال الأساسي (مليون دولار)
		المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	
١	١٦١	البنك السعودي الأميركي	السعودية	٢٢٥٨
٢	١٦٦	البنك الأهلي التجاري	السعودية	٢٢٠٢
٣	١٦٩	بنك الرياض	السعودية	٢١٤٤*
٤	١٧١	البنك العربي	الأردن	٢١٣٣
٥	٢١٨	مؤسسة الراجحي المصرفية	السعودية	١٥٥٨
٦	٢٢٠	بنك الكويت الوطني	الكويت	١٥١٩
٧	٢٤٢	مؤسسة الخليج للاستثمار	الكويت	١٣٠٦
٨	٢٧٨	بنك دبي الوطني	الامارات العربية	١١٣٨
٩	٢٨٨	بنك قطر الوطني	قطر	١١٠٢
١٠	٢٩٦	البنك الأهلي المصري	مصر	١٠٥٧
١١	٢٩٩	البنك السعودي الفرنسي	السعودية	١٠٤٠
١٢	٣١٩	البنك السعودي البريطاني	السعودية	٩٣٩
١٣	٣٣٤	بنك الامارات الدولي	الامارات العربية	٨٨٠
١٤	٣٣٥	بنك أبوظبي التجاري	الامارات العربية	٨٧٩
١٥	٣٤١			٨٦١

* نتائج عام ١٩٩٨ .

المصدر: مجلة البانكر، تموز (يوليو) ٢٠٠٠.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العــــدد :	١٣٧٥١
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٤

المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات المستجدة (٢ من ٢)

التحرير وعولمة الخدمات المصرفية

د. هنري توفيق عزام *

هناك اربعة تغيرات مهمة استجدت على القطاع المالي الاقليمي والعالمي يتوقع ان يكون لها أبلغ الأثر على المصارف وهي:

ا - تحرير وعولمة الخدمات المصرفية.
ب - التحولات في الفلسفة الادارية للمصارف العربية.
ج - انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت
د - ازدياد الحاجة لعمليات الاندماج بين المصارف العربية.

ا - تحرير وعولمة الخدمات المصرفية

ان الانضمام الى منظمة التجارة الدولية يفرض على الدول العربية منح المصارف الاجنبية معاملة المصارف المحلية نفسها، وسيصبح باستطاعة المصارف الاجنبية دخول الاسواق العربية واستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصرفية متطورة قد لا تكون متوافرة في السوق المحلية او تستطيع المصارف الاجنبية ان توفرها لهم باسعار اقل. وسهلت العولمة وتحرير الخدمات المصرفية على المصارف في الدول الصناعية الدخول الى اسواق الدول الناشئة واستغلال النمو المتوقع لهذه الاسواق، حيث قامت المصارف الاسبانية على سبيل المثال بالتوسع في اميركا اللاتينية والمصارف الالمانية في اوروبا الشرقية والمصارف الاميركية في منطقة شرق آسيا.

وسيكون لتحرير الخدمات المالية تأثير ايجابي على المنطقة العربية في المدى المتوسط والبعيد، غير انه في المدى القريب يتوقع ان تتأثر سلباً المصارف المحلية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة التي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف الدولية وستتأثر ايضاً المؤسسات المالية والقطاعات التي كانت تحصل على مزايا ائتمانية تفضيلية.

ان المصارف العربية المستعدة لمواجهة تحديات سياسات الانفتاح والتحرر عليها ان تنظر الى اتفاقية منظمة التجارة الدولية المتعلقة بالخدمات المالية على انها فرصة اكثر من كونها تهديد، وهذا يعني ان المصارف العربية مدعوة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة. ولا شك ان استمرار تحرر الاسواق المالية سيؤدي الى فوائد مهمة للقطاع المصرفي العربي، وذلك من خلال تعزيز المنافسة في الاسواق المحلية التي ستؤدي الى تحسين الاداء، وخفض التكاليف، وتقديم خدمة الصيرفة بجودة اعلى، وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. وتستطيع المصارف العربية التي تعتبر اكثر حرصاً على متطلبات عملائها الاستفادة بشكل اكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة للمصارف الاجنبية والدخول بحرية اكبر الى اسواق جميع الدول الاعضاء لمنظمة التجارة الدولية في حال كان لديها خدمات منافسة تستطيع تقديمها في هذه الاسواق.

يتمثل القلق الرئيسي المرتبط بتحرير الخدمات المالية في الادعاء القائل بان المؤسسات المالية الاجنبية هي اكثر كفاءة من المؤسسات المالية العربية وبالتالي ستستطيع السيطرة تدريجاً على القطاعات المصرفية المحلية. ولكن هذا القلق ليس صحيحاً دائماً، فالمصارف الاجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة لكن معرفة المصارف العربية لاسواقها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة على المصارف الاجنبية، اضافة الى ان منظمة التجارة الدولية تسمح بتطبيق التحرر المالي على مراحل اذا ما احتاجت المصارف المحلية الى مزيد من الوقت لتكييف اوضاعها مع المنافسة الجديدة.

ان تحرير وعولمة الخدمات المالية سيؤدي ايضاً الى توافر الخدمات المصرفية الشاملة في اسواق المنطقة المالية. فهناك اتجاه واضح في العالم للجمع بين الخدمات المصرفية والخدمات المالية الاخرى. وتم تطوير هذا الاتجاه في بعض الدول الاوروبية التي انتشرت فيها ظاهرة تقديم المصارف خدمات التامين من خلال فروع المصارف حيث سميت هذه الظاهرة بمصارف التامين (bancassurance) مما شجع قيام مؤسسات مالية شاملة تقدم جميع انواع الخدمات المالية. وفي اميركا تم تطبيق هذا الاتجاه من خلال اندماج بنك «سيتي كورب» و«ترافيلرز غروب» وهي من شركات التامين الكبرى، اضافة الى الغاء قانون غلاس ستيغال (Glass-Steagall) والذي يفصل بين اعمال مصارف الاستثمار والبنوك التجارية.

ب - التحولات في الفلسفة الادارية للمصارف العربية

سادت الثقافة الادارية القائمة على المركزية في اتخاذ القرار لوقت طويل في عدد من المصارف العربية حيث كانت البيئة التنافسية مستقرة وكان تركيز الادارة الرئيسي على حجم الموجودات والحصة السوقية. وفي ضوء هذه الثقافة الادارية يحتل المدير العام راس الهرم الوظيفي ويقوم بتحديد مهام العاملين في الادارات كافة. ويشتد [illegible] [illegible] كاملاً للمدير العام.

وفي ضوء المتغيرات المستجدة ينبغي على المصارف العربية الاستعداد لتطبيق ثقافة ادارية جديدة تاخذ في الاعتبار التغير المستمر في اوضاع السوق وتقوم على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلاً من هرم وظيفي جامد، وتعتمد بشكل اكبر على مبدأ الشراكة مع مؤسسات مالية اخرى بدلاً من العمل بانفراد.

وستعتمد المصارف بشكل متزايد في مجال العمليات المساندة والبحث والتكنولوجيا والمنتجات المالية وغيرها من مؤسسات خارجية تستطيع ان توفر هذه الخدمات بكفاءة اكبر. فمثل هذه الشراكة موجودة الآن لكن ستكون الحاجة اليها اكبر في ظل الثقافات الادارية الجديدة وستصبح ادارة شبكات معقدة من الشراكة والعلاقات الخارجية باهمية ادارة العمليات الداخلية للمصارف.

ان المصارف الناجحة والاكثر ربحية هي تلك التي تستطيع الاستفادة من قاعدة المعلومات المتوافرة لديها عن العملاء لدراسة افضل الطرق لتوصيل الخدمة لهم وكسب ثقتهم. ومقياس النجاح سيكون تعظيم العائد على حقوق المساهمين بدلاً من تحقيق معدلات نمو مستهدفة في موازنة المصرف او الحصول على حصة اكبر من سوق الاقراض المحلي.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري توفيق عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٧٥١
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٤

تبحث المصارف باستمرار عن الفرص او النشاطات التي تعظم العائد على حقوق المساهمين وتخصيص جزء اكبر من راس المال لديها لهذه الفرص. واذا كان العائد الذي تحققه هذه النشاطات لا يغطي كلفة راس المال المخصص لها فان حجم مركز الاعمال هذا سيتراجع او يتم تصفية هذا النشاط ما لم يكن هناك سبب استراتيجي واضح يسعى المصرف الى تحقيقه من جراء الابقاء على هذه النشاطات. ولكن يجب ان لا يكون هناك نشاطات في المؤسسة المصرفية تؤدي الى تقليص العائد على راس المال المستثمر فيها لفترات زمنية طويلة. ويتطلب البنك في اقسام منفصلة يتوفر لمدرائها صلاحيات واسعة ويتحملون بالتالي كامل المسؤولية عن نتائج اعمال هذه الاقسام.

وتتطلب الثقافة الادارية الجديدة من المصارف التركيز على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا بهدف توفير المنتجات التي تتوافق مع حاجات الزبائن كل على حدة، بدلاً من تقديم المنتجات نفسها للعملاء كافة. وستحقق المصارف وفورات ضخمة بسبب معرفتها المسبقة بما يريده العملاء. ونتيجة لزيادة المنافسة من قبل صناديق المؤسسات غير المصرفية مثل الوسطاء ومديري الصناديق الاستثمارية وشركات التامين وغيرهم، فإن معظم المصارف سيضطر لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات بما فيها الخدمات غير المصرفية، وستصبح المنافسة الحقيقية بين الاصناف والمنتجات التي توفرها البنوك للعميل بما فيها تسويق منتجات لبنوك اخرى.

ولكي تحافظ المصارف على وضع تنافسي قيادي عليها ان تجذب الموظفين ا وهوبين والمؤهلين، وان تتبع نظام مكافآت مناسب مثل مشاركة الموظفين في ارباح المصارف وتقديم خيارات شراء الاسهم لهم بدلاً من ربط الاجور بسنوات الخدمة، وسيشجع مثل هذا النظام الموظفين على تطوير قدراتهم بدلا من النظر الى الاستقرار الوظيفي كهدف رئيسي للعمل.

في ظل الثقافة الادارية الجديدة ستدرك المصارف ان التكنولوجيا لا تمكنها من انجاز الاعمال بكفاءة اكبر فحسب لكن تعطيها المقدرة لتطوير اعمالها بشكل متواصل، والامر لا يتعلق باستخدام أخر اصدارات برامج الكومبيوتر بقدر ما يتعلق بالثقافة والعقلية. فالتكنولوجيا يجب ان لا تصبح هدفاً بحد ذاتها ولكن احد عوامل زيادة الكفاءة للبنك، ولا بد للادارة العليا ان تكون ادارة إلهامية تثمن الاداء المميز للموظفين وتشجعهم على ابتكار افكار وخدمات جديدة.

ج - الخدمات المصرفية عبر الانترنت

سيرتكز اهتمام المصارف العربية في السنوات القليلة المقبلة على تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وتوفير ما تتطلبه السوق المصرفية الغربية في هذا المجال. وتشير تقديرات «الفايننشال تايمز» الى انه مع حلول سنة ٢٠٠٥ سيصل عدد الذين يستخدمون الانترنت الى بليوني شخص وهؤلاء يشكلون ٩٠ في المئة من القدرة الشرائية في العالم. وسيكون الدخول للانترنت ليس من خلال الكومبيوتر الشخصي فقط وانما ايضاً من خلال قنوات اخرى مثل التليفون المتنقل والاجهزة الرقمية والشخصية واجهزة التلفزيون.

وفي حين ينظر الى شبكة الانترنت على انها قناة جيدة لتوزيع المنتجات المصرفية القائمة، غير انها تساعد في خفض تكاليف الخدمات المقدمة. اما بالنسبة للعملاء فان شبكة الانترنت تريحهم من عبء زيارة الفروع لاتمام معاملاتهم المصرفية الاساسية، اذ ان توافر الخدمات المصرفية على الانترنت تعطي العميل امكان الحصول على الخدمات المالية المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين له. والنقط المهمة هنا بالنسبة للمصارف هو انه اذا لم يتم تقديم الخدمة وتسعيرها بشكل منافس فإن العميل سيتحول بسهولة وبمجرد كبسة زر الى بنك آخر يوفر هذه الخدمات على شبكة الانترنت.

اصبحت الخدمات المصرفية الذاتية او قنوات التوزيع المباشر مفضلة لدى العملاء، وتقدمها كل المصارف في العالم. وفيما يتعلق بالمصارف العربية فقد استثمرت الملايين لتطوير اجهزة الصرف الآلي لديها ونقاط البيع والبنك الناطق، ويتجه معظمها الآن نحو تقديم الخدمات عن طريق الانترنت. لذا نجد ان استخدام الفروع اخذ يتراجع بشكل تدرجي، وقدرت كلفة انجاز المعاملة المصرفية بواسطة جهاز الصراف الآلي بـ١٠ في المئة فقط من تكلفة انجازها عن طريق الفرع، وتنخفض هذه الكلفة الى ١ في المئة اذا تم انجازها من خلال الهاتف او البنك الناطق واذا قدمت الخدمة نفسها من خلال الانترنت فإن التكلفة تنخفض الى ما دون ذلك بكثير. لقد استطاع «سيتي غروب» من خلال ١٠ فروع فقط في الهند وباستخدام اجهزة الصراف الآلي والبنك الناطق ان يصبح اكبر مصدر للبطاقات الائتمانية في الهند.

ومع تراجع استخدام الفروع اصبح من الضروري تحويلها الى منافذ للتسويق وبيع المنتجات المصرفية المباشرة للعملاء بدلاً من ان تبقى مراكز عمليات مستقلة. ففي الغرب يتم تخصيص ٨٠ في المئة من مساحة الفرع للعملاء و٢٠ في المئة للموظفين ويتطلب هذا الامر تغيير ثقافة تقديم الخدمات بحيث يتحول العاملون في الفروع من موظفين ينجزون اعمالاً روتينية الى مسؤولي تسويق وبيع خدمات مصرفية متطورة.

لا تزال المصارف العربية متاخرة كثيراً عن الاميركية والاوروبية في تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى عدم انتشار الانترنت في دول المنطقة، حيث ان اقل من ١ في المئة من السكان العرب يستخدمون الانترنت مقارنة مع ٥٠ في المئة من السكان في اميركا. وكل المصارف الاميركية له مواقع على الانترنت والعديد منه يقدم خدماته من خلال هذه الشبكة، وتشمل هذه الخدمات ادارة الحسابات الجارية بما فيها دفع فواتير واصدار البطاقات الائتمانية وتوفير القروض السكنية الشخصية وتقديم خدمات الوساطة لشراء الاسهم والسندات اضافة الى صناديق الاستثمار المشترك.

ان احد المظاهر الفريدة للخدمات المصرفية عبر الانترنت هو امكان دفع الفواتير المرتبطة بعمليات التجارة الالكترونية. ان تقديم ودفع الفواتير من خلال الانترنت يتطلب وجود شبكات اتصال وارتباط بين المصارف والتجار على غرار نظام شبكات البطاقات الائتمانية. وهذا سيؤدي الى توفير كبير في التكاليف للبنوك ولمراكز البيع على الانترنت، وسيكون ملائماً للمتسوقين على الشبكة العالمية. وفي المنطقة العربية يقوم كونسورتيوم مؤلف من «بنك الكويت الوطني» و«بنك دبي الوطني» و«بنك مصر التجاري الدولي» و«البنك العربي» في الاردن و«البنك السعودي - الاميركي» بتطوير سوق الكترونية اقليمية لتبادل الخدمات بين الشركات (B2B)، وصياغة شبكة دفع تابعة له على مستوى المنطقة ككل.

وتملك المصارف في المنطقة العربية مصداقية اكبر لتقديم الخدمات المالية الاسلامية، وخدمات الاستثمار والتمويل في الاسواق المحلية على شبكة الانترنت مقارنة مع المصارف الاجنبية، لكنها تحتاج الى التسويق الجيد ونشر اسمها التجاري بين المتعاملين على الانترنت.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي — اسم كاتب المقال : هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعى : عام — رقم العـــــدد : ١٣٧٥١
المصـــــــدر : الحياة — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٤

د - الاندماج المصرفي

يتـوقـع ان يشـــهـد القطاع المصرفي العربي مزيداً من عمليات الاندماج والحيازة خلال السنوات القليلة المقبلة سواء بين المصارف المحلية سعياً وراء الحصول على حصة اكبر في السوق، او بين مصارف من دول عربية مختلفة تهدف الى التوسع خارج سوقها المحلية. وشهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من صفقات الاندماج والشراء غير ان معظم المصارف التي تتحدث عن الاندماج والحيازة تبقى توجهاتها حبراً على ورق اذ لم يتحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الدمج الناجحة. وعلى سبيل المثال يبدو ان عملية اندماج المصرفين المملوكين من حكومة دبي وهما «بنك الامارات الدولي» و«بنك دبي الوطني» لم يتم الفصل فيها بعد. ويبدو ان الاندمـــاج المصـــرفي في الدول العربية لن ينجح الا اذا تدخلت السلطات النقـدية واجـبـرت المصارف الضعيفة على الاندماج.

ويلاحظ ان بعض المصـــارف العربية اشترى حصة اقلية في مصارف عربية خارج سوقها المحلية، في حين ان هناك مصارف تحبذ اقامة تحالفات استراتيجية مع مصارف عربية اخرى. وهذا الاتجـاه المتزايد سيـسـاعـد المصارف المشاركة في التركيز على انشطتها الرئيسة مستعينة بما يمكن ان يقدمه لها شريكها الاستراتيجي من خدمات مكملة. ان اقامة تحالف بين المصارف العربية سيمكنها من العمل معاً في تمويل مـشـاريـع مـعـيـنـة والمشاركة في المخاطر وفي تطوير منتجات مصرفية جديدة، اضافة الى زيادة وتنويع قاعدة العملاء لديها. وستشعر المصارف العربية الصغيرة غير القادرة على تحمل كلفة التكنولوجيا الحديثة انه من الصعب عليها البقاء حتى على مـسـتـوى خـدمـات التـجـزئة، ستواجه البنوك العربية منافسة شـرسـة من البنوك الدوليـة العـمـلاقـة والتي اخـذت تقـدم خدمات مصرفية عبر الانترنت. فـهـذه البنوك لا تحـتـاج الى ان يكون لها وجود فعلي وهي تقدم خدمـاتهـا باكـثـر من لغـة مما سيـسـاعـدها على جذب افضل العملاء.

لا تملك المصـارف العـربيـة اليوم سوى خيار الاندماج لخلق كيـانات مـصـرفـيـة قـادرة على المنافسة في ظل الأسواق المالية العـالمـيـة المتـحـررة، وسـيـسـاعـد الانـدمـاج على خـفض تكاليف التـشـغـيل وتقليل عدد الفروع، وتقليص التـشـابه والتكرار في الاعـمــال وتوزيع نـفـقـــات التكنولوجيا العالية على قاعدة اكبر، واتاحة المجال للاستفادة من ميزة اقتصاديات الحجم. ولقد شـهـد لبنان حـركـات دمج بين المصارف المحلية، حيث تم انجاز ست صـفـقـات انـدمـاج خـلال السنوات الثلاث الماضيـة. وفي السـعـودية ادى انـدمـاج «البنك السـعـودي - الاميـركي» و«البنك السعودي المتحد» الى توليد ثاني اكبـر مـصـرف في المملكة بـعـد «البنك الاهلي التجاري».

الخلاصة

تواجه المصارف العربية مع دخولها الالفية الجديدة تغيرات جذرية اذ سيصبح التمييز بين المصارف والوسطاء وشركات التامين وصناديق الاستثمار اقل من ذي قبل مع توفير الخدمات المالـيـة والمصـرفـيـة عن طريق الانتـرنت، حـيـث أن العـمــلاء اصبحوا اليوم يفضلون استخدام قنوات الخـدمـة الذاتيـة لانجـاز اعمالهم المصرفية.

ويجب ان تركـز المصـــارف العربيـة في الالفية الجديدة على تعظيم العـائد على حـقـــوق المسـاهمين الامـر الذي يتطلب التخلص التدرجي من النشاطات التي لا تغطي عائداتها كلفة راس المال المخصص لها وتحويل المزيد من رأس المال للاعمال المصرفية التي ترتفع عـائداتهـا مع الوقت. ويمكن زيادة الربحـيـة عن طريق تقليص النفقات التشـغـيلية من خـلال الاسـتـخـدام الفـعـال للتكنولوجيـا الحديثـة مـثل الانتـرنت اذا ارادت ان تواجـه المنافسة الشرسة القـادمـة من الخارج.

واذا كـــان هناك من شك في مـدى تاثيـر هذه المنافـسـة على الاسواق المحلية، فما علينا سوى ان نلقي نظرة على مـا حـدث في عـمـلـيـات تداول الاسـهـم عـبـر الانترنت خـلال السنوات الاربع الاخـيـرة، فـسـوق الاسـهم التي تتـمـيـز باكـبـر نسبة تداول على الانترنت ليس كـمـا هو مـتـوقـع سـوق نيـويورك ولكنهـا سـوق الاسهم الكورية في سيول.

مؤشرات الاداء الرئيسية لأكبر مئة بنك عربي موزعة جغرافياً

عدد المصارف	البلد	نمو الارباح الصافية ١٩٩٩/١٩٩٨	العائد على حقوق الملكية ١٩٩٩	١٩٩٨	نسبة راس المال الى الموجودات ١٩٩٩	١٩٩٨	العائد على الموجودات ١٩٩٩	١٩٩٨
١٣	البحرين	٪٣٠,٥	٪١٠,٥	٪٩,٧	٪١٧,٣	٪١٨,٦	٪١,٨	٪١,٨
١٤	مصر	٪٢٥,٢	٪١٧,٥	٪١٦,٢	٪٨,٥	٪٨,٤	٪١,٥	٪١,٤
٢	الاردن	٪٣,٠-	٪٩,٧	٪١١,٨	٪١٢,٢	٪١٢,٧	٪١,١	٪١,٥
٩	الكويت	٪١٠,٨	٪١١,٦	٪١١,٧	٪١٥,٢	٪١٣,٩	٪١,٧	٪١,٦
٥	لبنان	٪٢,٦	٪١٦,٩	٪١٨,١	٪٨,٣	٪٨,٩	٪١,٤	٪١,٥
٦	المغرب	٪١٩,٣	٪١٢,٩	٪١٢,٥	٪١٠,٤	٪٩,٨	٪١,٤	٪١,٢
٨	عُمان	٪١٢,٩-	٪١٢,٢	٪١٤,١	٪١٥,٩	٪١٦,٥	٪١,٧	٪٢,٠
٥	قطر	٪٥,٧	٪١٧,٧	٪١٩,٦	٪١١,١	٪١٠,٧	٪١,٩	٪٢,٠
١٠	السعودية	٪١,٥	٪١٥,٠	٪١٥,٨	٪١٠,٦	٪١٠,٥	٪١,٦	٪١,٧
٧	تونس	٪٨٤,٣	٪١٧,١	٪١٠,٦	٪١٠,٧	٪١٠,٣	٪١,٨	٪١,٠
١٧	الامارات	٪٨,٠-	٪١٠,٨	٪١٢,٩	٪١٩,٣	٪١٩,٤	٪١,٩	٪٢,٣
	المجموع	٪٧,٢٠	٪١٣,٨	٪١٣,٩	٪١٢,٧	٪١٢,٧	٪١,٦	٪١,٦

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى توفيق عزام
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٧٥١
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٤

واصبح من الضروري انشاء انظمة رقابية متطورة لتكون اكثر فاعلية وقادرة على مجاراة التطورات المستجدة في الاسواق المالية الدولية وسيؤدي الطلب المتزايد للشفافية في الاسواق الدولية الى تسريع تطوير انظمة الرقابة هذه في دول المنطقة.

وستشعر السلطات النقدية ان قدرتها على التحكم في حجم الكتلة النقدية قد ضعف مع انتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت والتوسع في استعمال الدفع الالكتروني في عمليات التجارة على الشبكة العالمية. غير ان المصارف المركزية تستطيع تنفيذ سياساتها النقدية من خلال التحكم باسعار الفائدة بدلاً من التاثير على حجم الكتلة النقدية. لهذا السبب اصبح من الضروري لدول المنطقة تطوير اسواق السندات المحلية حيث ان توافر سوق ثانوية للسندات الحكومية سيتيح للبنك المركزي استخدام عمليات السوق المفتوحة لتحديد اسعار الفائدة حتى في اقتصاد يصعب فيه السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة.

وتحتاج المنطقة ايضاً الى تطوير سوق السندات للشركات لتشكل مصدراً آخر للتمويل عند الحاجة وذلك لتعويض التراجع في نشاط البنوك الاقراضي عند حدوث صدمات اقتصادية والحد من اثار هذه الصدمات، فعلى سبيل المثال ادى وجود سوق سندات فعال للشركات في عدد من دول شرق اسيا الى تقليل آثار الازمة هناك كذلك ساعد وجود مصادر تمويل غير مصرفية امام الشركات في السويد الى عدم تاثير الازمة التي ضربت البنوك العاملة هناك في بداية التسعينات عندما انهارت اسعار العقارات على قدرة الشركات للاقتراض، اذ تحولت هذه الشركات للاعتماد اكثر على سوق السندات. وفي المقابل نجد ان اليابان التي تعتمد الشركات فيها بشكل رئيسي على التمويل من البنوك وبشكل قليل جداً على سوق السندات قد اخذت وقتاً اطول لحل مشاكلها المالية.

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار.

في تقرير للبنك الدولي عن آفاق النمو في الدول النامية

الاقتصادات العربية: تطورات مؤاتية لنمو معتدل في المدى القصير ومعوقات في المدى البعيد

□ ذكر البنك الدولي أن أسعار النفط التي تُعتبر أحد أهم العوامل التي تتحكم في افاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تشهد إرتفاعات حادة فوق مستواها الراهن بحيث تدفع بمتوسط سعر البرميل إلى ٣٠ دولاراً في كل من السنة الجارية والسنة المقبلة.

وقال «أن بلوغ الأسعار مستوى ٥٠ دولاراً للبرميل لفترات قصيرة يبدو تصوراً معقولاً ظاهرياً لاسيما في حال ساهمت الظروف المناخية في حلول شتاء قارس البرودة أو حدثت إضطرابات غير متوقعة في مواقع بالدول المنتجة».

وأعرب في الوقت نفسه عن اعتقاده أن الأسعار المرتفعة لا يمكن أن تستمر طويلاً بسبب مخاطرها على الاقتصاد الدولي ومستقبل النفط. واعتبر حتى المستويات الراهنة للأسعار موقتة لانها نجمت عن مجموعة من العوامل غير المتوقعة. واشار الى أن «من شأن مزيج من الزيادة في العروض وبعض الهبوط في الطلب (كنتيجة لارتفاع الأسعار) أن يخفض متوسط أسعار النفط من ٢٨ دولاراً للبرميل السنة الجارية إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠١ و ٢١ دولاراً سنة ٢٠٠٢».

□ *نيويورك - محمد خالد*

■ أكد الإقتصاديون في البنك الدولي في تقرير نشر أمس أن أسعار النفط علاوة على عوامل أخرى من ضمنها بلوغ الدورة الراهنة للاقتصاد الدولي ذروتها وقوة الطلب في أسواق التصدير التقليدية، لاسيما في منطقة اليورو، وانتعاش حركة السياحة في حوض البحر المتوسط تتيح لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا المصدرة للنفط ودولها ذات الصادرات المتنوعة ظروفا مواتية لتحقيق نمو معتدل في المدى القصير.

وحسب معطيات التقرير يُنتظر ان يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ٢,٢ في المئة العام الماضي إلى ٣,١ في المئة السنة الجارية، كما يُتوقع أن تحقق إقتصادات دول المنطقة ككل نمواً بنسبة ٣,٨ في المئة سنة ٢٠٠١ و٣,٦ في المئة سنة ٢٠٠٢. وذكر التقرير أن بقاء اسعار النفط عند مستوى ٣٠ دولاراً للبرميل لفترة اطول من المتوقع السنة الجارية عزز قدرة الدول المصدرة للنفط على دعم ناتجها المحلي، ما انعكس ايجاباً على أوضاعها المالية بعدما ساهمت عائدات النفط المرتفعة في خفض عجوزات موازناتها وتقليص حاجاتها للاقتراض.

وتوقعوا ان تستمر عائدات النفط في دعم الناتج المحلي لهذه الدول حتى مع تراجع أسعار النفط إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠١ و٢١ دولاراً سنة ٢٠٠٢, لكن الخبراء اوضحوا في التقرير في إشارة إلى تراكمات أزمة اسعار النفط لعام ١٩٩٨ ان ارتفاع عائدات النفط يفترض الا يلغي حاجة الدول النفطية للاستمرار في تقييد انفاقها وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي.

وأشاروا إلى ان التقدم الذي تم احرازه لتشجيع الاستثمار في قطاعي النفط والغاز وتبني نظم تجارية أكثر انفتاحا في منطقة الخليج وكذلك اعتماد برامج تخصيص صناعات القطاع الخاص وتشجيع استثمارات النفط والغاز في الجزائر وايران من شأنها ان تساهم في دعم الناتج المحلي في الدول المصدرة نفط.

وبالنسبة للدول ذات صادرات المتنوعة في منطقة لشرق الاوسط وشمال افريقيا اوضح تقرير البنك الدولي أن الغالبية افادت من ظروف مواتية على الصعيد الخارجي لكنها تاثرت بتطورات سلبية على الصعيد الداخلي.

وترتب على ذلك أن ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول بشكل طفيف من ٣,٣ في المئة العام الماضي إلى ٣,٦ في المئة السنة الجارية وينتظر ان يواصل ارتفاعه بصورة معتدلة حيث يُتوقع ان تبلغ نسبة النمو ٤,٧ في المئة سنة ٢٠٠١ ثم ٤,٩ في المئة سنة ٢٠٠٢.

ولفت التقرير إلى ان الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ساهم في تنشيط حركة السياحة في المنطقة، لاسيما مصر وتونس والأردن، ورفع الطلب على بعض انواع صادراتها مثل المواد الغذائية والاولية والمنتجات الميكانيكية والطاقة، كما ساهم تحسن النشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط ومنطقة الخليج في دعم تحويلات عمالها العاملين في الخارج إذ ارتفعت هذه التحويلات على سبيل المثال بنسبة ٧٥ في المئة في تونس العام الماضي.

وعلى صعيد التطورات السلبية الداخلية ابرز التقرير جملة من العوامل التي تساهم في الحد من إمكانات تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي للدول ذات الصادرات المتنوعة. وشملت هذه السلبيات، خصوصاً في ما يتعلق بمصر ولبنان، الضغوطات التي تتعرض لها أسعار الصرف بسبب ارتباط عملات بعض البلدان بالدولار الأميركي وتركز نشاطه التصديري في منطقة اليورو والتدهور الخطير في مؤشرات أسواق المال. لكن إقتصاديي البنك الدولي اعربوا عن الاعتقاد ا[illegible] الامكانات المتوافرة امام دو[illegible] الشرق الأوسط وشمال افريقي[illegible] لتحقيق نمو معتدل في المد[illegible] القريب لاتتيح توقع نتائج افض[illegible] كثيراً في المدى البعيد.

وقالوا: «على رغم الاصلاح[illegible] التي طبقها الكثير من دول المنط[illegible] يعود تحسن الأداء في الماض[illegible] القريب إلى عوامل دور[illegible]

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربي
اسم كاتب المقال : محمد خالد
الموضوع الفرعى : عام
رقم العـــدد : ١٣٧٨٢
المصـــدر : الحياة
تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/١٢/٥

وخارجية مثل الطقس وأسعار النفط ونمو أسواق التصدير، بينما لازالت المعوقات الهيكلية المهمة التي تعيق تحقيق معدلات نمو أعلى قائمة».

وتتمثل اهم هذه المعوقات في أن المنطقة وعلى رغم تحقيق تقدم جوهري في بعض سياسات الاقتصاد الكلي وتنمية رأس المال البشري في العقد الماضي إلا انها لا تزال أقل انفتاحاً على التجارة الدولية من المناطق الأخرى في ما عدا منطقة جنوب آسيا.

وتشمل المعوقات الأخرى جمود الاستثمارات وضعف نشاط رأس المال الخاص الذي يُعتبر عاملاً جوهرياً في رفع كفاءة النشاط الاقتصادي والمساهمة في رفع معدلات النمو في المدى البعيد إضافة إلى الاعتماد على مصادر محدودة من عوائد الصادرات.

ولخص اقتصاديو البنك الدولي نظرتهم إلى آفاق النمو في المنطقة بالقول أن «عائدات النفط المرتفعة من المتوقع أن تكون موقتة وقد تنخفض الأسعار في المدى المتوسط، مايشير إلى حاجة الدول المصدرة إلى إحداث تغيرات هيكلية لتحسين أوضاعها المالية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي».

وحضوا دول المنطقة النفطية وغير النفطية على توظيف الميزات التي تتيحها الأوضاع الراهنة في أسواق النفط وأسواق التصدير التقليدية لتوسيع شبكاتها والمضي في تطبيق برامجها الاصلاحية بسرعة أكبر. وتوقع تقرير البنك أن يبلغ متوسط معدل النمو في الدول النامية السنة الجارية ٥,٣ في المئة ثم يتباطأ تدريجاً ليهبط إلى ٥ في المئة سنة ٢٠٠١ و ٤,٨ في المئة سنة ٢٠٠٢ لكنه توقع في الوقت نفسه أن «تنعم الدول في المناطق النامية بزيادة في المدى القصير في نصيب الفرد من الدخل تراوح بين ٦ في المئة في منطقة شرق آسيا و١,٥ في المئة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ومنطقة افريقيا جنوب الصـ ..

الإقتصاد

العربى

التكامل الاقتصادى

الاقتصاد العربى

التكامل الاقتصادى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ضمان الصادرات هل يكون ((حزام الامان)) للتجارة العربية	احمد عصمت	الاهرام	٤١٥٢٤	٢٠٠٠/٨/١٤	١٥٠
٢	فرص التكامل تتجاوز مجالات التنافس	احمد عصمت	الاهرام	٤١٥٣١	٢٠٠٠/٨/٢١	١٥١
٣	التكامل الاقتصادى	احمد صفى الدين	العالم اليوم	٢٩١٤	٢٠٠٠/٨/٢٣	١٥٣
٤	الاقتصاد العربى وتحديات العمر	وجدى محمد حسنين	(مجلة)الاهرام الاقتصادى	١٦٥٣	٢٠٠٠/٩/٤	١٥٩
٥	نحو وحدة نقدية عربية	لويس حبيقة	(مجلة)الاهرام الاقتصادى	١٦٥٣	٢٠٠٠/٩/٤	١٦١
٦	حماية الاستثمارات	ماجد راشد	العالم اليوم	٢٩٢٦	٢٠٠٠/٩/٦	١٦٢
٧	التكتلات الاقليمية	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٦٢	٢٠٠٠/١٠/١٨	١٦٨
٨	الاستثمارات العربية	اسامة غيث	الاهرام	٤١٦٢٠	٢٠٠٠/١١/١٨	١٧٢
٩	فجوة الغذاء	محمود مختار	العالم اليوم	٣٠٠٤	٢٠٠٠/١٢/٦	١٧٥

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العــــــــدد :	٤١٥٢٤
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٨/١٤

تماشيا مع المتغيرات الاقتصادية العالمية

ضمان الصادرات .. هل يكون «حزام الأمان» للتجارة العربية؟

مواكبة عصر العولمة تحتاج إلى مزيد من التقارب العربي الإقليمي

في الوقت الذي يتجه فيه الاقتصاد العالمي نحو العولمة فإن الخبراء يكشفون عن ان خير مشاركة في عصر العولمة تتم عن طريق «الاقلمة» أو التعاون الاقليمي اولا.. وقد اسهم العمل العربي المشترك بجهود في هذا الاطار من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة لدفع التبادل التجاري والاستثمار العربيين. وإذا كان رأس المال «جبانا» فإن توفير «الامان» يمثل اول ضمانات الاستثمار المتبادل بين الدول العربية وان قدرا كبيرا من التجارة البينية العربية يمكن توفيره إذا امكن ضمان تحويل عائدات الصفقات التي يتم إبرامها بسهولة ويسر دون ان تتعرض لأي اخطار تجارية او غير تجارية.

أحمد عصمت

وتثار التساؤلات حول الدور الذي يمكن ان تقوم به الهيئة العربية المناط بها القيام بهذه المهمة وهي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وهل ينجح هذا الدور في مواكبة المتغيرات الدولية في هذا المجال؟

السيد مامون ابراهيم حسن المدير العام للمؤسسة يؤكد ان الضمان يمثل الية مهمة لجذب الاستثمارات وزيادة تدفقها وتنمية الصادرات ونظرا للارتباط الوثيق بين الاستثمار والتصدير فإن الضمان يخدم كلا من المستثمر والمصدر فمع تنامي حركة التصدير تكون هناك حاجة لزيادة انتاج السلع المصدرة، الأمر الذي لن يتأتى إلا من خلال التوسع في الاستثمار ولن يتنامى الاستثمار إلا اذا توافرت الاسواق.

ولا شك ان الحاجة للضمان ستزداد في عصر العولمة لعدة اسباب اهمها ان الزيادة في تدفق الاستثمار والسلع عبر الحدود كما يرى ذلك مدير عام المؤسسة ـ سيزيد من حجم الاستثمارات والصادرات المضمونة إذ إن هناك نسبة معلومة من الصادرات تعطيها الضمان وكذلك الاستثمارات فإن زاد حجمها زاد الحكم المضمون منهما كما ان المنافسة الحادة التي جاءت مع العولمة تقتضي لمن يسعى للمنافسة ان يتسلح لذلك بأهم الأسلحة لدعم المنافسة في الأسواق والاستعانة بسلاح الضمان الذي يساند المستثمر والمصدر ويبلغ ما ضمنته المؤسسات الاعضاء في اتحاد بيرن في نهاية ١٩٩٨ مبلغ ٥٢٢ بليون دولار مرتفعة عن عام ١٩٩٧ الذي بلغت فيه ٥٠٨ بلايين دولار.

الاسواق العالمية

وفي تقريره الذي تقدم به الى الاتحاد العربي لرجال الا[عم]ال اوضح السيد مامون حسن ان [الم]ؤسسة قررت مد ضمانها الى خارج ا[لو]طن العربي وتقديم الضمان للمصدر العربي الذي يصدر سلعته الى خارج المنطقة العربية وقد جاء هذا القرار لكي يتكيف نشاط المؤسسة مع المستحدات الدولية والعربية فقد شهدت الصناعة العربية تطورا ملحوظا ولم يعد المصدر العربي مقصورا في صادراته على الاقطار العربية بل امتد الي الأسواق الخارجية.

وحتى تستطيع السلعة العربية أن تنافس فلابد من تقديم حزمة من الضمانات المتكاملة للمصدر الذي يوقع مع المؤسسة عقدا شاملا لكل صادراته.

وحول اهمية الضمان لدعم التجارة العربية البينية اوضح ان المستثمر العربي الذي يستثمر في دولة عربية شقيقة ويؤمن استثماره لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية وهي المصادرة والتأميم والتقييد الجوهري لقدرة المستثمر على تحويل اصل استثماره او عوائده للخارج بالعملة الحرة والاضرار التي تتعرض لها اصول المستثمر المادية نتيجة لعمل عسكري او اضطرابات اهلية عامة، يحصل على تعويض نسبته ما بين ٨٥ ـ ٩٠٪ حسب نوع الخطر المتحقق وفي حالة استرداد المؤسسة ما دفعته من تعويض فإنها ترد للمستثمر بنسبه المتبقية من الخسارة مشيرا الى ان الضمان يزيح عن كاهل المستثمر ما يعرف بالخطر القطري أو الخطر السياسي الذي ينتج من تصرف الدولة او المجتمع الذي تبسط سيطرتها عليه.

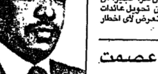
شروط جيدة

ولا تتمثل اهمية الضمان فقط في مايوفره من حماية للمصدر ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وإنما تمتد هذه الاهمية ايضا الى ما يوفره الضمان من مزايا اخرى اهمها انه يمكن للمصدر ان يمنح المستورد شروط دفع جيدة ومن ثم زيادة قدرته على المنافسة إذ لا يصر المصدر ـ مع توافر الضمان ـ على ان يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي وانما يمكن ان يكون الدفع بموجب شيك او كمبيالة، او تحويل مصرفي كما يمكن الضمان من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويمكنه في ذات الوقت من الحصول على تمويل من غير ان يضطر للانتظار حتى يحل موعد استحقاق قيمة الصفقة ويتم ذلك من خلال تنازل المصدر عن حقه في التعويض لدى المؤسسة للبنك الممول بمجرد إتمام الشحن.

وحول ادراك العالم العربي لأهمية الضمان في مرحلة الانتقال لعصر العولمة اوضح السيد مامون ابراهيم ان، العديد من الدول العربية قطعت شوطا لتصحيح مسارها الاقتصادي والتصدي لمعالجة اوجه القصور الهيكلي لتحقيق التنمية والتكيف مع عصر المنافسة وبذل الجهود لتحرير قطاعي الاستثمار والتجارة وفتح مجالاتهما لدفع الصادرات العربية والعمل على سيادة مناخ استثماري جاذب.

واضاف ان الاقطار العربية اسهمت اخيرا في انشاء المؤسسة الاسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات





مامون ابراهيم حسن

حيث انضمت ١٢ دولة عربية في المؤسسة التي تستسهم متضامنة مع الاطار العربي للضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والشركات الوطنية لضمان الصادرات ـ في دفع التجارة العربية وتدعيم الاستثمارات العربية البينية كما ان المؤسسة لديها اتفاقية تعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وهي الوكالة التي تقدم خدمات الضمان للعديد من الاستثمارات بالدول العربية.

تكتلات دولية

وكشف التقرير عن العديد من المتغيرات الاقتصادية التي كان لها اثرها على صناعة الضمان على المستوى الدولي اذ تم ظهور تكتلات وشبكات ومجموعات لشركات ضمان الخطر السياسي على المستوى الدولي تتمركز في اوروبا وتتخذ وجود شركاء في الامريكتين واسيا ويتعاون اعضاء كل شبكة في تقديم الضمانات المشتركة واعادة التامين وتبادل المعلومات وتقديم العون الفني ولعل اكبرها ماكونته الكوفاس الفرنسية والمسمى اتحاد الائتمان الدولي وتضم هذه الشبكة مؤسسات ضمان صادرات عربية من مصر وعمان والاردن كما انضمت اليها اخيرا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووقعت معها اتفاقية لضمان الخطر السياسي يبلغ حجمها ٢٤ مليون دولار.

الترويج للاستثمار

وحول الدور الذي تلعبه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بخلاف تامين الصادرات يرى السيد مامون ابراهيم حسن ان المؤسسة لديها غرض اساسي يتكامل مع الغرض الاصلي وهو تنمية البحوث المتعلقة بأوضاع وفرص الاستثمار في الدول العربية والترويج لها في اوساط المستثمرين ورجال الاعمال العرب، ونحن في هذا المجال ـ كما يقول المدير العام للمؤسسة ـ نقوم بإجراء مسح سنوي شامل لمناخ الاستثمار في الدول العربية برصد التطورات الدولية والاداء الاقتصادي العالمي والاتجاهات الدولية للاستثمار ويستعرض المسح بالتحليل التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية والتطور التشريعي والمؤسسي في الدول العربية، كما يستعرض المجهودات المبذ[ولة] في مجال الترويج للاست[ثمار] ومستجد[ات] اسواق المال العرب[ية] [...] [الا]ستثمارات العربية [...] [...]رة ويصدر مطبوعات في تقرير مناخ الاست[ثمار] [في] الدول العربية كما تحرص المؤسسة على اصدار نشرة ضمان الاستثمار لعرض اهم الاحداث المستجدة في مجال الاستثمار والتجارة ومعلومات عن السلع العربية القابلة للتصدير. كما تقوم المؤسسة ببناء قاعدة للمعلومات الاستثمارية في عدد من المجالات تشمل سجل المستثمرين والشركات الاستثمارية والمصارف العربية الرئيسية والمصارف العربية المشتركة، والشركات الاستثمارية العربية الثنائية والمشتركة، وغرف التجارة المحلية واتحاداتها والغرف المشتركة مع دول اجنبية، مناطق التجارة الحرة وهيئات ترويج الاستثمار وغير ذلك مما يهم اجهزة الاستثمار والمستثمرين العرب، وتقوم المؤسسة بنشر قوانين تشجيع الاستثمار في الدول العربية اضافة لكل القوانين المتعلقة بالاستثمار اي كل القوانين التي تمس المستثمر وتنشر ذلك في الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية والتي تصدر في مجلدات افرد لكل قطر مجلد وتقوم المؤسسة ايضا بالابحاث المتعلقة بقوانين الاستثمار وتشريعاته في الاقطار العربية وتنشر ذلك لمصلحة الدول الاعضاء والمستثمرين.

وتنظم المؤسسة مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب كل عامين بالمشاركة مع جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، ويعتبر هذا المؤتمر اهم منبر لتجمع رجال الاعمال والمستثمرين في الدول العربية لتبادل الأراء حول قضايا الاستثمار والفرص المتاحة في القطاعات الانتاجية والخدمية ووسائل تمويلها بحضور ممثلي الاجهزة العربية الرسمية المختصة وهيئات التمويل والخدمات الاستثمارية وعقد ندوات واجتماعات عمل للخبراء لمناقشة وتدارس قضايا محددة ترتبط بالاستثمار والتجارة في الدول العربية والتطورات العالمية، واصدار اوراقها ومداولاتها في مطبوعات متخصصة، وتقديم العون الفني للدول العربية ويتمثل ذلك في المساعدة في وضع تشريعات الاستثمار وتقديم المشورة بشأن انشاء وتطوير الاطر المؤسسية لأجهزة الاستثمار والمساعدة في تأسيس وتنظيم الهيئات الوطنية لضمان ائتمان الصادرات والمساهمة في تنمية الموارد البشرية والنهوض بقدراتها في مجال صناعة الضمان وجذب الاستثمار والتعامل معه اضافة الى التنسيق والتواصل مع منظومة المؤسسات الاقليمية والدولية والعمل على تكامل دور المؤسسة معها بما يدعم الترويج المنطقة العربية على المستوى القطري والمستوى القطاعي وعلى مستوى الفرص الاستثمارية التي تتاكد جدواها الاقتصادية والفنية وسلامتها المالية المبدئية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٥٣١
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢١

دراسة للأكاديمية المصرفية ترصد نقاط القوة و الضعف فى الاقتصاد العربى

فرص التكامل تتجاوز مجالات التنافس والناتج الإجمالى العربى ٦٨٠ بليون دولار

ضعف كفاءة التجارة العربية البينية يرجع لمشاكل النقل و الجمارك و التمويل

طالبت دراسة عربية بتذليل الصعوبات التى تواجه اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بالعمل على توحيد المواصفات والمقاييس العربية وتشجيع اقامة المعارض التجارية للمنتجات العربية، فى العالم العربى وتوحيد الاجراءات والنماذج الجمركية المعمول بها فى الدول العربية بما يسمح بانسياب البضائع والتجارة البينية بين تلك الدول.

أحمد عصمت

جاء ذلك فى الدراسة التى اعدها د.مصطفى هديب رئيس الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية والتى تم عرضها فى إطار اجتماعات مجلس رجال الأعمال العرب والتى تناولت طبيعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واهدافها وقواعد واسس تنفيذها وتضمنت تقويما لما تحقق من أهداف فى اطار هذه الاتفاقية ومعوقات تنمية التجارة العربية البينية.

فى البداية يحدد د. هديب موقف العالم العربى من قضية العولمة حيث يرى اننا فى الوطن العربى لا خيار لنا فى عالم تسوده التكتلات العملاقة إلا أن نتكامل اقتصاديا وبشكل جاد يختلف جذريا عن المسيرة الاقتصادية العربية السابقة ذات الانجازات المحدودة وتثبت للعالم أجمع أن هناك مصلحة عربية مشتركة وأن هناك كتلة عربية اقتصادية تقبل بمبدأ الاعتمادية والتكامل بدلا من الاستقلالية القطرية المنغلقة وأن امكانات الوطن العربى قادرة على بروز قوة لا يستهان بها فى عالم الاقتصاد والمال والمصارف هى القوة العربية

التكتل الاقتصادى العربى

ويشير الدكتور مصطفى إلى أن للوطن العربى من مقومات التكامل الاقتصادي ما يفوق مجموعات الدول الاخرى التى توالى الخطى لتحقيق التكامل لذلك فإن بروز التكتل الاقتصادى العربى فى مواجهة العولمة أمر له مبرراته وهو مبدأ تأخذ به الدول الكبرى نفسها. ويلاحظ أن وعى الدول العربية يتزايد ويتعاظم بأهمية التوجه الجاد نحو اغتنام أية فرصة ممكنة لتحقيق التكامل الاقتصادى وإزالة الحواجز القطرية العربية فى إطار تحقيق مصالح مشتركة قادرة على الصمود فى وجه تحديات العولمة والتفاعل معها من منطلق مصالح الوطن العربى وبذلك يمكن تدعيم القدرة «التساومية» مع التكتلات الاقتصادية الدولية ومن خلال شركات عربية متعددة الجنسية تنتهج الاساليب المعاصرة فى الادارة والتكنولوجيا لكى يكون للوطن العربىّ مكان واضح ان لم يكن متميزا على خارطة العولمة الاقتصادية وإذا نجحت الاقطار العربية فى تحقيق ذلك فإن القوة التنافسية العربية سوف تشق طريقها من جديد ويحقق الوطن العربى ذاته ويكون طرفا فاعلا ومستفيدا فى معادلات العولمة الاقتصادية.

ويرى رئيس الأكاديمية ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة بعد تقويمها فى مجال تنمية التبادل التجارى العربى ومن ضمن هذه التجارب اتفاقية «تيسير وتنمية التبادل التجارى» التى ابرمت فى إطار جامعة الدول العربية عام ١٩٨١ . وعلى الرغم من تمتع هذه الاتفاقية بالشمول فإن الآلية التى اعتمدت عليها لتحرير التجارة العربية البينية استندت إلى تقديم قوائم سلعية تختارها كل دولة عربية للتفاوض على تحريرها فى إطار لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن الاتفاقية. ونظرا لتشابه القاعدة الانتاجية فى العديد من الدول العربية فإن هذه الدول لم تتفق إلا على عدد محدود من السلع المصنعة لتكون مؤهلة لتبادل الاعفاءات عليها ،إضافة إلى ضعف الأجهزة التنفيذية وآلية التفاوض مما أدى إلى عدم التزام الدول الاعضاء بالاتفاقية، مما دفع الامانة العامة لجامعة الدول العربية إلى تفعيل هذه الاتفاقية من خلال انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى وذلك من خلال برنامج



د. مصطفى هديب

زمنى محدد بالتزام الدول العربية الأطراف فى الاتفاقية باستكمال انشاء المنطقة خلال ١٠ سنوات اعتبارا من أول يناير عام ١٩٩٨.

٦٨٠ بليون دولار

وبالرغم من المعوقات العديدة فإن الدكتور هديب يرى أن احتمالات النجاح أكثر بكثير من احتمالات الفشل نظرا لوجود مجموعة كبيرة من عوامل النجاح التى تنتظر منطقة التجارة الحرة العربية إذ إن تقدم الاصلاح الاقتصادى فى عدد كبير من الدول العربية واستمرار توجهها نحو اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص وتزايد المنتجات الصناعية سوف تساعد على نجاح المنطقة.

وقد أكدت الدراسات التى قامت بها جامعة الدول العربية أن فرص التكامل بين الدول العربية من أكثر من مجالات التنافس وهذا هو مصدر القوة الاساسى للتعاون الاقتصادى العربى خاصة أن الدول العربية تمثل قوة اقتصادية مهمة حيث يبلغ الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ٦٨٠ بليون دولار (حسب بيانات الجامعة) وعدد السكان ٢٤٠ مليون نسمة وينتج الوطن العربى ٦٠٪ من النفط فى العالم.

وتتضمن عوامل النجاح التى يعرضها د. هديب ذلك التطوير المتدرج للأسواق المالية العربية فى الوقت الذى تصاعدت فيه التجارة البينية العربية من ٤٪ فى السبعينيات إلى ٦٪ فى الثمانينات و١١٪ فى التسعينات مع تزايد الصادرات العربية غير النفطية إلى حوالى ٢٥٪ من مجموع الصادرات العربية البينية. ومن المتوقع وبعد الاستفادة من التجارب العربية فى الماضى أن التعاون العربى سيعمل على تقوية التنافس وتحسين الأداء الاقتصادي وتدعيم الاسواق المالية بالتالى جذب التكنولوجيا وترصيد قاعدتها يضاف إلى ذلك الدور المتوقع لعودة رءوس الاموال العربية المهاجرة والحد من هجرة المزيد منها ويوضح التقرير أن هناك دورا تلعبه الغرف التجارية العربية فى صياغة برامج لتدعيم ومساندة الصادرات العربية إلى الخارج بهدف جعلها صادرات ذات مزايا تنافسية، كذلك لابد من تشكيل ودمج شركات عربية مشتركة متكاملة ومتماثلة فى الانتاج لتشكل قوة تخرج بها إلى الأسواق الخارجية. وتتجه التوقعات لتغيير النظم والاتجاهات والسياسات فى الدول العربية المتجهة نحو الاصلاح الاقتصادى وتقارب المصالح، بالاضافة إلى التطور التكنولوجي والادارى.

ويستهدف مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الانتقال من مرحلة المنطقة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركى وصولا إلى مرحلة السوق العربية المشتركة وإذا نجحنا فى اختصار مدة التنفيذ فإن ذلك يؤدى إلى تسريع التكامل الاقتصادى العربى، فالسوق العربية المشتركة لا يمكن أن تنشأ إلا على مراحل تبدأ بازالة الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفة ثم الانتقال إلى حرية انسياب رءوس الاموال والعمالة وصولا إلى التكامل النقدى والمصرفى وهى الخطوات التى استغرقت نحو ٤٠ عاما بالاتحاد الأوروبى، كما أن هناك اتفاقيات ثنائية بين الأقطار العربية من الممكن توسيعها لكى تضم أكثر من دولتين بصورة مرحلية ومتدرجة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٤١٥٣١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢١

ابرز المعوقات

وحول معوقات تنمية التجارة البينية العربية يشير تقرير د. مصطفى هديب إلى انه من الأمور الواضحة ان كفاءة التجارة العربية ضعيفة جدا مما يؤثر سلبا على اقامة المنطقة الحرة، لأن الكفاءة مرتبطة بعدة عوامل أهمها النقل والاتصالات والجمارك والتأمين وهناك شكاوى عديدة حول عدم التنسيق بينها بما يستلزم اهمية خفض تكاليف النقل لمعالجة هذه العقبات كما أن عدم وضوح هذه القيود وفرضها بقانون او قرار قد ادى إلى تعقيد معاملات التجارة العربية مع الأخذ فى الاعتبار بطبيعة الحال أن هناك فئات قد استفادت بوضوح من الحماية وبالتالى فهى تدافع عن مصالحها الاقتصادية، لأن فتح اسواق جديدة سيؤدى إلى زيادة المنافسة وبالتالى فإن هذه الفئات تحارب قيام منطقة التجارة الحرة.

ولقد كشف التقرير الاقتصادى العربى الموحد ان انسياب البضائع والخدمات بين الدول العربية مازال يواجه العديد من المعوقات مثل محدودية القواعد الانتاجية القطرية ونقل التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الانتاج والتسويق وتركز الاستثمارات فى قطاعات لا تنتج السلع القابلة للتجارة البينية يضاف إلى ذلك مجموعة من المعوقات الجمركية الادارية ومعوقات النقل والتمويل والمعلومات.

وتتلخص المعوقات الجمركية فى النزعة الحمائية التى تسيطر على العقلية الاقتصادية العربية وتعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة وعدم وضوح آلية التعامل مع منشأ البضاعة وعدم وضع قواعد واضحة لحالات الاغراق والدعم للسلع وعدم وجود مسح شامل للقطاعات الزراعية والصناعية والمعدنية.

أما معوقات النقل فتشمل ارتفاع تكاليف النقل البرى بالشاحنات وطول فترات اجراءات التفتيش والتخليص بالمنافذ مما يضر بالسلع ومتاعب الحصول على التأشيرات بالنسبة للسائقين ومعاناة بعض الموانى العربية من استخدام وسائل غير حديثة فى نقل هذه البضائع أو فرض رسوم مرتفعة عند استخدام هذه الوسائل وبالنسبة لمعوقات التمويل فهناك نقص واضح لدى بعض الدول العربية فى مجال التجارة الخارجية والتأمين عليها وعدم كفاية الموارد التى تخصصها الصناديق العربية لتمويل السلع فى اطار المبادلات البينية العربية والحاجة لتشجيع المصارف التجارية لزيادة حجم التمويل المخصص للتجارة العربية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩١٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

التكامل الاقتصادى



لاشك فى أن العديد من دول العالم سبقت المنطقة العربية فى وضع استراتيجيات واضحة للتعاون والتكامل الاقتصادى وأهمها دول الاتحاد الأوروبى التى نجحت فى فترة وجيزة إرساء تكتل اقتصادى من خلال تنسيق سياستها الزراعية والصناعية.

وقد أعادت المستجدات الدولية الأخيرة والمتمثلة فى التوجه العالمى نحو انتهاج نظم اقتصادات السوق إلى الأذهان أهمية إسراع الدول العربية فى وضع استراتيجية جديدة لتحقيق التكامل الاقتصادى من خلال تنشيط حركة الاستثمارات المحلية وتسهيل حركة تدفقها على مستوى المنطقة وإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية أو جماعية كخطوة نحو إرساء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى ستساهم فى تنشيط حركة التجارة البينية العربية والتى مازالت ضعيفة جدا حيث تقل عن 8٪ من مجموعة التجارة الخارجية للدول العربية.



عانت الدول العربية من فترات طويلة من معدلات النمو غير المرضية فبعد أن كانت معدلات النمو تتصف بالارتفاع خلال الفترة من عام 1980 –1985 إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ فى وقت ازدهرت فيه معدلات النمو بمناطق اخرى من العالم مثل دول شرق اسيا وحققت فيه مجموعة الدول النامية بشكل عام تحسنا ملحوظا فى مستويات الدخول بنسبة تخطت 40٪ إلا مجموعة الدول العربية لم تحقق أى زيادة ملحوظة فى معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومى، ولم تعرف الدول العربية طريقا إلى تحسين مستويات الدخول إلا مؤخرا فى عام 1997.

وبالذات بالدول التى كانت تقوم بتطبيق برامج التصحيح الهيكلى لاقتصادياتها الكلية، وتمكن العديد منها من السيطرة على الضغوط التضخمية ومن زيادة احتياطاتها من النقد الاجنبى وتراجعت اعباء خدمة ديونها بشكل ملحوظ متمثلة فى نسبة الدين إلى إجمالى الناتج المحلى ونسبة خدمته إلى حصيلة صادراتها.

وقد أكدت دراسات اجريت على هامش احد المؤتمرات الاخيرة التى اقيمت تحت رعاية برنامج الامم المتحدة للتنمية على ضرورة إسراع الدول العربية فى الوقت الراهن على رفع مستوى كفاءة معدلات الاستثمار المحلية والعمل على ايجاد موارد تتسم بالثبات والاستقرار لتمويل الاستثمارات المرغوبة وكذلك تعبئة المقدرات ومحاولة استغلال الفرص المتاحة امامها استغلالا أفضل، وأوضحت الدراسات أن عوامل دفع معدلات النمو بالدول العربية تتمثل فى عنصرين رئيسيين أولهما محاولة تعزيز عائدات عوامل الانتاج مثل العمل ورأس المال والعمل على استغلال هذه العوامل بكفاءة تامة حتى يمكن زيادة الانتاجية الكلية لهذه العوامل.

كما حذرت تلك الدراسات من مخاطر استمرار غياب الوعى التكنولوجى بسبب تركيز الاستراتيجيات الغربية على الدخل دون الاهتمام بمحاولة إحلال الواردات

إعداد
أحمد صفى الدين
نجلا. الرفاعى
ماجد رشاد

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩١٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

والتعرف على التكنولوجيا المستوردة، وعدم الاهتمام بتنشيط القطاع الخاص الذى يمثل جزءا لا ينفصل عن عملية التنمية الاقتصادية وقوة دافعة لها ودورة مكملة لدور القطاع العام، إلى جانب عدم ايلاء المشكلات الاجتماعية والمشكلات البيئية الاهتمام الكافى على الرغم من اهميتها بالنسبة لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

ودعت الدراسات إلى اهمية اسراع الدول العربية بعمليات التصحيح الهيكلى كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ودعم الاطار المؤسسى وتوسيع نطاق وفرص التدفق التكنولوجى والمعلومات إلى الداخل لما لذلك من اثر ايجابى على عملية اتخاذ القرارات، ورفع مستوى الاستثمار فى القطاع الاجتماعى وبخاصة الموارد البشرية من خلال تحسينها وتطويرها وتنمية مهاراتها، والاهتمام بتطوير القطاع الخاص، وقد اشارت بعض الدراسات إلى أن الدول العربية لم تحسن استغلال فرصة التوجه الدولى نحو التكامل ولم تستطع اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل يساعدها على مواكبة عمليات التحرير الاقتصادى والتطور المتلاحق فى مجال الاتصالات والتكنولوجيا، وإن كانت الفرصة لاتزال سانحة أمام الدول العربية فى اللحاق بهذا الركب من خلال عدة اساليب اهمها التغلب على الجمود الهيكلى وتطويع السياسات بما يكفل اتخاذ الاجراءات التى ستساعد على الاندماج الاقتصادى مع العالم الخارجى حيث يثبت الواقع الفعلى أن السياسات التى تتبعها الحكومات العربية من شأنها أن تساعد التحرك الدائم نحو رفع النمو أو التوقف عند معالجة المشكلات التى كان يمكن للقوى أو القطاعات الاخرى أن تعالجها دون تدخل من جانب الحكومة بمعنى كيفية تقسيم الدور بين الحكومة والقطاع الخاص فى عملية التنمية والاستثمار خاصة بعد نجاح التجارب العديدة التى تحمل فيها القطاع الخاص بعض المسئوليات بدلا من الحكومة.

وحول أهم الاسباب وراء ظهور معوقات للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية اشارت الدراسات إلى وجود اسباب كثيرة منها ضعف الجهاز الانتاجى فى الدول العربية وتماثل القاعدة الانتاجية وصعوبة المواصلات، ولعل أهم هذه الاسباب هو اتجاه كل دولة عربية إلى تبنى برنامج طموح للتنمية يقوم على أساس التنمية المستقلة والاكتفاء الذاتى، وإلى جانب استحالة تحقيق طموحات الاكتفاء الذاتى حتى الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية كان لهذه البرامج اخطاء واضحة - إذ تكشف قوائم المشروعات العربية الكبرى التى تمت على المستوى القطرى درجة عالية من التكرار والتضارب ويشمل ذلك مشروعات الاسمده والبتروكيماويات والحديد والصلب والالمونيوم وهكذا يتأكد الانفصال السياسى بانفصال اقتصادى وقد انعكس هذا فى تدنى حجم التجارة العربية البينية إلى أقل من 8٪ من مجموع التجارة العربية مع العالم الخارجى، وقد نتج عن ذلك ظهور صناعات ضعيفة وغير مؤهلة للصمود امام المنافسة.

ونتج عن غياب التنسيق بين السياسات الصناعية العربية وعن فقر التخطيط فى تلك الدول والاسراف فى إعطاء المزايا والقروض أن تكررت كثير من المشروعات بشكل أثر بالسالب فى حجم استغلال الطاقات الانتاجية الجدية وارباحها أدى تراجع اسعار البترول ابتداء من عام 1982 وما تبعه من انخفاض الانفاق العام والخاص فى معظم الدول العربية البترولية إلى زيادة هذه الخسائر كما اثرت ازمة الاحتلال العراقى للكويت بشكل عنيف فى مستقبل الصناعة فى دول الخليج وبالذات فى الكويت والعراق.

وفى الدول العربية ذات الخبرة الصناعية الأطول - مثل مصر والمغرب وسوريا - تعانى الصناعة من مشاكل متفاوتة يرجع جزء كبير منها إلى مشاكل إدارية وأخرى تنسب إلى القيود الحكومية والبيروقراطية - هذا إلى جانب صعوبات شديدة فى التمويل يرجع بعضها إلى برامج التقشف المالى وإلى إحجام البنوك التجارية عن الاقراض الصناعى.

وأكدت إحدى الدراسات أنه على الرغم من المعوقات التى تواجه الجهود المبذولة لتحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادى العربى إلا أنه لا يجب تجاهل عناصر القوة التى يمكن أن تضمن نجاح ذلك التكامل حيث إن الاقتصاد العربى اليوم يتمتع بتنوع كبير فى الموارد الطبيعية والموقع الجغرافى والمناخ والموارد المالية، وهناك قطاع صناعى نشط يتوثب للانطلاق فى سوق آمن إلى حد كبير كما أن المنطقة العربية تتميز بشعب متجانس يزيد على مائتين وأربعين مليون نسمة ويتمتع بمستويات دخل متوسطة أو عالية، ويتكون معظمه من الشباب هذا إلى جانب الاحتياطات المالية الضخمة التى تمتلكها الحكومات والافراد حتى بعد خصم المديونيات الخارجية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩١٤
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

السند القانونى

فرضت تطورات نظام التجارة العالمية نفسها على نمط العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبعضها البعض، ولم يعد نمط العلاقات القائم والذى يحابى العلاقات الثنائية على حساب العلاقات متعددة الاطراف قادراً على التعامل مع هذه التطورات خاصة أن نمط العلاقات الثنائية لم يعد مستجيبا لمتطلبات الجات كآلية للاستثناء من حكم الدولة الأولى بالرعاية.

وقد وجدت الدول العربية وبشكل خاص الدول العربية الاعضاء فى الجات أن مصالحها الاقتصادية الوطنية معرضة للمخاطر بفعل التحرير العالمى للسوق السلعية واسواق رأس المال وهى لم تصل بعد إلى درجة من التطور الاقتصادى يسمح لشركاتها بالمنافسة فى اسواقها الوطنية أو فى الاسواق العالمية.

كما تأثرت الدول العربية التى تربطها اتفاقات تعاون مع السوق الأوروبية المشتركة وهى السوق الرئيسية للدول العربية بالتطورات الحاصلة فى نمط العلاقات الاقتصادية مع السوق الأوروبية الناتجة من إلغاء نظام المزايا التفضيلية الممنوحة من جانب واحد.

وقد تزامنت هذه التطورات الدولية مع تطورات اقتصادية على مستوى الدول العربية حيث تبنت العديد من الدول العربية برامج اصلاح اقتصادية وهيكلية باتجاه تحرير هياكل الاسعار ونظم تجارتها الخارجية وفتح المجال امام الية السوق بدلا من التوجيه الإدارى وتقليص دور الدولة فى الحياة الاقتصادية مع إعطاء المجال لحرية عمل القطاع الخاص.

وقد تضافرت هذه العوامل وأدت إلى إعادة التفكير فى نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية حيث أكدت دراسات أخيرة على ضرورة التحرك بشكل جدى نحو اقامة منطقة تجارة حرة بين أى مجموعة من الدول العربية غير أن ذلك سيتطلب توافر عدة شروط جوهرية : أهمية توافر الإرادة السياسية

حيث لا يمكن إقامة منطقة تجارة حرة عربية دون قرار سياسي تتخذه الدول الراغبة فى عضوية المنطقة وتعد عملية التكامل الاقتصادى عملية سياسية واقتصادية فى آن معا ووجود القرار السياسي شرط ضرورى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية وقد صدر القرار السياسى لإقامة هذه المنطقة على مستوى ملوك ورؤساء الدول العربية وعلى مستوى وزراء الخارجية ووزراء المال والاقتصاد فى الدول العربية، وبالتالى فإن الإرادة السياسية قد توافرت لإقامة هذه المنطقة بين الدول العربية.

ولا يعنى إقامة منطقة التجارة الحرة إلى التنازل عن جزء من السيادة الوطنية إذ أن كل دولة تحتفظ بسياساتها الاقتصادية والجمركية والتجارية وبالتالى فإن ذريعة السيادة الوطنية غير مبررة عند مستوى منطقة التجارة الحرة وقد سهل ذلك عملية اتخاذ القرار السياسى لإقامة هذه المنطقة وعندما يستكمل بناء منطقة التجارة الحرة وتبدأ الرغبة فى تحقيق مرحلة أعلى من التكامل الاقتصادى يصبح التنازل عن جزء من السيادة الوطنية مطلبا لبناء تلك المرحلة من التكامل، ولابد أيضا من توافر السند القانونى لإقامة منطقة التجارة الحرة.

وكان قد تم الاستناد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية المعقودة فى إطار جامعة الدول العربية سنة 1981 كإطار قانونى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية حيث تضمنت الاتفاقية خاصة مادتها السادسة أحكاما تنشىء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الاعضاء فيها وإن لم تنص صراحة على مسماها وحتى يتم تجاوز هذا النقص فى الاتفاقية ودون الدخول فى خضم التعديلات واجراءاتها المعقدة والطويلة تم الاتفاق بين الدول العربية على وضع برنامج زمنى.

لتفعيل الاتفاقية وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ويكون ملزما للدول الاعضاء فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بعد مرور شهر من تاريخ اقرارة من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وبالتالى فإن الدول العربية الاعضاء فى الاتفاقية هم اعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية وملتزمة بتنفيذ البرنامج والدول غير الاعضاء عليها أولا، الانضمام إلى الاتفاقية كى تصبح طرفا فى منطقة التجارة الحرة العربية وتلتزم بتطبيق البرنامج ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية حال تطبيقها بشكل كامل تنشىء اتحادا جمركيا بين الدول العربية.

وحول البرنامج الزمنى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية:

يعتبر البرنامج الزمنى ضرورة اساسية للاعتراف الدولى باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية كإطار لتجمع اقليمى عربى يمكن للدول العربية أن تتبادل المزايا فى اطاره دون أن تكون ملزمة بتعميم تلك المزايا إلى دول غير عربية وفقا لحكم الدولة الأولى بالرعاية الذى تنص عليه اتفاقية الجات.

إعداد

أحمد صفى الدين

نجلاء الرفاعى

ماجد رشاد

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادى	رقم العــــدد : ٢٩١٤
المصـــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٨/٢٣

لقد أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كمنهج لإقامتها خلال برنامج زمنى مدته عشر سنوات، ويتم التخفيض بنسبة 10٪ سنويا على جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ الوطنى، كما يلغى البرنامج التنفيذى جميع القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية المتبادلة مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية وستتم معالجة تلك القيود بتحويلها إلى رسوم جمركية يتم تصفيتها خلال مدة البرنامج الزمنى.

وعالج البرنامج بعض القضايا التى كانت مثارا للجدل بين الدول العربية خلال مرحلة الاعداد مثل قضية مواسم الانتاج الزراعية.

وحول المزايا التى يمكن تحقيقها من خلال منطقة التجارة الحرة العربية فقد أكدت الدراسات أن تلك المنطقة ستوفر امكانات تصديرية جديدة للسلع الزراعية والصناعية العربية بما يعادل 65 مليار دولار أمريكى وإذا كان معدل نمو الصادرات للسلع الصناعية والزراعية حوالى 7٪ فإن الامكانية التصديرية الجديدة التى توفرها منطقة التجارة الحرة العربية فى السنة سيصل إلى حوالى 80 مليار دولار أمريكى وإذا استطاعت الدول العربية أن تزيد من امكاناتها التصديرية بما يعادل 10٪ من السوق المتاحة امامها خلال السنة الأولى من تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية فإن ذلك يعنى زيادة فى قيمة صادرتها البينية بحوالى 8 مليارات دولار أمريكى سنة 1998.

وقد لخصت الدراسات أهم الأهداف من اقامة منطقة التجارة الحرة هو زيادة نسبة التبادل التجارى بين الدول الاعضاء فيها لا يعبر عن أهمية الحقيقة لعملية التكامل الاقتصادى إذ أن الهدف الرئيسى هو تعظيم المصالح الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادى للدول الاعضاء التى يحول ضيق السوق دون تحقيق اهدافها الاقتصادية وذلك بإزالة الحواجز أمام المبادلات التجارية فيما بينها والتى تكون وصلت إلى درجة تصبح فيها هذه الحواجز عائقا أمام النمو الاقتصادى لتلك الدول وتعظيم مصالحها الاقتصادية، ويصبح مطلب تحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها ضرورة اقتصادية لتوسيع السوق امام انتاجها السلعى ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصص الانتاجى وفق المزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة عضو فى منطقة التجارة الحرة.

ومن الشائع القول إن نسبة التجارة العربية البينية لا تتجاوز 10٪ من إجمالى التجارة العربية الخارجية فى أفضل حالاتها وفى ظل هذه النسبة تظهر مدى أهمية الاسراع فى اقامة منطقة تجارة حرة عربية.

الموضوع الرئيسي :	[illegible] العربي	اسم كاتب المقال :	احمد صفي الدين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩١٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

تعد عملية التكامل الاقتصادى فى جوهرها هى اعادة تخصيص الموارد وفقا لمستويات التطور الاقتصادى بين الدول العربية الاعضاء فى التكامل ويتم التخصيص لصالح الطرف الاكثرتطورا، اى ان الدول الاكثر تطورا تجنى مكاسب اكبر من عملية التكامل الاقتصادى، وهذا يجعل الدول الاقل تطورا تعزف عن الدخول فى التجمع، مالم ينص على معاملة خاصة للدول الاقل تطورا فى مجموعة التكامل او تحدد لها برامج تنمية اقتصادية تتحمل جزءاً من تكاليف الدول الاكثر استفادة من عملية التكامل الاقتصادى وهذا ما تم فى اطار السوق الاوروبية المشتركة.



واذا تم اخذ متوسط دخل الفرد كمؤشر على مستوى التطور الاقتصادى وفق ما تتبعه فان الارقام تشير الى تباين كبير فى مستويات الدخل الفردى بين الدول العربية (بنسبة 40:1) وهذا لن يكون فى صالح عملية التكامل الاقتصادى واقامة منطقة التجارة الحرة العربية ومستوى الدخل الفردى لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى التطور الاقتصادى بينما العكس صحيح، اى ان ارتفاع مستوى التطور الاقتصادى ينتج عنه ارتفاع مستوى الدخل الفردى والعاملان المتحكمان فى التطور الاقتصادى هما التراكم الراسمالى والتطور التكنولوجي والبحث العلمى تتوزع مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب. وما قامت به السوق الاوروبية المشتركة عندما خصصت استثمارات كبيرة لتطوير الاقتصادين الاسبانى والبرتغالى يندرج فى هذا الاطار.

وعندما نطبق المفهوم السابق على الدول العربية نجد ان العامل الاول: المتمثل فى التطور الاقتصادى وهو التراكم الراسمالى تتقارب مستوياته فيما بين الدول العربية. حيث يتراوح معدل الاستثمار فى الدول العربية ما بين 20٪ ـ 35٪ باستثناء السودان والكويت وليبيا التى يقل فيها المعدل عن 20٪ ومن الملاحظ ان الدول العربية التى ترتفع فيها نسبة الاستثمار الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى ترتفع فيها ايضا نسبة الصادرات الصناعية والى صادراتها الاجمالية وبالتالى يمكن ان تعكس النسبة الاخيرة اهمية التراكم الرأسمالى فى الدول العربية وهناك العامل الثانى وراء التطور الاقتصادى وهو الانفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. والدول العربية يقل انفاقها فى هذا المجال عن 5٪ عن الناتج المحلى.

بالتالى فان الدول العربية لا تتباعد فيما بينها من حيث مستوى تطور البحث العلمى والتكنولوجى، وقد اكدت معظم الدراسات الاخيرة على ان غالبية الدول العربية متقاربة فى مستوى تطورها الاقتصادى وان تفاوت مستوى الدخل الفردى فيما بينها لا يعكس تفاوتا فى مستوى التطور الاقتصادى. وسيكون ذلك عاملا مساعدا فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية. اما ما يتعلق بتفاوت مستويات الدخل، فان ذلك يشير الى تنوع فى انماط الاستهلاك بين الدول العربية مما يخلق معه تنوعا فى الطلب للسلع العربية، وهذا يعطى ميزة اضافية لصالح اقامة منطقة التجارة الحرة العربية والتى ستؤدى الى توسيع قاعدة نمط الاستهلاك وفتح مجالات جديدة للطلب على السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التى يصبح بالامكان انتاجها، باحجام اقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة العربية.

ولاشك فى ان هناك جهوداً بذلت خلال السنوات الاخيرة من جانب الدول العربية لتنظيم وتسهيل مسيرة التكامل الاقتصادى لتحقيق توازن افضل للاقتصاديات العربية فى علاقتها الاقتصادية والخارجية وتحسين موقعها فى النظام الاقتصادى العالمى.

إعداد

أحمد صفي الدين

نجلاء الرفاعي

ماجد رشاد

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــدد :	٢٩١٤
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٨/٢٣

ومن هنا فان تعزيز التكامل الاقتصادى العربى يعتبر الخطوة الاولى الاساسية على طريق الوحدة العربية. فالوحدة الاقتصادية هى الاساس للوحدة السياسية العربية لان الدول العربية تترابط فى وحدة متصلة من الارض وفى رقعة تتميز بمركزها الاستراتيجى المتمركز بين الشرق والغرب ويجمعها تاريخ مشترك ولغة مصر واحد. وقد تبنى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا المدخل منذ دورته التاسعة والاربعين فأكد على ضرورة التكتل والتعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء على ان تنتهى هذه التكتلات الى مرحلة التكامل الاقتصادى، والتى تصبح بمقتضاه اقتصاديات الدول الاعضاء اقتصادا واحدا ينبثق عنه قيام سوق عربية مشتركة لمواجهة الكيانات الاقتصادية الدولية التى يسيطر عليها غير العرب.

ومن اهم الاسس الفلسفية وراء فكرة السوق العربية المشتركة هو ان ذلك السوق يمثل ضرورة عربية لمواجهة سلبيات الجات مما يستوجب بروزها فى التعامل مع العالم ككتلة اقتصادية واحدة.كما ان هذا السوق يؤكد حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.

ويحقق حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والعربية.

تقنين حرية العمل والاستخدام والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادى، وحرية التملك.

كما يساهم فى ابراز اهمية حرية ممارسة النشاط الاقتصادى مع مراعاة عدم الاضرار بمصالح بعض بلدان الاطراف المتعاقدة فى هذه المرحلة.

وتساهم فكرة السوق العربية والمشتركة فى تحرير الاقتصاد العربى من القيود الخارجية والتدخلات الاجنبية.

والحفاظ على ثروات الدول العربية المتعددة المتنوعة مثل الثروات الطبيعية والمالية والبشرية، الامر الذى يدعم فى النهاية استقرار العلاقات الاقتصادية العربية.

وتساهم السوق المشتركة فى حل مشاكل التمويل التى تعانى منها بعض المشروعات العربية والاستفادة من مزايا الانتاج كبير الحجم. كما ان ذلك سيؤدى الى ارساء نظام عربى لتبادل الاموال والتكنولوجيا الصناعية الحديثة، وهو من اهم مقومات التعاون الاقتصادى الاقليمى عموما وبين الدول العربية خصوصا.

ولا شك ان نجاح الدول العربية فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية واستكمال انضمام باقى الدول العربية الى المنطقة فى ظل جهود الدول العربية لاقامة السوق العربية المشتركة سيحقق فى القريب للاجيال القادمة على الاكثر اقامة السوق المشتركة للدول العربية لتقف فى مواجهة التكتلات الاقتصادية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	وجدى محمود حسين
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٦٥٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٤

الاقتصاد العربي وتحديات العصر

من الاحلام مايعد ضربا من الخيال او مجرد امانى وردية لا يمثل تحققها ضرورة ملحة أو مطلبا اساسيا حيويا. وليس امل قيام السوق العربية المشتركة فيما اعتقد، من قبيل تلك الامانى والاحلام فالواقع الذي نعيشه وتطور احوال العالم من حولنا اصبح يفرض حتمية وضع هذا الامل موضع التنفيذ والاعداد الفورى والتخطيط له عن قناعة تامة مع التعجيل بذلك كواجب وكمسئولية مشتركة وان شئنا ان نحفظ لبلدان وطننا العربى موقعا ملموسا على خريطة العالم وعلاقاته الدولية، فضلا عن كياننا المعيشى فى المستوى اللائق الكريم.

د. وجدى محمود حسين

استاذ الاقتصاد بجامعة المنصور

واعلم ان ارادتنا المنفردة فى مصر كواحدة من بلدان العالم العربى، لن تقيم للسوق المشتركة المأمولة قائمتها، بل هى مشتركة في ميلادها بالعمل المشترك وفيما تكفله من مصالح حقيقية مشتركة. ومع ذلك فلمصر مبادرتها الضرورية لدفع هذا المشروع الحيوى من منطلقات ثلاث: **اولها**: الدور الريادى لمصر تاريخيا وحضاريا على مستوى العالم العربى وما اضحى لكلمتها وتوجهاتها من مصداقية في هذا الميدان

وثانيها ما يوليه الرئيس مبارك في هذه الاونة ومنذ سنوات من اهتمام وقناعة بالغة ببعث مشروع السوق العربية المشتركة ليشق طريقه على ارض الواقع، ويأمل كاتب هذه السطور ان تكون فترة الولاية الجديدة للرئيس محمد حسنى مبارك وبرغم جسامة المهام التى اعلنها سيادته كبرنامج عمل حافل وشامل ومتوثب على رأس انجازاتها المرتقبة انجاح جهود انشاء تلك السوق المنشودة. و

ثالثها: ما اصبحت تمليه حقائق العصر الذى نعيشه من جيد الاتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة الدولية واطلاق قوى المنافسة فى الانتاج والتبادل مما لم يعد فيه مكان لمتخلف عن سباق ذلك التنافس الحاد والمتسارع سواء لتقنيات الانتاج المتطور او الاساليب ونظم التسويق العصرية وهو مايقوم على امكانات ضخمة الحجم والقوة تمارسها دول العالم الان. فى شكل تكتلات عملاقة واتحادات منتجين ومؤسسات دولية النشاط مهيمنة تقنيا وتنظيميا وتمويليا ، وتفرض تلك المنطلقات على بلدان العالم العربى ان تعمل باصرار على انجاز مايلى:

■ اعتبار مطلب قيام السوق العربية المشتركة ـ وليس مجرد مناطق تجارة حرة ـ مطلبا شعبيا توثقه وترعاه وتصر عليه الشعوب العربية بكل مستوياتها البرلمانية والمحلية والنقابية ومؤسسات العمل الاهلى، قبل ان تتبناها الحكومات او الحكام ولعل من قبيل ذلك ما اجمع عليه مؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هذا الشهر من دراسة دور الاتحاد البرلمانى العربى فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة ليس فقط كسياج واق للاقتصاد العربى بل كدعامة اساسية لنهضة الكيان السياسى والحضارى للوطن العربي وعلى اجهزة الاعلام بكل فعالياتها ان تدفع بالوعى العام للشعوب العربية للقيام بدوره الرقابى المتحضر فى هذا السبيل.

■ الاسراع بتوفير اسباب القوة لامكاناتنا ومواردنا الاقتصادية عن طريق حصرها وتجميعها وتعبئتها فى شكل كيانات كبيرة تأخذ مكانها فى هذا العصر عصر التكتلات والاتحادات والمؤسسات العملاقة عابرة القارات في مجالات التمويل القوى والتقنيات المتطورة ونظم التسويق الدولي المكتسحة حيث لم يعد البقاء الا للاصلح والاقوى فى هذا الصراع التنافسى العاصف.

■ واذا كان فى الاعداد والتنسيق اللازمين لبدء العمل الكبير، ما يتطلب جهود دائبة مضنية فى مجالات التخطيط الاقتصادى والسياسات المالية «خاصة الجمركية والاستيرادية» واستراتيجيات الانتاج «وخاصة التصنيع» ومايحتاج وقتا وتهيئة فلا باس من الترجمة الفورية لكل جهود التعاون الاقتصادية العربى الثنائي والاقليمي لتصب فى شكل مشروعات انتاج مشتركة لما يحتله اسلوب المشروعات المشتركة من اهمية بالغة كمرحلة تمهيدية واساسية لانطلاق استخدام الموارد العربية فى ترشيد يخدم الهدف النهائى للسوق العربية المنشودة.

■ واذا كان الوضع السياسى العربى قد حقق بعض التقدم فى الميزان الدولي فانه يبقى الكثير والكثير ليكون للوطن العربى موقعه المؤثر واللائق بامكاناته وموقعه الجغرافى وتراثه الحضارى ، وكل ذلك لن يتأتى الا ومن خلفه دعم قوى من واقع اقتصادى متين متماسك يجرى فيه استخدام موارده المتاحة على اكفأ وجه وتستغل فيه المزايا النسبية للبلدان العربية افضل استغلال وتدار فيه عجلة الاقتصاد بأسلوب العصر تنظيما وتنسيقا وتكاملا، ويجارى فيه الانتاج السلعى والخدمى احدث منجزات العلم والتقنيات الفنية المتطورة. ويوثقة هذا المزيج جميعه هو التكامل الاقتصادى القوى فى اطار سوق عربية مشتركة تضم اجهزة ومؤسسات ضخمة قادرة لا يقوى عليها الجهد والامكانات الفردية لكل قطر عربى على حدة فى مواجهة الواقع الدولى الجديد المشار اليه انفا. فاقتصاد فتى صادق هو الاساس المتين لوجود سياسى فاعل فى هذا الزمن الذى لا مكان فيه لكيانات ضعيفة متهالكة ولا جدوى فيه للشعارات والامانى ولا حتى للتمسح بالمثل ومبادىء العدالة والنظام الدولى والسلام.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	وجدى محمود حسين
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٦٥٣
المصـــــــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٤

و حتى فرصة الافادة من تسهيلات ومزايا المرحلة الانتقالية للمشاركة في تحرير التجارة العالمية وفقا لتطورات الجات واتفاقات ارجواى مما يستند الى استثناء الدول النامية من بعض احكام الاتفاقيات المذكورة تقديرا لظروفها الخاصة ولفترات محدودة تنظمها النصوص حتى هذه الفرصة ينبغي استغلالها جماعيا من جانب الدول العربية وفى اطار من التنسيق والتكامل وتعزيز ثقلها في المساومة سواء فى مواجهة منظمة التجارة الدولية او جهود التعاون الاقليمي كاتفاق الشراكة الاوروبية. اتمنى من حكومة د. عبيد التى بادر رئيسها الدكتور عاطف عبيد باعلان العزم على وضع كل التوجهات المحورية للسيد رئيس الجمهورية فى اطار مبرمج يكون موضع متابعة دورية مستمرة بان يكون طموح الرئيس المتكرر لبعث مشروع السوق العربية المشتركة فى مقدمة البرامج والانجازات التى يمكن ان تكلل هذه المرحلة الهامة من تاريخ نهضتنا ونهضة امتنا مع مطلع الالفية الجديدة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	١٦٥٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٤

نحو وحدة نقدية عربية

بعد ان نجحت اوروبا في تطبيق المرحلة الاهم من وحدتها النقدية وهي اعتماد العملة المشتركة الواحدة فلابد لنا ان نسأل انفسنا لماذا لا يمكن للدول العربية ان تنجح هي ايضا في ذلك؟ فهل الموانع نفسية ام سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية ام انها عائدة لاسباب اخرى داخلية او خارجية؟ ونذكر هنا ان العديد من دول امريكا اللاتينية وفي مقدمتها الارجنتين يدرس اعتماد الدولار الامريكي كبديل لعملته الوطنية ولم لا؟ ان فوائد العملة المشتركة الواحدة كبيرة ويأتي في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي المشجع للتبادلين المالي والتجاري.

فوائدها الاهم هي توسيع الاسواق وزيادة فرص الاستثمار بل تحقيق الازدهار الاقتصادي الداعم للاستقرارين السياسي والاجتماعي. فاوروبا طبعا لم تحق وحدتها النقدية بسهولة وبسرعة بل مرت بمراحل انتقالية متعددة وصعبة دامت عشرات السنين.

بقلم الدكتور **لويس حبيقة**

ولم تكن هذه المرة الاولى التي تتحقق فيه وحدات اقليمية نقدية بل ان اوروبا استفادت من تجارب الوحدات السابقة لتحدد اطر وقواعد وقوانين وحدتها الحالية. فالوحدة النقدية الايطالية لسنة ١٨٦٢ واللاتينية لسنة ١٨٦٥ والالمانية لسنة ١٨٧١ كما الاسكندينافية لسنة ١٨٧٢ شكلت بعض الامثلة والدروس التي اعتمدت عليها الوحدة الحالية. فالوحدة اللاتينية التي عملت بين سنتي ١٨٦٥ و ١٩٢٦ كانت تضم فرنسا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان وكانت مرنة جدا ولكنها فشلت. ان تاسيس المصرف المركزي الاوروبي واعتماد اتفاقية ماستريخت للاستقرار الاقتصادي ليستا الا نتيجة للتجارب الكبيرة التي مرت بها اوروبا في القرن التاسع عشر. ان نجاح الانتقال من القوانين الوطنية الى الاقليمية المشتركة يتطلب وعيا شعبيا كبيرا يدعم التخلي الرسمي عن العديد من العوامل التي تساهم في تحديد الهوية الوطنية الشعبية في مقدمتها العملة الوطنية.

فماهي الشروط الضرورية لتحقيق وحدة نقدية ناجحة وهل هي متوافرة اليوم في العالم العربي؟

اولا: تقارب الانظمة النقدية الوطنية اي قوانين متشابهة للنقد والتسليف ومصارف مركزية مستقلة فالدول الاوروبية اعتمدت الاستقلالية نقلا عن المصرف الالماني او البوناسبانك والدول التي لم تكن مصارفها مستقلة ضمن الدولة اعطتها هذه الاستقلالية تماما كما فعلت فرنسا منذ اربع سنوات فهل المصارف المركزية العربية مستقلة ام انها تنفذ تعليمات واوامر السلطة التنفيذية كاية مؤسسة حكومية اخرى. بعض هذه المصارف مستقل كالمصرف اللبناني وبعضه مرتبط كليا بالدولة والبعض الاخر يقع على درجات مختلفة بين الاستقلالية والارتباط الكامل كما ان قوانين النقد والتسليف المثبتة للاقتصاد الحر وللسرية المصرفية غائبة تماما في بعض الدول العربية وموجودة بخجل او جزئيا في بعضها الاخر ومطبقة بشكل جيد عند مجموعة متزايدة واعية تماما لمصالحها ومتابعة للتطورات النقدية العالمية.

ثانيا : تقارب او تشابه قوانين ومؤسسات العمل بين الدول المرشحة للانضمام الى الوحدة فهذا يساعد ليس فقط في استيعاب البطالة عن العمل انما يزيد ايضا من امكانية المصرف المركزي المشترك في تجنب حدوث تضخم قوي. فالوحدة النقدية الناجحة هي التي تسمح بالتنقل بحرية بين دولها للعمل دون الحصول على اذن او ترخيص او تاشيرة لذلك. فهذا يساهم في تقريب الاسعار والاجور بين هذه الدول مما يساهم في تعميم الانماء المتوازن على كل الاقطار العربية. فالدول العربية تعتمد حاليا قوانين عمل مختلفة ومتباينة تماما وبمجملها لا تحد فقط من امكانية الانتقال للعمل لغير مواطنيها بل تحد ايضا من امكانية تنقلهم للسياحة او للزيارة البريئة اي زيارة الاقرباء والاصحاب فاين نحن مما وصلت اليه منذ سنوات اوروبا وامريكا اللاتينية واسيا وحتى بعض دول افريقيا السوداء.

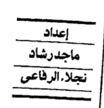
ثالثا: اهمية التبادل التجاري والمالي فيما بين الدول الاعضاء في الوحدة نسبة لمجموع التبادل الخارجي. فالدول العربية تتبادل بمجملها اكثر مع العالم الخارجي من تبادلها مع نفسها وهذا عائد الى عدم توافر السلع والخدمات التي تحتاج اليها كميا ونوعيا في داخلها: ان ضعف هذا التبادل عائد ايضا الي انعدام الثقة بجودة المنتجات العربية فيما بين مواطني هذه الدول. فالاسباب هي في جانب مهم منها نفسية اكثر منها عقلية او مادية كما ان ضعف انتقال الاموال بين الدول العربية عائد الى حواجز اصطناعية تضعها بعض حكومات هذه الدول تجنبا لخضات سياسية او اجتماعية يمكن ان تفتعلها هذه الاموال. فزيادة التبادل التجاري والمالي بين الدول العربية يعتمد على تطوير الانتاج وتنويعه وعلى الغاء الحواجز التي تؤخر النمو الاقتصادي العام.

رابعا: تقريب الانظمة والتشريعات المالية بحيث لا تكون هنالك افضليات ضرائبية واضحة وكبيرة بين دولة اخرى. فاوروبا لم تعالج هذه الموضوع وابقت على انظمتها الضرائبية الوطنية وعلى حرية كل دولة في تقرير سياستها المالية شرط ان تبقي عجز الموازنة ضمن ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي والدين العام اقل من ٦٠٪ من الناتج نفسه. وبالرغم من تشابه الهيكليات الضرائبية فيما بين الدول الاوروبية اي الاعتماد كثيرا على الضرائب المباشرة، الا ان الثقل الضرائبي مختلف تماما فيما بينها ويعطي افضليات لدول معينة تعتمد نسبا منخفضة خاصة علي ارباح الشركات. فما العمل وهل هناك ضرورة، كما يطالب الوزير الالماني لافونتين الفرنسي ستراوس - كان في توحيد الانظمة الضرائبية او على الاقل التنسيق بين السلطات الوطنية في كل جوانب السياسة المالية. فالاوروبيون معظمهم وخصوصا قطاعات الاعمال يرفضون ذلك لاستفادتهم من فوارق الانظمة والنسب الضرائبية الوطنية. من ناحية الانظمة الضرائبية العربية فهي ايضا مختلفة تماما فيما بينها فهنالك من لا يفرض ضرائب مباشرة على الدخل والارباح ومنها من يفعل ذلك بنسب وهيكليات مختلفة، كما ان مجملها يتكل على الضرائب غير المباشرة الصعوبة تحصيل الاخرى المباشرة فالتقارب او التجانس فيما بين الانظمة الضرائبية مفضل بل ضروري لتفادي الوقوع في المازق الاوروبي الحالي والذي يحصل عند بداية تطبيق الوحدة النقدية.

ان تحقيق الوحدة النقدية العربية يمكن ان يكون حلما الان وحقيقة في المستقبل ويتطلب الكثير من الجهد والعمل التشريعي المشترك والتطوير المؤسساتي والمهم ان تبدا هذه الوحدة في مكان ما وفي شكل ما والدول المرشحة لذلك هي الدول الخليجية المعتمدة لاقتصاديات متشابهة في نواح انتاجية وتشريعية عديدة ، ان انخفاض سعر النفط يمكن ان يشكل الحافز الرئيسي لهذه الوحدة بحيث تتوسع الاسواق الداخلية اكثر ويتم تنسيق السياسات الاقتصادية بشكل فاعل وكامل اكثر «ان الحاجة هي فعلا ام الاختراع» اما الدول المرشحة الاخرى لبدء مغامرة الوحدة النقدية فهي دول المشرق العربي اى لبنان وسوريا والاردن بحيث تشكل النواة الصالحة لذلك واخيرا لا يمكن لاية وحدة نقدية او غيرها اذا لم تحصل على التأييد الشعبي لذلك ، فوحدات نقدية كثيرة تاسست كما ذكرنا في القرون الماضية وزالت من الوجود ، ان اوروبا لم تصل الى حيث هي الا بعد استفتاءات شعبية وحملات اعلامية واعلانية كبيرة دامت عقودا في كل دولها. فلنبدأ اليوم قبل الغد بتفسير فوائد توسيع الاسواق للمواطنين العرب ثم نعرض عليهم اشكال الوحدة لاختيار الانسب والافضل للاجيال الحالية والمستقبلية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٦





التطورات الاقتصادية المتلاحقة التى يشهدها العالم من حولنا والتى أدت إلى ازالة الحواجز امام حركة الاستثمارات والسلع بين الاسواق الدولية اكدت اهمية اسراع الدول العربية إلى اتخاذ الخطوات الملائمة لتشجيع الاستثمارات على دخول اسواقها فيما بينها من خلال التعاون فى منح الحوافز وتنسيق السياسات الضريبية لتجنب الازدواج الضريبى بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتطوير الاتفاقيات الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات بين الدول العربية كخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادى العربى المنشود.وقد أكدت الدراسات الأخيرة على ضرورة تحديث الاتفاقات الموقعة فى اطار جامعة الدول العربية والمعنية بحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبى وذلك بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومقتضيات الوحدة الاقتصادية العربية خاصة أن هناك اختلافا كبيرا بين الوضع الاقتصادى الدولى الذى صدرت فى ظله هذه الاتفاقيات والوضع الاقتصادى فى عصر التكتلات.



تعتبر الحاجة الى تشجيع الاستثمارات وحمايتها امرا ضروريا بالنسبة للدول المصدرة لراس المال او الدول المستوردة له فالدول المصدرة لرأسمال المال يهمها ان تكفل الحماية القانونية الشاملة لرؤوس اموالها فى الدول التى سينتقل اليها رأس المال وفى الوقت ذاته فان الدول المستوردة لراس المال يهمها توفير هذه الحماية حتى لايتردد رأس المال فى الانتقال من دولته الى الدول المستوردة مع ماقد يتعرض له من مخاطر نتيجة لذلك كان ولابد ان تلجأ الدول المستوردة لرأس المال وغالبيتها من الدول النامية ومن بينها بالطبع العربية الى تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية لتمويل خطط الانتاج اللازمة لسد احتياجات المواطنين وذلك نتيجة لانخفاض حجم المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة اليها وبعد ان اثبتت سياسة لجوء الدول الى الاقتراض من الداخل او من الخارج عدم كفايتها فى تحقيق اهداف التنمية علاوة على تفاقم مشكلة المديونية ونتيجة لذلك تهتم تشريعات هذه الدول بالعمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية عن طريق منح التسهيلات والمزايا التى تكفل بتوفير الحماية اللازمة لاموال تلك المشروعات ضد المصادرة او التاميم او مانحو ذلك من الاجراءات الاستثنائية اليها بعض الحكومات بدافع من الوطنية واعادة تصدير المال المستثمر ارباحه الى الخارج ومنع العديد من الحوافز الضريبية لتلك المشروعات ومن بينها ازالة ماقد يتعرض له رأس المال المستثمر او عوائق ضريبية وضخ رؤوس الاموال المستثمرة الاعفاءات او التخفيضات الضريبية المناسبة والقضاء على الازدواج الضريبى الدولى الذى قد تتعرض له رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة نتيجة فرض الضريبة على نفس الدخل او التعامل فى كل من الدولتين المصدرة والمستوردة لرأس المال ويتم ذلك عن طريق اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبى الدولى وتشجيع المشروعات الاجنبية على اعادة استثمار ارباحها وذلك باعفاء ماقد يعاد استثماره منها من الضرائب.

وعلى ذلك يمكن القول انه اذا كانت الضريبة تلعب دورا مهما فى تنظيم الاستثمار فان توفير الحماية القانونية اللازمة لراس المال هو السبيل الاهم لتهيئة مناخ الاستثمار.

وبالتالى فانه يمكن القول بان كلا من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى الدولى واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات هما وجهان متكاملان لعملة واحدة ولايمكن لدولة ما الاكتفاء باحدهما والاستغناء عن الاخر.

اذا كان الامر كذلك بالنسبة للدول النامية بصفة عامة فانه تبدو اهميته البالغة بالنسبة لنا كمجموعة دول عربية لما لذلك من اثر مباشر على تنمية الامة العربية فيقول د. عصمت عبدالكريم خليفة المستشار الاقتصادى بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية من دراسة له عن الاتفاقيات العربية لتشجيع الاستثمارات كخطوة على الطريق للوصول الى سوق عربية مشتركة انه فى سبيل تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية بعضها وبعض وتحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها الى وحدة اقتصادية عربية شاملة وقد ابرمت العديد من الاتفاقات الثنائية والجماعية بين الدول العربية لتشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبى الدولى.

فى هذا الخصوص ظهرت الاتفاقيات التالية منها اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية وقد صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 465 فى الدورة العادية الخامسة عشر بتاريخ 29 اغسطس 1970 بالموافقة عليها وعدلت المادتان الثالثة والسادسة منها بقرار المجلس رقم 642 فى الدورة العادية الثانية والعشرين بتاريخ 3 ديسمبر 1973 وهى اتفاقيات مازالت سارية بين الدول الاعضاء فى المجلس حتى تاريخه ولم يتم الغاؤها او ادخال اية تعديلات جديدة عليها منذ سنة 1973 وحتى الان.

والى جانب هذا ظهرت اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٦

للاستثمارات العربية وبين مواطنى الدول العربية الاخرى وقد وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 636 فى الدورة العادية الثالثة والعشرين بتاريخ 10 يونيه 74 ومازالت سارية المفعول بين الدول الاعضاء فى المجلس حتى تاريخه.

كما ظهرت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية وهى اتفاقية موقعة فى اطار جامعة الدول العربية ومازالت سارية المفعول بين دول الجامعة وكما تقول دراسة د. عصمت عبدالكريم ان الاتفاقيات العربية الثلاث سواء الموقعة فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية او جامعة الدول العربية فى حاجة الى اعادة نظر وضرورة تطويرها وتحديثها بما يتفق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومقتضيات الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

فهناك اختلاف كبير بين الوضع الاقتصادى الدولى الذى صدرت فى ظله هذه الاتفاقيات والوضع الاقتصادى الدولى الحالى فى عصر العولمة ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الضخمة فى كل القارات مما يؤكد حتمية تطوير تلك الاتفاقيات بما يتفق والمتغيرات الاقتصادية العالمية خاصة انها جميعها لم تتضمن من المزايا والضمانات التى يجب توافرها فى مثل هذه الاتفاقات ولهذا لم تؤد الاتفاقات المشار اليها الدول المنوط بها فى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار فى الدول العربية وجذب رؤوس الاموال المستثمرة اليها وزيادتها باستمرار بل ولم تنجح النجاح المطلوب فى تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية العربية حتى الان.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٦



2 تطوير الاتفاقيات

دعت دراسة للامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى اهمية تطوير وتحديث اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطنى الدول العربية الاخرى بحيث يتم تطوير الاتفاقيتين المذكورتين بما يتفق والمتغيرات الاقتصادية العالمية وقد تم فعلا تطوير الاتفاقية الاولى واصدار اتفاقية جديدة لتشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية وافق عليها المجلس بقرار رقم 1125/د 71 بتاريخ 7 يونيه 2000 وارسلت الاتفاقية الى الدول الاعضاء لاتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة للتصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ وجارى حاليا دراسة تطوير الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار فى اطار اللجنة الفرعية للاستثمار التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يقول د. عصمت عبد الكريم انه تم توقيع العشرات من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى الدولى. الثنائية بين جميع الدول العربية بعضها وبعض وقد اعتمدت كلها على نموذجى هيئة الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى ونصوصها تكاد تكون نمطية تم ترديدها فى الغالبية العظمى من الاتفاقات فيما عدا بعض الاتفاقات العربية الثنائية الحديثة التى اعتمدت على نموذج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعلى مستوى العمل العربى المشترك صدرت اتفاقيتان وكلتاهما صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

الاتفاقية الاولى اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 3 ديسمبر 1973 حيث صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 649 فى دورته العادية الثانية والعشرين بالموافقة على أتفاقية تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية وقد صدق على هذه الاتفاقيه سبع دول هى الاردن والامارات وسوريا والعراق وفلسطين ومصر واليمن وهذه الاتفاقية نافذة حتى الآن واهم مايلاحظ على هذه الاتفاقية انها قد صدرت بهدف تجنب الازدواج الضريبى بالنسبة للضرائب المفروضة على الدخل الناتج عن الاراضى الزراعية والعقارات المبنية والارباح الصناعية والتجارية وفوائد رؤوس الاموال من ديون وودائع وسندات وغيرها وكذلك الضرائب المفروضة على رأس المال وهى التركات والوصايا والهبات واغفلت الضرائب المفروضة على الشركات والضرائب المفروضة على ارباح المهن غير التجارية بطبيـ والتى لم تنتج عن مـ حرة، كما اغفلت تحديد النطاق الشخصى لتطبيق الاتفاقية والمعاملة الضريبية لمكافآت الاساتذة والمدرسين والذين يقومون بالعمل فى دولة عربية اخرى غير دولتهم الاصلية والمعاملة الضريبية للدخول الاخرى التى لم ترد فى الاتفاقية ولم تتضمن تحديدا دقيقا لمفهوم المقيم والمنشآة الدائمة كما لم تتضمن نصوصا قاطعة لتجنب الازدواج الضريبى بل تضمنت احكاما عامة مقصورة تخضع الغالبية العظمى من الدخول للضريبة من الدولتين معا، دولة المقيم ودولة تحقق الايراد وذلك ارضاء لجميع الاطراف وبهذه الاسباب ولان الاتفاقية قد مضى على صدورها ما يزيد على 26 عاما ولم تعد تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية كان ولابد من اعادة النظر فيها ومحاولة تطويرها وتحديثها. فصدرت توجيهات عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقرار رقم 1014 فى دورته رقم 61 بتاريخ 7 يونيه 1995 بتشكيل لجنة من خبراء الضرائب الحكوميين فى الدول اعضاء المجلس لاعداد مشروع اتفاقية نموذجية جديدة لتـ ...واج الضريبى ...هرب من الضرائب ...عة على الدخل ورأس ... الدول العربية تحل محل الاتفاقية المعمول بها حاليا. والموافق عليها بقرار المجلس رقم 1649/د 22 بتاريخ 3 ديسمبر 1973.

اما الاتفاقية الثانية فهى اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 3 ديسمبر 1997 وتهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق اهداف عديدة من بينها، تشجيع الاستثمار وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية عن طريق تجنب الازدواج الضريبى الدولى وفرض معاملة ضريبية خاصة لبعض الدخول تتميز عن المعاملة الضريبية الواردة فى التشريعات الوطنية للدول المتعاقدة والتعاون فى مجال تبادل المعلومات الضريبية بين الدول العربية لمكافحة التهرب الضريبى الدولى وعدم التمييز فى المعاملة الضريبية بين مواطنى الدول المتعاقدة فى الدول المتعاقدة الاخرى، لاتخل

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٦

احكام الاتفاقية بالمزايا التي تكون قد وردت في اتفاقية ثنائية او جماعية اخرى بين دول متعاقدة لتجنب الازدواج الضريبي كما تعتبر هذه الاتفاقية اول نموذج عربي دولي متكامل لاتفاقية نموذجية لتجنب الازدواج الضريبي يقف الى جانب نموذجي هيئة الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى ويمكن لاى دولة عربية اتخاذها اساسا للتفاوض عند ابرام اتفاقية ضريبية ثنائية مع غيرها من الدول وقد اتخذت بالفعل تلك الاتفاقية كنموذج اساسى عند التفاوض لابرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى بين كل من مصر والاردن ومصر وفلسطين ومصر واليمن ويمكن لاى دولة عربية اخرى من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية من غير الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الانضمام الى هذه الاتفاقية بعد تاريخ نفاذها عن طريق التصديق عليها وايداع وثيقة التصديق لدى الامانة لمجلس الوحدة الاقتصادية والعربية.

وتعتبر الاتفاقية خطوة مهمة في مجال التنسيق الضريبي بين الدول العربية وخطوة على الطريق ووحدة اقتصادية عربية شاملة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٦

3 المناخ الملائم

تؤكد الدراسات الاخيرة أنه نتيجة لانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية وما يترتب على ذلك من تدفق الاستثمارات وانتقال الاشخاص وتشعب العلاقات الضريبية للشخص الواحد فى أكثر من دولة عربية كان واجبا على الدول العربية تنظيم عملية تحصيل الضرائب والرسوم فيما بينها وبمراجعة المجهودات العربية فى هذا الخصوص تبين أنه قد صدرت اتفاقية عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت عنوان اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وافق عليها المجلس بقراره رقم 650 فى الدورة العادية الثانية والعشرين بتاريخ 3 ديسمبر 1973 وقد صادق عليها ست دول هى الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ومصر واليمن.

ونظرا لان هذه الاتفاقيةقد مضى عليها ما يقرب من 27 عاما دون تعديل ولم تعد تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومقتضيات السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية كما أنه لم يصدق عليها سوى 6 دول عربية فقط فى حين أن دول مجلس الوحدةالاقتصادية العربية حاليا عددها 11 دولة وقد نظمت الاتفاقية عملية تحصيل الضرائب فقط دون أن تشير إلى الرسوم المستحقة للخزانة العامة لاية دولة متعاقدة أو لخزائن الهيئات والمؤسسات العامة أو خزائن الوحدات الإدارية المحلية طبقا لقوانين الضرائب والرسوم رغم أهميتها وتعددها فى الدول العربية إضافة إلى ذلك فإن التنظيم الذى وضعته الاتفاقية لتحصيل وتوريد وتحويل المبالغ المحصلة بين الدول العربية فى حاجة إلى إعادة نظر وضرورة وتحديثه وتطويره بما يتفق والنظم الحديثة لتحصيل الضرائب والرسوم كما أنها لم تتضمن قيام الدولة المنية بتفويض الدولة المناسبة قانونا بتحصيل تلك المبالغ لحسابها بالطرق الودية أو الجبرية رغم ضرورته قانونا.

لذلك كان ولابد من إعادة النظر فى جميع مواد هذه الاتفاقية وتطويرها وتحديثها عن طريق إعداد اتفاقية جديدة شاملة لتحصيل الضرائب والرسوم تعرض على جميع الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للتصديق عليها إضافة إلى إعطاء الحق لجميع الدول الاعضاء فى جامعةالدول العربية من غيرالاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للانضمام إليها.

وعليه فقد صدرت اتفاقية التعاون فى تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصاديةالعربية. وارسلت الاتفاقية إلى الدول الاعضاء فور صدور قرار المجلس بالموافقة عليها لاتخاذ الاجراءات الدستورية للتصديق عليها تمهيدا لدخولها لحيز التنفيذ بتصديق ثلاث من الدول على الاقل، علما بأن الاتفاقية الحالية للتعاون فى تحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافقة عليها بقرار المجلس رقم 650/د22 بتاريخ 3 ديسمبر 1973 سيظل معمولا بها إلى أن ينتهى العمل بها اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الجديدة تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق مجموعة من المزايا تستهدف التنسيق فى مجال الضرائب والرسوم بجميع انواعها مباشرة أو غير مباشرة بين الدول الاعضاء فى المجلس التعاون فى تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة لإحدى الدول الاعضاء فى الدول الاعضاء الاخرى وتحويل المبالغ المحصلةإليها وتصبح مصلحةالضرائب فى كل دولة عربية بمثابة مصلحةضرائب تعمل لصالح جميع الدول الاعضاء الاخرى، وذلك يحقق التعاون الكامل بين مصالح الضرائب فى الدول العربية ومكافحةالتهرب الضريبى الدولى ، تعتبر هذه الاتفاقية استكمالا للعمل العربى المشترك حيث انها بالموافقة على الاتفاقية الجديدة لتجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومن ثم فإن تنفيذ الاتفاقيتين معا سيساعد على تشجيع الاستثمار وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	ماجد رشاد
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٢٩٢٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/٦

ولما كانت هذه الاتفاقية تعتبر بحق إلى جانب اتفاقيه تجنب الازدواج الضريبي بين دول المجلس خطوة جديدة في مجال التنسيق الضريبي بين الدول العربية بل هي بحق خطوة اخرى على الطريق السليم للوصول إلى وحدة اقتصادية عربية شاملة فإن هذا يقتضي سرعة تصديق الدول الاعضاء على الاتفاقية وايداع وثيقة تصديقها لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى يمكن دخولها حيز النفاذ والاستفادة بمزايا الاتفاقيتين معا في تشجيع الاستثمارات وانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين الدول العربية.

وخلص د. عصمت عبد الكريم من واقع دراسته إلى أنه إذا كان التكامل الاقتصادي بين الدول العربية هو الطريق الأساسي للتنمية فإن تشجيع الاستثمار عن طريق توفير المناخ الملائم له ومنحه الحوافز الضريبية اللازمة ومن بينها اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الدولي بين الدول العربية وكفالة ضمانات حمايته عن طريق اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات فيما بين الدول العربية هو خطوة مهمة على الطريق للوصول إلى سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية شاملة.

كما أوصت الدراسة بسرعة تصديق الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب والمفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 1069/د66 بتاريخ 3 ديسمبر 1977 .

والتعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 1090/د68 بتاريخ 6 ديسمبر 1998 .

وتشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية الموافق عليها بقرار المجلس رقم 1125/د71 بتاريخ 7 يونيه 2000 حتى يمكن دخولها حيز التنفيذ مع اعتبار اتفاقيةتجنب الازدواج الضريبي المشار إليها نموذجا عربيا دوليا يتخذ اساسا للمفاوضات عند ابرام اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي بين أي دولة عربية وأخرى عربية أو أجنبية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩٦٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨

التكتلات الاقليمية

اعداد

محمودمختار

نجلا. الرفاعي

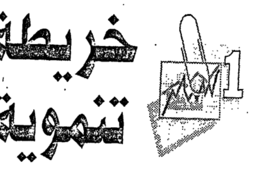
لاشك فى أن الجهود التى بذلتها بعض الدول العربية منذ مطلع الثمانينات لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية متمثلة فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربى، تعتبر خطوة جيدة على الطريق نحو تحرير التجارة العربية فى إطار العمل العربى المشترك، غير أنه لم يحدث حتى الان التقدم المطلوب فى مجال تنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.

ويرجع بعض المراقبين الأسباب وراء ذلك إلى عدم تضمن اتفاقية التجاره الحرة العربية الجوانب المتعلقة ببنود الخدمات خاصة فيما يتعلق بمجال البحث العلمي والتنسيق فى وضع التشريعات وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وهناك حاليا إجماع بين خبراء الاقتصاد على أهمية وضع خريطة اقتصادية عربية جديدة تكشف عن المزايا الاقتصادية المتاحة على مستوى كل دولة وسبل تنميتها والاستفادة منها لتحقيق التكامل الاقتصادى المطلوب.

ويرى الخبراء ضرورة اسراع الدول العربية فى توحيد التشريعات وإبرام اتفاقات التجارة التفضيلية بين الدول العربية مع التوسع فى إنشاء مناطق التجارة الحرة المشتركة التى تتمتع بجميع الإعفاءات الجمركية وذلك كخطوة نحو إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى.





خريطة تنموية

بعد تحرير وتسهيل المبادلات التجارية والانشطة والخدمات المرتبطة بها كالنقل والترانزيت ظهرت اهمية اقامة روابط اقتصادية متميزة وتعاون تجارى اوثق بين الدول العربية وقد اخذ هذا المدخل صيغا واشكالا متعددة من حيث الاطار القانونى والمؤسساتى. فظهر ميثاق الجامعة العربية باعتباره السند الاول والرئيسى للتعاون ما بين الدول العربية فى نطاق الشئون الاقتصادية والمالية واتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتى نصت على اقامة السوق العربية المشتركة وكذلك ميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى اكدت على تحرير التجارة العربية كوسيلة لبناء العمل الاقتصادى العربى المشترك حيث تتكفل الدول العربية بمبدأ التعامل التفصيلى الكامل للسلع والخدمات وعناصر الانتاج ذات الهوية العربية المؤكدة ملكية وانتاجا وعملا وادارة كما وقعت على اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية حيث تزال وفق هذه الاتفاقية جميع الرسوم الجمركية وجميع الحواجز غير الجمركية على السلع المصنعة وشبه المصنعة وكنتيجة لتعثر تطبيق المواثيق السابقة وفشل الجهود لاقامة تكتل عربى تجارى واقتصادى شامل فقد اتجهت بعض الدول العربية الى انتهاج مدخل التكتلات الاقليمية كمرحلة تمهيدية لتكتل الاكبر وشهدت المنطقة العربية تجسيدا لهذا منذ مطلع الثمانينات عدة تجمعات اقتصادية لايزال قائمين منها اثنان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربى.

وتحقيقا لرغبة الدول العربية فى اقامة منطقة حرة تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة وتستدرك الفرص والزمن الضائع وتراعى التطورات المعاصرة فى نظام التجارة الدولية فقد اصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قراره رقم 1317 تاريخ 19/2/1997 المتضمن البرنامج التنفيذ وجدوله الزمنى لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لاحكام اتفاقية بتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية وذلك بعد مناقشته من قبل فريق متكامل من الخبراء الحكوميين وممثلى القطاع الخاص وكانت هذه المناسبة هى المرة الاولى التى يساهم فيها ممثلون من القطاع الخاص العربى فى مناقشة وصياغة وثيقة من هذا المستوى ولقد لقى البرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى دعما سياسيا على مستوى عال حيث باركته القمة العربية المنعقدة فى يونيه 1996 ودعت الى سرعة تنفيذه والتعامل مع السلع العربية التى تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فى الدول الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشا والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	٢٩٦٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨

ويتم تحرير جميع السلع العربية المتبادلة بين الاطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذى يطبق بدءا من تاريخ اول يناير 1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة متساوية 10٪ على ان يتعد انجاز التحرير الكامل لجميع السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنهاية ديسمبر 2007 كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التى اقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى اعفاءها قبل تاريخ نفاذ البرنامج ولا ترى احكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرداها او تداولها او استخدامها فى اى من الدول لاسباب دينية او صحية او امنية اوبيئية او لقواعد الحجر الزراعى البيطرى وتلتزم الدول الاطراف بتقديم بيان لهذه المنتجات ولا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى اطار هذا البرنامج التنفيذى الى اية قيود غير جمركية تحت اى مسمى كان.

وعلى الرغم من تعدد اوجه التعاون التى تضمنتها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى فإنها لم تشمل الجوانب الخاصة بالخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة، التعاون التكنولوجى والبحث العلمى وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وبنظرة على التعاون والتبادل التجارى بين الدول العربية نجد انه لم يحقق تقدما يذكر على الرغم من ان الجميع اصبح مقتنعا بان التعاون العربى لم يعد شعارا سياسيا بل اصبح ضرورة من ضرورات البقاء.

ولهذا فان الخطوة الاولى فى هذا الاتجاه هو تبنى منظور عربى يرتكز على اعادة رسم خريطة تنموية للدول الاعضاء يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية على المستويين الاقليمى والدولى على السواء.

وكذلك اعداد خريطة اقتصادية عربية جديدة تتضمن مجمل المقدرات الاقتصادية المتاحة فى كل دول الوطن حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادى بينها.

وللمؤسسات الخاصة فى العالم العربى دور لا يمكن انكاره فى دفع فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة فى ظل معايير محددة تحقق الفائدة المشتركة فيها.

ويؤكد الكثير من الخبراء على الدور الكبير الذى يمكن ان تلعبه المكاتب المشتركة للتمثيل التجارى بالدول العربية فى تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وقد جاء قرار انشاء مكاتب تمثيل تجارى مشتركة فى العواصم العربية للمعاونة فى انشاء شركات مشتركة عربية وتذليل معوقات الاستثمار وتوفير المعلومات لرجال الاعمال فى اجتماع اللجنة التنفيذية لمركز رجال الاعمال العرب وتم اقرار مواقع هذه المكاتب التمثيلية فى كل من مصر والسودان والسعودية والاردن وسوريا والكويت.

ويهدف المركز الى تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية بين رجال الاعمال العرب وذلك من خلال الاتصال عبر القنوات المتاحة وتطوير العلاقات العربية ـ العربية من ناحية والعربية الدولية من ناحية اخرى.

ويقوم المركز حاليا بانشاء قاعدة معلومات وبيانات عن الدول العربية على شبكة الانترنت لاعداد الراغبين فى الاستثمار باية دولة عربية بجميع المعلومات التى يحتاجونها مثل نظم الجمارك والمواصفات القياسية والتشريعات المالية والنظم المصرفية وغيرها من ظروف ومحددات الاستثمار فى اية دولة.

ويسعى المركز حاليا لاقامة خدمة الاعلان عن الفرص التصديرية والاستثمارية العربية وتوزيع قوائم بتلك الفرص على رجال الاعمال العرب مع اصدار كتيب عن المركز يتضمن ابرز انشطته اضافة الى اصدار مجلة دورية تعبر عن اراء رجال الاعمال ومقترحاتهم لتذليل العقبات التى تواجههم.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٢٩٦٢
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨



معوقات التبادل

تكتسب المبادئ والاسس و الاجراءات المنظمة لحسابات التكلفة وتسعير المنتجات موضوع التبادل التجارى في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اهمية كبيرة لما لها من دور مهم فى صياغة المقترحات العملية المساعدة على تسهيل انسياب السلع بين الدول العربية ويؤكد د. مصطفى ابوحساموس من جامعة الزيتون الاردنية فى دراسته حول «دور محاسبة التكاليف فى تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى على انه بالرغم من ان نظرية التكاليف الاجمالية هى المقبولة حسابيا فى الدول العربية وان الدوائر المالية لاتقبل بغير نتائج تطبيقها لغايات ضريبية الا انه لابد من التمييز فى هذا المجال بين اساليب مسك الحسابات واستخراج النتائج المالية السنوية من جهة وبين اعداد البيانات المحاسبية المناسبة لاتخاذ قرارات ادارية مختلفة مثل التسعير مثلا ومن جهة ثانية تؤكد الدراسة ان معطيات التكلفة الاجمالية هى الانسب لاستخراج القوائم المالية الختامية وحساب الدخل السنوى الا انه بالمقابل فان معطيات هذه النظرية قد تكون غير ملائمة بل مضللة احيانا لغايات اتخاذ قرارات ادارية مهمة متعددة ولهذا لابد من اعادة تبويب قوائم التكلفة المعدة استنادا لنظرية التكاليف الاجمالية وفق حاجات القرارات الادارية المختلفة فى اعداد قوائم تكلفة ملائمة تماما للتسعير.

وتطرح الدراسة تساؤلا خاصا حول التكلفة التى يجب اتباعها لتقييم اسعار السلع بين الدول العربية وتجيب عن هذا بالقول ان المنطق الاقتصادى السليم يفترض تخصيص افضل السلع للتصدير لكن معايير الافضلية وانتقاء السلع التصديرية تحكمها غالبا عوامل المواصفة والنوعية بشكل رئيسى وقلما تؤخذ فى الحسبان عوامل التكلفة والسعر وتصحيحا لهذا الوضع ويهدف تشجيع وتسريع عملية التبادل السلعى بين الدول العربية اقترحت الدراسة ان يتم تحديد سعر التبادل استنادا لتكلفة الانتاج فى اكثر المشاريع كفاءة خاصة ان البيع فى اسواق التصدير تحكمه عوامل المنافسة الشديدة بدرجة أعلى من الاسواق المحلية مما يعنى ضرورة تقديم سلع بنوعيات اعلى وتكاليف اقل من السلع المعروضة من قبل الدول المنافسة وتضيف الدراسة كيفية تحقيق هذه الصيغة اذا كان من البداية يتم عرض سلع لم تحقق شروط المنافسة المحلية وتستند الى تكلفة وسطية وليس لتكاليف انجح المشاريع.

ويؤكد د. مصطفى حاموس على انه باعتبار ان الرسوم الجمركية على مدخلات المشاريع تشكل جزءا من تكلفة رأس المال الثابت وجزءا من تكلفة المنتج نفسه بالنسبة لعوامل الانتاج المستوردة الاخرى فان التعريفات المختلفة المطبقة فى الدول العربية لابد ان تنعكس على تكلفة المنتج النهائى للمشاريع المتشابهة لاسيما ان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية قد سمحت للدول الموقعة عليها ان تحتفظ بتعريفتها الجمركية [illegible]ـة بها غير الدول الاعضاء [illegible] ـهذا استبعاد هذ[illegible] تكلفة الانتاج المصد[illegible] استنادا الى مبدأ ال[illegible]ـردة للسلع والمواد المستوردة بقصد التشغيل واعادة التصدير ويضيف انه مازالت اسعار تحويل العملات الوطنية فى بعض الدول العربية محكومة بعدد من القيود الادارية والاقتصادية واستخدام هذه العملات لقياس تكلفة الانتاج وتحديد اسعار البيع يترك اثارا غير موضوعية على كل من التكلفة والسعر معا مما يستوجب استبعادها بجميع الطرق المتاحة.

ويخلص الى ان تنفيذ التوصيات المقترحة سينعكس بشكل ايجابى على سهولة تدفق وانسياب السلع والبضائع بين الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية .

ومن جانب اخر يؤكد الخبراء على ضرورة انشاء مؤسسة علمية عربية للمحاسبة والمراجعة معترف بها فى جميع البلاد العربية تكون اهدافها الارتقاء بمهنة المحاسبة وبمستوى المحاسبين العرب لتاهيلهم بما يتفق مع متطلبات اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات وهى احدى اتفاقيات الجات بحيث تكون هناك معايير عربية للدراسة المحاسبية والتاهيل المحاسبى تمكن من انتقال خدماتهم عبر الحدود ليس العربية فقط بل والعالمية الا انه لتحقيق هذا لابد من ان يتحقق التكامل العربى.

الموضوع الرئيسي :	عربي	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــدد :	٢٩٦٢
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٠/١٨





وعلى الرغم من انه حتى الآن لم يتم تفعيل السوق العربية المشتركة فإن ما يلاحظ هو كثرة اتفاقيات التجارة الحرة ما بين الدول العربية والأوروبية وغير الأوروبية فتبحث سوريا حاليا مذكرة لانشاء منطقة حدودية حرة بين سوريا وتركيا في منطقة باب الهوى الواقعة على الحدود بين الدولتين والتابعة لمحافظة ارلب الشمالية وتتيح الفرصة للتعاون التجاري بين رجال الاعمال وتتمتع بجميع المزايا التي تتمتع بها الاستثمارات القائمة في سائر المناطق الحرة من اعفاءات لجميع الضرائب وحرية تحويل رأس المال وارباحه إلى الخارج وبالعكس ومنح شهادات المنشأ وغيرها ومن جهة أخرى تبحث مصر والهند اقامة منطقة تجارة حرة بينهما لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتنشيط المشروعات المشتركة ودعم الاستثمارات خاصة وأن الهند لا ترى في مصر فقط سوقا كبيرا للمنتجات الهندية ولكنها أيضا بوابة للوصول إلى اسواق العالم العربي ودول الكوميسا التي تضم 22 دولة أفريقية.

كما تقوم مصر ولبنان حاليا ببحث سبل التعاون والتكامل الاقتصادي باعتبارهما نواة لانطلاق التعاون الاقتصادي الشامل من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية والتوسع في انشاء مناطق التجارة الحرة المشتركة.

والأكثر من هذا ما تسعى إليه الدول العربية من ايجاد تكامل بينهما وبين أوروبا حتى قبل أن يتحقق هذا على المستوى العربي من خلال اتفاقيات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي والمغرب العربي والاتحاد العربي في إطار ما يطلق عليه الشراكة الأورومتوسطية.

ويؤكد الخبراء على أن هذا التكامل يبدأ بتوحيد التشريعات التي سيتعامل بها مع الجانب الأوروبي وفي الحقيقة فإنه على الرغم من كثرة الحديث والقرارات بل وحتى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة والمنطقة العربية للتجارة الحرة فإن ايا من هذه المشروعات لم تدخل في دائرة التنفيذ الجدي لاسباب عديدة إلا أن التجربة مع أوروبا على الارجح سوف تكون مختلفة تماما، فالاتحاد الأوروبي ذاته يمثل انجح مثال عرفته البشرية للهندسة السياسية والاقتصادية للعلاقة بين دول ذات سيادة تنازعت وتصارعت طوال التاريخ وانتقلت بهما من الصراع إلى التعاون عبر مراحل متتابعة بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة التي ازالت الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء وتبعتها بإقامة الاتحاد الجمركي الذي اقام تعريفات جمركية جماعية تجاه الدول غير الاعضاء وبعد ذلك اقيمت السوق الأوروبية المشتركة التي اتاحت الانتقال الحر للبضائع والسلع والخدمات والأفراد ورؤوس الاموال وانتهت الاتحاد الذي الغى البنـ . كزية وانشأ عملة أوروبية واحدة هي اليورو ومعنى ذلك أن التجربة الجديدة تأتي مع أطراف جادة عرفت خلال الفترة الماضية أن تنقل اتفاقياتها وأحلامها إلى الواقع وتجعلها حقيقة واقعة من حقائق العلاقات الدولية.

ويمكن القول إن عملية تحرير التجارة سواء في منطقة التجارة العربية الكبرى أو في اطار المشاركة الأوروبية المتوسطية أو حتى وفقا لاتفاقية الجات يتم بشكل تدريجي وعلى فترات حيث يتم تحرير التجارة العربية بشكل كامل عام 2007 وسيتم تحرير التجارة مع أوروبا عام 2019 كما أن تحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية الجات لا يصل بالجمارك إلى مستوى الصفر وإنما هو تحرير نسبي ينطوي على تخفيض الجمارك عن المستويات التي كانت سائدة قبل توقيع الاتفاق وذلك بشكل تدريجي.

والمسألة لا تتعلق فقط بالدخول في مشاركة مع الاتحاد الأوروبي وإنما هي اعادة النظر في طبيعة الصناعة العربية نفسها من حيث كونها موجهة في غالبيتها إلى السوق المحلية وليست للتصدير وهو الأمر الذي ينبغي معالجته بالاساس وأن يحدث تنسيق بين المصدرين وتوافق بين السياسات المطبقة من اجل الاتجاه إلى الاسواق الخارجية.

تمويل الاستثمارات العربية

التساؤلات الحائرة



يطول الحديث فى العالم العربى عن موضوع جذب الاستثمار الخاص المباشر سواء كان وطنيا أو عربيا أو عالميا باعتباره الركيزة الرئيسية لتمويل الاستثمارات فى جميع قطاعات الاقتصاد، وهو الأمر الذى لم يعد يقتصر على الإنتاج بل يمتد إلى الخدمات بمختلف أشكالها وصورها حتى على مستوى مشروعات البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات ومياه وكهرباء وصرف صحي، وعلى الرغم من الأحاديث المطولة والمعادة والمكررة فإن الحصيلة النهائية لتدفق الاستثمارات الخاصة مازالت دون المستوى وأقل كثيرا من الطموحات والاحتياجات بما يتسبب فى اتساع الفجوة التنموية وعدم النجاح فى تحقيق معدلات النمو المنشودة والارتقاء اللازم بمستويات المعيشة وجودة الحياة وهو ما يتسبب فى النهاية فى عدم اللحاق بركب العصر والافتقار لعناصر القوة الاقتصادية اللازمة والضرورية للتنافس والبقاء.

وتفهم المعانى الحقيقية لتدنى معدلات تدفق الاستثمار الخاص المباشر للدول العربية يجب أن يتم فى نطاق العالم ومؤشراته القائلة بأن العقد الماضى قد شهد نموا مذهلا للاستثمارات الأجنبية الخاصة وتعاظم دورها عالميا ووفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» فإن جملة نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بلغت ٨,٧ مليار دولار تشكل ١٪ فقط من الإجمالى العالمى البالغ ٨٦٥ مليار دولار وتتضح الأبعاد بصورة أكثر تفصيلا من أن نصيب الدول العربية لا يتعدى ٢,٤٪ من جملة حصة الدول النامية البالغة ٢٠٧ مليارات دولار مما يؤكد أن الدول العربية لم تشكل حتى الآن منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية.

وتحتم المؤشرات العربية السلبية إعادة النظر الشاملة فى منهج الدول العربية بالنسبة لجذب الاستثمارات الخاصة العالمية جملة وتفصيلا خاصة أن هناك تقديرات تقول إن الاستثمارات العربية فى دول العالم المختلفة - خارج المنطقة العربية - تصل إلى نحو ٨٠٠ مليار دولار يمكن أن تحقق الكثير لو وضعت الصياغة السليمة والملائمة والمقبولة التى توفر لها الطمأنينة والأمان والاستقرار وهو ما يحتم أيضا إعادة تصويب النظرة للقدرة على جذب هذه النوعية من الاستثمارات بما يتفق مع وقائع عصر تدويل الإنتاج والاستهلاك والتجارة الذى يؤكد أن اختيار موقع الاستثمار وتوجهات تدفقه أصبح يعتمد فى الأساس وبالدرجة الأولى على مستوى تنافسية الدول وما عادت وفرة عوامل الإنتاج أو أحاديث العمالة الرخيصة والموقع الجغرافى هى العوامل الحاسمة والجاذبة للاستثمار.

رسالة دمشق

يكتبها:

أسامة غيث

وفى ظل الاهمية الكبرى لتوافر الاستقرار السياسى والتوازن الاقتصادى والقدرة على تحقيق معدلات نمو معقولة وتوافر السوق والقوة الشرائية العالية باعتبارها عناصر أساسية لجذب الاستثمارات فإن تلازم ذلك مع توافر بنية أساسية قوية والقدرة على تطبيق المعرفة والتقنية المتقدمة وتوافر سيادة القانون والبيئة التشريعية الصحية والنظام الإدارى الفاعل أصبحت عناصر لا غنى عنها لضمان تدفق الاستثمار حتى يمكن للإنتاج والخدمات أن تضمن توافر ظروف الكفاءة والقدرة على المنافسة بالمعدلات العالمية وما تحتاجه من توافر الشفافية فى المعاملات والمحاسبة الدقيقة للانحراف والخطأ والتطبيق السليم والحازم لمجمل القوانين، وعلى الأخص ما يحكم الاستثمار الأجنبى والقرار الاستثمارى.

وعلى امتداد يومى ٩ و١٠ نوفمبر الحالى عقد فى العاصمة السورية دمشق ملتقى سوريا الدولى للاستثمار تحت رعاية الرئيس السورى بشار الأسد وبمشاركة ٥٠٠ من كبار المسئولين والخبراء والمختصين فى ١٥ دولة عربية وأجنبية وممثلين عن صناديق التنمية العربية والمؤسسات المالية والتنموية الدولية، ونظم الملتقى مجموعة الاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية واتحاد غرف التجارة السورية وافتتحه الدكتور مصطفى ميرو رئيس الوزراء السورى.

المعايير العصرية لتنافسية الدول

وقد ركزت الدراسة التى قدمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على التنبيه إلى أهمية الأخذ بالعناصر الثمانية الرئيسية التى تحدد مدى القدرة التنافسية للدول وفقا للمعايير العالمية والتى يأخذ بها تقرير المنتدى الاقتصادى العالمى حول التنافسية فى العالم ويشمل ٥٩ دولة منها دولتان عربيتان فقط هما: الأردن ومصر وتتضمن ما يلى:

١ - حزمة الاقتصاد المحلى وتشمل: الناتج المحلى - الاستثمارات - الإنتاج - المدخرات والاستهلاك، وغيرها من المؤشرات الرئيسية.

٢ - حزمة عناصر العولمة والانفتاح الاقتصادى وتشمل: الميزان التجارى، الصادرات، والواردات، أسعار الصرف، الاستثمارات الأجنبية.

٣ - عناصر الدور الاقتصادى للدولة وتتناول السياسات الحكومية المؤثرة على تنافسية الاقتصاد ومنها السياسات المالية، الدين العام، الاستقرار الأمنى، كفاءة الأجهزة القضائية.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى | اسم كاتب المقال : اسامة غيث
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى | رقم العـــــدد : ٤١٦٢٠
المصـــــدر : الاهرام | تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/١١/١٨

٤ ـ عناصر التمويل وتشمل: كفاءة القطاع المصرفى، توافر رأس المال وتكلفته وحركة أسواق المال.

٥ ـ عناصر البنية الأساسية وتتناول مدى تأهيل تلك العناصر فى خدمة المتطلبات الأساسية للنشاط الاقتصادى.

٦ ـ عناصر الإدارة وتعنى بقياس درجة الكفاءة التى تدار بها المؤسسات والأعمال.

٧ ـ عناصر العلوم والتقنية وتعنى بقياس القدرة العلمية والتقنية.

٨ ـ عناصر القوى البشرية وتعنى بقياس توافر القوى العاملة المؤهلة والمدربة

وقد اكد الدكتور جاسم المناعى رئيس صندوق النقد العربى ضرورة أن تتخذ الدول العربية إجراءات عاجلة وشاملة لضمان تحسين البيئة الاستثمارية وضمان خروجها من الأوضاع الراهنة المسببة فى تواضع معدلات الاستثمار بالقياس بالناتج المحلى الإجمالى وعدم زيادتها على ٢١٪ على الرغم من كل الموارد والإمكانات مما يحتم قبل الحديث عن استقطاب رءوس الأموال الأجنبية وتشجيع مبادرات القطاع الخاص التأكد من أن الانفاق العام يخصص منه موارد كافية للاستثمار مقارنة بأبواب الصرف الأخرى مما يتطلب تعديل الأوضاع الراهنة القائلة بأن ٨٠٪ من الانفاق العام يوجه للانفاق الجارى في حين لا يوجه للانفاق الاستثمارى إلا ٢٠٪ فقط مما يستوجب مراجعة هيكل الموازنات فى الدول العربية.

ويشير الدكتور جاسم المناعى إلى مجموعة من الضرورات اللازمة لتحسين المناخ الاستثمارى العربى فى مقدمتها إصلاح السياسات الاقتصادية ـ الإسراع فى إجراءات الخصخصة وإفساح المزيد من المجالات لمبادرات ونشاط القطاع الخاص ـ ضرورة إصلاح القطاع المالى ـ تطوير وتحديث التشريعات والنظم والقوانين ـ مراجعة سياسات التجارة الخارجية ـ تفعيل التعاون الاقتصادى العربى حتى يمكن بناء كتلة اقتصادية قوية قادرة على التعامل مع تكتلات العالم وتجمعاته مع الاهتمام بفعالية مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك لضمان مشاركتها الإيجابية فى خدمة تطلعات وأهداف التنمية العربية.

وقد ركز الدكتور مصطفى ميرو رئيس الوزراء السورى فى كلمته امام الملتقى على ضرورة مواجهة التحديات الضخمة التى تواجه الاقتصاديات العربية وفى مقدمتها المخاطر الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية العالمية وكذلك التطلعات الصهيونية فى المنطقة ومخططاتها لاستنزاف القوة العربية بما يحتم عقد قمة اقتصادية عربية لتحويل ما قررته المجالس والمنظمات فى الجامعة العربية لواقع عملى يساند إقامة الكيان العربى الاقتصادى ويحول التجمع الاقتصادى العربى إلى وثيقة واقعية تصب فى خانة القوة العربية بجميع عناصرها ومكوناتها، وأشار إلى أن سوريا تقدم نفسها بخطاب سياسى واقتصادى وعالمى معاصر يحاور بلغة العلم والحداثة ويعامل بمنطق الحقائق الذى يلغى ما كان ومازال أسير نظرة محافظة أو تجربة فاشلة أو نظرة قصيرة أو بيروقراطية فاسدة، واستعداد سوريا فى هذا الإطار للتعامل الإيجابى مع كل مبادرات الاستثمار والتنمية الخاصة السورية والعربية والأجنبية فى جميع المجالات بما فيها إدارة القطاع العام الاقتصادى ونظمه وأهدافه ودور القطاع الخاص وتفعيله.

وأكد الدكتور محمد العمادى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى أن سوريا تتابع طريق الإصلاح من أجل تنمية قوتها الذاتية وتطوير إمكاناتها والارتفاع بمعدلات النمو والاستثمار وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة من خلال تنمية اقتصادية وبشرية علمية شاملة ترتكز على ثوابت التكامل الاقتصادى العربى والانفتاح الأوسع على العالم مع مسئولية الدولة فى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والحرية الكاملة للقطاع الخاص فى التملك والاختيار واتباع الأسلوب للتعبير عن الذات وإطلاق المواهب والارتقاء بالموارد البشرية علما وثقافة وتقنية وتأهيلا وتدريبا مع تعديل التشريعات والقوانين بما يشجع الأفراد والشركات الوطنية والعربية والأجنبية على اقامة المشاريع فى مختلف القطاعات.

الإعفاءات الضريبية السخية وسيادة القانون

وقد أثار الدكتور نبيل سكر الخبير الاقتصادى السورى صاحب الخلفية الدولية فى العمل والنشاط مجموعة من القضايا المحورية والمهمة فى نطاق تشجيع جذب الاستثمارات الخاصة حيث أكد أنه يجب عدم السعى لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال الإغراق فى الإعفاءات الضريبية بل من خلال عناصر حيوية ترتبط بالمناخ الاستثمارى للدولة وتعد الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبى وكلما استطاعت الحكومات توفيرها قلت الحاجة لمنح الاستثمارات الأجنبية والإعفاءات الضريبية السخية وينبغى فى الحالات الطبيعية أن يتركز استخدام الإعفاءات الضريبية بشكل رئيسى لتوجيه الاستثمار الأجنبى نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية أو نمو للمناطق الفقيرة والنائية أو بهدف تشجيعه للقيام بنشاط التدريب ونشاط البحث والتطوير فى البلد المستقبل للاستثمار.

وحدد الدكتور نبيل سكر مجموعة العناصر الرئيسية الجاذبة للاستثمار فى حالة البلدان العربية والنامية والأوضاع السورية من خلال إقامة الإطار الاقتصادى الكلى السليم المرتبط بمعدلات منخفضة للتضخم ـ توفير البيئة التشريعية والتنظيمية السليمة المتعلقة بالاستقرار وبكل من العدالة والشفافية فى النص كما فى التطبيق ـ استقرار سعر الصرف وتوحيده وتخفيض القيود على حرية التجارة وإدخال وإخراج العملات الأجنبية ـ تفعيل المعاملات الحكومية ـ توفير البنية التحتية الأساسية للتنمية وتوفير الاستقرار السياسى.

واكدت الكثير من التعليقات والمداخلات فى الملتقى الأهمية [illegible] لسيادة القانون والفصل بين السلطات وعدم التداخل [illegible] الكاملة والمطلقة للقانون هى الضمانة الرئيسية والحيوية [illegible] وتأمينها وتوفير المناخ الملائم لزيادتها وتوسيع نطاق عملها ونشاطها [illegible] غياب سيادة القانون أو التخوف من عدم شمولية تطبيق القانون لجميع العناصر بفعالية وحسم قد يؤدى إلى تخفيض كفاءة جذب الاستثمارات، كما تم تأكيد أهمية تلافى سياسة الصدمات الكهربائية فى تطبيق الإصلاح الهيكلى والشامل حتى لا يتسبب فى تأثيرات سلبية حادة كما حدث فى العديد من الدول وفى مقدمتها ما يحدث فى روسيا من فوضى وعدم استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى مع التركيز على ضبط تدفقات الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل أو الاستثمارات غير المباشرة التى تتحرك من خلال أسواق المال والبورصات لدورها السلبى الواضح فى الأزمات والكوارث الاقتصادية على امتداد دول العالم النامى.

أزمة السيولة وإهمال تجديد الطاقات الإنتاجية

وتحدث سمير سعيفان الخبير الاقتصادى والمالى السورى عن واقع النظام المالى والضريبى وتأثيره على الاستثمار فى سوريا وأشار إلى التأثيرات السلبية لارتفاع عجز الموازنة العامة خلال النصف الثانى من الثمانينيات والتوسع فى التمويل التضخمى بمعدلات مرتفعة مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية من ٣,٩ ليرة للدولار فى أواخر عقد السبعينيات إلى نحو ٤٥ ليرة للدولار فى نهاية عقد الثمانينيات وهبوط القدرة الشرائية للأجور والمرتبات وتدنيها وعدم ملاءمتها لمواجهة تكاليف المعيشة، كما عزز من المؤشرات السلبية سعى الحكومات فى التسعينيات لتقليص العجز وتحوله فائضا تدريجيا من خلال تطبيق سياسات انكماشية حققت نتائج إيجابية فى نطاق تخفيض معدلات التضخم لنحو ٣٪ وأسهمت فى ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار ورفعت احتياطيات العملات الصعبة لتتراوح بين ٧,٦ مليار دولار بعد أن كانت أقل من نصف مليار دولار فى النصف الثانى من الثمانينيات.

ويرصد الخبير الاقتصادى السورى مجموعة من السلبيات ترتبت على السياسة الإصلاحية والسيطرة على عجز الموازنة ارتبطت بتقديم وظيفة جباية الضرائب على الوظائف الاقتصادية للسياسة المالية مما خفض الموازنة الاستثمارية مما انعكس سلبيا على تجديد الطاقات الإنتاجية للقطاع العام وقلص الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وقلل بالتالي من فرص العمل امام القطاع الخاص وأدى إلى تعطيل طاقات إنتاجية فى القطاعين العام والخاص وأثر سلبيا على إيجاد فرص استثمار وفرص عمل جديدة مع قيام سياسة وزارة المالية تجاه القطاع العام على سحب المزيد من السيولة المتوافرة لديه عبر فرض ضرائب على أرباحه المخططة (أرباح وهمية) وإلزامه بتسديدها مع عدم حل مشكلات التشابكات المالية بينه وبين الجهات الحكومية مما تسبب فى أزمة سيولة أثرت سلبيا على قدراته الإنتاجية واضطرته للتوسع فى الاقتراض من صندوق الدين العام التابع للوزارة المالية بفائدة ٩٪ مما رفع تكاليف السلع والخدمات وأضعف قدرتها التنافسية، يضاف إلى ذلك ضعف الأجور وانخفاضها وتأثيراتها السلبية على قوة العمل وأوضاعها المختلفة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	اسامة غيث
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٤١٦٢٠
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/١٨

ومازالت سوريا ـ على الرغم من إجراءات وسياسات الانفتاح ـ تطبق ثلاثة أسعار صرف لليرة اللبنانية بحسب أغراض استخدامها الاقتصادية والاجتماعية وتوجد حاليا ثلاثة أسعار للدولار هى ١١,٢٥ ليرة و٢٣ ليرة و٤٦,٥ ليرة ، كما أن هناك قيودا على استخدام حصيلة الصادرات وكذلك على إجراءات الاستيراد وفتح الاعتمادات الاستيرادية ومازال السماح بإنشاء البنوك الخاصة محل دراسة وسمح أخيرا لأربعة بنوك لبنانية بالعمل فى المناطق الحرة ، كما أن معدلات الضريبة على الأرباح الحقيقية تعد من أعلى المعدلات فى العالم حيث تتراوح بين ٦١٪ و٦٤٪ عدا الفوائد والغرامات وهو ما دفع إلى اتساع نطاق التهرب الضريبى حيث يقدر التهرب الضريبى بنحو ٢٠٠٪ من العائدات الحالية مما يعنى تفشى أشكال مختلفة من الفساد.

ومع صدور قانون الاستثمار فى عام ١٩٩١ الذى منح حوافز ضريبية وغير ضريبية كبيرة ومتساوية للمستثمرين المحليين كما للمستثمرين العرب والأجانب مما نتج عنه ارتفاع حصة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٦٠٪ وفى الاستثمار إلى حوالى ٥٠٪ مع ارتفاع نصيب القطاع الخاص فى التجارة الخارجية إلى ٦٠٪ باستثناء قطاع النفط مع قيام الحكومة السورية حاليا بإعداد موازنة توسعية لعام ٢٠٠١ للإسهام فى تحريك النشاط الاقتصادى.

كما أكد رءوف أبو زكى مدير مجموعة الاقتصاد والأعمال المنظمة للملتقى أن قضية الاستثمار وتوفير التمويل اللازم لاحتياجاته المتزايدة فى جميع القطاعات والأنشطة تعد القضية الرئيسية للحكومات والدول العربية باعتبارها مفتاح مواجهة جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع أهميتها الكبرى لتوفير فرص العمل التى تأتى فى مقدمة التحديات الحاضرة والمستقبلية حيث يحتاج العالم العربى إلى توفير ثلاثة ملايين فرصة عمل جديدة سنويا لمواجهة ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة التى وصلت فى العديد من الدول العربية إلى معدلات خطيرة تزيد على ٢٥٪ من حجم قوة العمل ، وفى ضوء الخبرة العالمية وعلى الأخص الخبرة الصينية فى جذب الاستثمارات المباشرة الخارجية بمعدلات كبيرة وصل معدلها السنوى إلى نحو ٤٠ مليار دولار فى الفترة الماضية فإن الجزء الرئيسى والمهم منها تدفق من خلال أموال الصينيين بدول العالم المختلفة مما يحتم الاهتمام برءوس الأموال العربية المستثمرة عبر العالم ، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمارات الوطنية التى مازالت تمثل الجزء الأكبر والقدر الأكثر أهمية من استثمارات القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة فى كل الدول التى طبقت سياسات الانفتاح الاقتصادى.

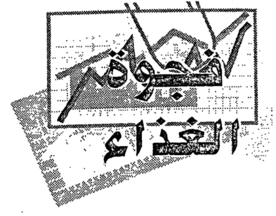
●●●●●

تركز سوريا فى تسويق اقتصادها من خلال قاعدة بشرية تبلغ ١٦ مليون نسمة ومنطقة تجارة حرة زراعية وصناعية مع لبنان ترفع تعداد السوق إلى ٢٠ مليون نسمة وتكامل عربى يملك قدرات إضافية من خلال منطقة التجارة العربية الحرة التى يصل تعدادها السكانى إلى نحو ٢٥٠ مليون نسمة.

وهناك اهتمام من مجتمع الأعمال والرسميين فى لبنان بمجريات أحداث الانفتاح السورى لتأثيرها المباشر والكبير على الاقتصاد اللبنانى على الرغم من كل الأحاديث حول الوجود السورى العسكرى على الأرض اللبنانية بحكم تشابك الكثير من المصالح بين قطاعات الأعمال فى كل من سوريا ولبنان والسعى اللبنانى الكثيف لاحتلال المقدمة فى العديد من الأنشطة الحيوية والمهمة المؤهلة للانفتاح وفى مقدمتها المصارف والمؤسسات المالية وقطاع الاتصالات والمعلومات ونشاط التجارة الخارجية السلعى والخدمى وفى مقدمته السياحة.

وبحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية والتاريخية بين مصر وسوريا فإن هناك ضرورة عاجلة لانطلاق القطاع الخاص المصرى نحو البوابة السورية للمشاركة فيما يحدث بحثا عن نقاط التلاقى فى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وهى تحوى الكثير والكثير الذى يوجب الحركة والنشاط والفعال.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٣٠٠٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٦



اعداد
محمودمختار
نجلاء الرفاعى
ماجد رشاد

في الوقت الذى تتسابق فيه الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الناشئة على قيادة ثورة الاتصالات وصناعة المعلومات التى يشهدها العالم من حولنا ونحن فى بدايات الالفية الجديدة، نجد ان وطننا العربى يواجه تحديات من نوع اخر مختلفة تماما لعل اخطرها مشكلة فجوة الغذاء الناجمة عن الارتفاع المستمر فى تكاليف الواردات الغذائية العربية التى وصلت الى نحو 20 مليار دولار سنويا رغم الموارد الزراعية الهائلة والثروة الحيوانية التى تفخر بها العديد من الدول العربية والتى يمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتى فى حالة تنسيق عمليات الانتاج الغذائى مع اعادة توجيه الاستثمارات العربية لقطاع الصناعات الغذائية.

وقدر حجم الخسائر التى ستواجه الدول العربية نتيجة الارتفاع المتوقع لاسعار السلع الغذائية فى الاسواق الخارجية نتيجة تحرير التجارة العالمية باكثر من 560 مليون دولار.

ومن المتوقع ان تصل فجوة الغذاء الناجمة عن زيادة العجز بين الصادرات والواردات الغذائية العربية الى 75٪ من احتياجات العرب حيث بلغ العجز الغذائى العربى حوالى 10,5 مليار دولار بعد ان كان فى حدود 800 مليون دولار العام 1970 فى الوقت الذى كشفت فيه احدث التقارير ان هناك نحو 73 مليون عربى مازالوا يعيشون تحت خط الفقر واكثر من عشرة ملايين لا يحصلون على الغذاء الكافى.

الاكتفاء المنشود

رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد زراعية هائلة يمكن أن يتحقق الاكتفاء الذاتى المنشود من الغذاء وتتمكن ايضا من تصدير كميات كبيرة من الغذاء إلا أن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل العربى فى مجال توفير الأمن الغذائى مازالت محدودة جداً فى الوقت الذى تحذر فيه بعض الدراسات من أن الدول العربية مقبلة على فجوة كبيرة فى الغذاء تصل إلى 75٪ من احتياجات العرب خلال الاعوام القليلة المقبلة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٣٠٠٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

وتشير البيانات إلى أن الدول العربية تستورد حاليا نحو 5,12٪ من اجمالى الصادرات العالمية الغذائية و30٪ من صادرات العالم من الحبوب وتتضح خطورة مشكلة الغذاء العربى من مقارنة ما يتم انتاجه واستهلاكه من الخبز باعتباره اساس غذاء الانسان العربى ففى الستينات وبالتحديد فى الفترة من 1964 إلى 1966 بلغ استهلاك العرب من القمح 12 مليون طن مقابل 8 ملايين طن فى الخمسينات أى بمعدل 66٪ تم انتاجه محليا أما فى النصف الأول من الثمانينات «1980 إلى 1984» بلغ استهلاك القمح العربى 26 مليون طن مقابل انتاج محلى بلغ نحو 9 ملايين طن أى حوالى 35٪ فقط من الاحتياجات ومع استمرار زيادة الانتاج العربى من القمح على نفس المعدل أى مليون طن كل «10 سنوات» فالاحتياج العربى من القمح يصل إلى 41 مليون طن سنويا يستورد منها نحو 75٪ وليس القمح فقط الذى يعانى من فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك فهناك نقص كبير فى مجموعات السكر والبقول واللحوم ومنتجات الالبان والزيوت النباتية وقد أنفق الوطن العربى اكثر من 3,19 مليار دولار عام 1986 لاستكمال الطلب المحلى على المنتجات الغذائية مقارنة بـ5,18 مليار دولار عام 1980 ويتسم الانتاج الحيوانى فى المنطقة العربية بانخفاض انتاجية الحيوان من اللحم واللبن، حيث بلغ متوسط انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء فى عام 1982 مثلا بلغ متوسط الانتاج نحو 2846 الف طن مقابل 3760 الف طن حجم الاستهلاك المحلى أى أن العجز بلغ 914 الف طن أما انتاج الالبان فقد بلغ 7933 الف طن مقابل 11329 طنا هى احتياجات الشعب العربى أى بعجز قدره 3396 ألف طن وتعد الابقار من اهم مصادر اللحوم فى الوطن العربى وتأتى العراق والصومال والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا على قمة الدول العربية التى تملك اكبر قدر من الثروة الحيوانية حيث تمتلك 8,98٪ من انتاج الابقار أما الانتاج السمكى فى العالم العربى فقد بلغ حوالى 46,1 طن أى نحو6,1 من الانتاج العالمى وينقسم الوطن العربى من حيث انتاج الاسماك إلى عدة مناطق منها منطقة المحيط الاطلسى «المغرب وموريتانيا» وتنتج 292 الف طن أى حوالى 9,32٪ من الانتاج العربى فى منطقة شمال وجنوب البحر المتوسط «المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، سوريا» وتنتج 5,114 الف طن سنويا، أى حوالى 8,12٪ أما منطقة البحر الاحمر وتشمل مصر والأردن والسعودية والسودان واليمن فتنتج ما يقرب من 6,5٪ من الانتاج العربى ثم تاتى بعد ذلك منطقة الخليج العربى وتنتج 2,78 الف طن أى 6,8٪ من اجمالى الانتاج العربى وهذه الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وطرق علاجها تناولتها العديد من الدراسات والتقارير التى اجمعت معظمها على أن سبب ازمة الغذاء العربى ترجع إلى الفارق الكبير بين كمية الطعام المطلوبة والانتاج الزراعى المحلى الذى لا يكفى والذى بدأ يتزايد منذ النصف الأول من السبعينات حيث بلغ نمو الانتاج الزراعى العربى 8,1 سنويا مقابل 6,4٪ زيادة فى الطلب أى بفارق 8,2٪ أما اهم الحلول التى طالبت بها التقارير والدراسات الاقتصادية فهى ضرورة الاسهام الجماعى فى توفير مقومات الانتاج الغذائى لكل الدول العربية كالاسمدة والمبيدات وقيام مشروعات على أسس اقتصادية وحرية تبادل المنتجات الزراعية بين العالم العربى وتطوير الموارد الزراعية المتوافرة فى بعض الدول العربية لتحقيق التكامل الغذائى المنشود.

وقد أكدت دراسة حديثة أن الوضع الغذائى فى الوطن العربى غير مطمئن وأن مخاطر عديدة تواجه زيادة الانتاج الغذائى إذا لم تحدث نقلات مهمة نحو تكامل اقتصادى عربى حقيقى واشارت الدراسة التى أعدها رأفت المغربى مسئول الدراسات والبحوث بالدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة بدولة الامارات إلى أن مفهوم الامن الغذائى العربى يرتبط بالامن المائى باعتبار أن توفير الغذاء لا يتحقق إلا بضمان المياه اللازمة للزراعة وأضافت أن أزمة الغذاء ظاهرة عالمية حيث بلغ عدد سكان الارض حوالى ستة مليارات نسمة مشير إلى ان ذلك يعنى أن العالم شهد تضاعف سكانه خلال الفترة من 1970 إلى 1995 ويتوقع أن يتزايد خلال الخمسة والثلاثين عاما القادمة قرابة 2,5 مليار نسمة وأن يكون نصيب الدول النامية من تلك الزيادة حوالى 90 بالمائة وأوضحت الدراسة أن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» دعت إلى ضرورة السيطرة على الجوع الذى سيبلغ عدد ضحاياه بحلول عام 2010 نحو 680 مليون شخص منهم 250 مليونا فى أفريقيا. وذكرت الدراسة انه بالنسبة للدول العربية اوضحت تقارير متخصصة أن هناك 73 مليون عربى مازالوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر وأن اكثر من عشرة ملايين لا يحصلون على الغذاء الكافى إضافة إلى وجود ستين مليون عربى يعانون من الأمية واشارت إلى أن الحبوب تمثل الجانب الاكبر من العجز الغذائى العربى حيث يستورد الوطن العربى ما نسبته 17٪ من حجم التجارة العالمية من الحبوب كما أن متوسط الانتاج الغذائى السنوى فى المنطقة العربية 108 ملايين طن وأن متوسط انتاج الحبوب بلغ 37,4 مليون طن ويبلغ القمح ما نسبته 45٪ منها أى 16,8 مليون طن وينتج الوطن العربى من السكر مليونى طن سنويا ومن اللحوم البيضاء والحمراء 2,8 مليون طن سنويا ومن الألبان ومنتجاتها 3,6 ملايين طن سنويا ومن الزيوت ومشتقاتها 1,1 مليون طن بسنويا والاسماك مليونى طن سنويا وأوضحت الدراسة أن العجز الغذائى العربى فى ضوء هذه المعدلات وصلت قيمته إلى نحو 10,5 مليار دولار عام 1996 بينما كان 802 مليون دولار عام 1970 وفيما يتعلق بالأراضى الصالحة للزراعة فى الوطن العربى فقد بلغت مساحتها 198 مليون هكتار أى ما نسبته 14٪ من مساحة الوطن العربى - أما المساحة المستغلة زراعيا فتبلغ 54 مليون هكتار كما قدر التقرير مساحة الغابات فى الوطن العربى بحوالى 83 مليون هكتار فى الوقت الذى فقدت الغابات مساحة 2,5 مليون هكتار.

وقدرت الدراسة من أن استمرار هذه المعدلات سيؤدى إلى حدوث مجاعة حقيقية يكون السبب الرئيسى فيها النقص الحاد فى كميات المياه وذكرت الدراسة أن مشاكل المياه فى الوطن العربى تتركز فى تناقص الكمية المياه المتاحة خاصة مياه الانهار المشتركة الأمر الذى انعكس سلبا على الزراعة واضطرت بعض الدول العربية إلى تحويل جزء من المياه المخصصة للزراعة إلى الاستخدام المنزلى، وتناقص المياه الجوفية بسبب استخدامها بأكثر من قدرتها على التجديد وبسبب الحفر العشوائى للآبار بالإضافة إلى ضعف كفاءة استخدام المياه من حيث هدرها واستمرار التركيز على المحاصيل كثيفة الحاجة للمياه مع عدم توافر الامكانيات المالية لتشكيل شبكات التوزيع بين مناطق الاحواض المائية والمناطق القابلة للزراعة. وأشارت الدراسة إلى أن من هذه المشاكل عدم توافر الموارد المالية لاستخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ سياسات ترشيد استخدام المياه موضحة أنه رغم أن اجمالى الامطار الهاطلة على الوطن العربى يصل إلى 2280 مليار متر مكعب سنويا تبلغ حصيلة المياه منها 352 مليار متر مكعب فقط، 15٪ ويفقدالباقى هدرا وأوضحت الدراسة أن انخفاض كفاءة استخدام المياه فى الدول العربية فى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على المياه مع التصاعدفى النمو السكانى وتصاعد الاحتياجات المرتبطة بالمدن والزراعة ستؤثر فى اشتداد ندرة المياه مشيرة إلى أن المتوسط السنوى لانتاج الغذاء فى الدول العربية خلال الفترة من 1970 - 1984 بلغ نحو 37 مليون طن وهى كميات صاحبت الفترة التى أعقبت الجفاف وتدهور اوضاع الغذاء فى العالم على وجه العموم إلا أن انتاج الغذاء فى المنطقة العربية بدأ فى النمو فيما بعد عام 1984 إذ بلغ متوسط الانتاج السنوى للفترة 1994 - 1995 نحو 108 ملايين طن بزيادة قدرها 48٪ كما أن معدلات النمو السنوى للانتاج زادت بنحو 2,64٪ خلال الفترة 1984 - 1970 وإلى ما يقارب 3,11٪ خلال الفترة 1994 - 1995 وذكرت الدراسة أن الفجوة الغذائية العربية تعبر عن صافى الاستيراد من السلع الغذائية وهى بذلك تعكس الفرق بين الانتاج وما هو متاح من الاستهلاك فى القطر المعين موضحة أن الفجوة التى بدأت منذ عام 1970 كانت بما قميته 8,3 ملايين دولار ثم أخذت تنمو بمعدلات متزايدة إلى أن بلغت ذروتها بقيمة قدرها 13,9 مليار دولار عام 1984 ولكنها انخفضت بعد ذلك نتيجة للتطورات التى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
اسم كاتب المقال : محمود مختار
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادى
رقم العدد : ٣٠٠٤
المصدر : العالم اليوم
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٦

حققت فى لانتاج من السلع الغذائية الرئيسية حيث بلغ متوسطها السنوى خلال النصف الأول من عقد التسيعنات 1990 - 1995» حوالى 10,5 مليار دولار واكدت الدراسة ضرورة اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية مبكرة من أجل استعمال وسائل وطرق التصنيع المختلفة والمتخصصة مع الاستفادة من توافر الاراضى الخصبة الصالحة للزراعة بكثرة فى مصر والسودان وسورية والعراق وغيرها من البلدان العربية إضافة لرؤوس الاموال العربية التى مازالت تستثمر بعيدا عن موطنها الاصلى الذى هو احوج ما يكون لها وعلى المستوى الدولى ذكرت الدراسة أن الشعور بالقلق الشديد يتزايد حول الاوضاع الغذائية فى العالم اجمع بسبب الشحة فى مصادر الغذاء وبسبب تناقصه بالقياس إلى تزايد المستمر لعدد سكان الكرة الارضية مشيرة إلى انه على الرغم من تزايد الشعور بالمسئولية تجاه مسألة الامن الغذائى العالمى فإن هناك قصورا مستمرا فى التنمية الشاملة وبوجه خاص فى مجال التنمية الزراعية والريفية: واوضحت أن التقديرات الدولية تتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بنحو ثلاثة مليارات نسمة ليصل إلى 8,7 مليار نسمة بحلول عام 2030 الأمر الذى سيفاقم من حدة النقص الفعلى فى نصيب الفرد من الاراضى الصالحة للزراعة ويضاعف من مستوى الطلب على الموارد الطبيعية المحدودة وبخاصة الموارد المائية المتناقصة كما تشير التقديرات إلى أن نحو مليار هكتار من الأراضى يتعرض إلى التآكل بفعل الرياح وإلى الانجراف بفعل المياه وأن حوالى 200 مليون هكتار من الأراضى يتعرض إلى التدهور المتواتر لأسباب كيميائية وطبيعية مختلفة. ولاحظت الدراسة أنه وفقا لتقارير دولية فإن مخزون العالم من الثروة السمكية قد استنفذ بشدة حيث إن 18٪ من مصائد الاسماك فى العالم بلغت حدود الانتاج القصوى أو تجاوزتها ناهيك عن تعرض الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية ذات الاهمية القصوى إلى خطر الاندثار بسبب الاستغلال الجائر وسوء الاستخدام وذكرت أن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» تقدر عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمن قد يناهز 730 مليون نسمة بحلول عام 2010 منهم ما يفوق على 300 مليون نسمة فى البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى علما بأن اكثر من 800 مليون شخص يواجهون حاليا فى البلدان النامية وحدها نقص التغذية المزمن ونحو 200 مليون طفل دون سن الخامسة مصابون بنقص البروتين والطاقة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العــــدد :	٣٠٠٤
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/٦



قدرت دراسة اقتصادية حجم الخسائر العربية الناجمة عن الارتفاع المتوقع لاسعار السلع الغذائية فى الاسواق الخارجية نتيجة تحرير التجارة العالمية بنحو 564 مليون دولار واشارت الدراسة الى ان واردات القمح والسكر والارز تشكل حوالى 65% من الخسائر المنتظرة ووضعت الدراسة التى ناقشها المؤتمر العلمى العربى الثانى للعلوم الزراعية واقتصادياتها بمشاركة 9 دول عربية مصر فى مقدمة الدول من حيث الخسائر المتوقعة بنحو 172 مليون دولار تليها الجزائر 91 مليون دولار والعراق 85 مليون دولار ثم السعودية 76 مليون دولار والمغرب 54 مليون دولار وسوريا 37 مليون دولار وتونس 25 مليون دولار مقابل 14 مليون دولار للاردن و10 ملايين دولار للسودان فاتورة الواردات.

وكشفت الدراسة عن زيادة تكاليف الواردات الغذائية العربية لنحو 20 مليار دولار سنويا بما يوازي حوالى 72,6% من اجمالى الواردات الزراعية ونحو 12,6% من اجمالى الواردات العربية كما انتقدت تواضع الاستثمارات العربية الموجهة الى قطاع الزراعة والتي لاتتجاوز 9% من اجمالى النلج الاجمالى العربى 621 مليار دولار .. معتبرة ان تركيز الاستثمارات العربية فى قطاعات الصناعة والخدمات سببا مباشرا فى تراجع الانتاج العربى من الغذاء.

واكدت الدراسة ان الدول العربية تعانى من عجز الانتاج المحلى للسلع الغذائية وعدم قدرتها على تمويل وارداتها من هذه السلع نتيجة نقص مواردها المالية وضعف الصادرات التى تغطى 25% فقط من الواردات الزراعية .. مشيرة الى ان مصر والجزائر والعراق والمغرب وليبيا واليمن من اكثر الدول المستوردة للقمح فيما تستورد مصر والعراق والجزائر نحو 60% من اجمالى قيمة الواردات العربية من الزيوت النباتية كما تشكل واردات كل من السعودية والجزائر نحو 45% من اجمالى الواردات العربية من الالبان ومنتجاتها .. وتستورد الجزائر بمفردها حوالى 25% من اجمالى الواردات العربية من السكر مقابل 14% لمصر و8% لكل من سوريا والعراق.

وقد شهد انتاج القمح فى الوطن العربى ارتفاعا نسبيا حيث بلغ الانتاج فى الوطن العربى للسنوات 80- 1995، 166,1 مليون طن بمتوسط سنوى مقداره 12,8 مليون طن حيث يمثل 2,5% من انتاج العالم من القمح مما يعكس ضعف حجم الانتاج الزراعى العربى مقارنة بانتاج بلدان العالم من القمح بالرغم من توافر الاراضى الصالحة للاستغلال الزراعى والمياه اللازمة للانبات والايدى العاملة الزراعية ويرجع ذلك الى عدم اتباع خطط تنموية زراعية سليمة تهدف الى زيادة الانتاج مع قلة اتباع الاساليب العلمية والتكنولوجية والاستخدام الامثل لمستلزمات الانتاج الزراعى مما ادى الى تعثر نمو القطاع الزراعى والنهوض به نحو تلبية احتياجات الوطن العربى الغذائية عامة والقمح خاصة فمثلا تحتل كل من المغرب ومصر المرتبة الاولى من حيث انتاج القمح فى الوطن العربى حيث تمثل كل منهما نسبة 21,9%، 20,6% على التوالى ثم تاتى سوريا والجزائر والسعودية والعراق وتونس بالمرتبة الثانية من حيث انتاج القمح فى الوطن العربى فى حين يمثل انتاج سائر الاقطار العربية الاخرى اقل من 1% من انتاج القمح فى الوطن العربى للسنوات 80 -1995 من ناحية اخرى يتضح ارتفاع استيرادات الوطن العربى من القمح بشكل كبير زاد من 12 مليون طن عام 1980 الى 21,3 مليون طن عام 1995.

وكذلك ارتفعت نسبة استيرادات القمح فى الوطن العربى من استيرادات العالم من القمح للسنوات من 21,3% من اجمالى استيرادات العالم من القمح الى 186% فى عام 1995 اما من حيث استيرادات الاقطار العربية من القمح فان هناك تفاوتا بين استيرادات هذه الاقطار من القمح لاسباب عديدة منها عدد السكان ومستوى المعيشة والنمط الغذائى والتوسع الحضرى الصناعى .. فمثلا تحتل مصر المرتبة الاولى من حيث اجمالى استيرادات القمح فى الوطن العربى وتمثل نسبة 29,7% من اجمالى استيرادات الوطن العربى من القمح وتاتى بالمرتبة الثانية كل من الجزائر، العراق، المغرب، وتحتل المرتبة الثالثة كل من تونس، اليمن، سوريا، ليبيا وتاتى بالمرتبة الرابعة كل من السودان، لبنان، الاردن، السعودية، الكويت، وتحتل المرتبة الاخيرة بقية الاقطار العربية.

وتؤكد الدراسات انه على الرغم من ان هناك بعض السلع الزراعية والغذائية التى تفى بالاحتياجات المطلوبة على المستوى العربى كالخضر والفاكهة والاسماك الا ان هناك سلعا غذائية اخرى مازالت غير قادرة على سد هذه الاحتياجات ويتم استيراد كميات كبيرة منها من خارج المنطقة العربية.

واشارت الدراسة الى ان نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر تبلغ حوالى 36,9% مقابل 35,1% للزيوت النباتية.

ونحو 61% للالبان ومنتجاتها وتابعت ان الموقف الحالى لانتاج واستهلاك السلع الغذائية فى المنطقة العربية لايتوقف عند حد عجز الانتاج الوطنى من السلع الغذائية عن مواجهة الاستهلاك المحلى فقط وانما يتعداه الى عدم قدرة معظم الدول العربية على تمويل وارداتها من السلع الغذائية المستوردة نتيجة لنقص مواردها المالية بالاضافة لضعف الصادرات بصفة عامة والمنتجات الزراعية خاصة وحددت الدراسة عدة عوامل لتراجع الانتاج الغذائى منها انخفاض نسبة مساحة الاراضى المستغلة وعدم تناسبها مع الزيادة السكانية وندرة الموارد المائية وسوء استخدامها وضعف حجم الالات الزراعية وفشل معظم السياسات الاقتصادية المتبعة فضلا عن الافتقاد الى خطط وسياسات عربية موحدة لاستغلال الموارد الزراعية .. وكذا ارتفاع معدل النمو السكانى العربى بنحو 3% سنويا وتغير الانماط الاستهلاكية الغذائية للسكان العرب وشددت الدراسة على ضرورة تعزيز الانفاق فى البحث العلمى العربى لاسيما فى مجال الانتاج الزراعى الغذائى واصلاح الهياكل المؤسسية وتشجيع اقامة المشروعات المشتركة فى مجال الانتاج الغذائى واصلاح الهياكل والسياسات الاقتصادية المنظمة للانتاج الغذائى والزراعى العربى فضلا عن توحيد كالجهود العربية وتنسيق الخطط والسياسات المائية .. محذرة من تداعيات نتائج مفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية المنتظرة والتابعة لمنظمة التجارة العالمية على الامن الزراعى والغذائى.

واكدت الدراسة على ان الامكانات العربية فى الزراعة تصل الى مستوى يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى للوطن العربى حيث ان مساحة الاراضى العربية المزروعة تقدر بنحو 54 مليون هكتار فى حين ان المساحة الصالحة للزراعة تتجاوز 198 مليون هكتار ومن الممكن زيادتها الى 236 مليون هكتار من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة بخلاف المراعى والغابات والثروة السمكية، واوضحت الدراسة انه بالرغم من التقدم المحقق فى الزراعة العربية خلال الاعوام الماضية الا ان العالم العربى لايزال يعتمد فى جزء كبير من احتياجاته على الخارج الامر الذى ادى لزيادة العجز بين الصادرات والواردات الغذائية العربية من مليار دولار لاكثر من 20 مليار دولار مشيرة الى ان العجز يتزايد سنويا نتيجة للزيادة السكانية بمعدل 2,5% الامر الذى يجعل قضية الاعتماد على الذات فى مجال الغذاء ضرورة.

واكدت الدراسة على ضرورة تضافر جهود مختلف منظمات ومؤسسات التنمية الزراعية العربية سواء القطرية او الاقليمية العربية لوضع تصور لمتطلبات المرحلة المقبلة للوصول الى النسب التى تساهم فى القضاء على الفجوة الغذائية لاهم المنتجات والمحاصيل الزراعية على مستوى الدول العربية واقترحت الدراسة استراتيجية للسياسات المقدمة للتنمية الزراعية العربية تنطلق من تطوير استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها عبر تبنى سياسات وخطط وبرامج التنمية الافقية والراسية بهدف زيادة المعروض من هذه الموارد وتعميق الميزة النسبية للزراعة العربية.

ودعت الدراسة الى انشاء قاعدة بيانات عربية متكاملة متخصصة فى مجال الانتاج والتجارة الزراعية العربية سواء البينية او الكلية مع تعزيز دور برنامج تمويل التجارة العربية فى تنمية التجارة الزراعية البينية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية..

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٣٠٠٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

عرب القارة السمراء

ترتبط الدول العربية بافريقيا باواصر طبيعية وجغرافية قديمة ومع ان 70٪ من الارض العربية تقع فى افريقيا و70٪ من مجموع الشعب العربى يقع فى افريقيا ايضا ومع ذلك فان مستوى العلاقات العربية الافريقية لايزال ادنى بكثير من المطلوب، ولاسيما فى الجانب الاقتصادى على الرغم من الجهود التى بذلت خلال ربع القرن الماضى ولعل السبب الرئيسى لذلك هو ان كلا من الدول العربية والافريقية تنتمى الى مجموعة البلدان النامية التى تسعى بصورة عامة الى استيراد السلع المصنعة وتصدير المواد الاولية الى الدول الصناعية وقد سعت الدول العربية بعد ارتفاع اسعار البترول عام 1973 الى تخفيف آثار هذا الارتفاع على الدول النامية ومن بينها الدول الافريقية وقد انشئ لهذا الهدف المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا عام 1975.

ويرى مدير عام المصرف العربى للتنمية الاقتصادية مدحت سامى بانه نظرا لما شهده العالم فى فترة التسعينات من متغيرات سياسية انعكست على التنمية فى افريقيا وتتمثل فى تحول العالم نحو اقتصاد السوق المفتوح وتحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الاموال وتعظيم دور القطاع الخاص فقد ركز المصرف نشاطه على المشروعات المتوسطة والصغيرة التى تمس حياة المواطن الافريقى وتساعده على توفير احتياجاته اليومية وفى مقدمتها الغذاء وذلك من خلال التوسع فى تمويل المشروعات الزراعية ومشروعات الانتاج الغذائى.

وقد بدأ المصرف عمليات المساهمة فى تمويل التنمية فى افريقيا عام 1975 وبلغ اجمالى ماخصص لذلك حتى نهاية عام 1999 نحو 2174 مليون دولار امريكى بما فى ذلك صندوق الاقراض لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات والبالغ مقدارها 2,214 مليون دولار وقد شمل ذلك تمويل 268 مشروعا انمائيا و218 عملية عون فنى و15 قرضا ائتمانيا و14 عملية خاصة فى اطار برنامج للعون العاجل لبعض الدول الافريقية المتأثرة بالجفاف والتصحر بالاضافة الى 59 قرضا من صندوق الاقراض وقد بلغت تمويلات المصرف المتراكمة دون احتساب عمليات صندوق الاقراض نحو 1960 مليون دولار بين اعوام 1975 و1999. وقد حققت عمليات المصرف انتشارا واسعا فى الدول الافريقية المستفيدة شمل 41 دولة من مجموعة 43 دولة افريقية جنوب الصحراء وعددا من المنظمات الاقليمية كما تنوعت تمويلاته فغطت البنية الاساسية والزراعية بشقيها النباتى والحيوانى بما فى ذلك التنمية الريفية وكهرباء ومياه الريف والابار والطرق الريفية والانتاج الحيوانى والسمكى والطاقة والصناعة والقطاع الاجتماعى المصرفى اضافة الى عمليات المعونة الفنية وبلغت هذه التمويلات نسبة 23,50٪ لقطاع البنية الاساسية و30٪ لقطاع الزراعة ونسبة 63,7٪ لقطاع الطاقة ونسبة 27,2٪ لقطاع الصناعة "قطاع المصرفى و1٪ للعون الفنى واقل من 2٪ للقطاع الاجتماعى والبرنامج الخاص.

وبلغت قيمة منح العون الفنى اكثر من 51 مليون دولار صرفت بنسبة 61٪ لتمويل دراسات الجدوى بينما تم تخصيص الباقى لانشط اما فى عام 1999 فقد توزعت تمويلات المصرف بنسبة 8,49٪ على قطاع البنية الاساسية واستمر قطاع الزراعة فى احتلال المرتبة الثا- قصوى على صعيد الاسهام فى توفير الامن الغذائى.

وقد ارتفع رأسمال المصرف من 231 مليون دولار عند انشائه فى عام 1975 الى 1500 مليون دولار فى ابريل 1999 اى بزيادة 1269 مليون دولار عن فترة انشائه اى ان رأسماله الحالى اصبح يمثل ست مرات ونصف المبلغ الاصلى المكتتب به وقد اتبع المصرف سياسة استثمارية محافظة متوازنة فى توظيف امواله ادت الى زيادة موارده حيث بلغت حقوق الدول الاعضاء فى نهاية العام الماضى نحو 2169 مليون دولار بهدف زيادة قدرة المصرف على تلبية احتياجات افريقيا المتزايدة وعلى رأسها توفير الغذاء للدول العربية والافريقية بالقارة السمراء.

الإقتصاد

العالمى

الاقتصاد العالمى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	معالم مشتركة للازمات الاقتصادية	لويس حبيقة	السياسة الكويتية	١١٣٤٨	٢٠٠٠/٧/٣	١٨٠
٢	فى تقرير للامم المتحدة : انتعاش الاقتصاد العالمى	وائل الليثى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤٥	٢٠٠٠/٧/١٧	١٨٢
٣	علم المستقبل والتحولات الاقتصادية	محمد شعبان	(مجلة)الاهرام الاقتصادى	١٦٤٧	٢٠٠٠/٧/٣١	١٨٣
٤	عن الاقتصاد المؤسس	حازم الببلاوى	الاهرام	٤١٥٣٧	٢٠٠٠/٨/٢٧	١٨٦
٥	الاسباب الاخرى للانهيارات الاقتصادية	حسين شبكشى	العالم اليوم	٢٩٧١	٢٠٠٠/١٠/٢٩	١٨٨
٦	من يتولى التنمية فى العالم	محمد ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٦٣	٢٠٠٠/١١/٢٠	١٩٠
٧	الاقتصاد واستراتيجية القوة	شريف دلاور	الاهرام	٤١٦٤٤	٢٠٠٠/١٢/١٢	١٩٢
٨	نمو الاقتصاد العالمى سنة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١	الجريدة	الحياة	١٣٧٩٥	٢٠٠٠/١٢/١٨	١٩٣

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١١٣٤٨
المصــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/٣

معالم مشتركة للازمات الاقتصادية




بقلم: الدكتور لويس حبيقة☆

هنالك تشابه كبير من الازمات الاقتصادية الكبيرة في كل الاوقات والامكنة على الرغم من ان لكل منها خصائصها المميزة. هذه الحقائق تشكل الفارق الكبير بين العلوم الاقتصادية والعلوم الطبيعية التطبيقية. فالعوامل نفسها يمكن ان تعطي في الاقتصاد نتائج مختلفة تماما وربما معاكسة ايضا في ظروف سياسية او اجتماعية او جغرافية مختلفة.اما في العلوم الطبيعية ، فهذا لايحصل ابدا اذ ان التجربة تعيد نفسها بكل امانة ودقة.

فمن الفوارق الرئيسية بين ازمات الامس واليوم هو تقدم المواصلات والاتصالات والتكنولوجيا بشكل لامثيل له في التاريخ الحديث والقديم. ان كلفة وسرعة وطبيعة التبادل التجاري والمالي تغيرت كلها في القرون الماضية وخصوصا في القرن العشرين. ان عالم الانترنت والتجارة الالكترونية سيغير شكل ومعالم الاقتصاد العالمي في الالفية الجديدة كما لم يحدث ابدا في الماضي.

اننا نعيش اليوم في واقع العولمة الثانية ، اذ ان الاولى حصلت في السنوات الخمسين التي سبقت الحرب العالمية الاولى وانتهت مع بداية هذه الحرب. ونقصد بالعولمة انخفاض كلفة النقل والاتصالات وزيادة حرية التجارة وحركة رؤوس الاموال والاشخاص مما احدث نموا اقتصاديا منقطع النظير. وانتهت الحرب وبقي الاقتصاد العالمي متقلبا يعاني من مشكلات كبيرة سببت جميعها انهيار اسواق المال في سنة 1929. فما هي خصائص انهيار 1929 وماهي الفوارق مع ما حصل في سنتي 1987 و1997؟ ان فائض الانتاج الذي حدث خلال العقد الثالث من القرن الماضي سبب انخفاضا كبيرا في الاسعار والاجور وزيادة في عدد العاطلين عن العمل وانهيارا في مؤشر اسواق نيويورك المالية بلغ 12,82 في المئة نهار 1929/10/28. وامتدت الازمة المالية الى كل القطاعات الاقتصادية الاميركية والى الكثير من دول العالم خصوصا الى اوروبا.

اما ازمة 1987 فكانت الاقسى احصائيا في تاريخ الاسواق المالية الاميركية اذ ان مؤشر الدوو جونز DJ انخفض نهار 1987/10/19 بنسبة 22,61 في المئة ، وهي اكبر نسبة انخفاض خلال نهار واحد في التاريخ الحديث . اسباب هذه الازمة متعددة وتعود في مجملها الى الاقتصاد الاميركي الذي كان يعاني من عجز كبير في الموازنة وفي الميزان التجاري. كما يعود الى بعض التعديلات المقترحة يومها في النظام الضرائبي والتي كانت ستلغي بعض الافضليات الضرائبية للشركات المدينة. ومن الاسباب الاخرى قلة السيولة وارتفاع اسعار الاسهم اصطناعيا في السنوات التي سبقت الازمة، تماما كما يحصل في السنوات الاخيرة مع اسهم شركات الاتصالات والتكنولوجيا والانترنت بشكل خاص.

الوقائع نفسها تكررت قبل ازمة 1997 مما سبب انخفاضا في مؤشر DJ بلغ 554 نقطة في يوم واحد وهو 1997/10/27. هذه الازمات ساهمت في عودة اسعار الاسهم الى قيمتها الحقيقية بعد زيادات رقمية غير مبررة اقتصاديا وعلميا.

الفرق الكبير بين ازمة 1929 والازمات الحديثة هو ان الاولى ترافقت مع ازمة سيولة في النظام المصرفي بينما لم يحدث ذلك مع الازمتين الاخريين . كما ان المصرف المركزي الاميركي ساهم في تقييد نمو الكتلة النقدية قبل ازمة 1929 وهذا لم يحدث قبل الازمات الاخرى. كما ان ازمة 1929 سببت انهيارا اقتصاديا عاما في كل القطاعات الاقتصادية الاميركية ووصلت الى خارج الحدود وهذا لم يحدث ابدا في الازمتين الاخيرتين حيث حافظ الاقتصاد على نموه القوي. ازمة 1929 استمرت لاشهر طويلة بعد اكتوبر الشهير وهذا لم يحدث في الازمتين الاخريين حيث انحصرت الخسائر في البورصة ولايام قليلة فقط. ومن الضروري القول هنا ان ازمة 1929 حصلت قبل تأسيس صندوق النقد الدولي وهذا ردنا على الاتهامات الموجهة الى الصندوق في شأن دوره في تسبب وسوء معالجة الازمات الاقتصادية الحديثة، اي ازمات الثمانينات والتسعينات. كما ان هنالك الكثير من الازمات القاسية التي حصلت بعد تأسيس الصندوق ولم يكن له اي دور فيها، بل طلبت منه المساعدة في المعالجة كما حصل مع افلاس الصندوق الاستثماري الشهير LTCM والتي تعدت خسارته بلايين الدولارات بسبب تهور المسؤولين عنه. ولابد هنا من اعطاء بعض الملاحظات بخصوص الازمات المذكورة والتي يمكن ان تكون ذات فائدة لظروف مماثلة.

اولا، يتأقلم رجال الاعمال بسهولة مع النمو الاقتصادي بل يتسابقون اجمالا في الاستثمار في القطاعات المزدهرة مما يحدث فائضا كبيرا يضر بهم وبالقطاع نفسه. ولا تظهر الاخطاء الا في الاخير اي عندما يستحيل اصلاحها تماما كما حصل في القطاع العقاري اللبناني في التسعينات وما حصل في الاسواق المالية الاميركية قبل ازمتي 1987 و 1997 وما يمكن ان يحصل في السنوات القليلة المقبلة بسبب تضخم اسهم شركات التكنولوجيا والاتصالات. ان التسابق على الاستثمار في كل القطاعات في ظروف نمو ملحوظ له مبرراته طبعا ولكنه ينعكس سلبا على الاقتصاد العام عندما يبدأ الركود الاقتصادي، اذ يساهم في زيادة التوقعات التشاؤمية وبالتالي يؤثر في امكانية النهوض الاقتصادي.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١١٣٤٨
المصـــــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٧/٣

ثانيا ، من المستحيل على الاقتصاديين تنبؤ الازمات الاقتصادية المفاجئة تماما كما من المستحيل على الطبيب تنبؤ اصطدام سيارة لاحد مرضاه. فمن الخطا وضع اللامة على العلم الاقتصادي بالرغم من انه حقق في العقود القليلة الماضية انجازات كبيرة وواسعة واصبح في وضع المتطور جدا. ولا ننكر ان الازمات الاقتصادية الكبيرة المفاجئة التي حدثت في شرق اسيا كانت دروسا مفيدة وفريدة للاقتصاديين ولكافة المؤسسات الدولية ولاننسى ان البنك الدولي اصدر كتابه «الاعجوبة الاسيوية» فقط قبل سنوات قليلة من الكارثة.

ثالثا، من المستحب نظريا والمستحيل عمليا فصل الوقائع الاقتصادية عن الاخرى الاجتماعية والسياسية وذلك لتخفيف تأثير الازمات الاقتصادية على المجتمعات والافراد والمؤسسات. اسباب الازمات الاقتصادية تعود ايضا الى العوامل السياسية والاجتماعية المختلفة التي ليس للاقتصاديين دور فيها، كما انه من الصعب حصرها ومعالجتها سوية مهما كبرت الوسائل المتاحة.

رابعا، من الاهمية بمكان ايجاد المؤسسات الوطنية والدولية الاجتماعية والمالية المناسبة لمعالجة اوضاع المتضررين من الازمات الاقتصادية. فهذه المؤسسات لم تكن موجودة في بداية هذا القرن مما ساهم في تعميق ازمة 1929 وفي امتدادها الى الكثير من الدول والقطاعات. كما ان وسائلها كانت محدودة مما شل امكانات التدخل لتخفيف الخسائر وتعجيل عودة الامور الى طبيعتها. فدول شرق اسيا مثلا استعادت حيويتها بعد سنوات قليلة من الركود، وذلك بفضل المساعدات والتقنيات الجديدة الفاعلة التي استعملت بمهارة.

خامسا، من الضروري ان يتمتع القطاعان العام والخاص بالوعي الكافي لمواجهة مخاطر ازمات مماثلة. فالقطاع العام يمكن ان يستفيد من الوضع الصعب لاصلاح المؤسسات والادارة، كما عليه مواجهة ورفض الطلب الشعبي العفوي المؤيد للحماية الاقتصادية خلال وبعد الازمة. فالحماية لم تنقذ في تاريخها اي قطاع اقتصادي، بل ساهمت على العكس في خلق قطاعات اقتصادية غير حيوية. ان تعاون القطاعين العام والخاص في كل الظروف وخصوصا في الاوقات العصيبة لابد وان يعطي افضل النتائج.

☆ خبير اقتصادي - استاذ العلوم المالية والمصرفية - الجامعة الاميركية - بيروت.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	وائل الليثى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٦٤٥
المصــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

فى تقرير للامم المتحدة:

انتعاش الاقتصاد العالمى لا يلغى شبح الأزمات

أصدرت الامم المتحدة مؤخرا تقريرا حول الاقتصاد العالمى تناولت فيه الاوضاع الاقتصادية فى مختلفة دول ومناطق العالم. وعلى الرغم من ابداء التقرير مزيدا من التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي المتوقع فى الفترة المقبلة الا انه وجه عدة تحذيرات الى واضعى السياسات الاقتصادية فى العالم من احتمال تعرض الاقتصاد العالمى لهزات او ازمات جديدة.

فقد توقع التقرير الذى اصدره المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للامم المتحدة ان ينمو الاقتصاد العالمى بنسبة ٣.٥٪ هذا العام ممايضع حدا للتدهور الاقتصادي عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ فى أعقاب الازمة الاقتصادية التى اجتاحت اسيا عام ١٩٩٧

وذكر التقرير انه من المتوقع ان يستمر قوة الاقتصاد في امريكا الشمالية يصاحبها تحسن في معظم اجزاء العالم الاخرى وبصفة خاصة فى جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية واوروبا وتوقع التقرير ان تواصل اقتصاديات الهند والصين التى حققت نموا تراوح بين ٦و٧٪ خلال السنوات الماضية نموها بنفس الخطى على الاقل خلال عام ٢٠٠١ واضاف ان الاقتصاد العالمى بدأ فى دخول مرحلة ماقبل الازمة الاقتصادية التى ضربته عام ١٩٩٧ حيث عادت تدفقات رؤوس الاموال الخاصة على الاقتصاديات الناشئة الى الزيادة من جديد الا انها ليست على معدل مرحلة ماقبل الازمة.

واشار الى ان حجم التجارة العالمى يشهد نموا بنسبة ٤٪ بعد عامين من التدنى الى ٢٪ او اكثر قليلا واضاف التقرير ان اوضاع العمالة فى تحسن على المستوى العالمى بما فى ذلك منطقة غرب اوروبا التى تراجع فيها معدل البطالة الى اقل من ١٠٪ عام ١٩٩٩ للمرة الاولى منذ عام ١٩٩٢ مشيرا الى ان ارتفاع معدلات البطالة فى الدول النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة تحول عن مستوياتها فى مرحلة ماقبل الازمة الاقتصادية.

وقال التقرير ان معدلات التضخم اصبحت تحت السيطرة حيث توضح المؤشرات المشجعة نجاح الكثير من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة فى خفض معدلات التضخم العام الماضى. وتوقع التقرير ان تتراجع معدلات التضخم بشكل كبير فى العديد من الدول النامية والاقتصاديات التى تشهد مراحل تحول هذا العام كما توقع زيادة معدلات النمو فى الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط خاصة فى حالة الاستفادة من التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الجديد.

واكد التقرير ان التطورات الاخيرة فى دول البلطيق ووسط وشرق اوروبا وفى دول الكومنولث المستقلة كانت ايجابية وتوقع ان يصل النمو الاقتصادى فى هذه الدول الى ٣,٧٥٪ العام الحالى مقابل ٢,١٪ العام الماضى وبالنسبة لافريقيا شدد التقرير على ضرورة زيادة الناتج فى القارة بواقع ٤,٢٥٪ العام الجارى، مشيرا الى ان معدل النمو فى افريقيا سيتفاوت من دولة الى اخرى. وتوقع التقرير تراجع نصيب الفرد من الناتج هذا العام فى ست دول افريقية تقع فى منطقة جنوب الصحراء كما هو الحال فى ١٤ دولة اخرى بالعالم من بين الدول الـ ٤٨ الاقل نموا وقال الخبراء الاقتصاديون الذين اعدوا التقرير ان التجربة الامريكية تظهر ان التقدم السريع فى تكنولوجيا المعلومات يمكن ان يسرع بخطى النمو الاقتصادى فى الدول التى يمكنها الاستفادة منه وتوقعوا ان يضيف الاقتصاد الجديد ١٠٠ مليار دولار لاجمالى الناتج سنويا. واضاف الخبراء ان الولايات تبدو قادرة على تحقيق معدل نمو اقتصادى يتراوح بين ٣ و ٣,٥٪ سنويا بدون تضخم على المدى المتوسط بفضل قيادتها لقطاع تكنولوجيا المعلومات وكانت الولايات المتحدة قد حققت معدل نمو ٧,٣٪ فى الربع الاخير من العام الماضى.

وعلى الرغم من كل هذه الاحصائيات المبشرة والتى تدعو الى التفاؤل والتطلع الى المستقبل الاقتصادي للعالم بمزيد من الاقبال الا ان التقرير اكد ان النمو فى معظم الدول الاكثر فقرا لن يحقق اهداف مكافحة الفقر وهى المشكلة التى تؤرق المجتمع الدول بأسره واشار الى امكانية ان تؤدي ثورة تكنولوجيا المعلومات فى الدول الاكثر تقدما الي ايجاد حقبة اقتصادية جديدة على المستوى العالمي في الوقت الذى لم تستفد فيه العديد من الدول بينها الدول الاكثر فقرا من تكنولوجيا المعلومات مؤكدا ان هذه الدول قد يصعب عليها اللحاق بركب التكنولوجيا اذا استمرت فى الاعتماد على مواردها الخاصة فقط ودعا التقرير الى ضرورة التوسع فى نقل التكنولوجيا والموارد الى الدول الاكثر فقرا بالاضافة الى الاجراءات التى تتخذها تلك الدول للحاق بركب تكنولوجيا المعلومات.

وتزامن صدور هذا التقرير مع مؤتمر تكنولوجيا المعلومات الذى عقد الاسبوع الماضى فى الولايات المتحدة بمشاركة وزير الخزانة الامريكى لورانس سمرز ومسئولون حكوميون ومسئولو الشركات من جميع انحاء العالم.

وابدي الخبراء الاقتصاديون قلقهم من ان الحكومات تتعافى اقتصادياتها من الازمة الاقتصادية التى اجتاحتها عام ١٩٩٧ لا تبدى قدرا كافيا من الاهتمام بالاصلاحات المالية اللازمة قبل ان تقع اى ازمة مالية اخرى محتملة.

وطالب الخبراء واضعي السياسات المالية بالاهتمام باسعار الصرف الرئيسية التى قد تشهد تقلبات حادة في حالة انتشار نوع من القلق بالاسواق المالية من جراء الخلل التجارى المتزايد فى الدول الكبرى الذى لا يمكن ان يستمر طويلا.

وحذر التقرير من تشديد معظم الدول الصناعية لسياساتها النقدية فى وقت متزامن لان الخطر الوحيد يكمن في احتمال اجماع هذه الدول بطريقة غير مقصودة على تبنى موقف متشدد جدا من الناحية المالية. واضاف ان الهبوط الكبير والمستمر فى اسعار الاصول خاصة الاسهم الامريكية قد يؤدى ايضا الى انخفاض معدل الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادى علي المستوى العالمى.

واشار الى خطر اخر يتمثل فى عودة اسعار البترول الى اكثر من ٣٠ دولارا للبرميل وهو المستوى الذي بلغته في بداية العام الجارى مما يمثل تهديدات مختلفة للنمو الاقتصادى فى جميع انحاء العالم واخيرا حذر التقرير الدولى من هشاشة الاقتصاد العالمى على الرغم من التفاؤل بشأن تحقيق نمو فى الفترة القادمة وقد اشار الى احتمال حدوث هزات يجب الاستعداد لمواجهتها.

ونستخلص من التقرير ان الاقتصاد العالمى مقبل على مرحلة نمو فى جميع انحاء العالم فيما عدا الدول الفقيرة التى تحتاج الى المساعدة التى تعد واجبا على الدول الغنية حتى تلحق الاولى بركب التقدم وتكنولوجيا المعلومات وتتصدى للفقر الذي يعتبر من اهم المشاكل التى تؤرق العالم اجمع حاليا ويجب الا ننسى فى غمرة الفرح بتوقعات النمو ان نتخذ الاجراءات اللازمة والاصلاحات الضرورية للتصدى لاى ازمات او هزات اقتصادية تعترض طريق النمو.

إعداد : وائل الليثى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	محمد شعبان
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٦٤٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٣١





يشرف عليها :
أحمد يوسف القرعى

اذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة هايد بارك حيث يستطيع كل انسان ان يقول ما يشاء وتعتبرها دليلا على الديمقراطية وحرية الكلمة فان من حق مصر أيضا أن تفخر بازدهار الحرية فيها بغير قيود وكدليل على ذلك نلتقى اسبوعيا وشعارنا صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا

ماراثون الاقتصاد الدولى .. وأدوات اللحاق به

استكمالا لمقالات هايد بارك الاسبوع الماضى التى تناولت اهمية الاخذ بأسباب النهضة الاقتصادية الجديدة وذلك بمتابعة كل مايجرى من تطورات جديدة يكتب اليوم السفير د. محمد شعبان عن اهمية توظيف علم المستقبل فى ضوء توقعات البنك الدولى بالنسبة للسنوات الخمس والعشرين كما يتابع نتائج ثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الاقتصاد الكونى من الارتباط الوثيق بين العولمة وعلم المستقبل.. ويؤكد المقال كذلك اهمية دور المثقفين فى العالم الثانى وعدم ترك الملعب الكونى للشمال فقط مشيرا إلى أن مصر بما تملكه من قدرات بشرية وفكرية هائلة وموقع ودور ريادى ستكون مركزا رئيسيا للانطلاقة الاقتصادية نحو الدول العربية والافريقية والمتوسطية. ثم يأتى المقال الثانى للاستاذ عماد عبد اللطيف رحيم ليحدد منطلقا من منطلقات السباق التكنولوجى المتوقع.

المحـــرر

سفير دكتور/ **محمد شعبان**

علم المستقبل... والتحولات الاقتصادية

استوقفنى حديث للدكتور اسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية على القناة الفضائية المصرية اخيرا حول علم المستقبل ووجود اهتمام فى عالم من جامعاتنا فى مصر عن «علم مستقبل» - على حد علمى - محدود نسبيا بالرغم من وجود ارتباط عضوى بين الموضوعين؛ وعلم المستقبل ليس حديثا، فهو مرتبط بعلم الجنس البشرى «الانثروبولوجيا»، وعلوم الزراعة والنبات والحيوان، ولكنه اتسع بدرجة ملحوظة فى العشرين سنة الاخيرة ليشمل فروعا جديدة من اهمها علوم الاقتصاد والمال والسياسة، فهو علم يحلل مايمكن أن يحدث «المستقبليات الممكنة»، وما يمكن عمله فى مواجهة تحديات المستقبل «السياسات والاستراتيجيات».

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمى — اسم كاتب المقال : محمد شعبان
الموضوع الفرعى : عام — رقم العـــدد : ١٦٤٧
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٧/٣١

ويزيد من اهمية علم المستقبل ذلك الشعور بأن حالة «عدم اليقين» تزداد باطراد مع ازدياد ظاهرة «الاعتماد المتبادل» ، وبان مخاطر الانفصال والانفصال والتشرذم تتضاعف ـ سواء على المسرح الجيبوليتيكى العالمى او داخل المجتمعات نفسها ـ بدرجة اصبح معها العديد من الافراد يعتقدون انه لاجدوى من محاولة توقع «المستقبليات المكنة» والتظاهر بتنظيم افعالنا فى إطار مشروع استراتيجية طويلة المدى، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من الدول والشركات والافراد تعكف ـ بدرجة أو بأخرى ـ على محاولة سبر غور المستقبل من خلال تحليل وتقويم الحاضر.

وعلى سبيل المثال، فإن جميع الدول الصناعية تدرك انها ستواجه بظاهرة «الشيخوخة الديمقراطية» التى ستتسارع وتيرتها اعتبارا من عام ٢٠٠٠ عندما تصل الاجيال العديدة التى ولدت فى سنوات انتعاش الانجاب(الاربعينيات) إلى سن الستين، وتقوم الهيئات المتخصصة فى تلك الدول بتحليل ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة، اعتمادا على نمط الخصوبة الذى اتسم بوجود فترة من الزيادة المتلاحقة فى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية تبعتها مباشرة انخفاض حاد عن العمل الضرورى لتجديد شباب الاجيال.

مثال آخر هو قيام خبراء علم المستقبل بدراسة امكانيات تسخير التقدم الهائل فى العلوم والتكنولوجيا والهندسة الوراثية فى مواجهة الازمات أو النقص او النضوب فى الموارد الطبيعية والغذائية الضرورية لحياة البشر، كاستخدام الهندسة الوراثية فى العلوم الزراعية (استنباط سلالات جديدة، رفع انتاجية الوحدة المزروعة، خفض المدخلات الكيماوية... الخ) أو فى الاستنساخ الحيوانى أو البشرى، ومايرتبط بذلك مع معارضته على اسس دينية او اخلاقية أو سياسية.

وانتشر حاليا فى الدول المتقدمة بوجه خاص «معامل المستقبل» أو «مستودعات الفكر المستقبلى» كما يطلق عليها، وشعارها هو انه من الافضل الاعداد للمستقبل من مجرد التنبؤ به، فالمستقبل ليس حقيقة مستحيلة البلوغ لأن جذوره توغل فى الحاضر، كما أن الحاضر قائم على رؤيتنا للمستقبل، ويؤسس علماء المستقبل جدلهم على حقيقة أن كلامنا يستشعر بدرجات متفاوتة وجود عصر من التقلبات ينغمس فيها كوكبنا ، وأن تلك التقلبات هي الأسس التى تقوم عليها مجتمعات، وتجعلنا نشعر باننا نشاهد حقبة من التحول الجذرى فى العالم أو اننا نعبر من حضارة إلى اخرى.

وبالرغم من ان صورة تلك الحضارة الجديدة لاتزال مشوشة وغير واضحة المعالم، إلا اننا يمكن أن نلاحظ بعض سماتها، فالمنطق العقلانى والتحليلى الذى ساد لأكثر من قرنين من الزمان واثرى الافراد والمجتمعات ماديا وفكريا واخلاقيا لم يعد قادرا على توفير تلك الضمانات بنفس القدر، بل إنه فى بعض الاحيان يؤدى إلى مساوئ بدلا من تحقيق مزايا.

وعليه، فقد اصبحنا نشاهد اوضاعا متناقضة تبذل فيها الجهود لإصلاح وتعويض الخسائر، ولكن النتيجة هى أن الخلل يتفاقم والخسائر تتضاعف، فالموارد موجودة ولكن الاسراف فى استخدامها دون تقدير قيمتها فى ظل الاوضاع الجديدة يؤدى إلى نضوب تلك الموارد بدلا من تطويرها واستخدامها الاستخدام الامثل.

ويعتبر ما نشاهده من ضخامة العيوب والمثالب فى المجتمعات(التلوث، البطالة، الفقر، المجاعة، الامراض، تحلل الروابط الاسرية.. الخ) دليلا على عدم القدرة على الاعداد لمتطلبات المجتمع الجديد، وهذا النقص فى الابتكار والذكاء والشعور وايضا فى الجرأة يعتبر بمنزلة « مجاعة روحانية » يمكن ان تصبح مدمرة، والحل هو عبور الهياكل المحدودة للفكر التقليدى إلى آفاق تسمح لنا بمصالحة موضوعات الغد بفكر ابداعى.

ويحاول علماء المستقبل تصور التحولات البيئية خلال النصف الاول من القرن الحادى والعشرين التى ستؤدى إلى مضاعفة محتوى الغلاف الجوى من الغازات الكربونية مما سيؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الارض من ١,٥ إلى ٥.٥ درجة مئوية، وسوف تؤدى تلك التحولات إلى اذابة جزء من الثلوج القطبية وإلى رفع مستوى المحيطات بنحو متر، والاسراع بظاهرة التصحر فى مناطق معينة، وجعل مناطق مهجورة حاليا مثل سيبيريا وشمال كندا صالحة للسكنى. ويعكفون ايضا على دراسة آثار ندرة المياه العذبة، والاضطرار إلى زيادة معدلات معالجة المياه المستخدمة.

ويتوقع علم المستقبل ايضا انه بحلول عام ٢١٠٠ ستكون اليابسة فى العالم مقسمة بين مناطق حضرية يتركز فيها معظم سكان كوكب الارض ، ومناطق زراعية يقطنها اساسا الإنسان الآلى وتوجد بها المحميات الصيفية، وبالنسبة لعدد سكان المعمورة ، فسيصل عددهم خلال القرن الحادى والعشرين إلى ١٢ مليون نسمة، كما سيؤدى عدم التوازن الجغرافى المتنامى بين الفقراء والاغنياء إلى خلق انتماءات قبلية جديدة أوتعميق القائم منها حيث ستزداد نسبة الهجرة ـ بسبب التصحر الذى سيصيب الجنوب ـ إلى مناطق غير مأهولة من قبل كما اسلفنا.

وبالنسبة للتحولات الاقتصادية، يرى علماء المستقبل أن الاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين سوف يختلف اختلافا كبيرا عما نعرفه اليوم، فتوقعات البنك الدولى بالنسبة للسنوات الخمس والعشرين المقبلة تقول إنه سيحدث انتعاش لاقتصاد الدول النامية، وإنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستظهر خمس قوى اقتصادية هى : البرازيل، والصين، والهند، واندونيسيا ، وروسيا ، وهذه الدول مجتمعة تضم نصف سكان العالم، ولا يمثل اجمالى انتاجها حاليا سوى ١٠٪ من الانتاج العالمى، ولكن يتوقع لها أن تحقق معدلات نمو مرتفعة مابين ٧.٥ ٪ سنويا، وأنها ستكون قاطرة التجارب العالمية وستجذب معها باقى دول العالم الثالث التى ستشهد نفسها معدلات نمو غير مسبوقة، وسوف تتفوق تلك المعدلات على نظائرها فى الدول الصناعية مما يتيح قدرا من اعادة التوازن التدريجى فى إنتاج الثروات.

واذا انتقلنا للحديث عن العولمة، فمنذ بداية الثمانينيات اتسمت العلاقات بين الدول بالانفتاح المتنامى للاقتصاديات فى المبادلات السلعية والخدمية ورءوس الأموال، والعولمة فى نظر البعض ماهى إلا تسريع لهذه الحركة الديناميكية من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى جميع القطاعات. اما فيما يتعلق بتنظيم الشركات، فإن العولمة تجسد شيئا مختلفا عن مفهوم وعمل الشركات عبر الوطنية فى السبعينيات حيث كانت تلك الشركات تقيم فرعا لها فى دولة ما لانتاج سلع تناسب سوق هذه الدولة. أما اليوم، فإن الشركة «الكونية» أو «العالمية» التى تتخذ شكل «سلسلة» أو «شبكة» تسعى إلى توحيد مستوى ومواصفات منتجاتها عالميا وإلى جعل كل حلقة من سلسلة فروعها متخصصة فى انتاج مكون محدد من «المنتج النهائى» ومن مجمل هذه المكونات، تقوم الشركة الام باجراء مقارنة لاختيار انسب المواقع منافسة لتصنيع المنتج النهائى. وبالاضافة إلى ذلك، فاذا كان هناك مجال استطاعت الراسمالية تجاوز قيود الزمان والمكان المحيطة به، فإن هذا هو مجال التمويل حيث ادى التطور فى مجال الاتصالات إلى ظهور شبكة مالية كونية تربط بين المواقع الرئيسية فى العالم. ومع هذا التطور والتغير المتسارع فى انتقال السلع ورءوس الأموال ، اصبحت المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	محمد شعبان
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٦٤٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تلهث لتحديث نفسها ووسائلها دون جدوى حتى أن البعض يطالب بوضع هذه المؤسسات فى ارشيف التاريخ والبحث عن بدائل لها بعد افلاسها.

كانت احدى النتائج الاخرى لثورة الاتصالات والمعلومات وظهور الاقتصاد الكونى هى أن دور الدولة اصبح مقيدا وغير مريح، فهى لم تعد قادرة على التحكم فى تدفق الأموال والمعلومات والسلع، ومع ذلك مازال مطالبة بتوفير التعليم، والعلاج الطبى والمرافق والخدمات الاساسية، والمحافظة على الأمن العام الداخلى، وكلها مسائل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادى العام، وهذا هو السبب فى عودة فكرة عدم ترك الحكومة للاقتصاد أو التجارة دون رقابة« دعه يمر، دعه يعمل» وذلك بعد نحو خمسة عشر عاما من المغالاة فى الليبرالية الجديدة. وبالتا[illegible] عاد الحديث بقوة اخيرا عن الحاجة للدولة ودورها الضرورى لتصحيح المثالب [illegible]يرة للعولمة، وظهرت نظرية اقتصادية جديدة تقدم مبدأ عدم قابلية السوق للخطأ، وتسعى إلى عبور العالم إلى نظام مابعد الراسمالية، تقوم فيه الدولة بحماية الاقتصاد فى ظل سوق أكثر ادراكا للتكافل الاجتماعى، ولضرورة دره المخاطر، ومعالجة حالتى الانفصام والتشرذم الناجمتين عن العولمة.

وعلى المستوى العالمى، لم تؤد العولمة إلى سد الفجوة بين الشمال والجنوب بل زادتها اتساعا، والاغرب من ذلك أن الدول لم تعد مقسمة إلى شمال وجنوب فقط بمعنى دول العالم الاول المتقدم ودول العالم الثالث النامى، بل اصبحت كل دولة تقريبا تضم داخلها الشمال والجنوب معا، فالدول المتقدمة تضم«الجنوب» داخلها ممثلا فى المهاجرين، ودول الجنوب تضم «الشمال» داخلها ممثلا فى الارباح التى يحققها قلة من رجال الأعمال نتيجة للعولمة، ولم يعد المجتمع الكونى الازدواجى منقسما على اساس جيوبوليتيكى بين المركز (الدول المتقدمة) والهامش(الدول النامية)، ولم يعد ممكنا او علميا قبول الفكرة القديمة بأن القليل المسكوب بعد امتلاء الكوب فى دول الشمال يكفى لسد ظمأ الجنوب. وهذا هو السبب فى أن دول الجنوب ممثلة فى مجموعة الـ ١٥ تطالب بالحوار مع الشمال.وبعدم انفراد الاخير باتخاذ القرارات الاقتصادية المصيرية نيابة عن المجتمع الدولى بأسره. وهذا هو السبب ايضا فى أن عددا غير قليل من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع يتفقون على أن الجماهير فى دول العالم تشعر بالضياع فكريا واخلاقيا وسياسيا، وينادون بالعمل على صياغة اساليب لانهاء التشرذم الحالى والسعى إلى درجة من التكامل والانتماء للدولة الام من ناحية، وللعالم الكبير الذى يشعرون انهم اصبحوا غرباء فيه من ناحية أخرى.

وهنا يظهر الارتباط الوثيق بين العولمة وعلم المستقبل، فالاخير يقوم بتحليل الواقع ممثلا فى اثار العولمة بايجابياتها وسلبياتها وصولا إلى تصور أو نظرية أو اسلوب عمل يتم التوافق بشأنه بين العالم المتقدم والعالم النامى حتى يمكن صياغة منهج متكامل لمواجهة مثالب العولمة من ناحية، وتعظيم ايجابياتها من ناحية أخرى.

وتبرز هنا اهمية المثقفين فى العالم النامى، سواء كانوا افرادا أو مؤسسات، فى المشاركة فى هذا المسعى، وعدم ترك الملعب الكونى للشمال فقط، ومصر بما تملكه من قدرات بشرية وفكرية هائلة، وبحكم موقعها ودورها الريادى داخل العالم العربى والإسلامى والنامى، وايضا فى ضوء توقع دوائر عالمية عديدة بأن مصر ستكون مركزا رئيسيا للانطلاقة الاقتصادية نحو الدول العربية والافريقية والمتوسطية خلال السنوات الاولى من القرن الحادى والعشرين، يتوقع منها، سواء على المستوى الحكومى أو الاكاديمى أو على مستوى المثقفين، أن تسهم بجدية فى هذا المسعى الكونى حتى تخرج ومعها دول النامية خارج دائرة محاولات التهميش التى تقوم به بعض الدوائر الخارجية.

وفى هذا الصدد، أود طرح اقتراحين:

الأول: قيام احد المراكز البحثية الاستراتيجية أو الاقتصادية فى مصر لعقد ندوة حول دور العالم النامى فى صياغة النظام الدولى الجديد يدعى اليها خبراء من الدول النامية والمتقدمة على السواء يتناقشون فى موضوعات العولمة وتصورات علم المستقبل لدور الدول النامية وتأثيرها وتأثرها بهذه الظاهرة.

الثانى: لعل عقد القمة العاشرة لمجموعة الـ ١٥ فى مصر فى مطلع العام المقبل، ورئاستها للمجموعة ـ للمرة الثانية ـ تكون فرصة مواتية للجامعات والمثقفين والباحثين فى مصر للاعداد من الآن ـ من خلال معمل أو معامل للمستقبل ـ لوضع تصورات لكيفية تصحيح مسار الحوار بين الشمال والجنوب، ودور مصر فى هذا المسعى، واقترح أن تقوم وزارة الخارجية المصرية بتنسيق هذه الجهود، وعقد ندوة تضم جميع المتخصصين والمهتمين بهذا الموضوع فى مصر، ومناقشة مدخلات واستنتاجات كل «معمل مستقبل»فى مصر للخروج بوثيقة مصرية تفسر الداء والدواء، وتصوغ سلسلة من الحلول تكفل للدول النامية الاندماج فى الاقتصاد العالمى الجديد، وتكون بمنزلة اسهام فى الوثيقة الختامية التى تصدر عن القمة العاشرة للمجموعة، ويتم نشرها عالميا، وتوزيعها على جميع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، لتكون نواة لحوار جاد بين الشمال والجنوب، وصولا إلى استراتيجية عالمية مشتركة لنظام دولى جديد قائم على التكامل وليس على التشرذم، على العدل وليس على الظلم، على المشاركة فى مغانم العولمة ومفارقها، واقتسام ميزاتها ومساوئها.

عن الاقتصاد المؤسسى

د. حازم الببلاوى

فى بدء الخليقة كان ادم، اما فى بدء الاقتصاد فقد كان هناك ادم آخر، ادم سميث. ومع كتابه فى «ثروة الامم» فى عام ١٧٧٦ ظهر «الاقتصاد السياسى» كاحد العلوم الاجتماعية الاكثر تطورا. وجاء رواد الاقتصاد الاوائل بعده ـ ريكاردو ومالتس وجون استيوارت ميل ـ حيث وضع كل منهم كتابا تحت عنوان الاقتصاد السياسى، وبذلك ظهرت النظرية التقليدية، أو الكلاسيكية فى الاقتصاد.

على انه بعد حوالى مائة عام من ظهور كتاب ادم سميث قامت ـ فى سبعينات القرن التاسع عشر ـ ثورة فى علم الاقتصاد محورها تحليل سلوك الفرد ـ مستهلكا ومنتجا ـ فى سعيه لتحقيق أكبر فائدة له عند اتخاذ قراراته ـ بالاستهلاك او الانتاج ـ باختيار افضل البدائل، والمقارنة بين ما يمكن تحقيقه وما ينبغى التخلى عنه، وهو ما عرف بالفرصة الضائعة أو البديلة.

وتمثل هذه النظرية أداة تحليل قوية لنظرية الاختيار بين البدائل، ولا يختلف هذا التحليل فى جوهره عن التحليل الرياضى الذى أتى به نيوتن وليبنز قبل ذلك بحوالى قرنين من الزمان ـ نهاية القرن السابع عشر ـ فى تحليلها للتغيرات بالغة الضآلة وتحديد الأوضاع القصوى. وبذلك ولدت النظرية التقليدية الحديثة او «النيوكلاسيكية»، وقد رأى الفريد مارشال، أستاذ الاقتصاد فى كمبريدج ـ عمدة الاقتصاديين فى ذلك الوقت ـ أن «الاقتصاد السياسى» وقد وصل إلى هذه المرحلة من «العلمية» والتشبه بالعلوم الطبيعية مما يستحق ان نطلق عليه «علم الاقتصاد» كما هو الحال بالنسبة للفيزياء وبذلك توارى عنوان «الاقتصاد السياسى» أمام هذه التسمية الجديدة.

وقد ظلت المدرسة النيوكلاسيكية متربعة على علم الاقتصاد حتى الثلث الأول من القرن العشرين حين فشلت هذه المدرسة فى إعطاء حلول للازمة العالمية فى الثلاثينات من هذا القرن، وما ارتبط بها من بطالة قاسية. وكان كينز قد اعلن فى نفس الوقت افكاره عن اهمية دور الدولة والسياسات المالية. ومن هذا بدأ اسم «الاقتصاد السياسى» فى العودة من جديد باعتبار ان الاقتصاد لا يخضع فقط لقوانين السوق وإنما يتأثر بالسياسات المالية والنقدية للحكومات.

وقد تعرضت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ـ لانتقادات عديدة اهمها فى الاوقت الحاضر، وهو ما يطلق عليه المدرسة المؤسسية حتى إن جائزة نوبل فى الاقتصاد وخلال العقدين الأخيرين كانت غالبا من حظ الاقتصاديين من هذه المدرسة المؤسسية، مثل بوكنان، وبيكر، ونورث، وكوس، فما هو هذا الاقتصاد المؤسسى الجديد، والذى جاء استكمالا ـ وليس استبعادا ـ للنظرية النيوكلاسيكية؟

يمكن أن نميز بين ما يمكن أن تطلق عليه المؤسسية القديمة والمؤسسية الجديدة، فأما المؤسسية القديمة فهى تعارض النظرية الاقتصادية وترى فيها عجزا كاملا عن إدراك الحقائق الاقتصادية، ومن ثم فإن هذه المدرسة تقدم نفسها كبديل عن النظرية الاقتصادية السائدة. أما المؤسسية الجديدة فإنها لا تذهب هذا المدى، فهى ترى أن النظرية الاقتصادية تقدم منطقا معقولا ولازما لفهم الحقائق الاقتصادية، ولكنها ـ وحدها ـ قاصرة عن الفهم الكامل ولابد من استكمالها بالجوانب المؤسسية. فالمؤسسية الجديدة لا تستبعد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وإنما تجاوزها، فهى ترى فيها نقطة بدء غير كاملة ولابد من استكمالها. فنفس المنطق الاقتصادى يمكن أن يؤدى إلى نتائج مختلفة إذا كانت المؤسسات القائمة مختلفة، ومن ثم فإن دلالة المنطق الاقتصادى لا تظهر إلا فى إطار المؤسسات القائمة، فهناك من التنظيم المؤسسى ما يساعد على الازدهار الاقتصادى، كما ان هناك من التنظيمات المؤسسية ما يؤدى إلى التدهور والانحطاط.

فالتقدم والانحطاط هما اعمال بشرية، وهما فى الغالب نتائج للتنظيمات المؤسسية القائمة.

■ ■ ■

وكانت النظرية الاقتصادية قد أخذت، فى أثر كتاب ادم سميث ـ بأن أساس التقدم هو تقسيم العمل والتبادل، ومن ثم فقد أصبح اقتصاد التبادل ـ خاصة دراسة الأسواق ـ هو محور دراسة الاقتصاد. ودراسة الأسواق هى دراسة لكيفية تكوين الأثمان النسبية عن طريق الطلب والعرض وما يقف وراءهما من أذواق وتفضيلات للمستهلكين من ناحية ومدة توافر عناصر الإنتاج والفن الإنتاجى السائد من ناحية أخرى. فتحركات الاثمان تعكس التغيير فى الأذواق وفى مدى الوفرة او الندرة النسبية فى عناصر الإنتاج ومدى التطور فى الفن الإنتاجى او مستوى المعرفة التكنولوجية. ومع هذه التغيرات فى الأثمان النسبية والرغبة فى تعظيم الأرباح أو تخفيض الخسائر لدى المنتجين، فإن توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة (الفروع الإنتاجية) يتغير باستمرار بما يتفق مع التغيير المستمر فى الأذواق وما يصاحب تطور عناصر الانتاج من تغيير فى وفرتها النسبية مع مراعاة أخر التطورات التكنولوجية المتاحة. وهكذا فإن سلامة جهاز الاثمان وقدرته على ملاحقة تلك التغيرات هو الكفيل بتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهكذا فإن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تكون قد اختصرت «اقتصاد السوق» فى ضبط الأثمان وهو ما يتحقق فى أحسن صورة فى حالات المنافسة الكاملة. وبذلك يعتبر معيار كفاءة النظام الاقتصادى هو فى مدى كفاءة نظام الأثمان النسبية أو بعبارة أخرى فى مدى توافر أسواق المنافسة، ويكفى أن توجد الأثمان السليمة حتى تتحقق الكفاءة الاقتصادية. أما ماعدا ذلك فهو تفصيلات لا تهم الاقتصادى، فالتنظيم السياسى، والنظام القانونى والقضائى ومدى توافر المعلومات وصحتها وشكل القيم السائدة... وغير ذلك هى من الاعتبارات الخارجية التى لاتهم الاقتصادى. ومن هنا وجدنا أنه من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية من رأى أن هذه النظرية يمكن أن تنطبق فى نظام راسمالى كما يمكن أن تنطبق فى نظام اشتراكى (أوسكار لانجه على سبيل المثال)، وأن نظام الملكية والتعاقد لا اثر له على كفاءة النظام الاقتصادى . وهذا بالضبط ما تعارضه المدرسة المؤسسية، فهى ترى أنه لا يمكن الحديث عن نظام الأثمان بعيدا عن المؤسسات القائمة. فالأسواق والأثمان ليس لها وجود مستقل عن هذه المؤسسات بل إنها تتشكل فى ضوء هذه المؤسسات، وبذلك فإن المشكلة أمام المدرسة المؤسسية ليس فى اختيار الأثمان السليمة فقط وإنما أيضا فى إختيار المؤسسات السليمة.

هكذا نجد أن هذه المدرسة قد مرت بمرحلتين، فى المرحلة الأولى كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقدا ومعارضة للفكر الاقتصادى السائد، فمحور الاهتمام ليس السوق والأثمان وإنما المؤسسات وتطورها. وهناك أمور أخرى أكثر اهمية من الطلب والعرض مثل التطور التكنولوجى، وفكرة السيطرة، كذلك فإن الحديث عن الرشادة فى السلوك الاقتصادى كما لو كانت حقائق منطقية أمر يخالف الواقع حيث يتأثر هذا السلوك بالظروف والأوضاع القائمة، أما المرحلة الثانية وهى التى تعرف بالمؤسسية الجديدة فإنها لا تستبعد الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادى وفى مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة، واختيار السلوك الرشيد بتعظيم العائد وتخفيض التكلفة والأعباء. والجديد الذى تقدمه هذه المدرسة هو أنها لا تقصر استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأثمان بل تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، فالعديد من الظواهر الاجتماعية تجد تفسيرا لها فى التحليل الاقتصادى الذى يعتمد على فكرة العائد/التكلفة. بل إن هذه المدرسة تذهب إلى ان فكرة الرشادة الاقتصادية لا يمكن ان تتحدد إلا فى إطار من المؤسسات القانونية والسياسية التى تحدد المصلح الاقتصادية والسلوك الرشيد. وفى إطار معين يصبح هذا السلوك هو الانتهازية (الخطف واجرى). ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن كفاءة النظام الاقتصادى بالاقتصاد بالحديث عن سلامة نظام الأثمان، بل لابد وأن يتحقق ذلك من خلال سلامة المؤسسات القائمة.

تبدأ المدرسة المؤسسية الجديدة بتأكيد أن ادم سميث كان على حق عندما وضع التبادل فى بؤرة المؤثرات على التطور الاقتصادى. ولكن التبادل لا يمكن أن يتم فى فراغ، وفى جميع الأحوال هناك محفزات وقيود على إمكانات التبادل. وليس من الضرورى أن يؤدى كل تبادل إلى تحقيق الكفاءة، فكثيرا ما تتأثر المبادلات بالظروف المحيطة، فهناك تكلفة للمعاملات ترتبط بمدى توافر المعلومات وإمكانية التحقق منها وعادة ما يتم التبادل فى شكل تعاقد الأمر الذى يثير علاقة التبادل بالنظام القانونى، كما أن حجم التبادل وفاعليته يتوقفان على مدى الاعتراف بحقوق الأفراد ومدى ما يتوافر لها من حماية قانونية وقضائية ومدى فاعلية هذه الحماية، والأكثر اهمية هو أن هذه الحماية تتطلب وجود سلطة سياسية تفرض هذه الحماية وتحقق العدل والإنصاف، أى يتطلب وجود الدولة، وتتأثر كفاءة الاقتصاد حسب نوع الدولة. ولذلك فإن اقتصاد التبادل لا يمكن أن يتم بعيدا عن شكل النظام السياسى القائم.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	حازم الببلاوى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٤١٥٣٧
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٨/٢٧

فاما عن تكاليف المعاملات، فإنها تنصرف عادة إلى نقص البيانات والمعلومات المتاحة للمتعاملين حول عناصر الصفقة أو المعاملة والتمايز فى مدى الإحاطة بها وبين أطراف هذه المعاملات. فالعديد من المعاملات يتم دون معرفة كاملة او صحيحة تجميع العناصر المتعلقة بالمعاملة او التبادل، فضلا عن أن بعض المتعاملين قد يكونون اكثر دراية بحقيقة التبادل من غيرهم من أطراف المعاملة، وهكذا تتأثر كفاءة التبادل من هذه الناحية بين مختلف النظم، فبعض النظم تعرف مزيدا من الدقة والانضباط فى المقاييس والمعايير الفنية وأساليب أداء العمل فى حين أنها قد لا تحقق فى نظم أخرى، وتأخذ بعض الدول بنظم صارمة لتأكيد سلامة المعلومات فى حين أن نظما أخرى لا تعطى الأمر نفس الأهمية، وبالتالى لم يكن غريبا أن تكثر حالات الغش والخداع فى المعاملات الاقتصادية فى نظم معينة فى حين أنها تقل فى نظم أخرى.

وتأتى مسألة الاعتراف بالحقوق كأحد أساسيات اقتصاد التبادل، وتتوقف كفاءة هذا التبادل على مدى وضوح واستقرار هذه الحقوق ومدى توافر الحماية لها. فالتبادل يتم بين طرفين، أحدهما يتنازل عن شىء ما أو فى مجال معين لطرف آخر مقابل مبلغ من المال او تنازل عن شىء آخر. ويتطلب ذلك أن تكون حقوق كل من المتعاملين واضحة ومعترفا بها. فإذا لم يكن الأمر كذلك فإن قيمة التبادل لابد أن تتأثر - كما يحدث فى أحوال بيع الأشياء المسروقة أو فى حالات التهريب.

وقد كان ظهور فكرة الحق - وهى قائمة على استئثار صاحبها بمنافع الشىء - أساسية فى التطور الاقتصادى العالمى. فالثورة الزراعية والتى نقلت البشرية من مرحلة اللقط والقنص إلى مرحلة الاستقرار والاستيطان وبناء الحضارات، هذه الثورة الاقتصادية وارتبطت بظهور فكرة الملكية واستئثار الجماعة بقطع من الأرض لها وحدها حق الانتفاع بها دون غيرها. كذلك فإن الثورة الاقتصادية الثانية - مع الثورة الصناعية - ارتبطت بظهور فكرة الشركات والأوراق التجارية والمالية واستقرار حقوق الملكية. وقد كانت انجلترا - مهد هذه الثورة هى أول دولة تعترف ببراءات الاختراع وحمايتها مما ساعد على تشجيع الاختراعات وتوطيد التطور التكنولوجى. وارتباط الحقوق بالكفاءة الاقتصادية لا يتوقف فقط على الحقوق المالية، بل أصبحت حقوق الانسان فى صلب قضية التنمية. وها هو سن Sen الاقتصادى الهندى الحائز على جائزة نوبل يؤكد فى كتابه الأخير ارتباط الحرية بالتنمية. ولا يقتصر الأمر على الاعتراف بالحقوق ووضوح معالمها بل لابد أن يصاحب ذلك وجود حماية قانونية وقضائية عادلة وسريعة وفعالة. فالتبادل يقوم على التعاقد والتقابل فى الالتزامات والتعهدات، وما لم يقر فى أذهان المتعاملين أن هذه الالتزامات والتعهدات جادة واجبة الأداء ولو قهرا - ما لم يتوافر ذلك فإن اقتصاد التبادل لابد أن يتزعزع. ولا يتعلق هذا الأمر فقط بضرورة وجود نظام قضائى عادل وسريع، وإجراءات تنفيذية صارمة وحازمة، بل إنه كثيرا ما يرتبط بتوافر نظام قيمى وأخلاقى مناسب يؤكد معانى الأمانة والثقة. ولا يخفى أن القيم الأخلاقية السائدة إنما هى وليدة تطور تاريخى تلعب فيه الأسرة والتعليم وغيرها من المؤسسات الاجتماعية دورا كبيرا.

وهناك دائما تفاعل وتكامل بين وجود نظم قانونية وقضائية عادلة وفعالة وبين ارتفاع المستوى الأخلاقى فى حفظ التعهدات واحترام الوعود. فحيث يختل أحدهما لا يلبث أن ينهار الآخر.

ويستحيل أن يتحقق ازدهار اقتصادى فى وسط من الغش والفساد. ومنذ سنوات أصدر الكاتب الأمريكى - اليابانى الأصل فوكوياما، كتابا عن الثقة، مؤكدا أن المجتمعات التى حققت ازدهارا اقتصادية كانت - بشكل عام - هى المجتمعات التى تسود فيها أسباب الثقة بالنفس، والثقة بالغير، والثقة بالمستقبل. أما مجتمعات الشك والريبة والتربص فإنها غير قادرة على ذلك.

وفى نفس الوقت تقريبا ناقش المفكر والسياسى الفرنسى بيير لافيت رسالة فى السربون عن «مجتمعات الثقة» مؤكدا أن التاريخ الاقتصادى لتطور الامم يفيد أن تلك المجتمعات التى حققت نجاحا اقتصاديا كانت هى نفس المجتمعات التى تسودها اعتبارات الثقة بين العاملين.

وإذا كان اقتصاد المعلومات ومدى توافرها والثقة فيها مما يخفف من تكاليف المعاملات ويساعد بالتالى على كفاءة اقتصاد التبادل. وإذا كان احترام الحقوق والتعهدات وما يرتبط به من وجود نظام قانونى وقضائى فعال وسيادة نظام قيمى وأخلاقى سليم من شروط كفاءة اقتصاد التبادل، فإن كل ذلك وثيق الصلة بوجود نظام سياسى مناسب. فالدولة - باعتبارها قمة النظام السياسى المسئولة عن استخدام القهر المشروع - تلعب الدور الرئيسى فى ضمان توفير المعلومات وفى سلامتها، وهى التى تضمن سيادة القانون ومدى احترامه، وبها تتحدد كفاءة النظام القضائى وفاعليته. والدولة - أو النظام السياسى - كما قد تكون محفزا وداعما للكفاءة الاقتصادية فقد تكون على العكس مقوضا لها. ونجاح الدولة يتوقف على مدى قدرتها على توفير المناخ القانونى والمالى المستقر، وتحقيق الأمن والعدالة وتوفير الخدمات العامة الأساسية، ومن هنا فإن العودة إلى تعبير «الاقتصاد السياسى» هى وضع للأمور فى نصابها. فلا اقتصاد دون سياسة؛ ولذلك فإن الحديث عن اقتصاد التبادل ومدى كفاءته لا يمكن أن يتم فى غيبة الحديث عن نوع الدولة سواء فى علاقتها مع المواطنين أو مع عمالها. والدولة ليست فردا وإنما هى سلسلة من التتابع الرئاسى لعديد من الأجهزة والإدارات، والأصل أن موظفى الدولة هم عين القانون وأداته، ولكن كثيرا ما كانوا - أيضا - أول الخارجين عليه والمتسببين فى انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية.

■ ■ ■

لكل ما تقدم فإن المدرسة المؤسسية لا ترى فى اقتصاد السوق مجرد حديث عن الطلب والعرض وحرية الأفراد فى البيع والشراء بل لابد أن تتوافر له الجوانب المؤسسية اللازمة. وليس غريبا أن نجد أن اقتصاد السوق قد نجح - فى معظم الدول الصناعية - فى توفير أسباب الازدهار الاقتصادى، فى حين أن الانتقال إلى السوق فى دول أخرى وخاصة فى الدول الاشتراكية - وحالة روسيا مثال صارخ - كان سببا فى التفسخ والانهيار. فى الحالة الأولى لم تقم السوق وحدها وإنما دعمها وساندها عدد من المؤسسات القانونية والاجتماعية التى أعطت للسوق زخما واندفاعا لمزيد من التقدم. وفى الحالة الثانية كان الانتقال إلى السوق سقوطا إلى هاوية المافيا والفساد والتهريب. وربما يكفى أن نقارن تجربة روسيا من ناحية وتجربة ألمانيا الشرقية من ناحية أخرى، الأولى انتقلت إلى السوق دون بناء المؤسسات اللازمة، فى حين أن الثانية اندمجت فى مؤسسات ألمانيا الغربية، فلم نسمع عن اختلاسات وتهريب فى الثانية، رغم أنه فى الأولى يكاد يكون الطابع الرئيسى للانتقال إلى هذه السوق الوحشية. وكان بول ساموبسون يذكر فى كتابه عن «مبادىء» أن «الببغاء يمكن أن يكرر عبارة الطلب والعرض». واقتصاد السوق دون مؤسسات مكملة هو حديث عن اقتصاد الببغاوات. والله أعلم

الأسباب «الأخرى» للانهيارات الاقتصادية

حسين شبكشى

فى تبعية الانهيارات الاقتصادية التى حدثت مؤخرا فى دول جنوب شرق اسيا وتلتها روسيا ومن قبلها بعض دول الخليج العربية واخيرا لبنان يحلل ويركز الكثيرون على الاسباب الاقتصادية بالدرجة الاولى وعليه يبدأ تقييم معدلات البطالة و التضخم واداء الاسواق المالية وملاءة المصارف المركزية وغيرها من المؤشرات المهمة الا ان عوامل اخرى تندرج تحت بند الاداريات والسياسات لها الاثر المباشر والفعال فى حدوث الانهيارات الاقتصادية وتفاقم نتائجها وتبعياتها.

والاقتصاد القائم على قدرات فردية وقرارات شخصية خالية من الهيكلية المؤسسية يكون هشا وضعيفا. ان ماجمع الدول المذكورة اعلاه جميعا هو وجود هيكلية هشة يقوم عليها الاقتصاد هيكلة قائمة على الاداء الفردى والارتجالى الخالى من الدعامة و التخطيط لايوجد اى نوع جدى من المصداقية القانونية النظامية ولا اداء فعال لتنقيذ الاحكام القضائية الصادرة مع اختفاء اى نوع حقيقي من الشفافية المعلوماتية المدعومة باعلام ذى قيمة ومصداقية بل على العكس يهمش* وبصورة صريحة اى دور جاد للاعلام البناء المطالب برفع درجة الشفافية والمصداقية وعن غياب الية اصدار القرار فلايزال اصدار القرار فيه الكثير من الفردية ويغيب عنه الانسجامية بين قطاعات واطراف القرار مابين منفذ ومستفيد. البحث وايجاد الضحية المعدة من ضمن «المواطنين» وتحميلها اسباب الانهيار كالصينيين فى ماليزيا واندونيسيا واليهود في روسيا وهكذا وهذا يدل على هشاشة النظام المدنى لهذه الدول وعدم المساواة بين مواطنيها مما يعرضها دائما و بجاهزية «تصنعها هى» لنظرية المؤامرة وكل هذا يؤدى حتما لانعدام الثقة مابين المواطن والدولة وبالتالى يجعل لاى هزة اقتصادية زدة فعل عنيفة وابعادا خطيرة ويظهر بوضوح ايضا غياب مبدأى الثواب والعقاب بفعالية جادة.

فانتشار الفساد وتفشى الرشوة واتساع رقعة التسيب داخل ادارات الاجهزة الرسمية اصبح قاعدة والاجهزة الرسمية لاتكون فردا بعينه ولكن هى عبارة عن مجموعة تراكمية من التوارث لمجموعة من الاجهزة والادارات والمفروض ان الموظف الرسمى هو يد الدولة وعينها وأداة القانون ولكن غالبا ماكان ومازال اول الخارجين عليه والسبب الاساسى فى تفشى الفساد ويمضى هذا بدون تغيير ومواجهة يربط عدد كبير من الخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين بين احترام الحقوق والتطور الاقتصادى بشكل مباشر والحق فى مفهومه المبسط ينبع من حصول صاحب هذا الحق على منفعته وقد تطور هذا الفكر من فكرة الى ثقافة كاملة مع مراحل تطور الانسان والبشرية منذ الثورة الزراعية التى اتاحت للانسان «حق» تملك الارض واستصلاحها و تلاها الثورة الصناعية والتى اتاحت الفرصة لظهور الشركات والخدمات المصاحبة لها وتبلور فكرة الحقوق الملكية وبالتالى ظهور براءات الاختراع والملكيات الفكرية والمؤكد ان ارتباط الحقوق بالتطور الاقتصادى لاينحصر على الحقوق المالية فقط ولكن تدخل فيها بشكل عام رئيسى حقوق الانسان وقد ترددت مقولات عديدة ومهمة لرموز متعددة تؤيد هذا.

مقولات مهمة

ابن خلدون حث فى مقدمته على قيمة العدل واهميته فى نمو مكانة السلطان المالية وكتب فرانسيس فوكوياما الباحث الامريكى ذو الاصول اليابانية كتب باسهاب فى كتابه «الثقة» انه وبصورة عامة الدول الناجحة اقتصاديا هى التى تسرى فيها الثقة بالنفس وبالغير وبالمستقبل اما مجتمعات الشك و الحذر والريبة هى التى فشلت اقتصاديا ويقول مليتون فريدمان الاقتصادى الامريكى المحافظ ان تطور الدول اقتصاديا مضمون بمصداقية الدول وثقة مواطنيها فيها ويزيد الاقتصادى الهندى المعروف سين والذى حصل على جائزة نوبل بربطه بين الحرية والتنمية كما ان للمفكر الفرنسى بيير لافيت رأيا مهما فى «مجتمعات الثقة» وهو عنوان رسالة الدكتوراة التى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	حسين شبكشي
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العدد :	٢٩٧١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٩

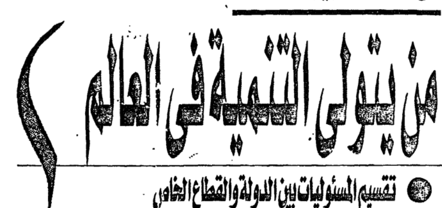
ناقشها فى السوربون يؤكد فيها ان التاريخ الاقتصادى لنمو الامم يؤكد ان كل النجاحات والاقتصاديات كانت لامم بها ثقة عالية بين المتعاملين كل هذا يؤكد ويبرز اهمية مبادئ الحرية والثقة والمصداقية التى تأتى بممارسة صحيحة الدولة تعتمد فيها على المشاركة والعدالة والشفافية ولايقتصر الامر على الاعتراف بالحقوق ووضوح معالمها بل لابد ان يصاحب ذلك وجود حماية قانونية وقضائية عادلة وسريعة وفعالة .. ولايتعلق هذا الامر فقط بضرورة وجود نظام قضائي عادل وسريع وإجراءات تنفيذية صارمة وحازمة بل إنه كثيرا ما يرتبط بتوافر نظام قيمي واخلاقى مناسب يؤكد معاني الامانة والثقة ولايخفى أن القيم الاخلاقية السائدة انما هى وليدة تطور تاريخى تلعب فيه الاسرة والتعليم وغيرها من المؤسسات الاجتماعية دورا كبيرا.

الدولة والقهر المشروع

وهناك دائما تفاعل وتكامل بين وجود نظم قانونية وقضائية عادلة وفعالة وبين ارتفاع المستوى الاخلاقى فى حفظ التعهدات واحترام الوعود فحيث يحتل احدهما لايلبث ان ينهار الاخر واذا كان احترام الحقوق والتعهدات ومايرتبط به من وجود نظام قانونى فعال وسيادة نظام قيمى واخلاقى سليم من شروط كفاءة اقتصاد التبادل فان كل ذلك وثيق الصلة بوجود نظام سياسى مناسب فالدولة باعتبارها قمة النظام السياسى المسئولة عن استحداث القهر المشروع - تلعب الدور الرئيشى فى ضمان توفير المعلومات وفى سلامتها وهى التى تضمن سيادة القانون ومدى احترامه وبها تتحدد كفاءة النظام القضائى وفاعليته والدولة - او النظام السياسى - كما تكون محفزا وداعما للكفاءة الاقتصادية فقد تكون على العكس مقوضا لها ونجاح الدولة يتوقف على مدى قدرتها على توفير المناخ القانونى والمالى المستقر وتحقيق الامن والعدالة وتوفير الخدمات العامة الاساسية ومن هنا فان العودة الى تعبير «الاقتصاد السياسى» هى وضع للامور فى نصابها فلا اقتصاد دون سياسة وعليه فان القاء اللوم على «عوامل» اقتصادية بحتة لاى انتكاسة اقتصادية تمر بها دول العالم الثالث عموما والشرق الاوسط خاصة هو رؤية منقوصة فالاصلاح يجب ان يكون شاملا يؤثر على جميع قطاعات الحياة والا فان النتائج ستكون دوما مخيبة لقد طالت فترة الانتظار والعالم العربى يقبع فى صالات المتفرجين ومسيرة دول الامم تتقدم بخطى متسارعة لقد آن الأوان للخروج من مرحلة التهميش التاريخى وهذا لن يكون سوى باصلاح هيكلى وجذرى شامل.

■ رجل اعمال سعودى

فى أحدث تقرير اقتصادى



- الشركات متعددة الجنسية تستأثر بـ ٢٥٪ من الانتاج العالمى
- ٦٠٠ مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- العقوبات التجارية تأتى بنتائج عكسية
- ١٣٠ مليون نسمة يعيشون فى فقر مدقع .. و١١٣٥ مليار دولار ثروة أكبر ٢٠٠ ملياردير فى العالم

أكد أحدث تقرير عن التنمية البشرية فى العالم إن الدولة لا يمكن أن تكون هى الجهة الوحيدة التى تتحمل أعباء التنمية الاقتصادية والبشرية فى المجتمع وأنه فى ظل اقتصاد السوق فان احراز تقدم اقتصادى أو اجتماعى يتوقف بنفس القدر ايضا على العناصر الفاعلة من القطاع الخاص فى مجال الاعمال وفى المجتمع المدنى وأوضح التقرير ان القطاع العام يجب ان يركز على الخدمات التى لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ويترك للاخير المجالات الاقتصادية الاخرى. وارجع التقرير تهميش البلدان الفقيرة من التجارة العالمية الى فشل السياسات العالمية وخلق فجوة واسعة بين البلدان فيما يتعلق بجلب الاستثمارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

يعرض التقرير : **محمد إبراهيم**

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمى — اسم كاتب المقال : محمد ابراهيم

الموضوع الفرعى : — رقم العـــدد : ١٦٦٣

المصــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/١١/٢٠

كشف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائى عن الانتهاكات الصامتة التى تعانى منها البشرية في كافة انحاء العالم حيث يوجد اكثر من ٧٩٠ مليون نسمة لا يحصلون على تغذية كافية و٢٥٠ مليون طفل يستخدمون كأيد عاملة وعلي مايزيد عن ١٣٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع من حيث الدخل فى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى.

ويشير التقرير الى ان كثيرا من البلدان تجرى إصلاحات فى السياسة الاقتصادية لازالة التحيز ضد الفقراء وقد يستلزم اصلاح السياسات المتعلقة بالانفاق زيادة تخصيص الموارد للانفاق الاجتماعى ذى الاولوية وتحسين توزيعه وازالة التحيز التمييزى ضد الفئات المحرومة.كما انه لا يمكن اشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدون زيادة المخصصات فى الميزانية للخدمات الاجتماعية الاساسية وجعل تلك المخصصات اكثر انصافا خاصة بعد ان وصل العجز في الانفاق العام الى ٨٠ مليار دولار سنويا ولكن لكى يتحقق الامداد بالخدمات الاساسية يستلزم توفير ما بين ٢٠٦ مليارات دولار و ٢١٦ مليار دولار بينما المبلغ الذي ينفق لا يتجاوز ١٣٦ مليار دولار .

ومن ناحية اخري يكشف التقرير عن التحيز الخطير في الانفاق العام على الصحة والتعليم والذي يتسم بالتحيز لصالح الاغنياء حيث كانت مساهمة المانحين والمخصصة للرعاية الصحية والتعليم الاساسى وامدادات المياه والصرف الصحي لا تتجاوز ٨,٣٪ من المساعدات الانمائية فى عام ٩٨ اى ما يقل عن نصف المتفق عليه وهو تخصيص نسبة قدرها ٢٠٪ .

ويؤكد التقرير انه من المستحيل أن تتخلى الدولة عن مسئولياتها ابدا ولا عن اتباع سياسات للقضاء علي الفقر ولكنها لا يمكن ان تكون الجهة الوحيدة التى تتحمل كل هذه الاعباء والواجبات .ففى ظل اقتصاد السوق يتوقف احراز تقدم اجتماعى او اقتصادي يؤدى للقضاء على الفقر على تصرفات العناصر الفاعلة من القطاع الخاص في مجال الاعمال وفى المجتمع المدنى ويتجلى ذلك في ارتفاع قيمة استثمارات القطاع الخاص كحصة من اجمالى الاستثمارات المحلية فى البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٧ ارتفعت تلك الحصة من ٥٤٪ ـ ٧٢٪ فى جنوب اسيا ومن ٧٠٪ ـ ٨٤٪ فى امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى ومن ٥٢٪ ـ ٦٨٪ فى افريقيا جنوب الصحراء ومن ٥١٪ ـ ٥٥٪ في شرق اسيا ومنطقة المحيط الهادى .

ويشير التقرير الى ان هناك مسئوليات تقع علي العناصر الفاعلة العالمية فيما يتعلق بالمساعدة على اعمال حقوق الفقراء الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان الغنية والفقيرة علي حد سواء فمنظمة التجارة العالمية يمكن ان تضع سياسات للتجارة العالمية تتيح فرصا للتصدير وتقلل تكاليف الاستيراد للدول الفقيرة وعلى المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي والمصارف والجهات المانحة المتعددة الاطراف ان تتبنى سياسات اقتصاد كلى موالية للفقراء من خلال شروط ميسرة للاقراض كما يمكن ان تساعد الشركات العالمية عن طريق القرارات الاستثمارية ذات التأثير الهائل علي النمو الاقتصادى وظروف العمل والبيئة فى اتاحة الفرص للفقراء لكى يعملوا ويكتسبوا المهارات اللازمة.

ويبين التقرير ان الشركات عبر الوطنية وفروعها الاجنبية استأثرت علي ٢٥٪ من الانتاج العالمى فى عام ٩٨، فيمابلغ مجموع مبيعات اعلى ١٠٠ شركة ٤ تريليونات دولار، كما ان بإمكان الشركات العالمية ان تلحق ضررا كبيرا بتدمير سبل الرزق عن طريق الممارسات البيئية التى تعرى الغابات وتستنزف الارصدة السمكية وتلقى المواد الخطرة وتلوث الانهار والبحيرات ويمكنها ايضا ان تشل حركة الفقراء وتسرق منهم كرامتهم من خلال شروط عمل خطيرة لا انسانية.ويمكن ان يمتد نفوذها الى ابعد من ذلك دعما لنظم قمعية من أجل تهيئة ظروف آمنة لاعمالها ولكنها يمكن ان تكون عاملا ايجابيا لدعم الاصلاحات السياسية خاصة أن لها سجلا تاريخيا يتعلق بممارسة الضغط على صعيد السياسات والقضايا الاقتصادية.

ويوضح التقرير ان المجتمع لم يعد يقبل الرأى القائل بأن سلوك الشركات العالمية ليس ملزما إلا بقوانين البلد الذى تعمل فيها اذ يتوجب على تلك الشركات بحكم نفوذها وسلطتها الهائلتين قبول؟ المسئولية والخضوع للمساءلة فيما يتعلق بمناصرة معايير رفيعة لحقوق الانسان.

ويحدد التقرير اربعة مبادىء لتوفير المواد هى:

■ يجب ان يركز القطاع العام على ما يمكن ان يفعله وان يترك للجهات الاخرى مالاينبغى ان يفعله فادارة المصارف والمؤسسات الصناعية انسب للقطاع الخاص وان ترك تلك المهمة للمبادرة الخاصة لايزيد كفاءة الاقتصاد فحسب بل يمكن القطاع العام من التركيز على توفير المؤسسات والخدمات التى لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها.

■ تستطيع الدولة فى ظل هذا التقسيم للعمل ان تركز على توفير الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية المباشرة من خلال الرعاية الصحية والتغذية والتعليم.

■ دمج الوزارات الاقتصادية الرئيسية مثل وزارة المالية والتخطيط فى آلية وضع السياسات الاقتصادية لتستطيع الحكومة ان تقيم أوجه القصور فى أعمال هذه الحقوق وطرق الحد منها.

■ ان يتحمل القطاع الخاص مسئولياته فيما يتعلق بتهيئة بيئة اقتصادية وينبغي لغرف التجارة وغيرها من منظمات الاعمال ان تسهم فى الجهود الرامية الي زيادة تحسين حقوق الانسان لا في مكان العمل فقط بل عن طريق الدعوة الى سياسات لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان وقد نادت شركات كثيرة بالحد من تشغيل الاطفال عن طريق التعليم الابتدائى الالزامى ولابد ايضا من [illegible] فى الحوار للاطلاع علي ماتقد [illegible] فى شتى انحاء العالم [illegible] يتعاون مع الوكالات العا[illegible] [illegible]مات المتعلقة بحقوق الانسا[illegible] مبادىء [illegible] الاسواق [illegible] سوق العمل ومنعا لتشغيل الاطفال وضمانا لحرية انشاء الجمعيات والانضمام اليها خاصة ان النظمات التى لا تستهدف الربح هى خير من يعالج حقوق المستهلكين وحمايتهم من التجاوزات المتعلقة بالاسواق.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية ان تهميش البلدان الفقيرة من التجارة العالمية ومن الاستثمار العالمى حاليا هو انعكاس لفشل السياسات العالمية حيث يتيح الاندماج الاقتصادى العالمي فرصا للناس فى شتى انحاء العالم لكن توجد فجوة واسعة بين البلدان فيما يتعلق بتوسيع التجارة وجلب الاستثمارات واستخدام التكنولوجيات الجديدة ففى مجال التجارة زادت صادرات العالم من السلع والخدمات خلال الفترة من عام ٩٠ الى ٩٨ حيث بلغت ٧,٥ تريليون دولار بعد ان كانت ٤,٧ تريليون دولار وحقق ٢٥ بلدا نموا فى الصادرات بلغ فى المتوسط ١٠٪ سنويا منها بنجلاديش وتركيا وفيتنام والمكسيك وموزمبيق وفى عام ٩٨ كانت اقل البلدان نموا التى تضم ١٠٪ من سكان العالم تمثل ٠,٤٪ فقط من صادرات العالم بعد ان كانت حصتها ٠,٦٪ فى عام ٨٠ و ٠,٥٪ عام ٩٠ وتدنت حصة افريقيا جنوب الصحراء

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	شريف دلاور
الموضوع الفرعى :		رقم العـــــدد :	٤١٦٤٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٢/١٢

الاقتصاد واستراتيجية القوة

شريف دلاور

يتزايد اعتماد قوة الدول اليوم على صحة اقتصاداتها وتنافسية منشآتها وموقعها فى التجارة الدولية، وتمارس القوة الآن على الساحة الدولية بشكل هادئ دون اللجوء الى القسر والاكراه وهو ما اصطلح على تسميته بالقوة اللينة Soft Power، حيث ترسم الدول سياسات لمساندة شركاتها فى غزو الأسواق الخارجية والسيطرة على قطاعات معينة من الأنشطة الاستراتيجية وللتمكن من تكنولوجيات رئيسية، ويشيد النظام العالمى الجديد مرتكزا على السلاح الاقتصادى كبديل عن السلاح العسكرى، تهدف فيه كل دولة الى الوصول أو الحفاظ على موقع متميز فى الاقتصاد الدولى، فالأموال المستثمرة من الدولة هى بمثابة قوة النيران، والدعم الموجه لتطوير المنتجات هو المقابل لتطوير الأسلحة، واختراق الأسواق هو البديل عن القواعد العسكرية فى الخارج! ويتطلب هذا الشكل المعمارى للنظام العالمى محورية دور الدولة فى الاستراتيجية الاقتصادية وفى التطلع لبلوغ القوة الاقتصادية كهدف استراتيجى رئيسى.

غير أن «الدولة القومية» المنوط بها القيام بهذا الدور هى اكثر الكيانات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين تعرضا للتقلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما دعا مفكرين مثل Kenichi Ohmae الى التنبؤ بنهاية الدولة، ودون التسليم بهذا الادعاء فمما لاشك فيه ان هناك عدة عوامل اسهمت فى الحقبة الماضية فى اضعاف كيان الدولة القومية منها: (١) عجز نخبة السياسة والادارة عن مواجهة التحديات الجديدة التى فرضها التغيير، (٢) عولمة الاتصالات، (٣) تزايد العنف وبالذات داخل المدن، (٤) انكماش هامش حركة الدولة لمصلحة اللاعبين الاقتصاديين وخاصة «الشركات الدولية»، (٥) فقدان الحكومات السيطرة على اسواقها المالية نتيجة تحرير الأسواق المالية العالمية، وبناء على ذلك اعتقد كثير من الساسة وأهل الاقتصاد والاجتماع ان دور الدولة الجديد سينحصر فى مجرد تمهيد الأرض للاعبين من المستثمرين والشركات المتنافسة! ولقد واجهت القيادات السياسية لأوروبا الغربية التحدى منذ فترة وعملت على انقاذ دولة من خلال كيان أكبر متمثل فى السوق المشتركة ثم الاتحاد الأوروبى، والتى رأت فيهما الركيزة لعلاقات جديدة مع المحيط الدولى تتميز بالانفتاح على العالم دون أن يكون لهذا الكيان صفة التكتل المنغلق على نفسه، وهذا ماتدعو اليه مصر ايضا مركزة على أهمية وضرورة احياء الكيان الاقتصادى العربى وارساء دعائم المنطقة الجيواقتصادية العربية بتوجه عالمى وخاصة فى ظل ظروف مستجدة بعد الحرب الباردة تتعاون وتتكاتف فيها دول الحضارة الواحدة، ولايقتصر احياء قوة الدولة على عنصر الاندماج الاقليمى والحضارى فقط بل يمتد الى دورها فى تخطيط متوسط وطويل الأجل يحقق توازنا اجتماعيا نتيجة تكامل وترابط الأدوار فى مثلث «الدولة والمجتمع ومنشآت الأعمال»، ويرسى دعائم النهضة متمثلة فى شعب متعلم ونشيط ادارة حكومية جيدة، وبنية اساسية متطورة، وموارد متجددة باستمرار، فكل هذه العناصر تشكل منظومة متكاملة تقوم عليها القوة الاقتصادية، ويتحقق بها الأمن القومى والاستقلال الاستراتيجى للوطن، وتضفى شرعية جديدة على دور الدولة باعادة صياغة عقدها الاجتماعى مع مواطنيها، وستتعاظم قوة الدول التى تسير بسرعة وذكاء فى هذا الاتجاه وذلك من خلال ثلاث ركائز اساسية:

أولا: الإطار المؤسسى: لايمكن لأية دولة ان تتحمل رفاهية عدم مساندة مصدريها، ووقوف الدول بجانب شركاتها بهدف غزو الأسواق ليس بالشئ الجديد، ولكن المستحدث هو فى الشكل المؤسسى لتلك المساندة، والولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ تهدف الى توفير عشرين الف فرصة عمل من كل زيادة مليار دولار فى الصادرات، وتدور الاستراتيجية الأمريكية للتصدير حول ثلاثة مبادئ: (١) تهيئة المناخ من خلال تحرير كامل للمبادلات التجارية العالمية وتحديد قواعد للعب تتمشى مع المصالح الأمريكية (٢) اقامة نظام محكم وقدير للاستخبار الاقتصادى يهدف الى تجميع وتحليل البيانات الصناعية والتجارية فى العالم ووضعها تحت تصرف المنشآت الأمريكية (٣) التحرك السريع والفعال من خلال هياكل مؤسسية صممت خصيصا لهذا الغرض مثل «مركز التأييد» ودوره مراقبة مستمرة للأسواق الصناعية العالمية وبالأخص للمشروعات الجديدة، ويرتكز عمل المركز على شبكة قوية Advocacy Network تربط بين المؤسسات المعنية (الخارجية/ الدفاع/ الخزينة/ الزراعة/ وكالة التنمية/ بنك التصدير والاستيراد) وتضم الخبرات السياسية والادارية الأمريكية تحت قيادة وزارة التجارة وبالتنسيق مع مجلس الأمن القومى والمجلس الاقتصادى القومى، وفى مصر يمكن للمجلس الأعلى للتصدير ان يقوم بهذه المهمة.

ثانيا: الاستخبارات الاقتصادية: وهى مكون مهم فى أية استراتيجية قومية للتصدير، وتستخدم كلمة «استخبارات» فى هذا المقام بمفاهيم «الادارة» وليس بمفهوم «التجسس الصناعى» الذى كان يمارس فى الماضى، فالاستخبارات الاقتصادية منظومة متكاملة تؤسس على تكنولوجيا المعلومات وتتشكل من مجموعة هياكل وشبكات مترابطة تستقبل مدخلات البيانات وتتفحصها وتحللها لتضع بعد ذلك امام متخذى القرار سواء فى الحكومة أو قطاع الأعمال، وقد أولت أدبيات الادارة الحديثة اهتماما بهذا النشاط والذى اطلق عليه «الثورة الهادئة لاستخبارات الأعمال» أو «الذكاء التنظيمى»، وتخصص الشركات اليابانية قرابة ١,٥٪ من رقم اعمالها السنوى لمهام الاستخبار، وفى عام ١٩٩٠ استثمرت ٤٧٣ منشأة يابانية ٣,٢ مليار دولار لبناء نظام مشترك للمعلومات الاستراتيجية، ويخدم هذا النظام حاليا ٤٤٪ من منشآت الصناعة اليابانية و٦٣٪ من المنشآت الخدمية، وتنطوى تلك النظم تحت مظلة من المعارف الجديدة تشكل مايسمى «بالحرب المعلوماتية» وهى المعارف التى تتيح للدولة سبل تعبئة الموارد المعلوماتية واستخداماتها، حيث ان دخل الاقتصاد الدولى عصر الثورة المعلوماتية ينذر بنزاعات هائلة للسيطرة على الموارد المعلوماتية تشابه صراعات الماضى حول الموارد الطبيعية واحتلال الأراضى!

ثالثا: الحزمة التكنولوجية: وتحتل التكنولوجيا الصدارة فى استراتيجية القوة، ويتحقق النمو نتيجة ترابط التكنولوجيات، والابتكارات المستمرة التى تقضى على سابقتها طبقا لمفهوم «الهدم الخلاق للاقتصادى جوزيف شومبيتر» ولقد اهتزت النظرية الاقتصادية نتيجة هيمنة التكنولوجيا على الاقتصاد، ولم تعد البانوراما الاقتصادية تتسم بالاستقرار وكما لم تعد الأزمات تشكل حوادث عابرة فى المسار الاقتصادى ولكن ناتج من نواتج التقدم، والقوة فى هذا الاقتصاد الجديد ستتأتى من تطبيق سياسات تكنولجية نشيطة على ارض الواقع، وستتراجع السياسات الماكرو اقتصادية الى المرتبة الثانية من الأهمية فى أجندة الدولة حيث ستعطى الأولوية ـ فى الاقتصاد الرقمى ـ للاصلاحات الهيكلية المرتبطة بالثورة التكنولوجية، والحزمة التكنولوجية التى تتلاءم مع موارد مصر وامكاناتها وتتمشى مع طموحاتها السياسية والاجتماعية ستتشكل من: (١) تكنولوجيا المعلومات والتى قطعنا الخطوات الأولى فى طريقها، (٢) التكنولوجيا الحيوية وثورة الجينوم وتطبيقاتها فى مجالى الزراعة والصحة، (٣) تكنولوجيا المياه مع كل احتمالات صراع المنطقة فى المستقبل حول هذا المورد المهم، فاسرائيل ستعانى من نقص فى المياه قد يصل الى ٢٠٪ فى عام ٢٠١٥، ومصر والسودان واثيوبيا لم تتقارب وجهات النظر بينها فى آخر مؤتمر للنيل والمنعقد فى اديس أبابا فى فبراير ١٩٩٧، (٤) تكنولوجيا المواد الجديدة التى تسمح بتشكيل مواد جديدة من خلال معالجة جزئيات المادة، (٥) تكنولوجيا الفضاء وخاصة الروافد التقنية المتاحة وهى التقنيات التى لا تتطلب قاعدة صناعة مسبقة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :		رقم العـــــدد :	١٣٧٩٥
المصــــدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/١٨

نمو الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

الاقتصادان الأميركي والأوروبي يخفضان معدل النمو ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنفرد بأعلى المعدلات

□ توقعت مؤسسة «ايكونوميست انتيليجنس» أن يستمر الاقتصاد العالمي بالتمدد والنمو في السنة الجديدة بمعدل أقل قليلاً عن المعدل الذي سجله في السنة الجارية وقالت إن تعرض الاقتصاد الأميركي للركود يشكل أكبر خطر على الاقتصاد العالمي، لكنها أكدت أن احتمال حدوث ذلك ضئيل. وأشارت الى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنفرد بأعلى المعدلات على الاطلاق ويتبعها آسيا والمحيط الهادئ وأميركا الجنوبية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية.

□ لندن - «الحياة»

■ قالت مؤسسة «ايكونوميست انتيليجنس» التابعة لمجموعة «الايكونوميست»، في تقرير في شأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي أن معدل النمو الذي حققه الاقتصاد العالمي في السنة الجارية وبلغت نسبته طبقاً لأسعار الصرف ٤,٢ في المئة يعتبر أعلى معدل للنمو منذ عام ١٩٨٤ لكنه تباطأ قليلاً في النصف الثاني من السنة. وتوقع التقرير أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي لبلدان العالم قاطبة في السنة المقبلة بمعدل صحي نسبته ٣,٤ في المئة.

وعزا التقرير الذي صدر تحت عنوان: «بلدان العالم في سنة ٢٠٠١»، تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى «تهاد طال انتظاره في أطول فترة ازدهار شهدتها أميركا الشمالية»، ولفت إلى أن الاقتصاد الأميركي تباطأ في النصف الثاني من السنة الجارية وأن اقتصاد أوروبا الغربية مقبل على أن يحذو حذوه، مشيراً إلى أن هاتين المنطقتين تشكلان زهاء ٥٠ في المئة من إجمالي الناتج العالمي ونجم عن تباطئهما مجمل التباطؤ الذي سجله الاقتصاد العالمي في الفترة المذكورة.

وحسب معطيات التقرير الذي تصدره مؤسسة «ايكونوميست انتيليجنس» سنوياً ويحظى باهتمام بالغ ينتظر أن تحقق اقتصادات الدول النامية معدلات من النمو أعلى من المعدلات المتوقعة للدول الصناعية.

وستنفرد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بأعلى المعدلات على الاطلاق يتبعها منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأميركا الجنوبية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا الشرقية على التوالي في ما تستمر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء رهينة أبطأ معدلات النمو في مجموعة المناطق النامية.

وتضمن التقرير مسحاً للأوضاع الاقتصادية والسياسية علاوة على آفاق النمو ومؤشراته في ١٨٠ بلداً من بلدان العالم وأفاد أن ٥٥ بلداً من المتوقع أن يحقق كل منها نمواً بنسبة تعادل أو تناهز خمسة في المئة بينما ستتعرض أربعة بلدان فقط لانخفاض في الناتج المحلي وهذه الدول هي جزر القمر والغابون وباراغواي، إضافة إلى زمبابوي التي ستعاني من أبطأ معدل للنمو بسبب أزمتها الاقتصادية الراهنة. وبالمقارنة ستحقق غينيا الاستوائية أعلى المعدلات من جراء التوسع السريع الذي يشهده قطاعها النفطي.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وتوقع التقرير تسارع نمو اقتصادات الشرق الأوسط إلى ٤,٧ في المئة، مشيراً إلى أن حكومات الدول النفطية الكبيرة في المنطقة بدأت بالانفاق من جديد على خلفية العوائد النفطية العالية ما من شأنه دعم آفاق النمو لاقتصاداتها سيما أن هذا الانفاق سينعش القطاع الخاص ويسهم في تحسين أرباح الشركات.

ولفت إلى أن الشروط الاقتصادية هي أيضاً جيدة بالنسبة لاقتصادات الدول المغاربية حيث سيستفيد كل من الجزائر وليبيا من تحسن أسعار النفط.

آسيا والمحيط الهادئ

وذكر التقرير أن نسبة النمو المتوقع أن تحققها اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي تبلغ ٣,٩ في المئة تعتبر مرتفعة نسبياً حسب المقاييس العالمية ولا تقل سوى بواحد في الألف عن إنجاز السنة الجارية.

وأشار إلى أن معدلات النمو المعتدلة التي ستحققها الاقتصادات الآسيوية، في ما عدا اليابان، ستنجم عن تباطؤ نمو صادرات البضائع كنتيجة لتباطؤ الاقتصاد الأميركي علاوة على عمليات إعادة الهيكلة الجارية في قطاعي المال والشركات للكثير من دول المنطقة، لكنه أوضح أن اليابان ستستمر في التأثير سلباً على إمكانات النمو في اقتصادات المنطقة، إذ ستحقق أداء أفضل قليلاً من السنة الجارية، لكن نسبة النمو المتوقعة لها لن تزيد على ١,٩ في المئة.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي | اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعي : | رقم العدد : ١٣٧٩٥
المصدر : الحياة | تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/١٨

أميركا الجنوبية

وبالمقارنة مع تراجع النمو في آسيا، توقع التقرير ان يرتفع معدل النمو في اميركا الجنوبية من ٣٫٧ في المئة في السنة الجارية إلى ٤٫٤ في المئة في السنة المقبلة لافتاً إلى ان الاقتصاد البرازيلي الذي يعتبر أكبر اقتصادات المنطقة سيحافظ على أدائه الجيد نسبياً في ما يتباطأ الاقتصاد الارجنتيني متأثراً بالاقتصاد الأميركي.

يشار إلى أن المكسيك التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة رفعت ناتجها المحلي بنسبة يتوقع أن تصل إلى سبعة في المئة في السنة الجارية.

وذكر أن إمكانات النمو المتوافرة لتشيلي من جراء تحسن أسعار المعادن الأساسية واستمرار النمو في آسيا تعتبر جيدة لكنها أقل جودة بالنسبة للأرجنتين وكولومبيا وفنزويلا والبيرو والاكوادور.

ورأت «ايكونوميست انتيليجنس» ان استمرار الضعف الهيكلي في الاقتصادات الاميركية الجنوبية، لاسيما تدني معدلات التوفير تحت المستوى الكافي، سيمنعها من النمو بمعدل سنوي يزيد على خمسة في المئة، ما اعتبره شرطاً ضرورياً للتغلب على مشكلة الفقر في دول المنطقة.

الاقتصادات الانتقالية

وتوقعت المؤسسة المذكورة انخفاض متوسط معدل النمو في الاقتصادات الانتقالية من ٤٫٩ في المئة السنة الجارية إلى ٣٫٨ في المئة السنة المقبلة، مشيراً إلى ان النمو في الاقتصادات الرئيسية: هنغاريا وبولندا وروسيا واكرانيا سيتباطأ إما بسبب الأثر القصير المدى لعمليات إعادة الهيكلة أو تشديد سياسات الاقتصاد الكلي أو لأن بعض العوامل التي حدت من النمو في السنة الجارية (مثل المستويات المرتفعة لأسعار النفط العالمية وإيجاد مصادر بديلة للواردات في روسيا) لاتشكل أساساً موائماً لتحقيق نمو قوي قابل للاستمرار.

أفريقيا جنوب الصحراء

وذكر تقرير المؤسسة ان معدل نمو الناتج المحلي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء (التي تضم كل الدول الافريقية باستثناء الدول المغاربية وجنوب افريقيا) سيرتفع إلى ٣٫٣ في المئة في السنة المقبلة لكنه سيبقى أبطأ المعدلات في المناطق النامية. وأشار التقرير إلى ان الأزمة الاقتصادية التي تعانيها زمبابوي في الوقت الراهن ستؤدي إلى خفض ناتجها المحلي بنسبة ٢٫٩ في المئة، ما يعتبر اسوأ اداء في كل الدول التي شملها التقرير الذي توقع في الوقت نفسه ان تسجل اقتصادات الجنوب الافريقي الأخرى نمواً جيداً في ما تحقق الدول الفرانكوفونية أسرع معدلات النمو رغم استمرار المتاعب التي يعانيها أكبر اقتصاداتها وهو ساحل العاج.

الاقتصادات الأوروبية

وتوقع التقرير أن ينجم عن اعتدال نمو الطلب في الولايات المتحدة علاوة على ما سبقه من تشديد السياسات النقدية إبطاء النمو في أوروبا الغربية على رغم أن اقتصاد المنطقة سيتمدد بنسبة محترمة تصل إلى ثلاثة في المئة.

وأشار إلى ان النمو قوي بصفة استثنائية في بعض البلدان الصغيرة الواقعة في محيط منطقة اليورو مثل ايرلندا ولوكسمبورغ بينما يتوقع أن يحقق الاقتصاد البريطاني، الذي يعتبر أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو، نمواً بنسبة ٢٫٥ في المئة. ومن بين الاقتصادات الرئيسية في الاتحاد الاوروبي ينتظر أن يسجل الاقتصاد الفرنسي أعلى نسبة نمو (ثلاثة في المئة) يتبعه الاقتصاد الالماني (٢٫٨ في المئة) والايطالي (٢٫٨ في المئة).

واعربت «ايكونوميست انتيليجنس» عن إعتقادها أن تعرض الاقتصاد الأميركي للركود يشكل أكبر خطر إفرادي على نمو الاقتصاد العالمي لكنها أكدت أن احتمال حدوث ذلك ضئيل ولا تتعدى نسبته ٢٠ في المئة.

ولفتت إلى ان الاقتصاد الأميركي لا زال يعاني اختلالين رئيسيين يتمثلان في عجز الحساب الجاري والمستويات المرتفعة جداً من مديونية القطاع الخاص، مشيرة إلى أن تجارب الماضي أثبتت أن اختلالات من هذا القبيل يمكن ان تشكل مصدراً لعدم الاستقرار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :		رقم العــــدد :	١٣٧٩٥
المصــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١٢/١٨

نمو الناتج المحلي الحقيقي (في المئة)

المنطقة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢	٣,٦	٤,٤
اسيا والمحيط الهادئ	٢,٩	٤	٣,٩
اميركا الجنوبية	٠,٢	٣,٧	٣,٩
اميركا الشمالية	٤,٣	٥,٢	٣,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	١,٨	٢,٦	٣,٣
الاقتصادات الانتقالية	٢,٢	٤,٩	٣,٨
أوروبا الغربية	٢,٢	٣,٤	٣
المتوسط العالمي	٢,٩	٤,٢	٣,٤

المصدر «ايكونوميست انتيليجنس».

البلدان الـ٢٠ الأسرع نمواً في سنة ٢٠٠١

البلد	معدل النمو (في المئة)
غينيا الاستوائية	١٥
تركمانستان	٩
المغرب	٨,٥
موزامبيق	٨,٥
أذربيجان	٨,٥
الصين	٧,٧
البانيا	٧,٥
البوسنة والهرسك	٧,٥
ماليزيا	٧,٣
ايرلندا	٧,٣
كازاخستان	٧
موريشوس	٧
تونس	٧
يوغوسلافيا	٧
لوكسمبورغ	٦,٧
سنغافورة	٦,٧
الهند	٦,٥
كوريا الجنوبية	٦,٤
أوغندا	٦,٤
استونيا	٦,١

المصدر: «ايكونوميست انتيليجنس»

البلدان الـ٢٠ الأبطأ نمواً في سنة ٢٠٠١

البلد	معدل النمو (في المئة)
زيمبابوي	-٢,٩
الغابون	-٢,٢
الكاميرون	-١
باراغواي	-٠,٥
جامايكا	٠,٧
أوزبكستان	١
لبنان	١,٥
البيرو	١,٥
أوروغواي	١,٥
النروج	١,٨
اليابان	١,٩
الدنمارك	٢
ايسلندا	٢
ليسوتو	٢
مولدوفيا	٢
أنغولا	٢,١
البرتغال	٢,٤
سويسرا	٢,٤
سورية	٢,٤
روسيا البيضاء	٢,٥

المصدر: «ايكونوميست انتيليجنس»




Bibliotheca Alexandrina
0286508